

جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

والموسومة بعنوان:

تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية
في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي
التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي

إعداد الطالب:

شريف بودري

إشراف:

أ.د. محمد راتول

لجنة المناقشة:

أ.د. بن علي بلعزوز رئيساً

أ.د. محمد راتول مقررأ

أ.د. عابد شريط ممتحنأ

أ.د. رشيد يوسفى ممتحنأ

أ.د. عبد الله بن منصور ممتحنأ

د. محمد أمين بربري ممتحنأ

السنة الجامعية: 2016 / 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى التي علمتني حب الخير... أمي رحمة الله عليها

"صدقة جارية"

إلى الذي جاهد من أجلي نجاحي... أبي

إلى أختي الكبرى... رحمها الله

إلى رفيقة الدرب... رمز الوفاء وينبوع الحب... زوجتي... وعائلتها

إلى الذي طالما أدعو الله أن ينشأ ويكبر على طاعته وطاعة رسوله (ﷺ)

وعلى طلب العلم، إبنني... **عبد الرحمن**

إلى إخوتي الأعمام والأخوات

إلى كل طالب علم

أهدي ثمرة جهدي

تشكرات

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا العمل المتواضع، ولا يسعني إلا أن

أسجد لله شكراً وحمداً على توفيقه.

ويذكر لاهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع. انطلاقاً من

قوله عليه الصلاة والسلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ووافر الامتنان إلى الأستاذ

الدكتور "محمد راتول" أطال الله عمره، الذي تفصل بقبول الإشراف على هذه

الاطروحة. وعلى ما منحتني إياه من وقته وعلمه وخلقه، وعلى كل ما بذله من

جهد، والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الأثر الكبير علينا رغم الظروف

الصعبة التي مرّ بها.

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة، وإلى أساتذة

وطلبة وإداريي جامعة الشلف، على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة والقيمة...

إلى كل هؤلاء، وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم

أتقدم بالشكر الجزيل.

سريفة بوجوري

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	كلمة شكر
IV	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول، الأشكال والمخططات
أ - د	مقدمة
59-01	الفصل الأول: العملات الإرتكازية ومراحل تطور النظام النقدي الدولي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية العملات الإرتكازية؛ شروطها وأسباب التعامل بها
03	المطلب الأول: مفهوم العملات الإرتكازية
03	أولاً: تعريف العملات الإرتكازية وخصائصها
05	ثانياً: الفرق بين العملة المحلية والعملة الإرتكازية
06	المطلب الثاني: شروط و وظائف العملات الإرتكازية
06	أولاً: الشروط الواجب توفرها في العملات الإرتكازية
08	ثانياً: وظائف العملات الإرتكازية
09	المطلب الثالث: أهمية وأسباب التعامل بالعملات الإرتكازية
09	أولاً: أهمية التعامل والاحتفاظ بالعملات الإرتكازية
10	ثانياً: أسباب التعامل بالعملات الإرتكازية
11	المبحث الثاني: أهم العملات الإرتكازية الدولية
11	المطلب الأول: الجنيه الإسترليني (Pound Sterling)
11	أولاً: تعريف الجنيه الإسترليني (GBP)
12	ثانياً: السيطرة التاريخية للجنيه الإسترليني وتراجع مكانته في ظل نظام قاعدة الذهب
16	المطلب الثاني: الدولار الأمريكي (United State Dollar)
16	أولاً: التعريف بالدولار الأمريكي (USD)
17	ثانياً: عوامل استخدام الدولار الأمريكي دولياً
18	المطلب الثالث: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

19	أولاً: مفهوم الأورو وتطور النظام النقدي الأوروبي (Euro)
23	ثانياً: اتفاقية الوحدة الأوروبية "ماستريخت"
25	ثالثاً: أزمة الديون السيادية ومستقبل الأورو
34	المطلب الرابع: الين الياباني (Japanese Yen)
34	أولاً: تعريف الين الياباني (JPY)
34	ثانياً: العوامل المؤثرة على الين الياباني
36	المطلب الخامس: الفرنك السويسري (Confidralic Helevitica Franc)
37	أولاً: تعريف الفرنك السويسري (CHF)
37	ثانياً: نشأة وتطور فرنك الاتحاد السويسري
40	المبحث الثالث: مراحل تطور النظام النقدي الدولي
40	المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي ومعايير كفاءته
40	أولاً: مفهوم النظام النقدي الدولي
42	ثانياً: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي
43	المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي قبل مؤتمر بريتون وودز
43	أولاً: نظام قاعد الذهب (1870-1914)
46	ثانياً: أشكال نظام قاعدة الذهب
47	ثالثاً: النظام النقدي الدولي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين
48	المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد مؤتمر بريتون وودز
49	أولاً: انهيار نظام قاعدة الذهب والانتقال إلى نظام بريتون وودز
53	ثانياً: آلية عمل نظام بريتون وودز والعملية المحورية في النظام النقدي الدولي
58	ثالثاً: النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز (التعويم المدار)
59	خلاصة الفصل الأول
101-60	الفصل الثاني: مساهمة العملات الإرتكازية في أهم المعاملات المالية الدولية
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تنافس العملات الإرتكازية في تكوين احتياطات الصرف الدولية
62	المطلب الأول: مفهوم الاحتياطات الدولية
62	أولاً: تعريف الاحتياطات والسيولة الدولية

64	ثانياً: عناصر الاحتياطات الدولية
66	المطلب الثاني: تطور العملات الإرتكازية في تشكيلة الاحتياطات النقدية
67	أولاً: مساهمة الدولار والعملات الإرتكازية في تكوين الاحتياطات الدولية
70	ثانياً: تخصيص الاحتياطات الدولية والعوامل الداعمة للدولار الأمريكي
73	المطلب الثالث: التحديات التي تعيق احتلال الأورو مكانة الدولار كعملة احتياط رئيسية
73	أولاً: تحديات داخلية أوروبية
74	ثانياً: تحديات خارجية أمريكية
75	المبحث الثاني: مساهمة العملات الإرتكازية في تسعير التجارة الدولية وتحرير الديون الخارجية
75	المطلب الأول: السلع الإستراتيجية الدولية ومساهمة العملات الإرتكازية في تسعيرها
75	أولاً: مفهوم السلع الإستراتيجية الأساسية وأسواقها
77	ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية والتجارة البينية
79	المطلب الثاني: حصة العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية
80	أولاً: مفهومه الديون الخارجية وتصنيفاتها
82	ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية
85	المطلب الثالث: مستقبل العملات الإرتكازية في تسعير السلع وتحرير الديون الخارجية
85	أولاً: مستقبل العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية
87	ثانياً: مستقبل العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية
88	المبحث الثالث: مساهمة العملات الإرتكازية في أسواق العملات وأسواق النقد والمال الدولية
88	المطلب الأول: مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات أسواق العملات الأجنبية
88	أولاً: ماهية أسواق العملات الأجنبية FOREX
90	ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في معاملات سوق الصرف الأجنبي وتأثيراتها الاقتصادية
93	المطلب الثاني: عملات الربط في أنظمة الصرف المثبتة
94	أولاً: الدولار كعملة ربط رئيسية في أنظمة الصرف المثبتة
95	ثانياً: خيارات ربط العملات بغير الدولار الأمريكي
96	المطلب الثالث: مساهمة العملات الإرتكازية في تعاملات أسواق النقد والمال الدولية
96	أولاً: سوق النقد الدولية وأهم العملات المتداولة فيه
99	ثانياً: سوق الأوراق المالية الدولية وأهم العملات المتداولة فيه
101	خلاصة الفصل الثاني

141-102	الفصل الثالث: التخفيض التنافسي وحرب العملات..؛ أسبابها وآثارها
103	تمهيد
104	المبحث الأول: ماهية حرب العملات؛ مفهومها وأسبابها..
104	المطلب الأول: مفهوم حرب العملات "Currencies War"
104	أولاً: تعريف حرب العملات
105	ثانياً: أطراف حرب العملات
109	المطلب الثاني: الجذور التاريخية لحرب العملات وأسباب نشأتها
109	أولاً: الجذور التاريخية لحرب العملات
111	ثانياً: الأسباب التي أدت إلى نشوب حرب العملات
113	المطلب الثالث: شروط استخدام العملة كسلاح في حرب العملات
114	أولاً: مفهوم تخفيض قيمة العملة Devaluation
115	ثانياً: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات
120	المبحث الثاني: آثار حرب العملات على الاقتصاد العالمي
120	المطلب الأول: آثار حرب العملات على الاقتصاديات المتقدمة والنامية
120	أولاً: آثار حرب العملات على الاقتصاديات الصناعية الكبرى
123	ثانياً: آثار حرب العملات على اقتصاديات الدول النامية
125	المطلب الثاني: تأثير حرب العملات على الأسعار العالمية للنفط والذهب
125	أولاً: تأثير حرب العملات على الأسعار العالمية للنفط
128	ثانياً: حرب العملات وتأثيرها على أسعار الذهب
128	المطلب الثالث: حرب العملات واحتمال نشوب الحرب التجارية
129	أولاً: في حالة عدم رضوخ الصين للمطالب الأمريكية
130	ثانياً: في حالة رضوخ الصين للمطالب الأمريكية
131	المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير الوقائية للتصدي لحرب العملات
131	المطلب الأول: إعادة هيكلة وتوظيف احتياطات الصرف
131	أولاً: المزيج الأمثل للعملات المشكلة لاحتياطات الصرف
132	ثانياً: توظيف الاحتياطات النقدية
133	ثالثاً: الذهب كملجأ آمن من حرب العملات

134	المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التصدي لحرب العملات وسيناريو المستقبل
134	أولاً: الدور المتوقع لصندوق النقد الدولي في التصدي لحرب العملات
135	ثانياً: السيناريو المستقبلي لحرب العملات
137	المطلب الثالث: إعادة تقييم العملة الصينية ودورها في إخماد حرب العملات
138	أولاً: تحرك الصين نحو إعادة تقويم عملتها "اليوان"
139	ثانياً: المستفيد الأكبر من إعادة تقويم العملة الصينية
141	خلاصة الفصل الثالث
142-193	الفصل الرابع: إصلاح النظام النقدي الدولي والحاجة إلى اعتماد عملة دولية موحدة
143	تمهيد
144	المبحث الأول: أهم مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي منذ أزمة 1971
144	المطلب الأول: اتفاقية سمثونيان واتفاقية جامايكا
144	أولاً: اتفاقيات سمثونيان Smithonian Agreement
146	ثانياً: اتفاقية جمايكا ونظام التعويم
149	المطلب الثاني: نظرية الخيارات النقدية الدولية لـ: روبرت مندل
149	أولاً: ملاحظات روبرت مندل حول وضعية النظام النقدي الدولي
153	ثانياً: خيارات الإصلاح النقدي الدولي لـ: روبرت مندل
160	المطلب الثالث: رؤية ليندون لاروش من أجل نظام نقدي أكثر مساواة
160	أولاً: وضع اللامساواة في النظام النقدي الدولي حسب رؤية لاروش
161	ثانياً: النظام النقدي الدولي العادل في رؤية ليندون لاروش
164	المبحث الثاني: مقترحات اعتماد عملة دولية كبديل عن الدولار الأمريكي
164	المطلب الأول: تراجع الثقة في الدولار الأمريكي وأهمية وجود عملة دولية موحدة
164	أولاً: أسباب تراجع الثقة في الدولار الأمريكي كعملة رئيسية
169	ثانياً: أهمية وعواقب إصدار العملة الدولية الموحدة في الاقتصاد العالمي
171	المطلب الثاني: أهم مقترحات اعتماد عملة دولية موحدة كبديل عن الدولار
171	أولاً: المقترح الصيني لتبديل الدولار بعملة دولية
172	ثانياً: إمكانية اعتماد الذهب والعملات غير التقليدية كنقد دولي
176	ثالثاً: من نظام عملة احتياط رئيسية إلى نظام متعدد العملات

177	المطلب الثالث: آلية الانتقال إلى عملة دولية موحدة ومستقبل الدولار الأمريكي
177	أولاً: آلية الانتقال إلى عملة نقدية دولية موحدة
179	ثانياً: أهم الآراء المتفائلة والمتشائمة حول فرضية بقاء الدولار عملة عالمية رائدة
182	المبحث الثالث: إمكانية اعتماد وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة دولية
182	المطلب الأول: مفهوم وحدات حقوق السحب الخاصة "S.D.R"
183	أولاً: تعريف ونشأة وحدات حقوق السحب الخاصة
184	ثانياً: خصائص وحدات حقوق السحب الخاصة
185	المطلب الثاني: توزيع العملات الإرتكازية في سلة "S.D.R" وصعوبات اعتمادها كعملة دولية
185	أولاً: توزيع العملات الإرتكازية الدولية في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة
186	ثانياً: أهم المشاكل التي تعترض اعتماد "S.D.R" كعملة دولية
189	المطلب الثالث: خطة توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة دولية
189	أولاً: زيادة عرض حقوق السحب الخاصة
191	ثانياً: توسيع الطلب على حقوق السحب الخاصة
192	ثالثاً: تقويم تكاليف ومنافع توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة
193	خلاصة الفصل الرابع
194-249	الفصل الخامس: متطلبات التكامل النقدي العربي وآليات إصدار عملة عربية موحدة
195	تمهيد
196	المبحث الأول: ماهية التكامل النقدي؛ أنواعه، صيغه ومتطلباته
196	المطلب الأول: ماهية التكامل النقدي
196	أولاً: مفهوم التكامل النقدي
199	ثانياً: مزايا وأهداف التكامل النقدي
201	المطلب الثاني: أنواع وصيغ التكامل النقدي
201	أولاً: أنواع التكامل النقدي
202	ثانياً: صيغ التكامل النقدي
203	المطلب الثالث: شروط ومعايير التوافق للتكامل النقدي
203	أولاً: شروط التكامل النقدي
203	ثانياً: معايير التوافق للتكامل النقدي

205	المبحث الثاني: إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي بين العقبات والمتطلبات
205	المطلب الأول: التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية وأهم التطورات الاقتصادية والنقدية
205	أولاً: التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية
209	ثانياً: أهم التطورات الاقتصادية، المالية والنقدية في الدول العربية
215	المطلب الثاني: عوائق وعقبات إنشاء العملة العربية الموحدة
215	أولاً: عوائق اقتصادية ونقدية
217	ثانياً: عوائق سياسية وخارجية
218	المطلب الثالث: متطلبات وآلية إصدار العملة العربية الموحدة
218	أولاً: عوامل نجاح العملة العربية الموحدة ومتطلباتها
221	ثانياً: التكامل النقدي التدريجي كآلية لتحقيق التكامل النقدي العربي
223	المبحث الثالث: العملة الخليجية الموحدة كآلية لتحقيق التكامل النقدي العربي
223	المطلب الأول: مقومات التكامل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
224	أولاً: نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي
229	ثانياً: المقومات الاقتصادية للتكامل النقدي الخليجي
233	ثالثاً: المقومات غير الاقتصادية للتكامل النقدي الخليجي
235	المطلب الثاني: فكرة إنشاء العملة الخليجية الموحدة والاتفاقية النقدية
235	أولاً: فكرة إنشاء العملة الخليجية الموحدة والتسلسل الزمني في مسيرتها
239	ثانياً: اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
241	ثالثاً: مهام المجلس النقدي والبنك المركزي الخليجي
244	المطلب الثالث: مكاسب العملة الخليجية الموحدة وعقبات طرحها
244	أولاً: المكاسب المترتبة عن إصدار العملة الخليجية الموحدة
246	ثانياً: عوائق وعقبات طرح العملة الخليجية الموحدة
249	خلاصة الفصل الخامس
250	خاتمة
259	قائمة المراجع
269	قائمة الملاحق

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

الرقم	عناوين الجداول، الأشكال والمخططات	الصفحة
الـجـدـول		
(1-1)	مقارنة القوة الشرائية لواحد جنيه إسترليني منذ 1971 (GBP)	15
(2-1)	قيم عملات دول الإتحاد النقدي الأوروبي مقابل الأورو سنة 1999	19
(3-1)	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة الأورو خلال سنة 2010	26
(4-1)	النمو الفعلي والمتوقع للنتائج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين وميزان الحساب الجاري باليونان خلال الفترة (2009-2015)	27
(1-2)	توزيع العملات الإرتكازية ضمن الاحتياطات الدولية (1998-2013)	68
(2-2)	استخدام الأورو في فوترة التجارة الخارجية لدول منطقة الأورو إلى الدول خارج منطقة الأورو خلال الفترة (2006-2013)	79
(3-2)	توزيع العملات الإرتكازية ضمن سندات الدين الدولية بالنسبة المئوية (%)	83
(4-2)	مساهمة العملات الإرتكازية في التداولات الرسمية لسوق الصرف الأجنبي	91
(5-2)	توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع والقروض الدولية المستحقة	97
(6-2)	مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق النقد الدولية بالنسبة المئوية	98
(7-2)	مساهمة العملات الإرتكازية في سوق الأوراق المالية العالمية بالنسبة المئوية	100
(1-3)	تطور الاحتياطات الرسمية الصينية خلال الفترة (2002-2014)	107
(2-3)	تطور التجارة الخارجية والعجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	108
(3-3)	إجمالي الصادرات الصينية من السلع والخدمات (1999-2014)	112
(1-4)	التشكيكة المبدئية لرأسمال البنك المركزي العالمي	159
(2-4)	مساهمة العملات الإرتكازية في سلة عملات حقوق السحب الخاصة	186
(1-5)	العملات العربية بالقيم التي أنشئت بها	208
(2-5)	عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2008-2013)	210
(3-5)	المديونية العامة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	211
(4-5)	موازن مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (2009-2013)	212
(5-5)	التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية خلال الفترة (2009-2013)	214
(6-5)	أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2009-2013)	214
(7-5)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2008-2013)	229

231	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين دول مجلس التعاون والعالم	(8-5)
231	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون (2008-2011)	(9-5)
232	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لدول مجلس التعاون (2008-2011)	(10-5)
الأشكال		
21	ما يسمى بالثعبان النقدي داخل النفق	(1-1)
53	قاعدة "الصرف- الذهب" كبديل عن قاعدة الذهب	(2-1)
69	توزيع العملات الإرتكازية ضمن الاحتياطات الدولية خلال عام 2013	(1-2)
70	نسبة مساهمة العملات الإرتكازية في الاحتياطات الأجنبية (1999-2013)	(2-2)
78	استخدام العملات الإرتكازية كنسبة مائوية في إجمالي التجارة الدولية	(3-2)
84	مساهمة العملات الإرتكازية كنسبة مائوية في تشكيلة سندات الدين الدولية	(4-2)
84	مقارنة الديون الخارجية لدول منطقة الأورو بديون الولايات المتحدة	(5-2)
92	مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق الصرف الأجنبي لعام 2013	(6-2)
98	توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع والقروض الدولية لسنة 2013	(7-2)
106	متوسط سعر صرف المتبادل ما بين الأورو والدولار (1999-2014)	(1-3)
107	تطور احتياطات الصرف الرسمية الصينية (2002-2014)	(2-3)
113	إجمالي الصادرات الصينية من السلع والخدمات (1999-2014)	(3-3)
119	المنحنى الذي يأخذ شكل الحرف اللاتيني "J"	(4-3)
121	الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (1990-2014)	(5-3)
187	مساهمة حقوق السحب الخاصة في إجمالي احتياطات الصرف الدولية	(1-4)
212	تطور موازين مدفوعات الدول العربية مجتمعة (2009-2013)	(1-5)
230	مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي	(2-5)
233	الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	(2-5)
المخططات		
45	آلية التوازن الخارجي التلقائي في ظل قاعدة الذهب	(1-1)
66	عناصر الاحتياطات الدولية	(1-2)
161	آلية إعادة البترو- دولار	(1-4)

مقدمة

مقدمة:

ترتبط العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجةً للتبادل التجاري الخارجي القائم أساساً على مبدأ التخصص الدولي، ارتباطاً مباشراً بعمليات المدفوعات الدولية، حيث ينشأ عن هذا التبادل، قيام عدد ضخم من علاقات دائنة وأخرى مدينة، تتطلب تسويتها وسائل دفع دولية تتمتع بدرجة عالية من الوفرة والاستقرار. إلا أنه من منطلق أن لكل بلد عملته، تظهر مشكلة ناتجة عن انعدام وجود أداة موحدة للتسوية الدولية، نتيجة أن أسواق هذه الدول منفصلة بمجموعة من الحواجز الإدارية والسياسية.

من هذا المنطلق، عملت دول العالم المتقدم على إنشاء نظام نقدي دولي يهدف إلى خلق تنسيق نقدي عرف بنظام "بريتون وودز"، والذي قام على أنقاض "نظام قاعدة الذهب"، حيث ظهرت عملات إرتكازية قوية، والتي تعتبر أهم وسيلة إلى جانب الذهب لتسوية المدفوعات الدولية.

ويعتبر الاندماج والتكتل الاقتصادي من أهم سمات هذه الفترة، والمتبع للأحداث والوقائع الاقتصادية منذ مطلع القرن الماضي، يكتشف أن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين تكتلات اقتصادية ونقدية، أثرت بشكل أو بآخر على سير دوايب النظام النقدي الدولي، ولعل أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي واستحداث العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، وذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتون وودز والصدمة التي ألحقت بالدولار الأمريكي. ضف إلى ذلك أن الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي خاصة كعملة احتياط رئيسية، حال دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار هذا النظام، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار والاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله.

وقد عرف الدولار الأمريكي الكثير من التحديات حتى حظي بالقبول العام كعملة دولية، فتزايدت أهميته في النظام النقدي الدولي، وجاءت اتفاقية "بريتون وودز" لتضعه على قائمة العملات الدولية الإرتكازية. ورغم أنه مرّ بأزمات متكررة نتيجة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واشتداد حدة المضاربة، إلا أنه ما زال يحافظ على مكانة مرموقة بين باقي العملات الإرتكازية الأخرى. ومع إصدار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" بدأ التنافس بين هذا الأخير والدولار، بحكم أنه يتمتع بميزات عملة دولية ويحتل المرتبة الثانية في تحقيق وظائف العملة الدولية بعد الدولار.

وسيكون للشائبة الجديدة في النظام النقدي الدولي تداعيات كبيرة نتيجة فقدان الولايات المتحدة والدولار الأمريكي تلك الميزة الاحتكارية الكبرى. إذ أن الأورو كعملة ارتكاز بديلة في النظام النقدي الدولي، نتج عن عملية تحول واسعة من جانب الشركات والبنوك والأفراد من الدولار إلى العملة

الأوروبية كعملة احتياط دولية، وهو ما أثبتته السنوات الأخيرة، حيث أكد الأورو قوته واستقراره في مقابل الدولار الذي خسر نحو 20 في المائة من قيمته في مقابل نظيره الأوروبي منذ عام 2002. وما زاد من مكانة الأورو عالمياً، هو أن بنوك مركزية كثيرة في بلدان أوروبية وآسيوية، بدأت في تحويل جانب مهم من احتياطاتها النقدية إلى الأورو إلى جانب عملات إرتكازية أخرى، وذلك على حساب حصة الدولار. ومن المرجح أن يزداد تأثير الأورو على حركة التجارة الدولية، لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة داخل الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو بدلاً من الدولار الذي ما زال مستخدماً بنسبة كبيرة بين الدول الأوروبية، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو وخاصة من طرف الدول التي تعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها الأول.

ومع بداية هذا القرن، يبدو أننا نعيش قدراً من تعددية الأقطاب على الصعيد الاقتصادي العالمي مع صعود الدور الاقتصادي والتكنولوجي لبلدان مهمة في آسيا، مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى البرازيل وأستراليا والتي ما فتئت عملاتها بالظهور على المستوى الدولي، خاصة في ظل الاضطرابات التي عرفها النظام النقدي الدولي بسبب السيطرة عليه من قبل الدولار الأمريكي، حيث عرف هذا الأخير سياسات تخفيض متعمدة من قبل الإدارة الأمريكية، بغرض إنعاش صادراتها وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها الذي عرف تفاقماً كبيراً. الأمر الذي اضطر بهذه الدول إلى إتباع مبدأ المعاملة بالمثل وتخفيض قيم عملاتها، خاصة الصين، فأصبح العالم يعيش صراعاً وحرباً للعملة.

وفي خضم حرب العملات والأزمة المالية العالمية لعام 2008، تصاعدت الأصوات المناهضة بإصلاح النظام النقدي الدولي، بمشاركة جميع الدول بما فيها الدول العربية والنامية، مع ضرورة التفكير في إيجاد بديل أنسب عن الدولار الأمريكي، والذي قد يكون عملة دولية موحدة أو حقوق السحب الخاصة أو إعطاء دور أكبر لعملات عالمية أخرى، وبذلك نكون أمام نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب.

وبعد قيام جامعة الدول العربية وباعتبار أن النظام النقدي الدولي لم يحقق الاستقرار المطلوب، طُرح موضوع توحيد النقد العربي أكثر من مرة، وللأسف ظل الإهمال مصير هذا الموضوع الهام جداً. ومن خلال هذا الدراسة، نحاول أن نبين أن الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، عانت من تهميش النظام النقدي الدولي عند إصدار قراراته وقواعده، والتي تكون غالباً في صالح الدول المتقدمة الرائدة، وذلك على حساب مصالح الدول النامية، كما أنها عانت كثيراً من تخبط هذا النظام في مختلف الأزمات النقدية والمالية. لذا أصبح التكامل النقدي العربي ضرورة حتمية لتجنب أزمات التنافس الحاد بين العملات القيادية في العالم، وكما تكون في مآمن من الاضطرابات والأزمات التي تصيب النظام النقدي الدولي بصفة عامة.

السؤال الرئيسي:

مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

إن ما هو واقع ومستقبل المنافسة بين العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية وما أثرها على استقرار النظام النقدي الدولي ومستقبل الدولار الأمريكي؟

الأسئلة الفرعية:

إن الإجابة عن السؤال الرئيسي تمر عبر الإجابة عن جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر التنافس بين العملات الإرتكازية على مستقبل الدولار الأمريكي؟ وهل النظام النقدي الدولي قابل للاستقرار؟
- ما تداعيات حرب العملات على الاقتصاد العالمي؟ وكيف يمكن تفاديها والتصدي لها؟
- هل يوجد نماذج مقترحة لإصلاح النظام النقدي الدولي؟ وهل يمكن إيجاد عملة دولية موحدة، تعمل على إعادة الاستقرار والتوازن المفقود في النظام النقدي الدولي؟
- هل يمكن للدول العربية تحقيق التكامل النقدي وإصدار عملة عربية موحدة، على اعتبار أن هذا التكامل يحد من تعرضها لأزمات واضطرابات النظام النقدي الدولي؟

الفرضيات:

- إن التنافس بين العملات الإرتكازية يؤثر تأثيراً مباشراً على معدلات التبادل التجاري وعلى حركة رؤوس الأموال بين الدول، لذلك؛ فمستقبل الدولار الأمريكي مهدد بالتراجع لصالح عملات عالمية أخرى، وأما النظام النقد الدولي فهو غير قابل للاستقرار.
- لحرب العملات تأثير إيجابي على الدول المتقدمة وتأثير سلبي على الدول النامية، كما أن هذه الحرب يمكن تجنبها والتصدي لها وبالتالي تفاديها مستقبلاً.
- لا يوجد نماذج مقترحة لإصلاح النظام النقدي الدولي سوى بعض الوصفات المقترحة من بعض المفكرين الاقتصاديين وبعض الدول، والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار. كما يمكن إيجاد عملة دولية موحدة أو بديل آخر عن الدولار الأمريكي الذي يسيطر على النظام النقدي الدولي.
- من الممكن أن يتحقق التكامل النقدي العربي رغم بعض الصعوبات والتكاليف، كما أن اعتماد العملة العربية الموحدة سيقطع من تأثير التنافس الحاد بين العملات الإرتكازية والاضطرابات النقدية والمالية التي يعرفها النظام النقدي الدولي على هذه الدول.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التنافس الشديد بين العملات الإرتكازية على المعاملات المالية والنقدية الدولية، وما له من تأثير على مسار ومستقبل النظام النقدي الدولي خاصة بعد استحداث عملة الأورو وتنامي عملات عالمية أخرى؛
- تصاعد الأصوات المنادية بإصلاح النظام النقدي الدولي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما يبرز أهميته في تنظيم العلاقات النقدية الدولية للحد من الأزمات المالية؛
- الدور الذي أصبحت تحتله التكتلات الاقتصادية والنقدية على الساحة العالمية، وما يمكن أن تحققه من أهداف على مستوى التكتل وعلى مستوى كل دولة على حدا، وكون أن التكامل النقدي الأوروبي يعتبر تجربة رائدة في هذا الميدان وما يمكن أن تستفيد منه الدول العربية والإسلامية في إقامة تكتلات نقدية إقليمية كمرحلة أولية، ثم الانتقال إلى التكامل الاقتصادي.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إظهار مجال التنافس بين العملات القيادية، وآثارها على توازن واستقرار النظام النقدي الدولي؛
- تسليط الضوء على مستوى كفاءة وأهمية النظام النقدي الدولي في التأثير على الاقتصاد العالمي، وعلاقة العملات الإرتكازية القيادية بهذا النظام؛
- محاول اقتراح بعض الإجراءات والتدابير التي من شأنها الحد من الأزمات التي تعصف بالنظام النقدي الدولي وإصلاحه، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية 2008؛ واقتراح البديل الأنسب للدولار الأمريكي، والذي يتمثل في عملة دولية موحدة قد تكون حقوق السحب الخاصة؛
- وضع خطة متدرجة لعملية إصدار عملة عربية موحدة، قائمة على استيعاب خبرة وتجارب الدول الأخرى، ومحاوله توظيف طاقات وطموحات الدول العربية، وجعلها أداة لتحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية التامة.

حدود الدراسة:

تتمتع منطقة الأورو بوزن اقتصادي كبير يوازي مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الأورو كعملة دولية جديدة له أهمية كبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي إلى جانب الدولار الأمريكي. كما يعد سعر صرف الأورو في مقابل الدولار من أهم عمليات الصرف على العملات الأجنبية، نظرا للمكانة التي يتمتع بها كل من الأورو والدولار على المستوى الدولي. لذلك سيتم التركيز في هذه

الدراسة على عملي الأورو والدولار الأمريكي، مع التركيز على الفترة التي تمتد بين ظهور الأورو عام 2002 إلى غاية عام 2013.

ونظرا لانعدام الإحصائيات حول مساهمة العملات الإرتكازية في بعض المعاملات المالية الدولية، فسيتم التركيز على مساهمة هذه العملات في: احتياطات الصرف، تسعير السلع الإستراتيجية، تحرير الديون الخارجية، تداولات سوق الصرف الأجنبي وتداولات أسواق النقد الدولية. مع الإشارة إلى أن بعض المعاملات المالية المذكورة إحصائيا ناقصة - لسنوات قليلة ومحدودة. كما سنحاول التركيز فقط على الجوانب الاقتصادية، كالهيمنة الأمريكية على العالم، والصراع الأمريكي الأوروبي، حيث تتسع هذه النقاط إلى جوانب سياسة وعسكرية.

✚ المنهج المتبع:

محاولة منا للإجابة على الأسئلة التي قمنا بطرحها، وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي وأداتيه الوصف والتحليل، والذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط آثار التنافس بين العملات الرئيسية على استقرار النظام النقدي الدولي، ويسمح لنا أيضاً بوضع خطة عملية نقترح فيها إصدار عملة عربية موحدة مستوحاة من تجارب الدول الأخرى.

✚ الدراسات السابقة:

رغم قلة الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع، وخاصة باللغة العربية، إلا أن هناك البعض منها والتي تناولت جانباً من هذه الدراسة، ندرجها كما يلي:

- دراسة (نبيل علي، نزار قنوع، 2007) بعنوان: "صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)، سورية، 2007/04/26. حيث تناولت الدراسة أهمية ومكانة الدولار الأمريكي بوصفه عملة الاحتياطي العالمي المسيطرة خلال أكثر من نصف قرن، الأمر الذي قدم مزايا اقتصادية هائلة للولايات المتحدة الأمريكية، وعزز سيطرتها الاقتصادية دون خوف من أن يفقد يوماً وضعه الطبيعي كعملة دولية رئيسية، وتطرقَت الدراسة أيضاً إلى المكانة التي تحتلها عملة "الأورو" في المعاملات المالية الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن العملة الأوروبية الموحدة لها مكانة كبيرة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم، وتخلق منافساً قوياً للدولار الأمريكي (الذي سيفقد مكانته كعملة أساسية في المعاملات الدولية وفي أسواق التبادلات التجارية تدريجياً). غير أن نجاح فكرة العملة الأوروبية الموحدة مرهون بعوامل شتى سياسية وتاريخية واقتصادية واجتماعية.

- دراسة (عبد الرحمن، 2009) بعنوان: "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية-" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" المنعقد بتاريخ: 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان. تطرقت هذه الدراسة إلى مدى تأثير انخفاض الدولار الأمريكي على الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء، كما تناولت أهمية اعتماد عملة دولية موحدة. وتوصلت إلى أن تقلبات أسعار الصرف تساهم في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي، كما أن تسعير السلع الأساسية بما فيها النفط بالدولار الأمريكي خلق أزمات مالية عالمية، وأبقى الدولار مسيطراً على النظام النقدي الدولي، لذلك دعت الدراسة إلى خلق عملة عالمية موحدة كبديل عن الدولار الأمريكي، مع ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي.

- دراسة (جاسم حسين علي، 2010) والموسومة بعنوان: "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي. حيث هدفت الدراسة إلى تبين المتغيرات الدولية المؤثرة في مكانة الدولار الأمريكي، وتناولت فرضية بقاء الدولار عملة عالمية رئيسية، وناقشت خيارات تسعير النفط وربط العملات الخليجية بالدولار أو بعملات عالمية أخرى. وخلصت الدراسة إلى ترجيح خيار بقاء الدولار الأمريكي كعملة عالمية رئيسية بالنسبة للمعاملات التجارية والاحتياطي العام للدول لأمد غير محدد. ويرتكز ذلك على الحاجة إلى الاعتماد على عملة رئيسية تساهم في تسهيل المعاملات الدولية، فضلاً عن عدم وجود بديل آخر قادر على أن يحل محل الدولار، وبشروط أفضل أو بنفس المزايا. وارتأت الدراسة أن العالم سيشهد تنامي الأهمية النسبية لبعض العملات الرئيسية الأخرى، وخصوصاً الأورو الأوروبي واليوان الصيني، وربما عملات أخرى، ولكن أياً منها لن يتمكن من أخذ مكانة الدولار على الأقل في المستقبل المنظور.

- دراسة (باولا سوباتشي، جون دريفل، 2010) بعنوان: "ما بعد الدولار؛ إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي" مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، أبو ظبي، مارس 2010. حيث تناولت الدراسة، المشاكل التي يعاني منها النظام النقدي الدولي، والتحديات التي سيواجهها الدولار بوصفه عملة الاحتياطي الأولى، وقدمت بعض السيناريوهات التي سيؤول إليها هذا النظام النقدي، من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد العملات والأقطاب مع توقع صعود عملة اليوان الصيني. كما دعت الدراسة إلى توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة، من خلال زيادة المعروض منها وتشجيع الطلب عليها، مع ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين الدول لتأمين الاستقرار والثقة المطلوبة في النظام النقدي الدولي، وتقوية دور وشرعية المؤسسات المالية الدولية.

- دراسة (Li wenhao, 2004) بعنوان: "تنافس العملات بين الأورو والدولار الأمريكي":

“Currency Competition Between Euro and US Dollar” Working Papers of the Business, Institute Berlin at the Berlin School of Economics (FHW-Berlin), Paper No. 18, June 2004.

تناولت هذه الدراسة واقع ومستقبل المنافسة بين عمليتي الدولار والأورو، مع محاولة إظهار الدور المتنامي لعملة الأورو في جميع التعاملات المالية الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الأورو في حركة التجارة الدولية سيزداد، كما أن قيام دول الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو، وتصديرها على أساس قبول الأورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار الذي كان يستخدم بين الدول الأوروبية، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو، وخاصة من الدول التي يعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول. في نفس الوقت، سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى الأورو لتسديد ثمن وارداتها من الإتحاد الأوروبي إلى لجوئها إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي بالأورو، أو إلى تكوين احتياطات بالأورو، أو إلى الحصول على قروض بالأورو من أجل الوفاء بالتزاماتها، وهذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

- دراسة (Elias Papaioannou and Gregorios Siourounis, 2006) بعنوان: "التشكيلة

المثلى للعملات في الاحتياطات الدولية":

“Optimal Currency Shares in International Reserves” Working Paper Series, No: 694, the European Central Bank, November 2006.

ركزت الدراسة أكثر على تاريخ عملات الاحتياطي وتوزيع العملات الإرتكازية في تشكيلة الاحتياطات الدولية، كما قامت بوضع أهم المعايير التي يجب مراعاتها عند تنويع هذه الاحتياطات بمختلف العملات الدولية. وخلصت إلى أن الدور المحوري لعملة الأورو في تنامي مستمر على حساب الدولار الأمريكي منذ نشأته، خاصة في تشكيلة الاحتياطات الدولية، الأمر انعكس على مختلف التعاملات المالية الأخرى، على غرار تداولات سوق الصرف الأجنبي، والودائع لدى البنوك الخاصة والعامة، وتحرير الديون الخارجية، وتوزيع هذه العملات على تسعير التجارة الدولية.

بيّنت الدراسات السابقة، أن مكانة الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في المعاملات المالية الدولية مهددة لصالح عملات عالمية أخرى، خاصة في ظل ظهور عملة "الأورو". وجاءت دراستنا لموضوع "تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية" لتبين مدى خطورة هذا التنافس الحاد بين العملات وتقلبات قيمها على استقرار النظام النقدي الدولي وبالتالي الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصادات العربية بصفة خاصة، لتدعم فكرة إيجاد بديل أفضل عن الدولار الأمريكي، والذي من

المرجح أن يكون حقوق السحب الخاصة، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء عملة عالمية موحدة وكذا عملة عربية موحدة.

أقسام الدراسة:

للتوسع أكثر في الموضوع، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول أساسية تتقدمها مقدمة عامة، ويمكن عرضها كالتالي:

- أما الفصل الأول: والذي يحمل عنوان: "العملات الإرتكازية ومراحل تطور النظام النقدي الدولي" فقد تناول مفهوم العملات الإرتكازية وأهمها، وكذا مراحل تطور النظام النقدي الدولي قبل وبعد مؤتمر "بريتون وودز".

- أما الفصل الثاني: والموسوم بعنوان: "مساهمة العملات الإرتكازية في أهم المعاملات المالية الدولية" فقد تطرق إلى مساهمة العملات في تكوين احتياطات الصرف الدولية، والحصة بالنسبة لفوترة التجارة الدولية وتحرير الديون الخارجية، وكذا الحصة في تداولات سوق الصرف الأجنبي وأسواق الأوراق المالية والنقدية الدولية.

- وأما الفصل الثالث: والذي يحمل عنوان: "التخفيض التنافسي وحرب العملات؛ أسبابها وآثارها" فيتطرق إلى مفهوم حرب العملات، وكذا أسبابها وآثارها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أهم الإجراءات اللازمة من قبل الدول والمنظمات النقدية والمالية العالمية للتصدي لحرب العملات.

- وأما الفصل الرابع: فقد جاء بعنوان: "إصلاح النظام النقدي الدولي والحاجة إلى اعتماد عملة دولية موحدة" وذلك من خلال عرض أهم محاولات إصلاح النظام النقدي منذ 1971، واقتراح بعض النماذج لاعتماد عملة دولية موحدة كبديل عن الدولار. مع وضع خطة إستراتيجية لتوسيع استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة دولية، من حيث الطلب عليها وعرضها للعام والخاص.

- وأما الفصل الخامس: فيتناول: "متطلبات التكامل النقدي العربي وآليات إصدار عملة عربية موحدة" وذلك من خلال عرض ماهية التكامل النقدي ومتطلباته، ومن ثم إمكانية إصدار العملة العربية الموحدة مع عرض آليات وعقبات طرحها. ثم يتم عرض مقومات ومسار التكامل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقبات طرح العملة الخليجية الموحدة.

أما الخاتمة فتتضمن نتائج اختبار الفرضيات والنتائج العامة المتوصل إليها، بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:
العملات الإرتكازية ومراحل تطور
النظام النقدي الدولي

الفصل الأول: العملات الإرتكازية ومراحل تطور النظام النقدي الدولي

تمهيد:

تعتبر العملات الإرتكازية العنصر الأساسي المحدد للنظام النقدي الدولي، ففعالية وكفاءة هذا الأخير مرتبطة أساساً بملائمة وانسجام قواعده مع خصائص هذه العملات. وجاءت اتفاقية بريتون وودز لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم.

وتهدف من خلال هذا الفصل إلى توضيح أهم العملات الإرتكازية التي سائرت النظام النقدي الدولي، وأهم الشروط الواجب توفرها في هذه العملات، وكذا أهمية التعامل بها، والتي تظهر كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية والعلاقات بين الدول، والتي يترتب عليها دفع قيمة مستورداتها من السلع والخدمات والفوائد على الأصول المالية وتسديد مستحقات الديون والوفاء بمختلف الالتزامات. وتتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدود من العملات الدولية، إلا أن معظم الدول تفضل الآن الاحتفاظ بتشكيلة من العملات.

وكما أن أي دولة لا تستطيع تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، ومراقبة والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي؛ كذلك على الصعيد الدولي، فلا تجارة مزدهرة، ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات تضمن استقرارا نقديا دوليا، وتوفر السيولة للمدفوعات الدولية، وتشرف على تنظيم المعاملات الدولية، فكان لا بد من ظهور نظام نقد دولي. وقد عرف هذا الأخير تطورات عدة، من نظام القاعدة إلى نظام اللقاعدة.

توضيحا لما تقدم، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية العملات الإرتكازية، شروطها وأسباب التعامل بها؛

المبحث الثاني: أهم العملات الإرتكازية الدولية؛

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام النقدي الدولي.

المبحث الأول: ماهية العملات الإرتكازية؛ شروطها وأسباب التعامل بها

ظهرت العملات الإرتكازية القيادية بعد انهيار قاعدة الذهب. الأمر الذي تطلب وجود ما يعوض الذهب كنقد عالمي بالشكل والقدر الذي يمكن من خلاله تحقيق التعادل العام للأسعار والقيم وتسوية المدفوعات على الصعيد العالمي. وسنتناول في هذا المبحث مفهوم العملات الإرتكازية أو الصعبة أو القيادية أو ما يسمى بالعملات الرئيسية القوية، وكذا الشروط الواجب توفرها في العملة حتى ترقى إلى مصاف العملات الصعبة، بالإضافة إلى ذكر أهمية وأسباب التعامل بهذه العملات.

المطلب الأول: مفهوم العملات الإرتكازية

إن المبادلات التجارية الدولية لا تتم بواسطة المقايضة، فالسلع التي تصدر أو تستورد تسدد بواسطة النقود. فإذا قام مستورد جزائري بشراء قمح أمريكي فإنه يسدد قيمة القمح للمصدر الأمريكي بعملة هذا الأخير، أي بالدولار الأمريكي. كما أن المستورد الأمريكي للجنين الهولندي يدفع قيمة وارداته بالعملة الأوروبية وهي الأورو. وبالتالي، فكل من يتعامل مع الخارج تجارياً، يحتاج إلى عملة تعرف بالعملة الإرتكازية أو الصعبة، يتم بواسطتها تسديد مشترياته ومدفوعاته.

أولاً: تعريف العملات الإرتكازية وخصائصها

يرتبط مفهوم العملات الإرتكازية بخصائصها، وبالتالي المكانة الاقتصادية للبلد صاحب هذه العملة، ورغم عدم وجود مصطلح موحد متفق عليه للعملة الإرتكازية، إلا أن هناك إجماع حول الخصائص التي تحوزها هذه العملات.

1. تعريف العملات الإرتكازية:

يقصد بالعملة مهما كانت أشكالها المادية، على أنها "ذلك الرمز الاجتماعي للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة ما بين الأفراد، ولذا تكون العملة دليلاً على علاقات اجتماعية بين الأفراد وتصويراً سيكولوجياً لهذه العلاقات"¹.

أما العملات الإرتكازية* فهي العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها،

¹ - أحمد هني "العملة والنقود" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 08.

* - تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية والعملات الإرتكازية الصعبة؛ فالأولى تعرف بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل على أوراق النقد الأجنبي والودائع تحت الطلب ولأجل، بالإضافة إلى السندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة. أما العملات الإرتكازية فهي ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها والتي تقيّم بما الالتزامات المالية الدولية.

كما يقبلها الدائنون والمدينون في تسوية علاقات الدائنية والمديونية بينهم، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي¹.

والمقصود بالعملية الإرتكازية أو القوية "Hard or basic Currency" كل عملة يضع المستثمرون ثقتهم فيها، كعملة بلد يتمتع باستقرار سياسي وبمعدل منخفض من التضخم ويتبع سياسات نقدية ومالية متسقة ومتوازنة، كما أنها العملة التي غالباً ما تميل إلى الارتفاع مقابل العملات الوطنية الأخرى². وعليه يمكن تعريف العملات الإرتكازية التي يركز عليها النظام النقدي الدولي، أو ما يعرف بالعملات الصعبة*، بأنها عملات وطنية تعود لأقطار معينة، وتقوم بوظائف النقود معروفة على الصعيد الدولي والوطني، ولكنها تتمتع بصفات من الناحية الاقتصادية جعلتها أهلاً بالثقة والاعتراف على المستوى الدولي. ومن هذه العملات حالياً: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الأورو الأوروبي والفرنك السويسري.

وتعكس العملة في بعض جوانبها العلاقات التجارية والنقدية بين الدول. ولذلك، يمكن أن نعرف مناطق أو أقاليم على أساس وحدة النقد السائدة فيها، مثل: منطقة الجنيه الإسترليني؛ ممثلة في بريطانيا وبعض مستعمراتها السابقة في رابطة الكومنولث، ومنطقة الدولار؛ وتضم أمريكا وكندا وبعض دول أمريكا الجنوبية، ومنطقة الين الياباني التي تشمل؛ اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وكذا منطقة الأورو.

2. خصائص العملات الإرتكازية:

تتصف العملات الإرتكازية بخصائص عديدة تتمتع بها، والتي منحتها إمكانية القيادة للنظام النقدي الدولي دونما غيرها من العملات، وهي³:

أ. **الاستقرار النقدي:** حيث يشمل ثبات أسعار السلع والخدمات والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد القوة الشرائية للعملات القيادية، وكذلك تتصف هذه الأخيرة بثبات المحتوى الذهبي عند التعامل في الأسواق.

ب. **توازن ميزان المدفوعات:** وهو شرط جوهري في العملات الإرتكازية، وما لذلك التوازن من تأثير على الاقتصاد الوطني برمته.

ج. **وجود فائض في الأرصدة الذهبية:** يمكن استبدال العملة الوطنية بالذهب عند الحاجة، وذلك لوجود الاحتياطي الذهبي لدى البلد صاحب العملة الإرتكازية، لأنه مصدراً للثقة الاقتصادية.

¹ - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص: 253.

² - Sebastian Edwards, I. Igal Magendzo "Hard Currency Pegs and Economic Performance" Conference in honor of Guillermo Calvo, the International Monetary Fund, April 15-16, 2004, P: 03.

* - العملة الصعبة، وهي ترجمة عربية خطأ (أصبح شائعاً) لمصطلح العملة الصلبة أو القوية (Hard Currency) بات من الصعب تصحيحه نتيجة لانتشار استخدامه على نطاق واسع.

³ - عرفان تقي الحسني "التمويل الدولي" مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 34.

د. مكانة البلد في التجارة الدولية: لأن هذه المكانة تجعل عملة هذا البلد قيادية، لتلعب دوراً متميزاً في التجارة الدولية والإنتاج الواسع.

هـ. قابلية التحويل بينها وبين عملات الدول الأخرى بسهولة وبدون تكلفة.

ثانياً: الفرق بين العملة الإرتكازية والعملة المحلية

لا تختلف الخصائص التي تتميز بها العملة الإرتكازية في النظام النقدي الدولي عن خصائص العملة المحلية، وتبين مبادئ الاقتصاد أن النقود تؤدي ثلاث وظائف أساسية وهي¹:

1. تستعمل كوسيط للتبادل؛ 2. مخزن للقيمة؛ 3. وحدة للحساب.

والعملة الإرتكازية لا تختلف عن ذلك، حيث نجد أن لها نفس الخصائص في استعمالها كوسيط للتبادل، ينطلق من أن المبادلات بين الأطراف من أقطار مختلفة بعملة مختلفة لا يتم إلا بالاتفاق على عملة للتسوية، وهذا إما باختيار عملة أحد البلدين أو عملة ثالثة قيادية.

أما استعمالها كوحدة للحساب فيكون لتحديد قيمة السلع والخدمات محل التبادل وتحديد الفواتير السلعية، وتستخدم العملة لتحديد تعادل سعر الصرف².

أما اعتبارها كمستودع للقيمة، فعند الاستثمار خاصة في السوق المالي، يتم اختيار الأصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين، وتستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي وكمقابل لإصدار العملة المحلية³.

وتختلف العملة المحلية عن العملة الإرتكازية الدولية في كون؛ أن الأولى لا تعطي الخيار لصاحبها في حرية قبول التعامل بها داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما في المعاملات الدولية أي متعاملين من إقليمين مختلفين، فهنا لا بد من اختيار العملة المستعملة لتسوية المبادلات، ويكون ذلك بالتفاوض بين الطرفين، وقد ينص الاتفاق على استعمال عملة ثالثة، وهذا حسب قوانين السوق، فمثلاً المواد الأولية المتجانسة (مثل القمح والسكر...) تستعمل عادة الدولار الأمريكي لتحديد القيمة وتسوية المبادلات.

وكلما كان استخدام عملة ما كبيراً على المستوى الدولي، ازدادت منافع من يجوزها وأصبح من الصعب التحول إلى استخدام عملة أخرى، وهو ما يفسر استمرار استخدام الجنيه الإسترليني كعملة مهيمنة على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، رغم فقدان المملكة المتحدة لمركزها كقوة اقتصادية مهيمنة.

¹- Thomas Williams "Hard Currency Versus Local Currency Exposure" Aviva Investors Global Services Limited, No. 1 Poultry, London, May 2013, P P: 01,02.

²- جورج تافلاس "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو" مجلة التمويل والتنمية، العدد: 02، جوان 1998، ص: 42.

³- Sebastian Edwards, I. Igal Magendzo "Hard Currency Pegs and Economic Performance" Op-Cit, P: 04.

المطلب الثاني: شروط ووظائف العملات الإرتكازية

إن قيمة عملة أي بلد تحددها بإيجاز جملة عوامل هي: المستوى العام للأسعار، الاحتياطي النقدي، سعر الصرف ووضع البلد الاقتصادي والمالي. ولكي ترقى إلى مستوى عملة إرتكازية، فلا بد من توافر مجموعة من الشروط، وأن تؤدي عدة وظائف على المستوى الدولي.

أولاً: الشروط الواجب توافرها في العملات الإرتكازية

تستخدم العملات كأداة للدفع الدولي في حالة توفر الشروط التالية¹:

1. أن تكون العملة صادرة من دولة لها مكانتها في التجارة الدولية؛
2. أن تكون العملة محلاً للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية؛
3. أن تكون أسعار صرف العملة مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى، وأن تتمتع بقدر كبير من الثبات؛
4. أن يوجد لدى الدول صاحبة العملة جهاز مصرفي كفؤ وذو خبرة في تسوية المعاملات الدولية؛
5. أن تكون عملة الدفع في تجارة النفط وتقييم الذهب؛
6. أن تكون عملة التدخل للمحافظة على أسعار صرف العملات الأخرى.

ويحدد سكانل "W. M. Scannell" أربعة شروط أساسية للعملة الإرتكازية²:

(1) أن هذه العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، بحيث يمكن للدول الأخرى أن تحصل على هذه العملة من خلال علاقات التبادل التجاري العادية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها، ووفقاً لنظام صرف حر؛

(2) يجب أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أو على الأقل بقدر أكبر من الاستقرار الذي تتميز به عملات الدول الأخرى، أي أن تنفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى؛

(3) أن هذه العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته وكفاءة عالية في طرق إدارته؛

(4) أن هذه العملة يجب ألا تخضع للندرة الدورية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة، والمعنى المراد بذلك هو أنه إذا ظهر ميل في هذا الميزان لأن يحقق فائضاً في الحساب الجاري، فإن هذا الفائض يجب أن يتلاشى من

¹ - جورج تافلاس "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو" مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 74.

خلال تدفق رأس المال للخارج للاستثمار الأجنبي، أما في الفترات التي يحدث فيها عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإن السلطات النقدية في تلك الدولة لا يجب عليها أن تتخذ إجراءات غير عادية انكماشية على النحو الذي يجعل عملتها نادرة في التبادل الدولي.

وبالتالي، لا يمكن لأية دولة أن تصبح عملتها عملة دولية قابلة للتحويل، إلا إذا توفرت مجموعة من المعايير والمتعلقة بالقوة الاقتصادية للدولة، وخاصة القدرة الإنتاجية وفعالية الاقتصاد في الاقتصاد الدولي. وأهم هذه المعايير¹:

- حجم وقيمة التجارة الخارجية للدولة ومدى مساهمة الصادرات والواردات في التجارة العالمية؛
- كفاءة النظام البنكي للبلد ومدى قدرته على تقديم الخدمات البنكية الدولية وسرعتها. يتوجب ذلك عملها بالمعايير الدولية مع توفرها على وكالات في مختلف المواقع ذات المعاملات الكثيفة، بالإضافة إلى سمعتها ونظافة معاملاتها²؛
- مدى الاستقرار النقدي داخل الدولة (العملة الوطنية ومستويات الأسعار الوطنية)؛
- مدى استخدام العملة في منح القروض الدولية، وفي تسوية المدفوعات الدولية؛
- حجم الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي المتوفرة لدى الدولة والتي تقف خلف العملة الوطنية لحمايتها من تقلبات القيمة؛
- استقرار سياسي واقتصادي وتوفر الثقة في عملتها؛
- التحكم في معدلات التضخم؛ بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛
- وجود سوق مالية وسوق صرف حرة ونشطة تعكس قيمة العملة بحسب العرض والطلب، وتضمن توافر السيولة.

كما يجب أن يكون بلد عملة الاحتياط ذو تقدم كبير في مجال البنوك والصيرفة، مع التمتع بقوانين شاملة تضمن الحماية لمستخدمي هذه العملة ومنه ضمان الانفتاح وحرية تنقل المال، كما يجب أن يتوفر في دولة عملة الاحتياط العمق الاقتصادي الكافي لاستيعاب المبادلات المالية الضخمة، ومن ذلك، تسعير وبيع وشراء السلع الأولية (كالنفط والقمح) بها. هذه الشروط هي التي جعلت احتكار وهيمنة الدولار الأمريكي أمراً طبيعياً للاحتياطات النقدية الأجنبية ومختلف المعاملات المالية الدولية.

¹ - حاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص: 33.

² - محمد راتول "مطبوعة الاقتصاد الدولي" جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص: 146.

ثانياً: وظائف العملات الإرتكازية

انطلاقاً من التعريف الوظيفي للعملة الإرتكازية، تؤدي هذه الأخيرة ثلاث وظائف رئيسية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية¹:

1. وسيلة للدفع Mean of payment:

يقول الاقتصادي "كلور": "المرور بالنقود شيء ضروري لأن النقود تشتري السلع، السلع تشتري النقود، لكن السلع لا تشتري السلع في أي سوق منظم"، أي فشل نظام المقايضة أعطى للنقود هذه الوظيفة. فعلى الصعيد الدولي تكتسب النقود الدولية صفة قوة الإبراء.

2. العملة الإرتكازية كوحدة حساب Unit of account:

أية عملة وطنية كانت أو دولية تلعب دور وحدة حساب، وذلك من خلال تسعير السلع والخدمات ودفع التجارة. وفي إطار العمليات النقدية الرسمية، تستعمل العملة الدولية من طرف السلطات النقدية لحساب أسعار الصرف وتثبيت العملات وتقييم الدين.

3. العملة الإرتكازية كمخزن للقيم Store of value:

نقول عن العملة الدولية أنها تحقق وظيفة مخزن للقيمة إذا سمحت بتأجيل عقد استهلاكي أو استثماري وكان بإمكانها الاحتفاظ بقدرتها الشرائية².

الوظائف التي تطرقنا إليها سابقاً، هي مشتركة بين العملة المحلية والعملات الإرتكازية، أما الوظيفة الأكثر أهمية والتي تميز بينهما، فهي وسيلة إتمام الدورة الدولية، هذه الوظيفة تحقق من طرف العملات الإرتكازية فقط، بحيث تضمن هذه الأخيرة السيولة الدولية، وتلعب الدول المصدرة لها دور الوسيط، وذلك من خلال ارتكاز جل المؤسسات المالية الدولية على هذه العملة، والاعتماد على النظام البنكي للدول المصدرة لها، وبالتالي فهي تعتبر المقرض الأخير الذي يضمن السيولة للبنوك المركزية التي تتعامل بعملتها، وبعبارة أخرى يمكن القول أن البلد المصدر لهذه العملة يصبح بمثابة "بنك العالم".

وبالتالي، تقوم هذه العملات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية بالوظائف التالية:

- تقييم المبيعات في التجارة الدولية، وكذلك قياس الأسعار وقيم السلع والخدمات في التجارة الدولية؛
- تسوية المدفوعات الدولية الجارية بين البلدان، بالنظر للقبول العام التي تمتع بها هذه العملات؛
- تعتبر العملات الإرتكازية جزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية، حيث تستخدم هذه العملات إلى جانب الذهب كجزء من المقابل النقدي للعملة المحلية؛

¹- Patricia S. Pollard "The Creation of the Euro and the Role of the Dollar in International Markets" Federal Reserve Bank Of ST. Louis, october 2001, p : 18.

²- عرفان تقي الحسني "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 198.

- تستخدم هذه العملات كوسيلة للتراكمت على المستوى الدولي؛ ويقصد به أن وجود هذه العملات لدى البلدان المختلفة، ستؤدي إلى زيادة الجانب المالي للتراكمت المحلية.

المطلب الثالث: أهمية وأسباب التعامل بالعملات الإرتكازية

يقوم المقيمون في بلد ما بمعاملات اقتصادية فيما بينهم يتم تسويتها بالعملة المحلية، ولكن إذا ما تمت هذه المعاملات بينهم وبين غير المقيمين، فإنهم يحصلون على عملات إرتكازية. وللحصول على هذه الأخيرة، وجب عليهم الدفع مقابلها كمية معينة من العملة المحلية التي تكافؤها وفق معدل للتبادل يدعى سعر الصرف¹.

أولاً: أهمية التعامل والاحتفاظ بالعملات الإرتكازية

يتم الطلب على العملات الإرتكازية إما لإجراء التعاملات المالية الجارية، أو الاحتفاظ بها كاحتياطي من أجل المعاملات والحاجيات المستقبلية للبلد.

1. أهمية التعامل بالعملات الإرتكازية:

تظهر أهمية التعامل بالعملات الإرتكازية كنتيجة حتمية لحاجة الدولة إلى التعامل مع العالم الخارجي، سواء من حيث حاجتها لاستيراد السلع والخدمات من الدول الأخرى أو استثمار الأموال بعملات الدول الأخرى². وكذلك تقوم كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء باستعمالها كاحتياطات في بنوكها المركزية، وغطاء لعمليات إصدار العملة، بينما تقوم بعض الدول بربط عملاتها الوطنية بإحدى العملات الرئيسية في العالم؛ كالدولار والجنيه الإسترليني والأورو الأوروبي، ويعتبر الين الياباني والفرنك السويسري ولو بدرجة أقل كثيراً من مثيلاتها، عملات احتياطي رئيسية أيضاً³.

2. أهمية الاحتفاظ بالعملات الإرتكازية:

تظهر أهمية الاحتفاظ بالعملات الإرتكازية في النقاط التالية:

- تكوين مخزون وقائي لحماية الاقتصاد ضد الطوارئ المستقبلية؛ وبهذا الشكل تكوين الاحتياطيات الدولية بالعملات الإرتكازية هو بمثابة صمام أمان يحتفظ به، ويتم اللجوء إليه عند الضرورة لكي تحمي الدولة نفسها من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها؛

¹- Anneo krueg "la détermination des taux de change" economica, Paris,1985, p:13.

²- موسى سعيد مطر وآخرون "التمويل الدولي" الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:29.

³- مازن عبد السلام أدهم "العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية" الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ليبيا، 2007، ص:178.

- إدارة السياسات النقدية من قبل البنك المركزي؛ حيث يتيح امتلاك البنك المركزي للعملات الإرتكازية إدارة السياسات النقدية، إذ يحتاج في كثير من الأحيان إلى حجم كبير من هذه العملات يباعا وشراء من خلال عمليات السوق المفتوحة وإدارة غطاء النقد، واستثمار موجوداته من العملات الرئيسية لدى البنوك المراسلة في الخارج، وتوفير العملات الصعبة للبنوك التجارية من أجل الوفاء بالتزاماتها باتجاه مختلف المتعاملين، وعليه فالاحتياجات من العملات الإرتكازية هي مصدر للسيولة*؛
- تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في البلد والذين ينتجون للسوق المحلي، وضمان حقوق الدائنين الأجانب؛
- التدخل في أسواق الصرف من أجل دعم سياسة سعر الصرف، وذلك بهدف المحافظة على قيمة العملة، ولذلك، تمتلك جميع الدول احتياطات دولية بعملات دولية مختلفة¹.

ويفضل تنويع هذه العملات ما بين العملات الرئيسية المتمثلة في الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري، وذلك بهدف التحوط ضد خسائر تقلبات أسعار الصرف.

ثانياً: أسباب التعامل بالعملات الإرتكازية

تتمثل أهم الأسباب الداعية للتعامل بالعملات الإرتكازية في النقاط التالية:

1. أسباب تجارية:

تتضمن تسديد قيمة الصادرات والواردات وشراء الأصول المالية من أسهم أو سندات أجنبية، وبيع مصنع إلى شركة أخرى في دولة أخرى، أو ملكية يتم استلامها من الخارج أو عمولة، أو عمليات الخوصصة الدولية.

2. أسباب متعلقة بالاستثمارات:

بحيث يتم استثمار المبالغ الفائضة في الأسواق المالية بهدف رفع العائد، حيث تتحرك الاستثمارات عبر الحدود تبعاً لسعر الفائدة أو سعر صرف العملة الأجنبية الأعلى.

* - لا بد أن نشير هنا إلى عدم الخلط بين عملات احتياطي الصرف الأجنبي الذي يملكها البنك المركزي، والودائع من العملات الصعبة التي تتكون من نسبة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني التي يلزم فيها البنك المركزي البنوك التجارية بأن تحتفظ بها لديه من دون فوائد، فهذه التراكمات الناجمة من هذه النسب لا تدخل ضمن احتياطي الصرف الأجنبي حتى ولو كانت بالعملة الصعبة.

¹ - عبد المجيد قدي "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 135.

3. أسباب متعلقة بالمضاربة والتحكيم:

إذا كان المستثمرون يبحثون عن عائد مرتفع في الخارج بدون النظر إلى مخاطر التغيير في أسعار الصرف، فإنهم يلجؤون إلى المضاربة أو التحكيم، وذلك بشراء العملات الأجنبية من الأسواق الأرخص وبيعها في الأسواق الأعلى، أو شراء الأصول المالية أو تحويل استثماراتهم تبعاً لسعر الفائدة الأعلى¹.

المبحث الثاني: أهم العملات الإرتكازية الدولية

يعتبر الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي والجنيه الإسترليني، بالإضافة إلى الين الياباني والفرنك السويسري أهم العملات الإرتكازية في العالم بهذا الترتيب حالياً، وهي تمثل المصدر الأول لزيادة الاحتياطيات السائلة؛ غير أن استخدام هذه العملات في المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية متفاوت حسب الأهمية الاقتصادية للبلد صاحب العملة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الجنيه الإسترليني (Pound Sterling)

يعتبر الجنيه الإسترليني، ثالث أكبر العملات استخداماً في تكوين احتياطي العملة في العالم بعد الدولار الأمريكي والأورو، كما يعتبر رابع عملة الأكثر تداولاً في سوق الصرف الأجنبي المسمى "فوراكس" بعد كل من الدولار الأمريكي والأورو والين الياباني.

أولاً: تعريف الجنيه الإسترليني (GBP)

الجنيه الإسترليني (بالإنجليزية Pound Sterling)، هي العملة المتداولة في المملكة المتحدة وتوابعها، وتنقسم إلى مائة بنس (بالإنجليزية: pence) (مفرداً "بيني" بالإنجليزية: penny)، وهو يختلف عن عملة الجنيه القديم التي كانت تستخدم جنباً إلى جنب مع الباوند منذ قرون، والاختصار الخاص به: GBP*. والاسم الحقيقي للعملة هو Livre Sterling، حيث أستخدمت مصطلح Sterling سنة 1823. ولا يعرف بالضبط أصل كلمة جنيه إسترليني، فيقال أن تسمية إسترليني أصلها من الكلمة الفرنسية les esterling والتي تعني les hommes de l'est، أما مصطلح الجنيه la guinée هي وحدة نقدية تم سكها في الفترة (1663 - 1813)، وقد تم تحديد قيمة الجنيه بوزن 7.988 غرام من الذهب، بموجب قانون صدر بتاريخ 1816/06/22م².

¹ - مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة، الأردن، 1999، ص: 174.

* - GBP اختصاراً لـ: Great Britain Pound (باوند بريطانيا العظمى).

² - Stephen D. Simpson "The British Pound: What Every Forex Trader Needs To Know" CFA, June 28, 2011, at site web: <http://www.investopedia.com/articles/forex/11/british-pound-what-every-forex-trader-should-know.asp>

كما يقال أن تسمية استرليني sterling تعود إلى العصور الأجلوسكسونية عندما كان يطلق على النقود اسم استرلين sterling، وكانت تصك من الفضة، وكان وزن 240 من هذه الإسترلينات يعادل باونداً واحداً، حيث كانت الكميات الكبيرة من النقود تدفع باستخدام باوند من الإسترلينات "pounds of sterlings". وتقول مصادر أخرى منها قاموس أكسفورد، أن استرلينغ كانت بنساً فضياً استخدمت في بريطانيا في عهد النورمان حوالي عام 1300م¹.

إشارة العملة كانت بالأصل £ بخطين بالعرض، أما الآن فيستخدم £ بخط واحد بالعرض - هذا هو الأسلوب المستخدم في العملة الورقية للإسترليني- بإشارة الإسترليني مستمدة من حرف "L" المختصر من الكلمة الرومانية (بالإنجليزية: Librae) وهي وحدة Sd£، وتشير إلى (librae, solidi, denari) المستخدمة للباوند والشلن والبنس للعملة البريطانية ما قبل النظام العشري للعملة أو الإثني عشري. وكلمة ليبرا Libra هي وحدة وزن رومانية، مأخوذة بدورها من اللاتينية والتي تشير إلى الميزان. وقد كان الجنيه الإسترليني هو العملة المرجعية قبل الحرب العالمية الثانية، وهو غالباً ما يتم تداوله مقابل الدولار الأمريكي والأورو، وقد جاء لقبه "السلك" (câble) من ماكنة التلكس والتي كانت تستعمل لتداوله في بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت ترسل المعلومات حول تسعيرة الجنيه الإسترليني من لندن إلى نيويورك عبر ماكنة تلكس ببعض التأخير².

ويعتبر الجنيه الإسترليني العملة المفضلة جنباً إلى جنب مع الدولار الأمريكي قبل بدئ التعامل بالأورو، وتحاول الحكومة البريطانية دائماً تقريب أسعار الفائدة البريطانية لمستويات منطقة الأورو، في محاولة منها لجعل الجنيه أكثر جذباً للتجار والمستثمرين.

ثانياً: السيطرة التاريخية للجنيه الإسترليني وتراجع مكانته في ظل نظام قاعدة الذهب

كان الجنيه الإسترليني قبل الحرب العالمية الأولى العملة الرئيسية والأكثر استعمالاً على الصعيد العالمي في تسعيرة السلع والخدمات وتسوية المدفوعات الدولية. غير أن هذه المكانة تراجعت بعد الحرب العالمية الأولى لصالح الدولار الأمريكي الذي ظل ومازال يتربع على عرش النظام النقدي الدولي.

1. تطور السيطرة التاريخية للجنيه الإسترليني على نظام قاعدة الذهب:

سار العالم، طيلة فترة القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وهو ملتزم بنظام "القاعدة الذهبية"، وكانت بريطانيا آنذاك المركز الأول للاقتصاد العالمي لما لها من قوة اقتصادية

¹- Cambridge Advanced Learner's Dictionary, at site web: <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/>

²- Patricia S. Pollard "The Creation of the Euro and the Role of the Dollar in International Markets" Op-cit, p: 07.

وعسكرية في مستعمراتها التابعة لها، مما جعل الجنيه الإسترليني هو العملة القابلة للصرف ذهباً والمقبول في تسوية المعاملات الدولية، وكان واحد جنيه إسترليني يساوي 4.85 دولار أمريكي.

وفقاً لقاعدة الذهب، كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وفي الوقت نفسه تكون مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته¹. وبالتالي فإن هذه القاعدة كانت تضمن²:

◆ حرية عملية التبديل بأشكال النقد المتداول بالذهب؛

◆ حرية تصدير واستيراد الذهب من دون قيد أو شرط، فحرية استيراد وتصدير الذهب تضمن وتؤمن ثبات سعر الصرف؛

◆ حرية الأفراد في صهر المسكوكات الذهبية التي كانت تمثل أساساً وحدة النقد المتداولة مع احتفاظ الدولة بحق إصدار هذه الوحدات، وقد كانت هذه الحرية تضمن تحقيق الاستقرار وتثبيت قيمة الوحدة النقدية على الصعيدين الخارجي والداخلي على حد سواء.

وقد كان اقتصاد المملكة المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى أحد أقوى اقتصاديات العالم، حيث كانت قابضة على 40% من استثمارات العالم الخارجي، وذلك نتيجة توسع مستعمراتها.

لذلك، عجم استخدام الإسترليني في أرجاء كثيرة من الإمبراطورية البريطانية. حتى أنه في بعض المناطق كان يستخدم جنباً إلى جنب مع العملات المحلية. ففي كندا يعتبر السفرن الذهب* عملة قانونية على الرغم من استخدام الدولار الكندي. واعتمد الجنيه في الكثير من المستعمرات والدول ذات السيادة كعملة خاصة بهم، مثل أستراليا وبربادوس، غرب إفريقيا وقبرص وفيجي ودولة أيرلندا الحرة وجامايكا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية. وحافظ البعض منها على معادلة قيمة عملتهم مع الإسترليني (مثل جنيه جنوب إفريقيا)، في حين حادت غيرها من معادلة القيمة بعد انتهاء من الاعتماد على الذهب كمعيار مثل الجنيه الأسترالي. وشكلت هذه العملات والعملات المرتبطة بالإسترليني ما يسمى بـ: منطقة الإسترليني.

وفي الأخير، نود أن نشير إلى أن هذا النظام أوقف العمل به في إنجلترا عام 1914، ثم تبعها باقي الدول، وأقرت الدول المتحاربة التداول الإلزامي للأوراق النقدية أو المصرفية، وبالتالي قامت البنوك

¹ - مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية" دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص: 44، 45.

² - موردخاي كريانين "الاقتصاد الدولي" تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ، م.ع. السعودية، 2007، ص: 281.

* - عملة "السفرن الذهب" sovereign gold هي عملة من الذهب عيار 22 قيراطاً، ووزنها 7.3 غرام من الذهب وحلت محل الجنيه كمعيار للعملة البريطانية الذهبية سنة 1817، من دون التغيير لمعيار الذهب.

المركزية لهذه الحكومات بإصدار كميات كبيرة من الأوراق النقدية، إلا أن الإفراط والمبالغة في عملية الإصدار للأوراق النقدية تسبب في ارتفاع مذهل لمعدلات التضخم.

2. تراجع مكانة الجنيه الإسترليني وانحيار قاعدة الذهب:

ما إن وضعت الحرب العالمية أوزارها، حتى وجدت المملكة المتحدة نفسها في مواجهة مشاكل عسيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي هناك دمار شامل في معظم المصانع العاملة، يوازيه دمار هائل على مستويات البنية التحتية الأساسية، ونضوب كبير في احتياطات الدولة من الذهب والأرصدة النقدية بسبب الإنفاق الهائل على متطلبات الحرب¹.

وقد استمر العجز في ميزان المدفوعات البريطاني معظم سنوات الحرب، ويجري تغطية هذا العجز بدعم وقروض أمريكية ودولية في مصادر مختلفة، غير أن هذا الدعم لم يكن كافياً لتغطية هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات، مما دفع الحكومة البريطانية في 18 سبتمبر 1949 إلى القيام بأخطر خطوة مست الجنيه الإسترليني، وهي قيامها بتخفيض قيمة الجنيه من معدل صرفه البالغ 4.30 دولار \$ إلى 2.98 \$ أي بتخفيض بلغ 30.5 بالمائة، وقد تم إجراء هذا التخفيض بعد مصادقة سلطات صندوق النقد الدولي. ولما كانت بريطانيا لازالت هي صاحبة السيادة والسيطرة في أسواق النقد والتجارة الدولية، فقد تبعتها كل دول منطقة الإسترليني وكندا ودول غرب أوروبا بتخفيض مماثل في قيم عملاتها².

لم تكن هناك زيادة ثابتة طويلة الأجل في الأسعار في إنجلترا والمرتبطة بالفترة ما بين 1750-1914، ويمكن القول أنه "منذ 1945 فإن الأسعار ارتفعت في كل عام بحيث أن الزيادة الإجمالية أكثر من 27 مرة".³ ويبين الجدول التالي المبلغ المعادل للسلع التي يمكن شراؤها في السنة المذكورة بمبلغ £1، والذي يتبين من خلاله أن الجنيه الإسترليني منذ سنة 1971 حتى 2009 قد فقد نحو 91 % من قوته الشرائية³.

¹ - مازن عبد السلام أدهم "العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 174.

² - مازن عبد السلام أدهم، نفس المرجع السابق، ص: 175.

³ - Measuring Worth "Purchasing Power of Money in the United Kingdom from 1971 to 2009", Retrieved: 22/04/2010, <http://www.measuringworth.com/ukcompare/index.php>

الجدول (1-1): مقارنة القوة الشرائية لواحد جنيهه بريطاني منذ 1971 (GBP)

السنة	القوة الشرائية المعادلة	السنة	القوة الشرائية المعادلة	السنة	القوة الشرائية المعادلة	السنة	القوة الشرائية المعادلة
1971(*)	£1.00	1981	£0.271	1991	£0.152	2001	£0.117
1972	£0.935	1982	£0.250	1992	£0.146	2002	£0.115
1973	£0.855	1983	£0.239	1993	£0.144	2003	£0.112
1974	£0.735	1984	£0.227	1994	£0.141	2004	£0.109
1975	£0.592	1985	£0.214	1995	£0.136	2005	£0.106
1976	£0.510	1986	£0.207	1996	£0.133	2006	£0.102
1977	£0.439	1987	£0.199	1997	£0.123	2007	£0.0980
1978	£0.407	1988	£0.190	1998	£0.125	2008	£0.0943
1979	£0.358	1989	£0.176	1999	£0.123	2009	£0.0952
1980	£0.303	1990	£0.161	2000	£0.119	2010	-

(*) سنة 1971: سنة الأساس.

Source: Measuring Worth "Purchasing Power of Money in the United Kingdom from 1971 to 2009" Retrieved: 22/04/2010, <http://www.measuringworth.com/ukcompare/index.php>

أما المشاكل التي واجهتها المملكة المتحدة على الصعيد الخارجي، فقد تبلورت منذ خمسينيات القرن العشرين في استقلال العديد من الدول الواقعة تحت نفوذها أو سيطرتها. ولا شك في أن فقدان هذه المستعمرات كان من العوامل التي زادت من حجم معاناتها ومشاكلها الاقتصادية التي استمرت بشكل أقوى مما كانت عليه، ما دفعها إلى اللجوء مرة أخرى إلى الصندوق لطلب الموافقة على إجراء تخفيض آخر لعملتها، وهذا ما تحقق في ماي 1967، حيث تم خفض قيمة الجنيه الإسترليني من (£1=£2.80) إلى (£1=£2.40).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأمام هذا الإشكال المطروح، تم الاتفاق بين الدول في المؤتمر الذي أنعقد بمدينة "جنوه" بإيطاليا عام 1922 على العودة إلى نظام قاعدة الذهب باعتباره النظام الأمثل الذي يؤمن استقرار الوحدة النقدية (سعر الصرف).

إلا أن المشكلة التي واجهت المؤتمرين في تلك الفترة تمثلت في كون أن أرصدة الدول الأوروبية المتحاربة من الذهب كانت موجودة بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية الاستيراد. وبالتالي، لا يمكن تطبيق نظام القاعدة الذهبية لكونه يعتمد على قاعدة نقدية معتبرة، فاقترح المؤتمرين شكلا آخر والمتمثل في نظام السبائك الذهبية.

وهو نظام القاعدة الذهبية التي يقوم فيها التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط، وفي ظل هذا النظام يخفي الذهب كنقد في التداول بهدف التوفير في الذهب

كمعدن، وتتوقف البنوك المركزية عن إصدار نقود ذهبية - كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب - وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية تكون قيمة الواحدة منها مرتفعة إلى حد كبير، وذلك بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كاحتياطي للصرف الأجنبي. ونظراً لارتفاع سعر السبيكة، لم يعد بمقدور الأفراد الحصول على الذهب، ويتضح من هذا أن مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تم الحفاظ عليه ولكن بقيود كمية محددة، وأنَّ تَبَنَّى قاعدة السبائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى تجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وعن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية، الأمر الذي تمَّ في إنجلترا عام 1931، وفي فرنسا عام 1936، وبالتالي تم حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية¹.

كل ذلك أثر في النهاية على المركز الفني للإسترليني كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، وأجبره على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: الدولار الأمريكي (United State Dollar)

شكل الدولار الأمريكي المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بریتون وودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، ويعود السبب في ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحربين العالميتين وبكامل قوتها الاقتصادية، لأنَّ الحربين لم تدر رحالهما في أراضي أمريكية على عكس أوروبا التي دمرتها الحروب، فأصبح الدولار بلا منازع سيد العملات.

أولاً: التعريف بالدولار الأمريكي (USD)

الدولار الأمريكي هو العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساوي مائة سنت، وكلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة تالير Thaler التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519. وقد اعتمدت الولايات المتحدة عملة الدولار كعملة رسمية سنة 1875، ومدلول الترميز \$ هو أن الحرف S يرمز لـ State والخطيين العموديين* يرمزان لـ United، وقد تم عرض تفسير الرمز \$ نظراً لأنه لم يعتمد حرف D كرمز للدولار مثل العملات الأخرى التي عادة ما تعتمد أول حرف كرمز لها². والدولار هو:

Ā عملة الاحتياطي الأساسية للبنوك المركزية؛

¹- Y. Bernard et J.C. Colli "Dictionnaire économique et Financier" 3^{ème} ed, Edition du Seuil, 1984, p:728.

* - نلاحظ أن رموز العملات الأخرى مثل الين (¥) والجنيه الإسترليني (£) والأورو الأوروبي (€) تحتوي على خطين أفقيين والذنان بدلان على الاستقرار والتوازن في العملة.

²- MICHEL Dupuy "Le Dollar" Dunod, Paris, 1999, P:09.

Ā عملة الربط الأساسية في العالم؛

Ā أكثر العملات استخداماً في السوق العالمي للصرف الأجنبي؛

Ā عملة التقييم الأساسية للسلع الدولية مثل النفط والذهب والفضة والقمح... إلخ؛

Ā أكثر العملات غير الوطنية تفضيلاً من قبل الشركات والأفراد؛

Ā العملة الأساسية في تسوية الديون الخارجية.

ولذلك يعد الدولار الأمريكي أهم عملة في العالم، ويتم تسعير معظم العملات بمقابل الدولار، وهو الملاذ الآمن للعملة في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، حيث أثبت قوته خصوصاً خلال فترة الصراعات الآسيوية عامي 1997 و1998. وقد بدأ الدولار باكتساب أهميته بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم ربط العملات الأخرى به في اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Accord).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح بنجامين (Benjamin) يعود على الورقة النقدية من فئة الـ 100 دولار والتي تحمل صورة بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) عليها، كذلك فإن مصطلح الظهر الأخضر (green back) يستعمل أيضاً للدلالة على الأوراق النقدية الأمريكية نسبةً إلى لونها الأخضر. وقد تراجعت أهمية الدولار الأمريكي قليلاً إبان إصدار الأورو للتعامل في المنطقة الأوروبية الموحدة عام 1999 نتيجة عدم استقراره، ما جعل الثقة بهذه العملة تتراجع لصالح الأورو.

ثانياً: عوامل استخدام الدولار الأمريكي دولياً

هناك عدة عوامل توفرت في العملة الأمريكية حتى تم استخدامها دولياً، وهي¹:

1. توفر الثقة في قيمة الدولار الأمريكي:

لتمتع به بقيمة وسعر صرف مستقرين، وكان ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُمكن المتعاملين من معرفة قيمة العملة إزاء العملات الأخرى دون الحاجة إلى إجراء تحريات لمعرفة التغيرات المستقبلية للعملة. وقد كان متوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة ما بين 1980 و1989 أفضل من متوسط المعدل المسجل في دول الإتحاد الأوروبي، حيث سجلت الأولى 5,5% بينما سجلت الثانية 7%. ولكن بعد التصديق على معاهدة ماستريخت انخفض معدل التضخم في الإتحاد الأوروبي إلى 3,2% مقابل 3% للولايات المتحدة خلال الفترة 1990 و1999.

¹ - جورج تافلاس "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو" مرجع سبق ذكره، ص: 43.

2. تعتبر الولايات المتحدة الأكثر استقراراً:

سواء في الداخل لغياب حركات التحرر والنزاعات الاستقلالية، أو على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية لا تجراً أي دولة أخرى على الاعتداء عليها. غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، اعتبرت إحدى العوامل التي بدأت في هز مكانة الدولار على المستوى الدولي.

3. كبر الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة وحصتها من التجارة الدولية:

تعتبر الولايات المتحدة أكبر الدول من حيث الحجم الاقتصادي وحصتها من التجارة الدولية، فكلما كان حجم تجارة البلد المصدر للعملة أكبر، كلما كان التعامل بعملته كبيراً، ونرى أن دول منطقة الأورو مجتمعة تمثل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة، حيث بلغ الناتج الداخلي لدول الأورو 22% من الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 1997 مقابل 27% للولايات المتحدة.

4. توفر الولايات المتحدة على أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة:

وذلك من حيث توفرها على أدوات مالية متعددة، حيث تسهم في زيادة الطلب على عملة البلد للاستثمار، ولدى الولايات المتحدة أكبر الأسواق المالية في العالم، فرسملة أسواقها للأوراق المالية توازي تقريباً مجموع رسملة أسواق الأوراق المالية للدول السبعة الأكثر غنى في العالم مجتمعة. وعموماً أن اختيار العملة في المبادلات التجارية يكون حسب: صفة السلع والخدمات التجارية؛ خصائص الدول الأطراف المعنية بالمبادلات؛ الاستقرار النقدي للدول الأطراف المتعاقدة والتي يمكن أن تكون العامل المحدد لهذا الاختيار، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد في المفاوضات الدولية.

المطلب الثالث: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

نتيجة للأزمات التي عرفها النظام النقدي الدولي، خاصة فيما يتعلق بنقص الاحتياطات الدولية مقارنة بحجم المعاملات الدولية، ونتيجة كذلك لهيمنة الدولار الأمريكي على هذه المعاملات أمام كل من الذهب وباقي العملات الأخرى، سارعت الدول الأوروبية لبحث أبعاد هذه الأزمة، حيث بدأت تفكر في إنشاء نظام نقدي أوروبي مشترك يحقق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وله القدرة على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف. ورغم أن فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية - بما فيها نظام نقدي أوروبي - فكرة قديمة، إلا أنها لم تتحقق بكامل أبعادها إلا مع مطلع القرن الحالي.

أولاً: مفهوم الأورو وتطور النظام النقدي الأوروبي

مع انهيار نظام بريتون وودز - إذ زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة 10% في فيفري 1971 - ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة، بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان النقدي الأوروبي" ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديلور، وأخيراً اتفاقية ماستريخت¹.

1. تعريف العملة الأوروبية الموحدة "الأورو":

يمثل "الأورو" * EURO اسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة EURO. وقد اعتمد شعار العملة الموحدة الأورو (€)، حيث يمثل الحرف الأول لكلمة EUROPE بخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الاستقرار.

أما بالنسبة لقيمة الأورو "EURO"، فقد تم الاتفاق بتاريخ 01 جانفي 1999 على أن تكون قيمة 1 أورو = 1 أيكو. كما ستكون كل عملات الدول منطقة الأورو مثبتة بالنسبة للأورو بخمسة أرقام بعد الفاصلة، مثلاً قيمة الفرنك ثبتت عند 1 أورو = 6.55957 فرنك فرنسي، أما الشكل والألوان والتخطيط والرموز المكونة للعملة الموحدة فقد خضعت لمفاوضات طويلة وصعبة تم الاتفاق عليها سنة 1996 بقممة "Dublin"². وتم تحديد قيمة الأورو مقابل كل عملة من عملات البلدان الأوروبية التي وافقت على التعامل بالعملة الحسابية الجديدة (الأورو) على النحو التالي:

الجدول رقم (1-2): قيم عملات دول الإتحاد النقدي الأوروبي مقابل الأورو سنة 1999

العملة الوطنية	مقابل €	العملة الوطنية	مقابل €
فرنك بلجيكي	40,3399	فرنك لوكسمبورج	40,3399
مارك ألماني	1,95583	الجلدر الهولندي	2,20371
بيزيتا إسبانية	166,386	الشلن النمساوي	13,7603
فرنك فرنسي	6,55957	الأسكودو البرتغالي	200,482
البانت الأيرلندي	0,787564	المارك الفنلندي	5,9473
الليرة الإيطالية	1936,27	الدراخما اليونانية	340,750

Source: HANSPETER K. Scheller " La Banque centrale européenne: Histoire, rôle et fonctions" La Banque centrale européenne, 2^{ème} édition, 2006, p: 26.

¹ - مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 70.

* - الاختصار الخاص به: EUR.

² - صلاح الدين حامد "الأورو هل يتحدى الدولار الأمريكي" مجلة أوروبا والعرب، لندن، العدد 166، سنة 1999، ص: 17.

تم تقديم الأورو في بداية عام 1999، وقد تم تصميمه ليصبح أكثر العملات أهمية في العالم، وكان الهدف من هذه الفترة هو تحقيق وخلق العادة والاعتیاد على المعاملات بالأورو¹. وهناك حالياً 18 دولة أوروبية*، تستخدم العملة المشتركة (وقد كان عدد الدول المنضمة للاتحاد الأوروبي عند تقديم الأورو 11 دولة)، ويتمتع الأورو بحضور دولي قوي مدعوماً بالأنظمة الاقتصادية القوية للدول الأعضاء في صندوق النقد الأوروبي، وقد وصل الأورو حالياً إلى أعلى مستوياته على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي².

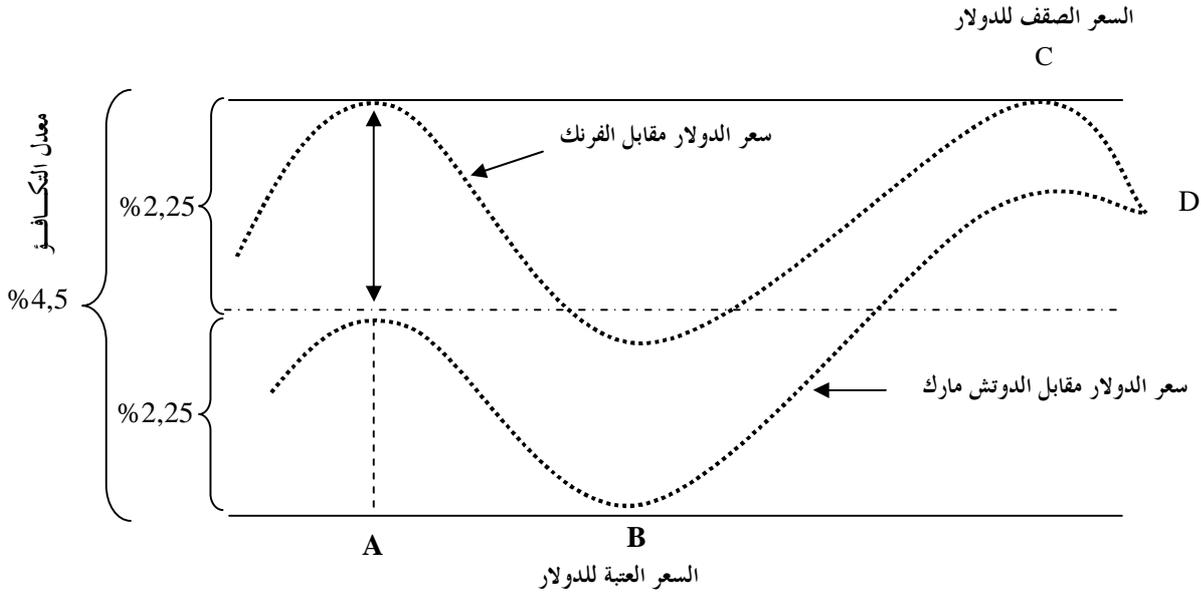
2. نظام الشعبان النقدي:

إزاء هذه التطورات، قررت مجموعة من ست دول أوروبية العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها وتحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية، واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات في أسعار صرف العملات الواحدة اتجاه الأخرى بحدود $\pm 2,25\%$ على جانبي السعر المركزي الاسمي المباشر لكل عملة اتجاه الأخرى.

أطلق على التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية اتجاه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات اتجاه الدولار اسم "الشعبان النقدي الأوروبي داخل النفق"³، وقد عمل هذا الترتيب على تقليص الحد الأقصى للتقلبات في أي وقت كان بين أسعار صرف عملتين من عملات المجموعة الأوروبية مقومة بالدولار، وهو ما يعرف بالشعبان، في حين يُسمح للسعر مقابل الدولار بأن يتحرك بحرية تامة وفقاً لتأثيرات قوى السوق، ولكن ضمن حدود التقلبات المسموح بها، وهو ما يعرف بالنفق.

¹ - محسن أحمد الخضيرى "الأورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة" الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2002، ص: 26.
^{*} - تم دخول سلوفينيا إلى المجموعة في 2007 ثم سلوفاكيا في 2008 ثم قبرص ومالطا في 2008، ثم دولة استونيا في مستهل العام 2011، وأخرها جمهورية لاتفيا (Latvija) في الأول من جانفي 2014، ليصل عدد الدول المنضمة إلى منطقة الأورو إلى 18 دولة.
² - أكسل بيرتوش، سامويلس وبار، ميشوار راملوجان "الأورو الأكثر عالمية دائماً" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 1، ص: 48.
³ - صالح فلاحى "نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة" مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 1999، ص: 72.

الشكل رقم (1-1): ما يسمى بالثعبان النقدي داخل النفق



المصدر: وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص:445.

في النقطة A: يبلغ الثعبان النقدي عرضه الأقصى (2.25%).

في النقطة B: بلوغ الدولار بالنسبة للمارك سعر العتبة، لذا يتوجب على البنك المركزي الألماني شراء لكي يحافظ على الثعبان النقدي داخل النفق.

في النقطة C: بلوغ الدولار بالنسبة للفرنك سعر السقف لذا كان يجب على البنك المركزي الفرنسي التدخل للحفاظ على الثعبان النقدي داخل النفق بائعاً لهذا الغرض الدولار.

في النقطة D: أصبح الثعبان النقدي خيطي الشكل (Fili Forme) وزالت هوامش التقلب كما هو موضح في الرسم البياني فإن الثعبان النقدي (الذي يبلغ قطره 2,25%) يجب أن يتقلب (يتحرك) في نفق أوسع (يبلغ قطره 4,5%) تتغير ضمنه أسعار صرف العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

فالثعبان يتمثل في سعري أقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار، حيث تقع العملات القوية على أعلى هامش التقلب (أعلى الثعبان)، أما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب (أسفل الثعبان)، وفي حالة عدم التدخل بواسطة الدولار ضمن حدود التقلبات المتفق عليها، فإن وضع الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق واتساعه يتقرران بتأثير قوى السوق ضمن حدود يتفق عليها. وأول المشككين بجدوى هذه الآليات الأوروبية كانت بريطانيا، التي توقفت بتاريخ 23 جوان 1972 عن المشاركة في تقليص هذه الهوامش، وقررت ترك الجنيه الإسترليني لكي يعوم. ومن ثم اتخذت

إيطاليا نفس القرار، في 13 فيفري 1973، وتبعتها فرنسا 19 جانفي 1974 لكنها عادت وانضمت إلى نظام الثعبان النقدي الجديد، الذي وضع حيز التطبيق في 13 مارس 1979¹.

3. النظام النقدي الأوروبي:

تعود الإرهاسات المبكرة للنظام النقدي الأوروبي إلى إعلان روما في عام 1957 التي انبثقت منه السوق الأوروبية المشتركة، وبعده بعام تكون ما يسمى بالجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكبير للدول الأوروبية على إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطارا سياسيا واقتصاديا يوحدتها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، ومن الطبيعي أن يستلزم تحقيق ذلك تنفيذ قائمة من المتطلبات الاقتصادية داخل الكتلة الأوروبية، تأتي في مقدمتها خلق نظام نقدي أوروبي قادر على الإيفاء باحتياجاتها من السيولة، وإدارة وتسوية المعاملات الدولية لأعضائه.

ومع انعقاد اجتماع بروكسل عام 1978 توج بإقامة نظام نقدي أوروبي، ودخل حيز التنفيذ عام

1979 انتمت إليه كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا، وقد انطوى هذا النظام على المبادئ التالية:

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية (ECU) في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، والتي تعتبر بمثابة متوسط مرجح لعملات الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وتحدد نسبة تمثيل عملة كل دولة في السلة على حجم ناتجها الوطني الإجمالي وحجم تجارتها الخارجية مع باقي الدول الأعضاء، هذا ويتم تغيير الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء دوريا كل خمس سنوات، أو في حال تقلبات في أسعار العملة بحدود 25% أو أكثر؛

- استخدام وحدة النقد الأوروبية كأساس للتعامل النقدي، ومع السماح بهامش للتغير في سعر العملة بحدود $\pm 2,25\%$ ، ويمكن إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم إنقاظه تدريجيا²؛

- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به؛

- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطياتها الذهبية، و20% من احتياطياتها الدولارية في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية كعملة للتدخل، وتتكون وحدة النقد الأوروبية من سلة من العملات وفقا للأوزان النسبية لها؛

- تعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة؛

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 446.

² - عماد يونس "وحدة النقد تاريخ، أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي" المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص: 55.

- تعزيز النظام المالي الأوروبي من خلال مساعدة الدول الأعضاء الأقل رخاءاً، بمنحها قروض تساهلية تقدمها الأعضاء ذات الفائض بواسطة الصندوق الإقليمي الأوروبي.

ثانياً: اتفاقية الوحدة الأوروبية "ماستريخت"

كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوروبية باستكمال عمل الاتحاد النقدي الأوروبي، لذلك، عقدت الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة في فيفري 1992 في المدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية.

1. معايير اتفاقية ماستريخت:

تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة الأورو، تمثل إطار عمل وضوابط عمل توجيهية حافزة ودافعة، كما أنها تمثل مرجعيات ومرشدة للعمل الوحدوي الأوروبي، والجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة معايير قياسية كشرط مسبق لازم تحقيقه لانضمام أي دولة إلى الاتفاق وهي¹:

أ. نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي.

ب. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام، فجانب من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيداً، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة.

ج. معدل التضخم: حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم، على أن لا تتجاوز هذه المعدلات حدود 1,5% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخماً.

د. سعر الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود 2% عن

¹ - فاروق محمود الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية والأورو: النشأة، التطور والآثار" سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000، ص: 39.

المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

هـ. **سعر الصرف:** واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها. وانطلاقاً من هذا الواقع، ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي¹، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2. أهم الخطوات التاريخية للعملة الأوروبية (الأورو):

مرت العملة الأوروبية في مسيرتها التكوينية بعدة محطات تاريخية، نوجز أهمها في النقاط التالية²:

1949 آ: تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي؛

1957 آ: إنشاء السوق الأوروبية المشتركة؛

1971 آ: ظهور الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية بسبب أزمات الصرف؛

1972 آ: إنشاء نظام الثعبان داخل النفق، حيث يتم فيه تحديد هوامش تذبذب العملات الأوروبية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى خصوصاً الدولار؛

1973 آ: حرية تعويم العملات؛

1979 آ: تقديم مبادرة لإنشاء نظام نقدي أوروبي من قبل كل من ألمانيا وفرنسا، وقد تمت الموافقة عليه حيث تم تكوين سلة من العملات لـ 8 دول* أطلق عليها بـ "الإيكو ECU"، ثم انضمت دول أخرى إلى هذا النظام النقدي بما فيهم بريطانيا سنة 1990؛

1992 آ: اتفاقية ماستريخت: بتوقيع 11 دولة، وتم فيها تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي؛

1996 آ: أقر زعماء الاتحاد الأوروبي شكل الأورو؛

1998 آ: الإعلان عن أسماء الدول المشاركة في الأورو، والإعلان عن البنك المركزي الأوروبي واختيار أول رئيس له - من هولندا - وتحديد مقر البنك المركزي بمدينة "فرانكفورت" بألمانيا؛

¹ - عرفان تقي الحسني "التمويل الدولي" الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص: 257.

² - قحايبة أمال "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 162 - 176.

* الدول الثمانية هي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، داترك، إيطاليا، إيرلندا، لكسمبورغ وهولندا.

1999 Æ: 1999/01/01 إصدار الأورو وإطلاقه حسابياً وإعلان أسعار صرف ثابتة غير قابلة للتعديل لعملات الدول الأعضاء أمام الأورو، وابتداء من 1999/01/01 إلى غاية 2002/06/30 يتم سحب عملات الدول الإثني عشر وإحلالها بالأورو؛

Æ جويلية 2001: طرح بطاقات الائتمان في الدول الإثني عشر وتم إظهار أسعار الأورو في المحلات والمتاجر؛

Æ أوت 2001: تم طرح العملات المعدنية وفتح الحسابات الجديدة بالأورو؛

Æ ديسمبر 2001: تداول النقود الورقية وتبديل العملات بالأورو في البنوك؛

Æ مارس 2002: وقف استخدام العملات الوطنية في المعاملات، ولكن يسمح تغييرها في البنوك وفق أسعار صرف محددة.

ثالثاً: أزمة الديون السيادية ومستقبل الأورو

خلال شهر أبريل 2010، بدأ الحديث عن انتقال تداعيات الأزمة المالية العالمية لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي وخاصة اليونان، التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وتضع علامات استفهام على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وتنذر بأزمة مالية عالمية كبيرة، وذلك قبل أن يتأكد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية الناجمة عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

1. أزمة الديون السيادية في أوروبا:

إن ما حدث في الاقتصاد اليوناني، وما حدث في الاتحاد الأوروبي وفي منطقة الأورو يعتبر أزمة مالية إقليمية، تمثل مرحلة جديدة من الأزمة المالية العالمية، وهذه الأزمة تحمل في طياتها تداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي.

أ. حقيقة أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي:

إن القراءة الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم اختلافها تعتبر المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة وبدون ضمانات، والتي نجم عنها امتداد الأزمة المالية لجميع دول العالم خلال عامي 2008 م، 2009 م¹.

¹ - التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية "الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلس الغرف السعودية، العدد 19، المملكة العربية السعودية، جويلية 2010، ص: 15.

ففي هذه الأزمة المالية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لاستيفاء شروط الانضمام للأورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك القيام بتلفيق بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تتبين أو بمعنى أصح تعلن في وقت متأخر عن حقيقة وضعها المالي، وعن حقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي. وكانت المؤشرات الحقيقية صادمة في كثير من هذه البلدان خاصة في اليونان والبرتغال وأسبانيا وبريطانيا. وبعدها دخلت اليونان منطقة الأورو في المرحلة الأولى اكتشف أن الأرقام والإحصائيات التي قدمتها لم تكن صحيحة¹. والجدول التالي يوضح نسبة عجز الموازنة في هذه الدول خلال عام 2010 م.

الجدول رقم (1-3): نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة الأورو خلال سنة 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
إيرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
إسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	إيطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

وبذلك، وقعت معظم هذه البلدان في فخ المديونية السيادية صعبة السداد، وأصبحت بعض هذه الدول أمام خيارين، وهما؛ إما إعلان الإفلاس عن سداد هذه الديون ومن ثم التسبب في أزمة كبيرة للقطاع المصرفي الأوروبي ومن ثم العالمي، أو طلب المساعدة من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وبعد تأخر الدول الأوروبية كان حسم خيارها في هذا الشأن لصالح وضع برنامج لإنقاذ الدولة الأكثر انكشافاً من الناحية المالية وهي اليونان، تم تطويره لاحقاً لبرنامج لإنقاذ منطقة الأورو ككل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

¹ - عبد اللطيف درويش "الأزمة المالية اليونانية؛ جذورها وتداعياتها" مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 جويلية 2012، ص ص: 02، 03.

ب. عمق أزمة الديون السيادية اليونانية:

حتى ندرك مدى عمق أزمة الديون اليونانية، لابد من إبراز عدة مؤشرات مرتبطة بحقيقة هذه الديون، وكذلك توضيح متطلبات مواجهتها وما يلزم من سياسات وإجراءات لتجنب اليونان إعلان إفلاسها والتوقف عن سداد الديون، ومن أهم هذه المؤشرات والمتطلبات ما يلي:

وصول نسبة الديون الحكومية في اليونان لحوالي 120% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تراكمت على مدار 10 سنوات منذ تخلت اليونان عن عملتها الوطنية وانضمت إلى الأورو في عام 2001م¹. والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في اليونان منذ عام 2009 م.

الجدول رقم (1-4): النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين وميزان الحساب الجاري باليونان خلال الفترة (2009-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
2.7	2.1	2.1	1.1	2.6-	4.0-	2.0-	نمو الناتج الإجمالي المحلي %
140	146	149	149	145	133	115	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
6.0	5.9	3.1	1.0	0.9-	2.4-	8.6-	ميزان الحساب الجاري %

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة لحوالي 10%، وعجز الموازنة لحوالي 14% نهاية عام 2009م، وهو ما يعني أن سياسات التقشف المالي كحل لمواجهة مشكلة الديون ستعمل على تعميق الأزمة أكثر، ومن ثم ليس أمام اليونان سوى الحصول على مساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج للإصلاح لتجاوز هذه الظروف أو الإعلان عن الإفلاس والتوقف عن سداد الديون.

إن السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة اليونان لمشكلة الديون تتمثل في خفض عجز الموازنة من 14% إلى حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الدين من 120% إلى 60%، (كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الوحدة النقدية الأوروبية)، ولكن المؤكد أن خفض عجز الموازنة بنسبة 11% يتطلب خفضاً هائلاً في الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة وزيادة مدفوعات إعانة البطالة للعاطلين عن العمل، أي أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى

¹ - مجلس الغرف السعودية "الديون اليونانية وأزمة اليورو" مرجع سبق ذكره، ص: 15.

شعبية لدى المجتمع اليوناني، وستؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك لأن السياسة النقدية التي تلتزم بها اليونان تُرسم في البنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية ترسم لديها، أي أن اليونان لا تملك خيار خفض قيمة العملة لزيادة الصادرات ورفع معدلات النمو لمواجهة مشكلة الديون السيادية.

ج. الأسباب التي أدت إلى انتشار تأثير أزمة الديون اليونانية في منطقة الاتحاد الأوروبي:

رغم محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وفي مجمل اقتصاد منطقة الأورو، إلا أن المشاكل التي نجمت عن مشكلة الديون السيادية اليونانية أخذت في الانتقال سريعاً إلى بقية دول الاتحاد تقريباً وبشكل نسبي متفاوت، وذلك لعدة أسباب أهمها¹:

1. أن الاقتصاد اليوناني أخفى، لفترة غير قصيرة، حقيقة المشاكل التي يعاني منها، ولم تكن هناك الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية وصعوبة تغطيتها بالشكل المطلوب، ومن ثم، كان الكشف عن هذا الخلل المالي صدمة لجميع الأسواق الأوروبية، وزادت الشكوك حول الموقف المالي في البلدان الأخرى بالاتحاد الأوروبي.

2. ضخامة مشكلة الديون السيادية التي يواجهها الاقتصاد اليوناني، حيث بلغت نسبة ديون الحكومة حوالي 120% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني وجود فجوة كبيرة بين هذه النسبة والنسبة التي يحددها ميثاق الاستقرار الأوروبي والتي لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل هناك صعوبة في سرعة احتواء هذه الأزمة.

3. الظروف التي جاءت فيها مشكلة الديون السيادية اليونانية، حيث جاءت في توقيت أصبح فيه كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي منهك من كثرة النفقات التي تحملها لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وفي توقيت ما زالت الشكوك قائمة بشأن نجاح الاقتصاد العالمي في الخروج من هذه الأزمة.

4. قيام مؤسسات التصنيف الدولية فور الإعلان عن الأزمة بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية اليونانية ووصفتها بأنها Junk Bonds سندات خردة، وكذلك تخفيض التصنيف الائتماني لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة وأنها قد تصبح عدوى بين دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل توقع تفاقم الديون في عدد من دول الاتحاد².

5. خروج تصريحات وتحليلات اقتصادية تذهب إلى طرح مقترحات بانسحاب اليونان من الأورو وعودتها إلى استخدام عملتها الوطنية السابقة "الدرارحة"، وامتداد ذلك بالتبعية إلى احتمالات انهيار وتفكك الاتحاد النقدي الأوروبي.

¹ - مجلس الغرف السعودية "الديون اليونانية وأزمة اليورو" مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² - François Gianviti, and others "A European Mechanism for Sovereign Debt Crisis Resolution: A proposal" Bruegel, Working paper, 09 November 2010, P: 24, Available at: http://www.europolitique.info/pdf/gratuit_fr/282201-fr.pdf

6. الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول ضرورة التدخل لإنقاذ اليونان من الإفلاس، وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ، حيث أدى هذا الخلاف والتأخر في معالجة الأزمة إلى زيادة التخوفات من احتمالات ترك اليونان لمصير الإفلاس كما فعلت الولايات المتحدة مع بنك ليمان براذرز عند اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 م¹.

إن ما يحدث في الاقتصاد اليوناني وما يحدث في الاتحاد الأوروبي وفي منطقة الأورو، يعتبر أزمة مالية إقليمية تمثل مرحلة جديدة من الأزمة المالية العالمية، وهذه الأزمة تدعو إلى التشكيك في القدرة المشروع الأوروبي بالفشل أيضا، حيث أن الأزمة تحمل في طياتها تداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي.

2. الإجراءات التي اتخذتها أوروبا للخروج من الأزمة:

دفعت التداعيات القوية التي تعرضت لها منطقة الأورو، إلى أن تطلب من العالم الخارجي مساعدات خاصة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وتمثلت هذه المساعدات فيما يلي:

أ. **خطة الإنقاذ الأولى:** وذلك بإلزام اليونان بتطبيق سياسة تقشفية، مع خلق آلية استقرار أوروبية. وتم تنفيذها كما يلي:

ن تطبيق سياسة مالية تقشفية: في ماي 2010 اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان قرضا بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وتنفذ هذه الخطة على مدار 03 سنوات ساهم صندوق النقد الدولي فيها بـ 30 مليار أورو².

وبالموازاة مع خطة الإنقاذ، فقد كانت اليونان قد اتخذت العديد من الإجراءات من أجل التقليل من حدة الأزمة وتأكيدا على إتباع سياسة مالية تقشفية وذلك من خلال:

- الرفع بـ 2% من قيمة الرسوم على القيمة المضافة (انتقالها من 19% إلى 21%)؛
- وقف أية تعيينات جديدة للعمالة والموظفين في القطاع الحكومي؛
- تخفيض الأجور في الوظيف العمومي لمدة ثلاث سنوات؛
- رفع سن التقاعد من 61 سنة إلى 63 سنة.

لكن أسواق السندات اعتبرت أن الخطة غير كافية مع أن الخيارات الأوروبية المطروحة لإنقاذ اليونان لم تؤدي إلى إيجاد حل لأزمة الدين اليونانية وذلك لكبر حجمها³.

¹-Dadush ,u.paradigm lost "the euro in crisis, carnegie Endowment for international peace" washington, 2010, p :59.

²- عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة "مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية" الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات - زمن الأزمات-، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، 26-27/02/2011، ص: 15.

³- سالم محمد عبد العزيز سالم "انعكاسات أزمة اليونان على دول الاتحاد" الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات - زمن الأزمات-، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، 26-27/02/2011، ص: 11.

كما عمت الاحتجاجات الشعبية أنحاء اليونان المختلفة احتجاجا على الإجراءات التقشفية التي فرضتها الدولة على مواطنيها. وهذا ما دفع الحكومة اليونانية إلى إصدار سندات دين قصيرة الأجل لعلاج العجز في موازنتها، وبسعر فائدة مرتفع، حيث وصل مع نهاية العام 2011 إلى 26.65%. بعد فترة وجيزة، قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليار أورو. ومن جهة أخرى، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء ديون دول منطقة الأورو من الأسواق المالية، وتمثل محاور الخطة فيما يلي:

ن خلق آلية الاستقرار الأوروبي: وتستند هذه الآلية إلى جانبين هما:

(1) الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (EFSF): وهو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو مخصص لتمويل هذه الدول واستفادتها من ضمانات قروض قيمتها 440 مليار يورو، والهدف من إنشاء هذا الصندوق هو دعم الاستقرار المالي في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء المثقلة بالديون، حيث أن نسبة مشاركة الدول في الصندوق تكون على حسب حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا بنسبة 18%¹. كما وافقت حكومات منطقة الأورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي، وبتحويل عملية إعادة رسملة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغوط في أسواق الدين.

(2) الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS): تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة في الاتحاد الأوروبي، وفي 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة، كما أنه يتيح لدول الاتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية.

كما تم تكملة الخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار يورو. في شهر ماي من عام 2010 أدت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلى

¹ - عادل خليفة "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها" صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 1628، 06 فيفري 2012، ص: 02.

إعطاء البرتغال ما قيمته 78 مليار أورو في خطوة أولى نحو الإنقاذ¹. كما تم الإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار أورو في ديسمبر 2010 وذلك من أجل²:

- مساعدة مستعجلة للقطاع المصرفي؛

- تسوية الجباية وتصحيح العجز المفرط حتى 2015؛

- إصلاحات من شأنها تعزيز النمو خاصة فيما يتعلق بسوق العمل.

ب. خطة الإنقاذ الثانية: إن الإتحاد الأوروبي لا يزال يحاول بكل جهده حل مشكلة ديون اليونان والسيطرة عليها دون انتقالها إلى البنوك الأوروبية، وهذا ما دعاه إلى طرح خطة الإنقاذ الثانية في شهر سبتمبر 2011 والتي تقتضي ما يلي³:

- شطب 50% من ديون اليونان، ما يوازي مائة مليار أورو من أصل إجمالي الديون العامة اليونانية البالغ 350 مليار يورو، وذلك لتقليصها من 160% إلى 120% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020.

- تم الاتفاق على قرار بإلزام البنوك الأوروبية الكبرى بزيادة رأسمالها لتحسين قدرتها على مواجهة الأزمات المحتملة واتخاذ إجراءات احترازية مهمة بإعادة رسملة بنوكها بحوالي 108 مليار أورو لمساعدتها في مواجهة الاحتمالات المتوقعة على صعيد الديون الأوروبية، حيث تبلغ حصة فرنسا في الرسملة 16 مليار يورو، وإيطاليا حوالي 9.5 مليار أورو بينما حصة ألمانيا 5.5 مليار أورو.

- رفع رأسمال صندوق الاستقرار المالي الأوروبي "EFSF" إلى حوالي نصف تريليون يورو، حيث وافق البرلمان الألماني على منح سلطات جديدة لهذا الصندوق بتاريخ 2011/09/29، مما سيتحمل دافع الضرائب الألماني حوالي 50% من هذه الزيادة في رأسمال الصندوق "EFSF" ثم تخصيص 109 مليار أورو من رأسماله لدعم اليونان، واحتواء انتشار أزمة الدين اليوناني في دول كبرى كإسبانيا وإيطاليا⁴.

وبالرغم من الإجراءات المعتمدة فإن السوق يعتقد أن حجم الحزمة المالية لا يزال غير كاف لدعم دولة اليونان، فلقد أدت الموافقة على حزمة إنقاذ مالية ثانية لليونان التي تبلغ قيمتها 130 مليار يورو، وفقا لشروط صارمة، وسوف تساعد هذه الحزمة الإنقاذية اليونان على تجنب العجز عن السداد في مارس 2012 عند ما يجل أجل استرداد سنداها، حيث أعلنت اليونان عن إجراءات تقشف إضافية تساعد أثينا على تفادي إشهار إفلاسها، وأوضحت الحكومة اليونانية أنه سيتم⁵:

¹ - عادل خليفة "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها" نفس المرجع السابق، ص: 02.

² - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة "مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية" مرجع سبق ذكره، ص: 15-16.

³ - سالم محمد عبد العزيز سالم "انعكاسات أزمة اليونان على دول الإتحاد" مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴ - التقرير الاقتصادي الشهري الصادر عن الراجحي المالية "فضية الدين في منطقة اليورو" المملكة العربية السعودية، أوت 2011، ص: 03.

⁵ - التقرير الاقتصادي الشهري الصادر عن الراجحي المالية "اليونان على المحك" مرجع سبق ذكره، ص: 02.

- خفض معاشات التقاعد التي تتجاوز 1200 يورو؛
 - تخفيض الإنفاق العام بشكل أكبر وتسريح 30 ألف موظف حكومي بشكل مؤقت؛
 - خفض سقف الإعفاء من الضرائب إلى خمسة آلاف أورو لدخل الفرد في العام؛
 - إغلاق الكثير من الشركات التي تعتمد في جزء كبير من استمرارها على الدعم الذي تقدمه الدولة؛
 - فرض ضريبة استثنائية على العقارات، تتراوح بين 50 سنتا و16 أورو عن كل م² بحسب قيمة العقار.
- وستساند هذه الخطة بدول أخرى هي روسيا والصين واليابان التي أكدت مساهمتها فيها، وقامت الصين بمطالبة أوروبا بانفتاح أكبر على منتجاتها واستثماراتها، ويجد محللون أن من مصلحة الصين مساعدة أوروبا للمحافظة على سوقها التصديري الضخم، ولحماية نحو 600 مليار أورو من قيمة الديون السيادية التي تحوزها بكين، ولذلك فإن الصين على استعداد لتوسيع التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة والإشهار والتكنولوجيا والمال، والعمل على حماية استقرار سوق المال الدولية والمساهمة في تعافي الاقتصاد العالمي ونموه¹.

لكن بالرغم من الإجراءات والسياسات المعتمدة لا تزال قضية الديون السيادية والنظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الأورو تمثل المخاطر الرئيسية التي تهدد الاقتصاد العالمي. وتعرض مسيرة التعافي العالمي الضعيفة في الأصل لخطر التوقف، وتمثل أوروبا بؤرة هذا الخطر، لكن التأثير متزايد في بقية أنحاء العالم.

3. مستقبل الأورو في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية:

لقد رسم خبراء المال والنقد في البنك المركزي الأوروبي خطة مستقبلية للأورو من خلال تقسيم المستقبل إلى ثلاث فترات زمنية هي²:

أ. **الفترة الأولى: المدى القصير:** وتستغرق مدته ستة سنوات، اعتبارا من جانفي 1999 حتى جانفي 2005، وفي هذه الفترة يتم التعريف بالعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" وإدخالها حيز التعامل الفعلي واكتسابها أرضا ومجالا وميدانا في أسواق النقد والمال واعتماد المتعاملين عليها وإحاطتهم المعرفية الكاملة بخصائصها وأوضاعها التي تعيش جانبا منها خارج منطقة الأورو، والجانب الآخر منها داخل منطقة الأورو.

ب. **الفترة الثانية: المدى المتوسط:** وتستغرق مدته أيضا سبع سنوات اعتبارا من جانفي 2005 إلى جانفي 2012، وهي فترة بالغة الأهمية والخطورة في وقت واحد، حيث يتحول الأورو من المرحلة

¹ - أوليفيه بلانشار "تسيير الاقتصاد العالمي مع استخدام الكوابح" مدونة صندوق النقد الدولي، تاريخ الاطلاع: 24 جانفي 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://blog-montada.imf.org/?p=747>

² - محسن أحمد الخضير "الأورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" مرجع سبق ذكره، ص: 198.

الأولية الابتدائية القائمة على الميلاد والنمو والثبات، إلى مرحلة البناء التراكمي والتوسع في المعاملات والعمليات بشكل ضخم ومؤثر.

ج. الفترة الثالثة: المدى الطويل: وتستغرق مدته ثماني سنوات اعتباراً من جانفي 2012 إلى جانفي 2020، وهي المدة التي يتحوّل عبرها وخلالها الأورو إلى كامل صفات الكتلة النقدية التي تفرض قوّتها وتفرض أيضاً صوتها على عالم النقد والمال، ومن ثم الأثر والتأييد الممتد والمتعدد الاتجاه.

كما أن الأورو سيفرض تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد العالمي على المدى الطويل دائماً، وهو ما سيعكس في النهاية على هياكل السياسة المالية والاقتصادية الدولية بتوازنات جديدة، وتزداد تأثيرات الأورو ومكانته مع اتساع مجالات الاستثمار من خلاله وزيادة انخفاض وتقلبات العملات الأخرى، وستتناسب قوة الدور الذي سيلعبه "الأورو" في النظام النقدي الدولي طرداً مع ما ستحققه على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، وسيشكل قوة إضافية إيجابية في التوازنات الدولية، تنهي بها عقد القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الخضراء، والتي قد تشعل حرباً اقتصادية باردة أو ترضى بتعايش سلمي في خصم العلاقات النقدية والاقتصادية الدولية.

ولعل أهم تداعيات الأزمة الأوروبية هو زيادة الاضطرابات في أسواق النقد العالمية وزيادة عدم الثقة في الأورو وزيادة تراجع أمام الدولار، مما سيحمل مخاطر على التجارة العالمية وعلى الاحتياطات السيادية لدول العالم من الأورو، وزيادة الطلب على الذهب وارتفاع أسعاره، وقد يزيد هذا الأمر تفاقمًا لو امتدت الأزمة إلى دول أخرى مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وقد يؤدي ذلك إلى انفراط الاتحاد النقدي الأوروبي، واختفاء الأورو وهو ما قد يشكل صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي¹.

ورغم خطورة مثل هذه التداعيات المحتملة إلا أن توقع اتجاه الأزمة اليونانية إلى مثل هذه السيناريوهات الخطيرة أمر مستبعد، وذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي لن تسمح بذلك لإدراكها التام لخطورة الانزلاق إلى هذه المراحل الخطيرة من الأزمة. ولذلك، فإنها ستضع كل إمكانياتها لمنع الوصول إلى هذه المراحل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والصندوق أصبح لديهم خبرة كبيرة في التعامل مع الأزمات الناجمة عن الاختلال المالي.

¹ - مجلس الغرف السعودية "الديون اليونانية وأزمة اليورو" مرجع سبق ذكره، ص ص: 18، 19.

المطلب الرابع: الين الياباني (Japanese yen)

تصنف اليابان ضمن الدول الصناعية الكبرى، كما أنها تحوي على ثاني أكبر احتياطي صرف من العملات الدولية في العالم، فكان من الطبيعي أن تحتل عملتها "الين" مكانة ضمن العملات الإرتكازية الأكثر تداولاً في العالم.

أولاً: تعريف الين الياباني (JPY)

وهو عملة اليابان ورمزه (¥) أو JPY اختصاراً لـ: Japanese yen، وتعني كلمة الين لغة الدائرة (Cercle - rond). تم إدخال الين بطابعه القانوني في اليابان 1870، والشيء الغريب في العملة اليابانية هو عدد الوحدات الجزئية الكبيرة التي تتكون منها الأوراق النقدية وهي: 1000، 2000، 5000، 10000. لذلك، فقيمة الين منخفضة نسبياً مقارنة بالدولار الأمريكي والعملات العالمية الأخرى، وهذا ما يحسن من ترتيب البلاد اقتصادياً، ويجعل منافسة اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفة ليست بالباهظة¹. ففي ديسمبر 2010، كان الدولار الأمريكي يعادل 83 ينا يابانياً، ويعادل الأورو 111 يناً.

ويحتل الين الياباني المركز الثالث على لائحة أكثر العملات تداولاً في العالم على الرغم من أن البعض يذهب إلى القول بأنه أكثر العملات تداولاً، وما يجعله جذاباً للمستثمرين هو مستويات أسعار الفائدة في اليابان والتي تبلغ حالياً 0.5%، إن مثل هذه التكلفة المنخفضة تتيح للتجار والمستثمرين الاستفادة مما يدعى بتجارة الحمل، وهي ببساطة تجارة تعنى باقتراض عملة ذات سعر فائدة منخفض (مثل الين) واستثمارها في أدوات مالية ذات ناتج أعلى (مثل الدولار الأمريكي). ويعتبر الين ذو سيولة عالية جداً حيث يتم تداوله على مدار الساعة، كما أنه حساس وسريع التأثير بمؤشر سوق الأوراق المالية الياباني نيكاي "Nikkei-225"، بالإضافة إلى عوامل أخرى مؤثرة².

ثانياً: العوامل المؤثرة على الين الياباني

رغم اعتماد الاقتصاد الياباني على نظام الصرف المعموم، إلى أن عملته "الين" عرفت عدة تقلبات في قيمتها، وذلك لتأثرها بالعوامل التالية³:

¹ - Maurice Obstfeld "The Yen and Japan's Economy, 1985-2008" the ESRI/Chicago GSB/Columbia Business School Conference on "Japan's Bubble, Deflation, and Long-Term Stagnation", Federal Reserve Bank of San Francisco, December 11-12, 2008, P: 04.

² - Patricia S. Pollard "The Creation of the Euro and the Role of the Dollar in International Markets" Op-cit, p: 15.

³ - Maurice Obstfeld "The Yen and Japan's Economy, 1985-2008" Op-cit, p: 05.

1. تدخلات وزارة المالية:

وزارة المالية اليابانية تعتبر أهم هيئة سياسية ومالية في اليابان. فهي تهتم بقيمة عملتها وتحريك اتجاهها أكثر منها من وزارات المالية في الدول الاقتصادية الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، فهي عادةً ما تتخذ قرارات منفصلة عن الحكومة اليابانية. فعادةً ما يقوم الخبراء الماليين اليابانيين بوضع ملاحظاتهم بالنسبة للسوق والاقتصاد ومدى تأثير ذلك على الين، ومن خلال تلك الملاحظات المدروسة بشكل مفصل تقوم وزارة المالية بالتدخل إذا دعت الحاجة لتعزيز أو تخفيض قيمة الين مقابل العملات الأخرى.

2. بنك اليابان:

في عام 1998 رفعت وزارة المالية قراراً جديداً ينص على استقلالية عمل بنك اليابان المركزي بشكل كامل، فكان بالتالي توجه بنك اليابان للعمليات التنظيمية والمصرفية الداخلية بشكل عام، وإبقاء وزارة المالية الجهة الوحيدة المخولة بتنظيم سعر صرف الين.

3. سندات الحكومة اليابانية:

عادةً ما يقوم بنك اليابان المركزي بشراء سندات لمدة عشر سنوات وعشرين سنة لحقن السوق المالية اليابانية بنقد أكثر، وذلك لدعم السيولة المالية فيه. فنسبة النمو في تلك السندات عادةً ما تبين قيمة نسبة الفائدة المستقبلية، فالفرق بين نسبة نمو السندات اليابانية والأمريكية -خصوصاً سندات 10 سنوات- يمكنه أن يؤثر على قيمة صرف الين مقابل الدولار بشكل كبير. فالنمو في قيمة السند الياباني، من شأنه أن يؤثر وبشكل مباشر في تقوية الين مقابل الدولار.

4. وكالة سياسة الاقتصاد والمالية:

تم إنشائها سنة 2001. فهذه الوكالة الحكومية مسؤولة عن وضع الخطة الاقتصادية لبرامج التخطيط والتنسيق الخاص بالسياسات الاقتصادية، والتجارة الخارجية وسعر صرف الين مقابل العملات الأخرى.

5. وزارة التجارة والصناعة الخارجية:

هذه الوزارة تركز على دعم الصناعة اليابانية ووضع صورة متكاملة توضح حجم المنافسة العالمية بالنسبة للشركات اليابانية. ولكن قوة هذه الوزارة بالنسبة لسوق تداول العملات أصبحت ضعيفة على عكس ما كانت عليه خلال الثمانينات وبداية عقد التسعينات عندما كانت صورة الاقتصاد الياباني والأمريكي المحركين الرئيسيين لسوق التداول في تلك الفترة.

6. مؤشر سوق الأسهم اليابانية (نيكاي-225):

عندما يكون هناك انخفاض في قيمة صرف الين يكون هناك ارتفاع لنقاط المؤشر نتيجة لارتفاع مبيعات شركات التصدير، فالعلاقة بين المؤشر وسعر صرف الين أحياناً ما تكون عكسية، بينما المستثمرين الخارجيين يرغبون في تقوية الين بعد ذلك نتيجة لشرائهم أسهم بالين الياباني رغبة منهم في تصفية تلك الأسهم بأسعار مرتفعة.

7. تأثير التداول التبادلي:

بطبيعة الحال فإن سعر صرف الين مقابل الدولار أحياناً يتأثر بسعر صرف الين مقابل العملات الأخرى أو سعر صرف الدولار مقابل عملات أخرى غير الين. فعندما يقوى الدولار على حساب الين في بعض الأحيان، فإن ذلك نتيجة لضعف الين مقابل عملة أخرى -الأورو مثلاً- وليس قوة في الدولار أساساً. وعادة ما نرى هذه الصورة عندما يكون هناك تبادل نقدي أو تجاري بين اليابان ومنطقة الأورو. بالإضافة إلى ذلك، نرى أن بعض البيانات الخاصة باليابان تؤثر على الدولار بشكل أكبر منها على الين نتيجة لارتباط تلك البيانات بالولايات المتحدة بشكل مباشر، فيضعف الدولار مقابل الين، بينما يبقى الين محافظاً على سعره مقابل الأورو مثلاً.

8. آثار نجاح الأورو على الين الياباني:

سوف يؤدي نجاح الأورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مراكز الين في الأسواق العالمية، حيث سيتم تحويل الكثير من الودائع من العملة اليابانية الين إلى العملة الأوروبية الأورو، كما سيتراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطيات الدولية، في مقابل ذلك، من المتوقع أن تزداد احتياطيات اليابان من الأورو بعدما كانت لا تحتفظ اليابان باحتياطي من العملات الأوروبية.

المطلب الخامس: الفرنك السويسري (Confidralic Helevitica Franc)

رغم أن الفرنك السويسري يحتل المكانة الأخيرة ضمن العملات الإرتكازية الخمسة السالفة الذكر، إلى أنه يبقى محل ثقة المتعاملين به والملجأ الآمن خاصة في أوقات الأزمات، أين أثبت استقراره. فقد استمد الفرنك السويسري قوته من ثقة المتعاملين به وكذا استقلالية البنك المركزي السويسري، بالإضافة إلى احتواء سويسرا على نظام مالي ومصرفي متطور ومنظم.

أولاً: تعريف الفرنك السويسري (CHF)

وهو العملة القانونية في سويسرا وليختنشتاين وأيضاً في مكتبف كامبيوني ديتاليا الإيطالي، ورمزه CHF*. وعلى الرغم من أنه ليس سلعة قانونية رسمية في مكتبف بوزنغن الألماني (العملة القانونية الوحيدة هي الأورو)، إلا أنه يستخدم يومياً على نطاق واسع. يصدر البنك الوطني السويسري الأوراق النقدية بينما دار الصك السويسرية تصدر العملات المعدنية، ويمثل الفرنك السويسري قوة وجودة الاقتصاد والتمويل السويسري¹.

وعلى الرغم من صغر حجم اقتصاد سويسرا نسبياً، إلا أن لعملتها تأثيراً هائلاً على الأسواق العالمية. ولا يتبع الفرنك السويسري لصندوق النقد الأوروبي ولا لمجموعة الدول الصناعية السبع، وعلى الرغم من ذلك، وبما أن سويسرا تربطها علاقات قوية مع ألمانيا والمنطقة الأوروبية، فإنها تماثل أنماط الأورو. ويعتبر الفرنك السويسري عملة مستقرة جداً لكن ينقصه السيولة التي يتمتع بها الأورو، ولهذا السبب يعزى الخوف من تقلب الفرنك مقارنة بالأورو عند زيادة الطلب على الفرنك السويسري. أما في أوقات الحيرة، فإن الفرنك السويسري مفضل على الأورو حيث تكون أسعار الفائدة منخفضة نسبياً في سويسرا، الأمر الذي يجذب المستثمرين للحصول على أرصدة بالفرنك.

ثانياً: نشأة وتطور فرنك الاتحاد السويسري

رغم سعي سويسرا إلى أن تكون قيمة عملتها مستقرة، إلا أن أزمة الديون اليونانية والتي ساهمت في تزايد إقبال المتعاملين والدول على العملة السويسرية، أدى إلى ارتفاع قيمتها.

1. نشأة فرنك الاتحاد السويسري:

على الرغم من قيام سويسرا بإصدار قطعاً نقدية بين 1803 و1850، إلا أن أقل من 15% من الأموال المتداولة فيها في عام 1850 كانت تنتج محلياً، بينما أتت البقية من مصادر أجنبية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض المصارف الخاصة أيضاً في إصدار أولى الأوراق النقدية، وقد ظهرت حوالي 8000 قطعة نقدية مختلفة في التداول في ذلك الوقت، مما جعل النظام النقدي معقداً للغاية. من أجل حل هذه المشكلة، نص الدستور الفدرالي السويسري الجديد لعام 1848 على أن الحكومة الاتحادية هي الكيان الوحيد المخول بصك النقود في سويسرا. أعقب هذا بعامين قانون العملة الاتحادي الأول والصادر عن الجمعية الاتحادية في 07 ماي 1850، والذي قدم الفرنك كوحدة نقدية في سويسرا.

* CHF اختصاراً لـ: Confidralic Helevitica Franc، (بالألمانية: Franken) و(بالفرنسية: franc) و(بالإيطالية: Franco).

¹ - BBC News "Swiss National Bank acts to weaken strong franc" Last accessed: 06 September 2011, p: 01, site web: <http://www.bbc.co.uk/news/business>

كان الفرنك على قدم المساواة مع الفرنك الفرنسي، واستبدل الفرنك السويسري الجديد كافة عملات الكانتونات السويسرية، والتي استخدم بعضها الفرنك (مقسماً إلى 10 باتزن و100 راين) والذي تبلغ قيمته 1 و $\frac{1}{2}$ فرنك فرنسي¹.

2. تطور الفرنك السويسري:

في عام 1865، شكلت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا الاتحاد النقدي اللاتيني، حيث اتفقت على تحديد قيمة عملاتها الوطنية في مستوى 4.5 غراماً من الفضة أو 0.290322 غراماً من الذهب. بقي الفرنك السويسري حتى بعد تلاشي الوحدة النقدية في عشرينيات القرن الماضي وانتهاؤها رسمياً في عام 1927 على هذا المعيار حتى عام 1936، عندما عانى من تراجع قيمته يوم 27 سبتمبر خلال فترة الكساد الكبير. انخفضت قيمة العملة بنسبة 30% بعد تخفيض قيمة الجنيه البريطاني والدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي.

في عام 1945، انضمت سويسرا إلى نظام بريتون وودز وربطت الفرنك بالدولار الأمريكي بمعدل 1 دولار = 4.30521 فرنك سويسري (أي 1 فرنك = 0.206418 غرام من الذهب). تم تغيير هذا إلى 1 دولار = 4.375 فرنك (1 فرنك = 0.203125 غرام من الذهب) في عام 1949².

بين منتصف عام 2003 ومنتصف عام 2006، كان سعر صرف الفرنك مع الأورو مستقرًا عند قيمة بحوالي 1.55 فرنك سويسري في مقابل الأورو الواحد، بحيث ارتفعت قيمة الفرنك السويسري وانخفضت مع الأورو مقابل الدولار والعملات الأخرى. في مارس 2008، صعد الفرنك السويسري فوق الدولار الأمريكي للمرة الأولى.

تاريخياً يعتبر الفرنك السويسري ملاذًا آمنًا حيث معدل التضخم يقارب الصفر، وبشرط قانوني أن يدعم العملة حد أدنى من 40% من احتياطي الذهب. مع ذلك، فإن الربط بالذهب والذي يعود بتاريخه إلى العشرينات من القرن الماضي قد ألغي في 01 ماي 2000 عقب استفتاء عام. بحلول مارس 2005، وبعد تنفيذ برنامج بيع الذهب، امتلك المصرف الوطني السويسري 1290 طنًا من احتياطي الذهب، أي ما يعادل 20% من أصوله³.

¹- BBC News "Swiss National Bank acts to weaken strong franc" Op-cit, p: 02.

²- EFD.admin "Federal Law on Currency and Legal Tender to enter into force on 1 May 2000, Press Release" 12 April 2000, Last accessed: 02/03/2011, site web:

<http://www.efd.admin.ch/e/dok/medien/medienmitteilungen/2000/04/wzg.htm>.

³- IIE ,Philipp M. Hildebrand "Member of the Governing Board" Swiss National Bank, Last accessed: 05 May 2011, site web: <http://www.iie.com/publications/papers/hildebrand0505.pdf>

3. الفرنك السويسري وأزمة الديون السيادية الأوروبية:

في مارس 2011، صعدت قيمة الفرنك متجاوزة حاجز 1.10 دولار أمريكي (0.91 فرنك سويسري لكل دولار أمريكي). وفي جوان 2011 تجاوز الفرنك 1.20 دولار أمريكي (0.833 فرنك سويسري لكل دولار أمريكي)، حيث سعى المستثمرون للأمان وسط استمرار أزمة الديون السيادية اليونانية. دفع استمرار الأزمة نفسها في أوروبا وأزمة الديون في الولايات المتحدة بالفرنك السويسري فوق 1.30 دولار أمريكي (0.769 فرنك سويسري لكل دولار أمريكي) في أوت 2011، مما دفع البنك الوطني السويسري لتعزيز سيولة الفرنك في محاولة للتصدي لـ"المغلاة الواسعة". جادلت الإيكونومست بأن مؤشر بيج ماك في جويلية 2011 أشار إلى مغلاة بنحو 98% مقارنة بالدولار، وأن الشركات السويسرية نشرت تحذيرات للأرباح وهددت بنقل عملياتها إلى خارج البلاد بسبب قوة الفرنك. كان الطلب على الفرنك والأصول المقومة بالفرنك قوياً لدرجة أن أصبحت أسعار الفائدة السويسرية الاسمية قصيرة الأجل سلبية.

في 06 سبتمبر 2011 حددت مجموعة البنك المركزي السويسري سعر صرف الحد الأدنى عند 1.20 فرنك للأورو، قائلة بأن "قيمة الفرنك تشكل تهديداً للاقتصاد"، وأنها "على استعداد لشراء العملات الأجنبية بكميات غير محدودة". ردًا على ذلك التصريح، انخفض الفرنك مقابل الأورو إلى 1.22 فرنك من 1.12 فرنك وفقد 9% مقابل الدولار الأمريكي خلال خمس عشرة دقيقة. فاجأ التدخل تجار العملة حيث اعتبر الفرنك منذ فترة طويلة ملاذًا آمنًا¹.

انخفض الفرنك 8.8% مقابل الأورو و9.5% مقابل الدولار وما لا يقل عن 8.2% مقابل 16 من أكثر العملات نشاطاً في يوم من الإعلان. كان أكبر انخفاض في قيمة الفرنك مقابل الأورو من أي وقت مضى. حدد البنك المركزي السويسري سابقاً هدفاً أعلى لسعر الصرف في عام 1978 وحافظ عليه على الرغم من أن ذلك على حساب ارتفاع معدلات التضخم.

¹ - BBC News "Swiss National Bank acts to weaken strong franc" Op -cit, p: 04.

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام النقدي الدولي

من خلال تتبعنا لتطور النظام النقدي الدولي، نجد أنه مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة. لذلك، ومن خلال هذا المبحث؛ سنتطرق إلى دراسة المسار التاريخي للنظام النقدي الدولي - نظام قاعدة الذهب، نظام بريتون وودز ونظام التعويم المدار - مع إبراز أهم الأحداث التي كان لها أكبر تأثير على مسار النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي ومعايير كفاءته

يقول آلان كوتا (A.Cotta): "لم يعد هناك دولة بدون بنك مركزي، ومن ثم فلن يكون هناك اقتصاد عالمي بدون سلطة نقدية أكثر مركزية مما عليه الوضع حالياً"¹.

أولاً: مفهوم النظام النقدي الدولي

لا يختلف مفهوم النظام النقدي الدولي كثيراً عن النظام النقدي المحلي، كون أن الأول يؤدي سياسته ووظائفه على المستوى الدولي، عكس الثاني الذي ينشط على المستوى المحلي.

1. تعريف النظام النقدي الدولي:

من الصعب تقديم تعريف دقيق وشامل للنظام النقدي على المستوى الدولي، نظراً لتعددتها من طرف المفكرين الاقتصاديين، وفيما يلي أهمها:

1. النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والأهداف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأشير على المدفوعات الدولية².

2. هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة متعدد الأطراف³.

3. ويمكن تعريفه على المستوى الضيق بأنه: "مجموعة القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو النهائي من التداول؛"

أما على المستوى الواسع فإنه: "تلك القواعد الضابطة لخلق وإلغاء الأنواع الأخرى المتداولة من النقد إلى جانب النقد الأساسي، أي أنواع النقد الاختياري كمنقود الودائع"⁴.

¹ - محمود يونس "اقتصاديات دولية" الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، سنة 2007، ص: 360.

² - صبحي تادرس قريصة "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 14.

³ - سامي عفيفي حاتم "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص: 161.

⁴ - محمد شهاب "اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات المالية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص: 04.

كما يعرف على المستوى الدولي بأنه: "مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقيات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة"¹.

4. يعرفه الدكتور عادل أحمد حشيش بأنه "مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات التي تتعلق بتسوية المدفوعات الدولية، والذي تتحدد كفاءته بمدى قدرته على تنظيم تدفق التجارة والاستثمارات الدولية، وعلى التوزيع العادي لمكاسب تلك التجارة والاستثمارات بين الدول المختلفة ويمكن تقييمه وفقاً لقدرته على تحقيق عملية التصحيح وتوفير السيولة وزرع الثقة"².

مما سبق نستخلص التعريف التالي وهو أن "النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية، وتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية المعاملات المالية الدولية متعددة الأطراف".

2. الفرق بين النظام النقدي المحلي والنظام النقدي الدولي:

رغم أن كلاً من نظام النقد الوطني لأية دولة ونظام النقد الدولي، له وحدة نقدية ثابتة من أجل قياس القيم وتسوية المدفوعات والاحتفاظ بالأرصدة والمدخرات، إلا أن هناك اختلافاً مهماً بينهما³:

1. أن نظام النقد الوطني يعتمد على عملة واحدة -وهي العملة الوطنية- في عمليات التسوية والأرصدة والمدخرات، في حين أن نظام النقد الدولي يحتاج في هذه العمليات إلى عدة عملات: نقد البلد الدائن، ونقد البلد المدين. وتعتبر هذه نقطة بالغة الخطورة، وتعني التحكم الكامل في الهيكل الاقتصادي للبلد المدين. حيث لا يوجد على الصعيد الدولي سلطة نقدية واحدة يعود إليها وحدها حق تحديد كمية النقد المصدرة، وتحديد قيمة العملة.

2. نظام النقد الوطني لأية دولة إنما يفرض بقوانين ويطبق بقوة القانون، ولكن نظام النقد الدولي وإن وضع بقوانين تركز إلى اتفاقيات وتحت إشراف مؤسسات دولية، إلا أنه لا يطبق بقوة القانون، ولا توجد سلطة دولية تمتلك قوانين دولية تلزم بها سائر الدول، وإن كانت مرتبطة وموقعة على مواد مؤسسات النقد الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي لا يطبق نظام النقد الدولي بقوة القانون.

¹ - صبحي تادرس قريصة "النقود والبنوك" الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص: 32، 33.

² - عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2000، ص: 25.

³ - عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" نفس المرجع السابق، ص: 26.

3. إن نظام النقد المحلي يملك حق تحديد كمية النقد المصدرة، وتحديد قيمة العملة في يد البنك المركزي للدولة المعنية (السلطة النقدية). فالبنوك المركزية هي التي تحدد حجم الكتلة النقدية في التداول. لكن استعمالها يعود إلى الأفراد أو الوحدات الاقتصادية على مختلف أنواعها، ويقوم البنك المركزي بدور المراقب والمنظم فقط. أما بالنسبة لنظام النقد الدولي، فالبنوك المركزية والبنوك المالية من خلال الصندوق والبنك الدوليين هي التي تحدد كمية السيولة المصدرة، وفي الوقت نفسه هي التي تقوم باستعمالها.

ثانياً: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي

هناك صعوبات عديدة تواجه الاقتصاديين وخبراء الشؤون النقدية الدولية عند الحكم على مدى كفاءة نظام النقد الدولي في فترة معينة. ومع ذلك، فإن هناك عدداً من المعايير العامة التي يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاءة النظام النقدي الدولي، وأهم هذه المعايير ما يلي¹:

1. معيار نمو التجارة الدولية: فكلما أسهم النظام النقدي الدولي في زيادة نمو التجارة الدولية، دل ذلك على كفاءة هذا النظام، وذلك من خلال رفع وزيادة مرونة التجارة الدولية، أي القدرة على إيجاد الأسواق الخارجية بأقل التكاليف وأعظم المكاسب.

2. معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار: ويعني ذلك مدى قدرة النظام السائد على كبح جماح الهزات التضخمية والانكماشية والحد من تقلبات الأسعار.

3. نظام التنسيق بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي: والمقصود بذلك ضرورة أن يكون للنظام النقدي الدولي السائد مساهمته الإيجابية الملموسة في معالجة كل من الاختلال الداخلي - الدين العامة والتضخم - والاختلال الخارجي المتمثل في الدين الخارجي والعجز في ميزان المدفوعات، أي المساهمة في الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.

4. توفير الحجم الضروري من السيولة والاحتياطات الدولية: أي يجب أن يكون للنظام النقدي المطبق القدرة على توفير السيولة بالكمية اللازمة وفي الوقت المناسب، وذلك لضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية بأكثر انسيابية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن نظام النقد الدولي له أدواته اللازمة لتحقيق معايير الكفاءة سالفة الذكر، وأهم هذه الأدوات:

- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض؛
- توفير حد أدنى من التعاون الدولي؛

¹ - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- توفير السيولة الدولية؛
- استقرار أسعار الصرف.

وعليه، يتم الحكم على كفاءة النظام النقدي الدولي بالاعتماد على ثلاث ميزات:

- ü طريقة تنظيم سوق الصرف الأجنبي؛
- ü نوعية الأصول المستخدمة في تمويل أو تسوية الاختلالات في المدفوعات بين الدول؛
- ü طرق تحويل العجز في المدفوعات إلى فائض فيها.

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي قبل مؤتمر بريتون وودز

لقد كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكوّنت خلال مرحلة الرأسمالية التجارية عن طريق سرقة الذهب والفضة، ومن تجارة السلع والرق في المناطق التي هيمن الأوروبيون عليها في آسيا وإفريقيا وأمريكا، هي أولى بشائر فجر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي أسس على إثره نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. ورغم أن أولى بوادر النظام النقدي الدولي بدأت خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، إلا أنه يصعب الحديث عنه في تلك المرحلة، نظراً لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوئها حركة التبادل الدولي.

أولاً: نظام قاعد الذهب (1870-1914)

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1885 لحقت بها بعض الدول الأخرى، مثل: ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، بلجيكا، سويسرا وإيطاليا. حتى جاءت سنة 1900 التي أضحت فيها جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة¹.

1. تعريف قاعدة الذهب:

في ظل قاعدة الذهب، تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب، وتعتمد كمية النقود المتداولة على كمية الذهب المتوفرة لدى السلطة النقدية. فإذا كانت العملة المتداولة ذهباً، فلا بد من توفر الذهب المطلوب لسك العملة الذهبية، وبالتالي تتحدد كمية النقود بمقدار الذهب

¹ - فليح حسن خلف "التمويل الدولي" الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2004، ص: 257.

المتوفر لدى السلطة النقدية. وإذا اتخذت العملة شكل أوراق نقدية، ففي هذه الحالة يتطلب من البنك المركزي الاحتفاظ بالذهب كاحتياط عملة (الغطاء الذهبي)¹.

إن نظام قاعدة الذهب يقود إلى استقرار قيمة العملة نظرا للارتباط الوثيق بين قيمة الأوراق النقدية وغطائها الذهبي، وكان التوازن يتم تلقائيا بين الدول لأن الذهب هو وسيلة الدفع الرئيسية في تلك الفترة، كما أن آلية قاعدة الذهب سمحت بتحقيق التوازن التلقائي لموازن المدفوعات بين الدول. وعليه يمكن تعريف نظام قاعدة الذهب بأنه "نظام يكفل التداول الحر لقطع المسكوكات الذهبية، ويؤمن في الوقت نفسه حرية عملية تبديل أشكال النقد المتداول بالذهب، كما يؤمن على الصعيد الخارجي حرية تصدير واستيراد هذا المعدن الأصفر من دون قيد أو شرط". ولا غرابة إذا قلنا أن القسم الساحق من دول العالم طبق هذا النظام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فأصبح هو نظام النقد الداخلي والدولي على حد سواء.

2. خصائص نظام قاعدة الذهب:

يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص نوجزها في ما يلي²:

أ. استخدام الذهب في المعاملات الدولية: إذا كان انتقال الذهب من دولة إلى أخرى لم يكن يقتصر على كونه سلعة وإنما يتم كذلك بصفته كعملة، وفي هذه الحالة فإن تحركات الذهب من دولة إلى أخرى تكون مرتبطة بمراكز المدفوعات، فالدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها يتدفق إليها الذهب من الخارج مما يزيد من احتياطياتها النقدية وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بداخلها، ويحدث العكس عندما تحقق الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها، حيث ينتقل الذهب من داخلها نحو الخارج.

ب. قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات الوطنية في أسواق الصرف الأجنبية: وذلك كنتيجة منطقية لارتباط عملة كل دولة بعلاقة ثابتة مع الذهب، ومن شأن ذلك تحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية لهذه العملات في حدود نطاق حدي لاستيراد وتصدير الذهب، وهذا الاستقرار السائد يعد من أكثر المزايا التي يحققها نظام الذهب الدولي، لأنه يساعد على التقليل من المخاطرة في المبادلات التجارية والمعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدول التي تتبع هذا النظام³.

ج. تحقيق التوازن الخارجي تلقائيا: ذلك لأن آلية تشغيل نظام الذهب الدولي تقتضي بأن يتم تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات والناجحة عن التغير في العرض النقدي الذي يحدثه تدفق الذهب إلى

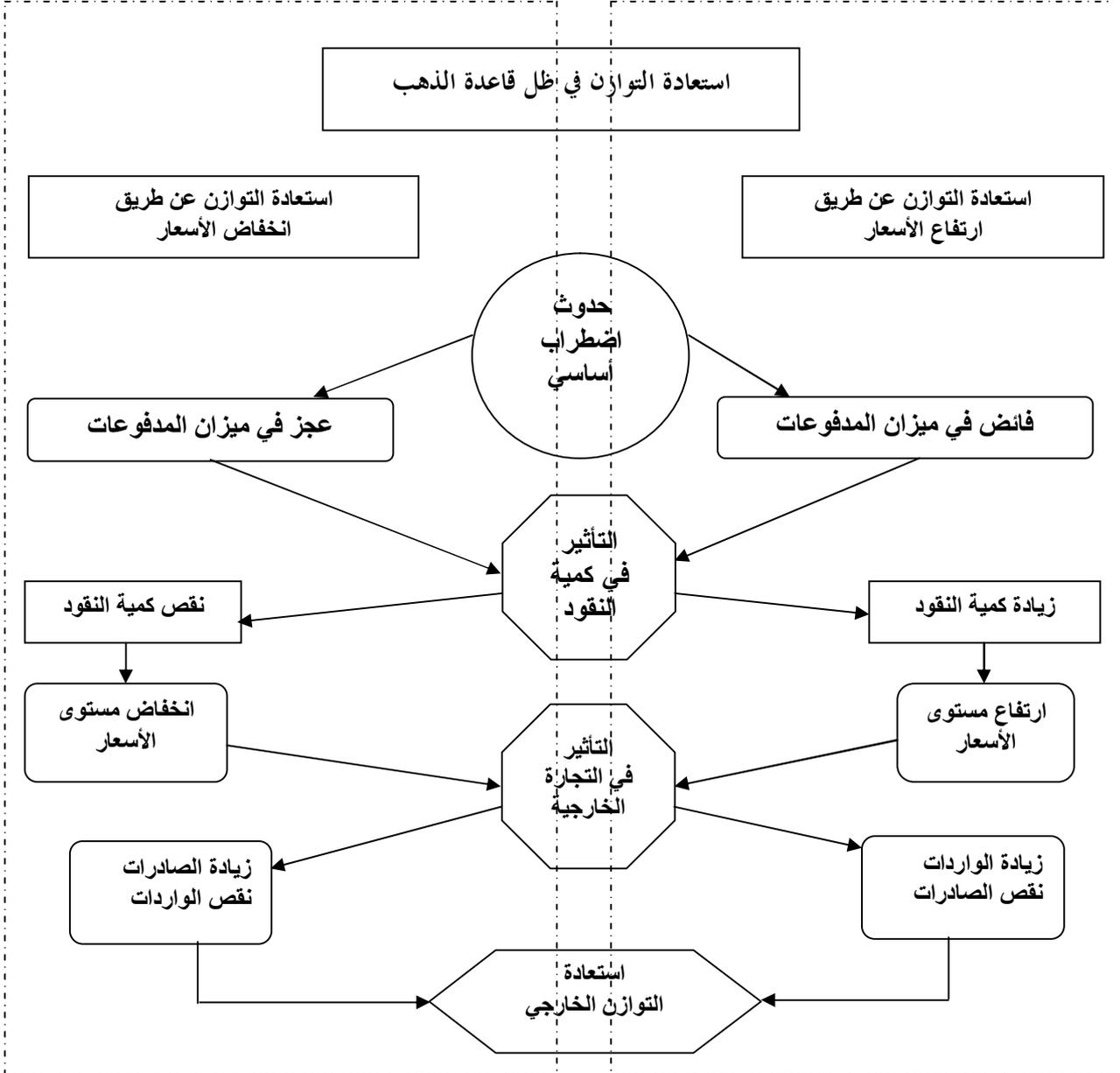
¹ - موردخاي كريانين "الاقتصاد الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 282.

² - فليح حسن خلف "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص ص: 260-264.

³ - زينب حسن عوض الله "الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا" دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص: 151.

الداخل أو إلى الخارج بطريقة تلقائية عن طريق التغير في الدخول والأسعار المحلية، وذلك دون تدخل من جانب السلطات المحلية تدخلا من شأنه إلغاء هذه الآثار التصحيحية. والمخطط التالي يوضح آلية التوازن الخارجي التلقائي في ظل قاعدة الذهب.

المخطط رقم (1-1): آلية التوازن الخارجي التلقائي في ظل قاعدة الذهب



المصدر: رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف" عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص: 56.

د. استقرار أسعار الصرف: بما أن هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة وبين الذهب فإن أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض لن تتقلب إلا في حدود تكاليف شحن الذهب والتأمين عليه، وهذا يمثل دعم لحرية التجارة ونمو التبادل الدولي وتحركات رؤوس الأموال.

5. استقرار الأسعار في الدول المختلفة: إذ أنه وفقاً لآلية هذا النظام، فإن الدول التي ترتفع فيها مستويات الأسعار بالنسبة لمستويات الأسعار في الدول الأخرى ستقوم بتصدير الذهب إلى الخارج، وسيستمر خروج الذهب منها إلى أن تعود الأسعار فيها إلى ما كانت عليه. وبلا شك، فإن استقرار الأسعار يعتبر عاملاً هاماً من العوامل التي تساعد على التنمية الاقتصادية.

و. دعم الثقة في النظام النقدي: حيث يكون الذهب موزعاً بين مختلف الدول بحسب حاجة كل منها لإصدار ما يلزمها من الثقة، وهو ما يدعم استقرار مستويات الأسعار.

ثانياً: أشكال نظام قاعدة الذهب

سادت قاعدة الذهب معظم دول العالم خلال القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى متخذة بذلك شكلين رئيسيين:

1. نظام المسكوكات الذهبية:

في هذه الصيغة كان التعامل يتم بنوعين من النقود؛ يتمثل النوع الأول في النقود المعدنية الذهبية وتكون قيمة العملة مساوية لقيمة وزن الذهب المكون لها. أما النوع الثاني فيتمثل في النقود الورقية القابلة إلى التحول إلى ما يساويها من الذهب لدى البنك المركزي¹.

يتم تحديد وزن معين وثابت من الذهب لوحدة النقد بحيث تكون قيمة العملة مساوية بما يقابلها من ذهب، ويمكن تحويل النقود الورقية إلى ما يساويها من الذهب في شكل مسكوكات ذهبية بدون أي تكاليف، مع إمكانية تحويل السبائك الذهبية والعكس وبدون أي قيود، كما يتميز هذا النظام بحرية تصدير واستيراد الذهب.

ويعود السبب في التخلي عن هذه الصيغة إلى توسيع النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي لتمويل نفقات الحرب ومقابل قلة كميات الذهب المتاحة لمواجهة التوسع في استخدامه، ولذلك اعتمدت الصيغة الآتية².

2. نظام السبائك الذهبية:

وهو النظام الذي يقوم فيه التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط، وفي هذا النظام يحتفي الذهب كنقد في التداول بهدف توفير الذهب كمعدن، وتتوقف البنوك المركزية عن إصدار نقود ذهبية، وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية تكون الواحدة

¹ - رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف" مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² - صبحي تادرس قريصة "النقود والبنوك" مرجع سبق ذكره، ص: 84.

منها مرتفعة إلى حد كبير بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كاحتياطي للصرف الأجنبي، وكان ذلك أول مرة عقب الحرب العالمية الأولى من طرف إنجلترا وفرنسا، ولا يمكن تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك إلا على المبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني¹.

ثالثاً: النظام النقدي الدولي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، بدأ أن المجموع المتجانس الذي يشكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية قد تحطّم. وخلال مدة ثلاثين عاماً (من سنة 1914 - 1945)، كان النظام التجاري والنقدي المبني على سيطرة بريطانيا قد انهيار. فقد تسببت إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الاقتصادي معاً، في تغيير نظام المبادلات والمدفوعات الدولية.

1. تعليق نظام القاعدة الذهبية:

استهلكت الحرب العالمية الأولى أموالاً طائلة، فاقت موارد أية دولة من الدول المتحاربة، حتى إن الموارد التقليدية لم تكن تكفي إلا لسدّ جزء يسير منها. وأصبح لا بد من اللجوء إلى البنوك المركزية من أجل إصدار نقود إضافية، ولكن البنوك المركزية في ظل القاعدة الذهبية لا تستطيع أن تصدر كمية إضافية؛ لأنها مقيدة بعملية التبديل، أي ضمانه بتبديل الذهب بالأوراق النقدية. فكان من جراء ذلك، أن عمدت الحكومات المتحاربة إلى إعفاء بنوكها المركزية من عملية التبديل هذه، وأقرّت التداول الإلزامي للأوراق النقدية، أي علّقت نظام القاعدة الذهبية.

حينئذٍ، استطاعت البنوك المركزية إصدار كميات هائلة من الأوراق النقدية، أي النقد القانوني الإلزامي، دون أن يرتبط بنظام القاعدة الذهبية، وعندئذٍ تراكمت ديون الحكومات من البنوك المركزية. فمثلاً: بلغت ديون فرنسا للمصرف المركزي ما يزيد على (21) ملياراً من الفرنكات، وارتفعت كمية النقد في التداول من 7 إلى 17 مليار فرنك. ولكن المبالغة والإفراط في إصدار النقود آل إلى إحداث اضطرابات نقدية حادة. ففي ألمانيا مثلاً بلغ التضخم النقدي درجةً قضي فيها على الوحدة النقدية، مع أن ألمانيا خرجت من الحرب منهزمة، وقد تراكمت عليها مليارات الماركات، نتيجة خسارتها الحرب، والتزامها بدفع مليارات أخرى غرامات للدول المنتصرة. وكذلك لم تكن الدول المنتصرة بمنأى عن إغراقها في أزمات اقتصادية حادة.

¹ - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الإسكندرية، طبعة 1998، مصر، ص: 37.

2. محاولة العودة إلى نظام القاعدة الذهبية:

للبحث عن علاج لهذه الكارثة النقدية، اجتمعت الدول الرئيسة في جنوه سنة 1922، واتفقت على العودة إلى نظام القاعدة الذهبية، حيث أعلنت بريطانيا عن قابلية تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب في 1925، وأعلنت فرنسا الرجوع إلى قاعدة الذهب في 1926. لكنهم اصطدموا بمشكلة جديدة واجهتهم، وهي أن القسم الأكبر من أرصدة العالم الذهبية، وبخاصة من أرصدة الدول المتحاربة الأوروبية، قد أرسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية الاستيراد. والعودة إلى نظام القاعدة الذهبية، تقتضي وجود قاعدة ذهبية واسعة. فاقترح المؤتمرون وجود شكل جديد، يسمح بتوفير الذهب، والاحتفاظ بمزايا النظام المذكور، مع الاحتفاظ بنظام السبائك، ويتمثل في احتفاظ البنك المركزي بأرصده الذهبية، ولكن على شكل سبائك من وزن معين يعتبر كحد أدنى (كان الحد الأدنى للسيبكية في فرنسا (12) كيلوغراماً وسعرها (215000 فرنك)). وبما أن نظام السبائك هذا يصعب استعماله على الأفراد عند الاستبدال؛ لأنهم منعوا الاستبدال إلا لمن يملك السبكية المعنية، وهذا ليس في متناول الأفراد. وبذلك أصبح نظام القاعدة الذهبية مقيداً. إلا أن هذه القاعدة الذهبية المقيدة بحد أدنى لوزن السبكية القابلة للتبديل، لم تستمر طويلاً لأنها اصطدمت باندلاع الأزمة العالمية الكبرى سنة 1929، حيث انهارت أسعار الأسهم، وطفق المتعاملون بالتخلص منها، فحدث إقبال شديد على الأوراق النقدية، وسبب ذلك منعطفاً على تبديل الأوراق بالذهب، فعلقت دول العالم أجمع عملية تبديل الذهب لنقودها الورقية، وبذلك زال نظام القاعدة الذهبية، وبدأ أولاً في بريطانيا سنة 1931 التي استمر عجز ميزان مدفوعاتها بصورة لم تسمح لها بالاحتفاظ بسعر تعادل الإسترليني مقابل الذهب الذي كان مقوماً أعلى من قيمته، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، وأخيراً في فرنسا سنة 1936 التي رغم تحقيق ميزان مدفوعاتها لفائض إلا أن الفرنك كان يقيم بأقل من قيمته الحقيقية لمحاولتها تحويل أرصدها من الإسترليني إلى ذهب¹.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد مؤتمر بريتون وودز

لقد ظهر الاهتمام بالحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات بعد تجربة الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أدت حركة أسعار الصرف غير المستقرة إلى غموض أسواق التمويل الدولية، وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التفكير بجديّة لإقامة نظام نقدي دولي أكثر استقراراً، وهذا ما تمخض عنه مؤتمر "بريتون وودز" (Bretton Woods) عام 1944م.

¹ - فليح حسن خلف "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 267.

أولاً: انهيار نظام قاعدة الذهب والانتقال إلى نظام بريتون وودز

بقي نظام القاعدة الذهبية سائداً ومعمولاً به بعيداً عن الأزمات والاضطرابات الحادة. ولم يذكر أن حدثت أية أزمة اقتصادية إلى أن ظهرت الحربان العالميتان، حينها انعقد مؤتمر بريتون وودز.

1. عوامل انهيار نظام قاعدة الذهب:

من العوامل التي ساعدت على انهيار نظام الذهب الدولي¹:

أ. زوال عصر الحرية التجارية: فلقد انتاب معظم الدول الشعور بالقومية الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأدى ذلك إلى تبني السياسات النقدية والمصرفية التي بها تستطيع هذه الدول رعاية مصالحها الخاصة يضاف إلى ذلك تدهور الحالة الاقتصادية لإنجلترا عقب الحرب، وهي التي كانت تتزعم حركة التجارة العالمية، وظهور قوة أخرى منافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية، في حين فضلت إنجلترا التعامل مع الدول الخاضعة لإمبراطوريتها وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الضرائب الجمركية الحامية، ولقد أدى كل ذلك إلى اختلاف مستويات الأسعار في الدول المختلفة، وبالتالي إلى انهيار إحدى المقومات الأساسية لنظام الذهب الدولي.

ب. سوء توزيع الذهب بين الدول: فلقد كان من نتيجة الحرب العالمية الأولى أن تركز الذهب في خزائن بعض الدول مثل أمريكا وفرنسا، في حين فقدت بقية الدول الأخرى جزءاً كبيراً من احتياطاتها من الذهب (مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء)، ولقد ترتب على ذلك اختلاف أرصدة الدول من الذهب مما اضطرها إلى إتباع سياسات نقدية ومصرفية تهدف إلى المحافظة على ما تبقى لديها من هذه الاحتياطيات، وبهذا انهارت إحدى المقومات الأخرى لنظام النقد الدولي والمتمثلة في حرية دخول وخروج الذهب.

ج. ظهور القوى الاحتكارية: حيث شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى نحو الكثير من الشركات الكبيرة ذات الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري، التي تتحكم في الإنتاج والأسعار، ولقد ظهرت الكثير من النقابات العمالية القوية التي تعمل على ارتفاع مستويات الأجور ولا يقبل فيها أي تخفيض ولقد ساعدت هذه العوامل على ضعف العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود أو كمية الذهب الموجودة في الدولة مما ساعد بالضرورة على انهيار نظام الذهب الدولي.

د. عدم الاستقرار السياسي: نتيجة للمعاناة من القلق السياسي الذي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الأولى والتشكك في سلامة النظم النقدية، اندفع أصحاب الثروات الذهبية إلى تحويل ثرواتهم من دولة

¹ - محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص: 67، 66.

لأخرى بحثاً عن الاستقرار وبطبيعة الحال فإن تحويل هذه الأرصدة لم يكن على أسس اقتصادية، وبالتالي فلقد أدى إلى ارتباك مستويات الأسعار واحتياطات الذهب في مختلف الدول، ونتيجة لذلك فقد قامت العديد من الدول بوضع القوانين والقواعد التي تحافظ على أرصدها الذهبية وهو ما يتناقض بطبيعة الحال مع تلقائية تشغيل نظام الذهب الدولي.

والخلاصة مما سبق أن الكثير من دول العالم قد اضطرت بعد الحرب العالمية الأولى إلى التخلي عن نظام الذهب بسبب جموده، ولقد حاولت بعض الدول إحياء هذا النظام إلا أن هذه المحاولة قد انهارت بسبب الكساد العظيم أوائل الثلاثينات من القرن الماضي.

2. نشأة اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods):

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت علامات النصر بدأت تلوح في الأفق، فبدأ التفكير بإعادة ما دمرته الحرب وتوفير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية لإعادة الحياة لاقتصاديات الدول الرأسمالية بعد الخراب والفوضى التي لحقت بها أثناء الحرب، وبين 01-22 جويلية 1944 عقدت في مدينة بريتون وودز ولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر دولي ضم 44 دولة، وذلك لمناقشة قواعد السلوك النقدي خلال الفترة المقبلة، والتي يتعين الامتثال لها¹.

وكان الاعتقاد السائد بين المؤتمرين أنه من المهم الاتفاق على نظام نقدي جديد يمد الأعضاء بالسيولة الكافية، ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية والدولية.

أهم ما قدم من اقتراحات في هذا المؤتمر اقتراح اللورد كيتز الإنجليزي واقتراح هاري هويت الأمريكي، فقد نشأ خلاف حاد بين وجهة نظر بريطانيا التي كانت تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي في أعقاب الحرب وبين وجهة النظر التي تمثلها أمريكا التي انتقل إليها فعلاً هذا المركز في أعقاب الحرب.

أ. الاقتراح الإنجليزي لـ: جون مينارد كينز:

كانت منطلقات كيتز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكون صالحاً من الناحية الفنية، وأن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية، وبشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول، وأن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة.

وقد ذهب كيتز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، ويكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، تكون مهمة هذه المؤسسة كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، أي القيام بعمليات المقاصة

¹ - فليح حسن خلف "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 274.

والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، وتسهيل خلق الائتمان ومراقبة سير النظام في ضوء ضوابط معينة تتكفل السيطرة على حركة الأموال، مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب وظروفها وكذا خصوصيتها.

وأهم ما ميز مشروع كيتز هو موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد، فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود والاحتياطات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم. ويجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي، لا على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه ولا على الاحتياطي الموجود منه، وإنما على أساس حجم التجارة الدولية.

وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم. وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية، لا تخضع لسيادة أي بلد، وأطلق على هذه العملة مصطلح "البانكور أو BANCOR"، وهي عبارة عن "وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها، وتكون قيمتها مربوطة بالذهب، ولكنها قابلة للتغير حسب الأحوال، وعلى أن تكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة". وهنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور، وهو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب. فالهدف من النظام النقدي الجديد يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف¹.

وقد رأى كيتز أن النظام المقترح يمكن أن يساهم في حل المشكلات الدائنة والمديونية التي ترتبت على الحرب. فالدول المدينة يمكنها أن تسدد مطلوباتها بالبانكور عن طريق المؤسسة عبر فترة من الزمن، دون أن ينجم عن ذلك ضغوط موارد الدول المدينة بالبانكور. وفي حقيقة الأمر أن هذا المشروع يدافع عن مصلحة بريطانيا ويحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني المنهار في ضوء عالم قد تغير، وكان في ذلك يتجاهل النفوذ الأمريكي، ولهذا فقد رفض مشروع كيتز.

ب. الاقتراح الأمريكي لـ: هاري هوایت:

مشروع هاري هوایت*، لم يكن يستهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكان التعاون بين هذه السلطات. وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف، ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الدولية التي تحد من حرية التجارة ومن حرية انتقال رؤوس الأموال.

¹ - عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص: 145.

* - لقد دعي المشروع بتلك التسمية، نسبة على اسم المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكنستر هوایت.

وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، واقترح أن تكون وحدة التعامل الدولية هي "اليونيتاس" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، ويفتح فيه حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس، ويمكن سحب الرصيد بالذهب أو العملات الأخرى، واقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء. وفي حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات، تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء¹.

يتكون احتياطي هذا الصندوق من الذهب، عملات الدول الأعضاء والسندات الحكومية. وطالما أن الو.م.أ. تتمسك بنظام الصرف بالذهب حيث الدولار قابل إلى التحويل ذهباً فستكون العملة المستخدمة في المدفوعات الدولية هي الدولار، وعند تحديد حجم حصص الدول الأعضاء وتحديد قوتها التصويتية اقترح هوايت أن يكون حجم حصة كل دولة على أساس ما تملكه من ذهب، نقد أجنبي، حجم دخلها الوطني ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها. وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الو.م.أ. التي كانت تملك أكبر احتياطي ذهبي وتنتج أعلى دخل في العالم.

ولقد اقترح ذلك المشروع إنشاء مؤسسة أخرى إلى جانب الصندوق وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف أيضاً بالبنك العالمي أو الدولي.

في نهاية المؤتمر رسا رأي المؤتمرين في بريتون وودز على المقترح الأمريكي باعتبار الو.م.أ. صاحبة أكبر قوة اقتصادية ونقدية وعسكرية فضلاً عن دائيتها لمعظم دول أوروبا.

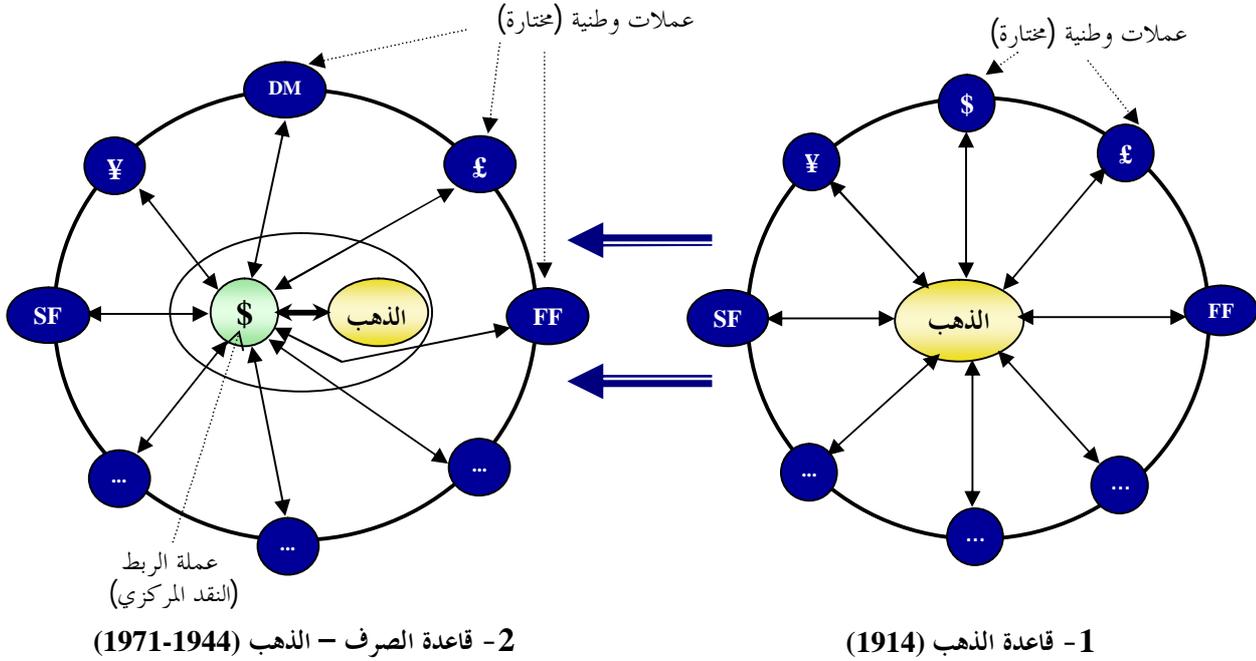
وهكذا تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي ووضع قواعد ومبادئ النظام النقدي الدولي الجديد. وتحدد الأهداف في ميثاق صندوق النقد الدولي بتشجيع التعاون النقدي الدولي والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء من أجل الوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية. وبناء على هذا، بدأ الصندوق عمله في 10 ديسمبر 1946.

خرج المؤتمر من بريتون وودز بتأسيس نظام نقدي دولي قائم على الصرف بالذهب كبديل عن نظام قاعدة الذهب، وقد أقر احتفاظ الدول في أرصدها بنقد ورقي، قابل للتبديل إلى ذهب، وهو الدولار الأمريكي، يصرف ذهباً بسعر حدد بـ: \$35 للأونصة (للمزيد من الدقة على 34,92 دولار

¹ - زينب حسن عوض الله "الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا" مرجع سبق ذكره، ص: 155.

للأونصة الواحدة من الذهب التي تساوي: 31,103481 غ)¹. وهكذا أصبح النقد الورقي المحلي لأية دولة لا يحول مباشرة إلى ذهب إلا إذا كان تابعاً للدولار (مقوماً به)، وسنحاول من خلال الشكل التالي أن نوضح كيفية عمل كل من نظام قاعدة الذهب، وقاعدة الصرف-الذهب.

الشكل رقم (1-2): قاعدة "الصرف - الذهب" كبديل عن قاعدة الذهب



المصدر: من إعداد الطالب.

وقد مرت قاعدة الصرف-الذهب بمرحلتين أساسيتين عقب الحرب العالمية الثانية التي من بينها مرحلة البحث عن الدولار 1945 - 1958، والتي يمكن تقسيمها بدورها على عدة حقبات فرعية لعب خلالها الدولار أدواراً مختلفة، انطلاقاً من كونه نقداً دولياً، وليصبح من ثم بمثابة نقد دولي ونقد احتياطي.

ثانياً: آلية عمل نظام بريتون وودز والعملة المحورية في النظام النقدي الدولي

عرف النظام النقدي الدولي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تغيرات جذرية كان الدولار الأمريكي فيها اللاعب الرئيسي، وذلك على حساب كل من العملة البريطانية والقاعدة الذهبية. ولم يكتف الدولار بتحويله إلى عملة دولية وحسب، بل أصبح العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم.

1. ظهور الدولار كعملة دولية خلال الفترة (1945-1950):

كانت أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحاجة ماسة إلى التجهيزات الأمريكية لإعادة تعمير اقتصادياتها المدمرة بشكل كبير. الأمر الذي جعل الذهب والدولار يتدفقان إلى الولايات المتحدة، مما

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 395.

أدى إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعاتها¹. ونتيجة لذلك، أصبح الدولار الأمريكي أداة التسديد للجزء الأعظم من الصفقات الدولية، وبالتالي مارس وظيفته كعملة دولية، لكنه لم يستخدم أبداً كعملة احتياط. لأن الفائض المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي أدى إلى تسرب الدولار باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية².

وبالتالي تميزت الفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب بالبحث الدائم عن الدولار الذي أصبح الركيزة الأولى للتجارة الخارجية من جهة، وباحتفاظ البنوك المركزية بالجنه الإسترليني كعملة احتياط أساسية، من جهة أخرى.

2. توسع استخدام الدولار من عملة دولية إلى عملة احتياط (1950-1958):

في إطار اتفاقية القروض الأنجلوأمريكية وخطة مارشال، والتي تقضي بمنح مساعدات أمريكية خاصة لأوروبا، شهدت الفترة (1945-1950) مجهودات إعادة تعمير أوروبا. وقد نمت التجارة البينية الأوروبية من خلال شبكة لاتفاقيات التسوية الثنائية. وقد كانت القارة في لهفة شديدة للدولارات، نظراً لأن الولايات المتحدة كانت المصدر الوحيد للسلع الاستهلاكية والرأسمالية³.

وخلال الفترة التي امتدت من 3 أبريل 1948 وحتى 31 ديسمبر 1952، بلغ مجموع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان الأوروبية حوالي 14 مليار دولار، خصص ما يقارب الـ: 20% منها لفرنسا وحدها⁴.

كما وافقت كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بعد هذه المساعدات الهامة، على تخفيض بعض العملات الأوروبية بالنسبة للدولار. وقد حصل للجنه الإسترليني التخفيض الأكثر أهمية وكان بمعدل 30,2%. وهذا الحدث الجسيم أدى لاحقاً إلى تخفيض 33 عملة أخرى كان من ضمنها الفرنك الفرنسي. وقد أتاح تخفيض قيمة العملات الأوروبية والين الياباني نمو صادرات البلدان المنخفضة لقيمة عملاتها، وسمح لهذه الأخيرة، تبعاً لمستوى تطورها الاقتصادي، بإعادة تكوين احتياطاتها بالدولار والذهب. على أثر ذلك، لم يعد الميزان التجاري الأمريكي يعرف فوائض مرتفعة، كما أن ميزان المدفوعات أصبح في عجز مستمر. وقد رُدد هذا العجز بشكل أساسي إلى الإنفاق العسكري المتصاعد (الحرب الكورية)، وإلى المساعدات والقروض العامة (الحكومية). كما أن الثقة المتناهية بالدولار جعلت المصارف المركزية تقدم على اكتناز النقد الأمريكي المتأني من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، من

¹ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب "أساسيات الاقتصاد الكلي" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 212.

² - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 420.

³ - موردخاي كريانين "الاقتصاد الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 402.

⁴ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 421.

دون أن تقوم هذه المصارف بتحويله إلى ذهب. كما أنه في ظل قاعدة الصرف-الذهب يكون على أي بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي رسمي من الدولارات وهذا الاحتياطي يتم استعماله للحفاظ على سعر صرف ثابت بين عملته والدولار. وهكذا أصبح الدولار الأمريكي يلعب دوره كعملة احتياط في البنوك المركزية إلى جانب وظيفته كعملة دولية.

3. مرحلة الدولار الفائض خلال الفترة 1958-1971:

بدءاً من العام 1958، تدهورت وضعية ميزان المدفوعات الأمريكي بشكل حاد، بمتوسط ثلاثة مليارات دولار في السنة، وذلك بسبب الخروج الكثيف لرؤوس الأموال الخاصة الباحثة عن معدلات مردودية مرتفعة، فلقد تدفقت رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة، بشكل أساسي إلى أوروبا على أثر تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية دون شك، كان المستثمر الأمريكي يعول على مداخيل هذه الاستثمارات، لكن الآثار الإيجابية للاستثمارات في الخارج، على ميزان المدفوعات بقيت من حيث الأهمية، دون الآثار السلبية الناشئة عن خروج رؤوس الأموال الخاصة. بذلك سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تصحيح الوضعية الخارجية، وكان الميزان التجاري موضع اهتمامها الأساسي¹.

وبالرغم من ذلك، فإن كافة هذه السياسات باءت بالفشل، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكية بشكل حاد بدءاً من عام 1965، على أثر الإنفاق العسكري السياسي الناجم عن الحرب الفيتنامية².

كما لاحظت البنوك المركزية التي اكتتزت الدولار خلال الفترة 1950-1958، أن نسبته في احتياطياتها أصبحت ترتفع أكثر فأكثر، مقابل تقلص نسبي للذهب النقدي في تكوين الاحتياطيات المذكورة، الأمر دفع بالبنوك المركزية إلى تحويل جزء مهم من احتياطياتها بالدولار إلى ذهب. والتحويل المشار إليه، كان يحصل بواسطة البنك الفيدرالي الأمريكي، لكن أمام انخفاض الاحتياط الأمريكي بالذهب، تم اتخاذ مجموعة من القرارات التي أدت إلى عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

أ. إنشاء تجمع السوق المشتركة للذهب "Gold pool":

أدت المضاربات في أسواق الذهب الحرة في العام 1960، وعلى وجه الخصوص في سوق لندن، إلى رفع أسعار الذهب حتى حدود الـ40 دولار للأونصة. ولما خافت السلطات الأمريكية من ابتعاد سعر السوق الحر عن السعر التكافؤ الرسمي (\$35 للأونصة)³، فقد حثت على عقد مؤتمر بال (سويسرا)

¹ - موردخاي كارياتين "الاقتصاد الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 402.

² - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 422.

³ - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 223.

وإنشاء "تجمع السوق المشتركة للذهب" بواسطة مؤسسات الإصدار في البلدان الصناعية الكبرى*، تم بمقتضاه مساهمتها بنسب معينة من موجوداتها الذهبية فيه. كان يتوجب على هذا التجمع عبر شرائه وبيعه لهذا المعدن، أن يحافظ على سعره، في سوق لندن، عند مستوى قريب من السعر المحدد للذهب في العام 1934 (\$35 للأونصة). وقد تعهدت الدول الأوروبية بتزويد سوق لندن بالذهب بما يوازي 50% من المبيعات البريطانية، وبذلك تضمن الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب في حدود 50%، فعندما يتجاوز الذهب السعر الرسمي يمتنع أعضاء التجمع "pool" عن شراء الذهب، لا بل ويقدمون أيضاً على بيع الذهب المقتطع من احتياطاتهم لإعادة السعر إلى مستوى التوازن، والعكس صحيح في حالة انخفاض السعر الرسمي للذهب¹.

هذه التدخلات للبلدان الأعضاء في التجمع "pool"، كانت كفيلة بالحيلولة دون تدني قيمة الدولار بالنسبة للذهب. لكن مبيعات بلدان التجمع من الذهب، كانت تسدد بالدولار، واستناداً إلى اتفاقيات Bretton-Woods، فإن التسديدات بالدولار تحول إلى ذهب إذا ما عرضت على الخزانة الأمريكية لذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تعهد من قبل أعضاء التجمع يقتضي بعدم حيازتهم للذهب إلا عبر مشتريات التجمع، وبعدم الطلب إلى الخزانة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب. وقد كان تعهد البلدان الأعضاء في التجمع مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة تهدف إلى إعادة التوازن لعملياتها مع الخارج. وأمام فشل السياسات والإجراءات الأمريكية، تراجعت فرنسا من المشاركة في التجمع، بدءاً من خريف 1967، وعاودت مطالباتها خزانة الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب، لكن رغم القيود التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على التحويل المشار إليه أعلاه، فإن المخزون الأمريكي من الذهب لم يتوقف من التقلص حيث وصل إلى عشر مليارات دولار في العام 1968، بعد أن كان يقدر بـ: 23مليار\$ في العام 1957².

ب. إنشاء السوق المزوج للذهب في 17 مارس 1968:

بهدف المضاربة أو الاكتناز، شهد بداية عام 1968 شراء مكثف للذهب في الأسواق، مما أجبر البنوك المركزية للبلدان الأعضاء في تجمع السوق "pool" على بيع كميات كبيرة من الذهب³. ولما كانت تلك المصارف مجبرة على بيع الذهب بـ (\$35 للأونصة)، فقد تكبدت خسائر فادحة، وقررت على أثرها في 17 مارس 1968، عدم التدخل من أجل الحفاظ على سعر الذهب في سوق لندن. هذا

*- هذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية - بريطانيا - ألمانيا - إيطاليا - فرنسا - بلجيكا - هولندا وسويسرا.

1- محمود يونس "اقتصاديات دولية" الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص: 341.

2- وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 424.

3- محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" مرجع سبق ذكره، ص: 73.

القرار استتبع بالتأكيد، تفكك تجمع السوق المشتركة للذهب وتوقفه عن القيام بمهامه، ونتج عنه إنشاء سوق مزدوج للذهب كما يلي:

ن سوق الذهب الصناعي؛ حيث يرتبط السعر بالعرض والطلب؛

ن سوق الذهب النقدي؛ حيث يحافظ على سعر \$35 للأونصة، ومن ثم على سعر \$38 للأونصة بعد التخفيض الأول للدولار في عام 1971، وعلى \$42,22 بعد التخفيض الثاني للدولار في فيفري 1973¹.

وبالتالي، كانت العلاقة بين سعر الذهب في السوقين المذكورين هي التي تُسير آلية التوازن بينهما بما يؤدي إلى تضيق التقلبات في سعر الذهب، هذا السوق حدا بالسلطات الأمريكية إلى الضغط على البلدان التي تقع ضمن دائرة نفوذها من أجل عدم التقدم بطلبها إلى الخزينة الأمريكية من أجل تحويل الدولار إلى ذهب. وبذلك، أصبح الدولار نقداً غير قابل للتحويل.

ج. قرار الرئيس R.Nixon بتعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب:

مع استمرار تراكم الدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت أمريكا نفسها غير قادرة على الحفاظ بثقة العالم على تبادل الدولارات المتأتمية من الخارج بأسعار ثابتة من الذهب المحتفظ لديها². وبتاريخ 15 أوت 1971 علق الرئيس الأمريكي R.Nixon قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وبذلك، ألغيت رسمياً قاعدة الصرف-الذهب، واستبدلت بقاعدة الدولار "Le dollar standard" التي كانت قد سادت فعلياً منذ مارس 1968. وقد ترافق هذا القرار مع تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية لقيمة الدولار التي كانت قد بقيت مستقرة منذ العام 1934³.

وبعد تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، كان يتعين على الولايات المتحدة ضمان تحويل الدولار إلى العملات الأخرى؛ ولكي يتحقق ذلك، كان من اللازم أن يتمتع الدولار بالاستقرار. ولكن كما كان الحال قبل 15 أوت 1971، لم تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية هذا الاستقرار، وتركت للدول الأخرى مراعاة استقرار عملاتها بالنسبة للدولار، منتظرة أن تتحرر هذه الدول من هذا الالتزام الواحدة تلو الأخرى⁴.

¹ - Michel Henry, Georges, Patrick "Gestion et finance internationales" Pearson Education, France, 2004, p:39

² - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 225.

³ - MICHEL Dupuy "Le Dollar" Op-cit, P: 25.

⁴ - محمود يونس "اقتصاديات دولية" مرجع سبق ذكره، ص: 337، 338.

ثالثاً: النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز (التعويم المدار)

منذ سنة 1973 وحتى الآن أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف هذه القاعدة التي فرضت نفسها ولم يقصد أحد اجتيازها لأن نظام التعويم كان نتيجة انهيار نظام "بروتون وودز" ولم تأت كمرحلة تزيل ما قبله من المراحل، بل تعرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات.

وفقاً لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، وهكذا انتهى الأمر إلى تحرك صندوق النقد الدولي في اتجاه إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم التوصل إلى اتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية "جامايكا" والذي دخل حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصل على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية 60% من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق.

انعقد مؤتمر جامايكا في جانفي 1976 أين لمح الصندوق النقد الدولي بنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم سواء كان فردياً أو مشركاً، وقد تضمن التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي بعض الأحكام الجديدة فيما يتعلق بدور الذهب في النظام النقدي الدولي نلخصها فيما يلي¹:

- إلغاء السعر الرسمي للذهب والسماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع وشراء الذهب في الأسواق بدون قيود؛

- إنهاء دور الذهب كوحدة لتقييم حقوق السحب الخاصة وعدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق حتى لو أعيد نظام أسعار التعادل مستقبلاً؛
- إلغاء كل الأحكام المنظمة باستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء ومن ذلك على سبيل المثال عدم استخدام الذهب في دفع حصة الأعضاء الجدد في الصندوق أو عند زيادة حصص الأعضاء القدماء في الصندوق.

¹ - مدحت صادق "النقد الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للنشر، القاهرة، 1977، ص: 56.

خلاصة الفصل:

احتل الدولار الأمريكي بعد اتفاقية بريتون وودز 1944 مكانة بارزة في السوق الدولية، وبالتدريج حل الدولار محل الذهب والجنه الإسترليني كعملة ارتكاز يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، وكوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية، وكملة احتياط رئيسية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم. غير أن منطقة الأورو تتمتع كذلك بوزن اقتصادي يوازي مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الأورو كعملة دولية جديدة له أهمية كبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي، ومنافساً قوياً للدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية.

ورغم أن الأورو يشكل منافساً قوياً وتهديداً مباشراً على مكانة الدولار الأمريكي، إلا أن أزمة الديون السيادية في أوروبا كشفت عن فشل اتفاقية ماستريخت إلى حد ما في فرض قواعدها وضوابطها، كما اتضح أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي إحدى الأسباب التي ساهمت في زيادة الاختلالات الهيكلية بين دول منطقة الأورو.

وكان "كيتر" قد تقدم إلى بريتون وودز بمشروع في غاية المنطقية والعملية لنظام نقدي عالمي، يقوم على إيجاد عملة عالمية اسمها "بانكور" توزع احتياطياتها الابتدائية بعدالة، وتدار دولياً من قبل صندوق النقد الذي كان يُعد لإنشائه آنذاك، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم يُرق لها هذا المشروع، فدفعت باتجاه اعتماد مشروع قُدّمه ممثلها "هوايت" ليصبح بموجبه الدولار أساساً للنظام النقدي العالمي، وفي وقت لاحق، اجتهدت إلى أن تقرّم أداة التسوية الدولية التي استحدثتها الصندوق والتي عرفت بـ "حقوق السحب الخاصة S.D.R."، فلم يسمح لها أن تشكل نسبة تُذكر في حجم السيولة الدولية. وهكذا، أُحل الدولار نظرياً وعملياً محل الذهب والجنه الإسترليني في النظام النقدي الدولي، وأصبح العملة المسيطرة على معظم المعاملات المالية الدولية؛ وهذا ما سنحاول تغطيته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
مساهمة العملات الإرتكازية في
أهم المعاملات المالية الدولية

الفصل الثاني: مساهمة العملات الإرتكازية في أهم المعاملات المالية الدولية

تمهيد:

احتل الدولار الأمريكي بعد اتفاقية بريتون وودز، مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، ليحل تدريجياً محل الذهب والجنه الإسترليني كعملة ارتكاز يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، وكوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية، وكملة احتياط تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم. ونهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على هذه المكانة الريادية لعملة الدولار، والتي أصبحت مهددة بالتراجع لصالح عملات أخرى، وذلك في ظل توجه العديد من البنوك المركزية في العالم إلى تنوع تشكيلة عملات الاحتياطي، لتعرف الأنظمة الاقتصادية الدولية تحولا هاما من المنافسة الاقتصادية المحضة إلى منافسة نقدية بين العملات الإرتكازية.

والمتبع لتطورات النظام النقدي الدولي، يلاحظ أن أي عملة لم تستطع فرض وجودها كعملة دولية وحيدة على الساحة النقدية الدولية. فبحلول عام 1999، ظهر منافس قوي للدولار الأمريكي وهو العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" والذي شكل ظهوره نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية، سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.

وتضاربت الآراء واختلفت بشأن العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي، والوضعية التي سيؤول إليها هذا الأخير بوجود عملتين متنافستين على مختلف المعاملات والمبادلات الدولية النقدية والمالية منها والتجارية. لينطلق التنافس بين هاتين العملتين، حيث أصبحت كل واحدة منهما تسعى لكي تفرض نفسها على الأخرى، وبالتالي تكون هي الأقوى والمهيمنة على الاقتصاد العالمي حول عدة نقاط، ندرجها في المباحث التالية:

المبحث الأول: تنافس العملات الإرتكازية في تكوين احتياطات الصرف الدولية؛

المبحث الثاني: مساهمة العملات الإرتكازية في تسعير التجارة الدولية وتحرير الديون الخارجية؛

المبحث الثالث: مساهمة العملات الإرتكازية في أسواق العملات وأسواق النقد والمال الدولية.

المبحث الأول: تنافس العملات الإرتكازية في تكوين احتياطات الصرف الدولية

تطور مفهوم ونوع عملة الاحتياطي مع تطور النظام النقدي الدولي، فتارة يغلب عليها الطابع المعدني من الذهب أو الفضة، وتارة أخرى عملة لدولة تمثل الكيان الاقتصادي الأقوى خلال تلك الفترة. ففي ظل قاعدة الذهب، كانت جميع العملات قابلة للتحويل بحرية مع الذهب، وكان الجنيه الإسترليني هو عملة الاحتياط الدولية الأولى قبل الحرب العالمية الثانية. وفي ظل نظام بريتون وودز (قاعدة الصرف-الذهب) وما بعد بريتون وودز، كان الدولار الأمريكي ولا يزال هو عملة الاحتياط الأولى في العالم إلى يومنا هذا، مع تزايد دور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو".

المطلب الأول: مفهوم الاحتياطات الدولية

إذا كان الفرد يحتفظ بالنقود لكي يستخدمها في تسوية معاملاته مع الآخرين، أو ربما يحتفظ بها كمخزن للقيمة، أو كوسيلة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، فكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذ ينبغي عليه أن يحتفظ بالنقد العالمي لكي يتمكن من تسوية معاملاته مع الدول الأخرى، ويواجه الظروف الطارئة غير المتوقعة حينما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

أولاً: تعريف الاحتياطات والسيولة الدولية

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم دقيق لمصطلحي احتياطي الصرف الدولي والسيولة الدولية، وذلك نظراً للخلاف القائم حول العناصر التي تشملها أو تتكون منها كل من هذه الاحتياطات والسيولة، وسنعرض مجموعة من التعاريف المقدمة في هذا الصدد.

1. تعريف الاحتياطات الدولية:

هناك عدة تعاريف للاحتياطات الدولية*، أهمها ما يلي:

. الاحتياطات الدولية هي عبارة عن تشكيلة من الأصول الأجنبية السائلة التي يتم استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية¹.

. يقصد بالاحتياطات الدولية، تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر للاختلال في موازين المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير

* - تعتبر العملات الصعبة أحد أهم مكونات الاحتياطي الدولي بالنسبة لجميع الدول ما عدا الدولة التي أصدرت تلك العملة، فالدولار لا يعتبر احتياطي دولي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الين بالنسبة لليابان.

¹ - محمد بن علي العقلا "محددات الاحتياطات الدولية في الدول العربية" مجلة آفاق جديدة، السنة العاشرة، العدد 3، جويلية 1998، ص: 169.

مباشرة عن طريق أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة¹.

. تعرف الاحتياطات الدولية الرسمية بأنها إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية الرسمية والأصول الأخرى بالعملات الأجنبية والتي توجد إما لدى البنك المركزي أو المستثمرة في الخارج².

. ويقصد بالاحتياطيات الدولية، وفقا لتعريف الطبعة الخامسة للدليل ميزان المدفوعات (BPM5) الصادر عن صندوق النقد الدولي، لبلد ما بأنها "تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية، والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاحتلال المدفوعات والسيطرة على حجم الاحتلال عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في معدل الصرف أو لأغراض أخرى".

إن هذا التعريف الأخير، يشترط في الاحتياطيات الدولية عدة معايير وهي أن تكون قابلة للتحويل إلى أصول (عملات) أخرى Convertibility ومتاحة بسهولة وخاضعة لسيطرة السلطات النقدية، والأصول المتاحة بسهولة تعني أنها سائلة وقابلة للتحويل متى نشأت الحاجة لذلك، أي أنها تشتري وتباع وتصفى بأقل تكلفة ممكنة.

وعليه، يقصد باحتياطي الصرف الأجنبي أو الاحتياطيات الدولية، تلك الأصول الأجنبية التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها نظراً لقبولها في المعاملات الدولية، واستخدامها في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى إجراءات وتغيرات أساسية غير مرغوبة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

2. تعريف السيولة الدولية:

يختلف تعريف احتياطي الصرف عن تعريف السيولة الدولية، فهذه الأخيرة تعرف كما يلي:

. طبقاً لقاموس "أكسفورد الإنجليزي" تعرف السيولة على أنها قوة سرعة التحول إلى نقود حاضرة. فكلما عظمت سرعة تحول أي أصل من الأصول إلى نقود حاضرة كلما زادت درجة سيولة هذا الأصل³.

. وحسب البروفسور "روى هارود" نجد أن الاحتياطي السائل هو ذلك الأصل الذي يمكن استخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات، ويمكن اللجوء إليه حينما تنشأ الحاجة لذلك وبناء على ذلك فإن

¹ - رمزي زكي "الاحتياطيات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² - البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 27، أبريل 2005، ص: 03.

³ - رمزي زكي "الاحتياطيات الدولية" نفس المرجع السابق، ص: 80.

الاحتياطات السائلة إنما تشمل كافة الأصول التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات وتتميز بإمكانية سرعة اللجوء إليها¹.

. هي كافة العناصر التي تقبل في تسوية المدفوعات الدولية والتي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول المختلفة مع سرعة تحولها إلى نقود بأقل قدر من الخسارة².
ومهما يكن، فإن القاسم المشترك بين التعاريف السابقة لسيولة أي أصل من الأصول، إنما يتمثل في إمكانية التحول إلى نقود حاضرة، وبدون خسارة محسوسة حينما تنشأ الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: عناصر الاحتياطات الدولية

يعتبر الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمركز الاحتياطي للبلد لدى صندوق النقد الدولي (حق السحب غير المشروط من الصندوق في حدود الشريحة الاحتياطية) وحقوق السحب الخاصة أصولاً احتياطية، لأنها متاحة ومقبولة من قبل السلطات النقدية لمختلف بلدان العالم*، وتستخدم في تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن تيارات التبادل التجاري وانتقال العمالة ورؤوس الأموال الدولية. ويلجأ الاقتصاد الوطني إلى عناصر الاحتياطات الدولية للدفاع عن سعر الصرف وعن سياساته الاقتصادية والاجتماعية حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاته. وتشمل الاحتياطات الدولية العناصر التالية³:

- . رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي؛
- . الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية الإرتكازية والموجودة لدى البنك المركزي؛
- . حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية؛
- . حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلد؛
- . الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة؛
- . طاقة أو قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي؛
- . التسهيلات المتراكمة؛ ويقصد بها تلك التسهيلات التي تتم حينما يقبل البلد المدين أن يستخدم البلد الدائن له رصيده لديه في تسوية مدفوعاته الخارجية.

¹ - رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص: 80.

² - عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص: 143.

* - نبيه هنا إلى أنه قد يمتلك الأفراد والمؤسسات الخاصة بعض العناصر التي تدخل ضمن الاحتياطات الدولية، مثل الذهب والعملات الأجنبية، ومع ذلك تستبعد من نطاق الاحتياطات الدولية الرسمية طالما أنها لا تخضع لسيطرة السلطات النقدية. كما نستبعد أيضاً أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل فيها البنوك التجارية داخل الدولة، وكذلك القروض المصرفية والقروض التجارية التي تقدم يومياً لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

³ - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 79.

والجدير بالذكر أن درجة سيولة الاحتياطات الدولية تختلف حسب الأصل الاحتياطي، وتشمل¹:

1. أصول احتياطي ذات سيولة مشروطة (سيولة مقترضة):

يقصد بها إمكانات الدولة في الحصول على وسائل الدفع الدولية اللازمة لسد العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، طبقاً لشروط معينة تضعها الجهة التي تقدم هذه الإمكانية، ومثال ذلك إمكانية الدولة للسحب من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق النقد الدولي فوق حدود الشريحة الاحتياطية، كما تشمل القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات أو من الأسواق النقدية في الدول الأخرى.

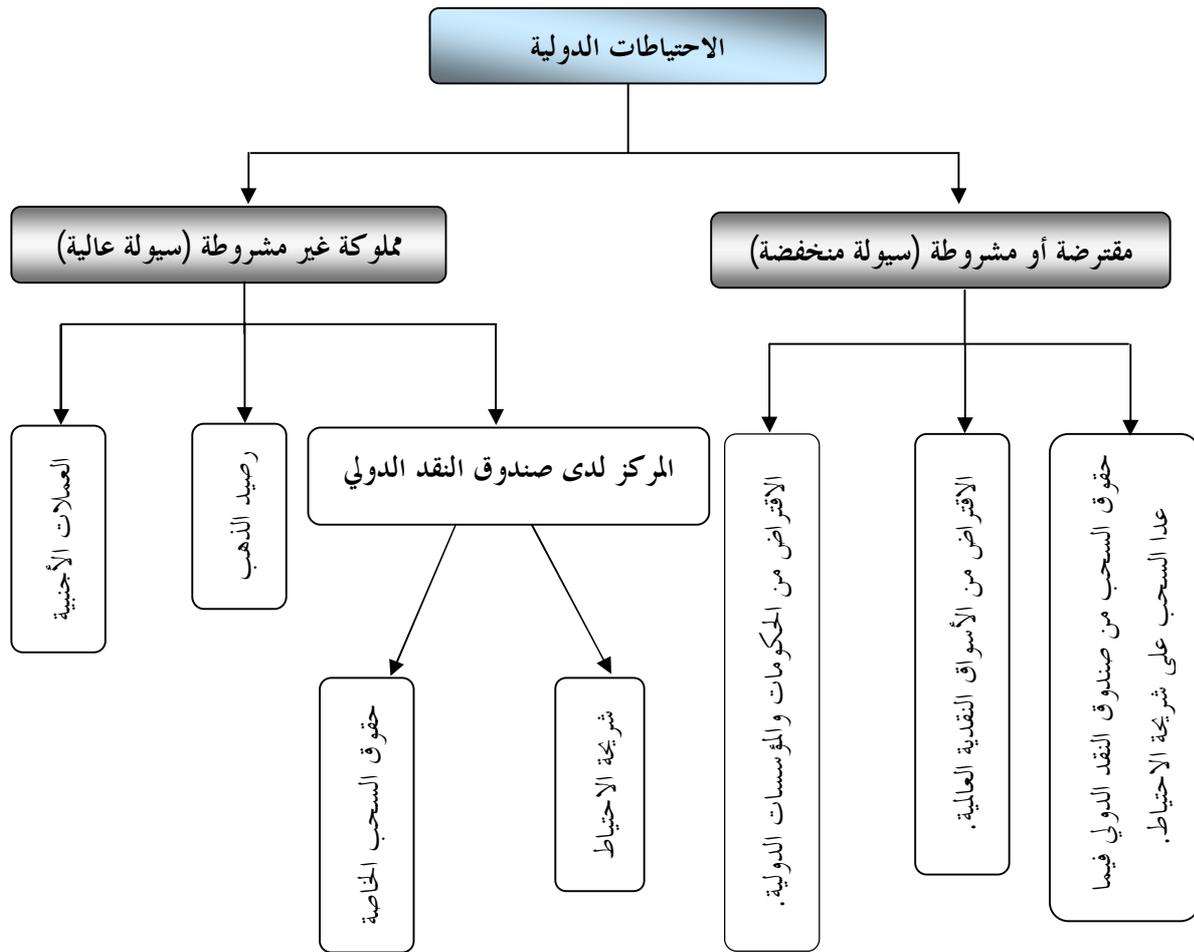
2. أصول احتياطي ذات سيولة غير مشروطة (سيولة مملوكة):

يقصد بها تلك الأصول والاحتياطات الدولية ووسائل الدفع الأخرى التي يمكن للدولة اللجوء إليها بحرية تامة وبسرعة كافية حينما تنشأ الحاجة لذلك، دون أن يقترن استخدامها بأي شروط أو قيود، وهي تشمل على كمية الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، فضلاً عن حق السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي، زائد ما في حوزة الدولة من وحدات حقوق السحب الخاصة، وتشكل السيولة الدولية غير المشروطة أهم العناصر في الهيكل الإجمالي للاحتياطات الدولية الخارجية للاقتصاد الوطني، ويمكن تقديرها تقديراً دقيقاً نظراً لتواجدها داخل دائرة السلطات النقدية الوطنية.

وبالتالي، يظهر جلياً أن درجة سيولة الاحتياطات الدولية تختلف حسب نوع الاحتياطي، من عملات أجنبية حاضرة ذات درجة سيولة عالية، إلى أصول احتياطية يمكن الحصول عليها بشروط معينة. ويمكن تلخيص العناصر السابقة في المخطط التالي:

¹ - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" نفس المرجع السابق، ص: 94.

المخطط رقم (1-2): عناصر الاحتياطيات الدولية



المصدر: رمزي زكي "الاحتياطيات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 96.

وتصل حاجة البلدان المختلفة من هذه الاحتياطيات إلى أدنى مستوى لها إذا تمتعت موازين المدفوعات بحالة من التوازن، ثم تزداد الحاجة إلى استخدامها مع زيادة معاناة هذه الموازين من الاختلالات التي تصيبها، خاصة في أوقات الأزمات¹.

المطلب الثاني: تطور العملات الإرتكازية في تشكيلة الاحتياطيات النقدية

أحدث تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من جانب مؤسسة ستاندارد آند بورز بعد الأزمة المالية لعام 2008 صدمة في العالم، وبدأ الحديث يتكثف حول مدى توافر العرض المناسب من الأصول الاحتياطية الآمنة في العالم، كما أثار علامات استفهام حول مدى سلامة احتياطيات البنوك المركزية لدول العالم من الأصول الدولارية، وهل من الممكن أن تستمر البنوك المركزية في الاحتفاظ بالدولار الأمريكي بنسبة أكبر، باعتباره العمود الفقري لاحتياطيات البنوك المركزية من النقد الأجنبي؟

¹ - محمد بن علي العقلا "محددات الاحتياطيات الدولية في الدول العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 171.

أولاً: مساهمة الدولار والعملات الإرتكازية في تكوين الاحتياطيات الدولية

يعتبر الأورو العملة الدولية الوحيدة التي تشكل منافساً قوياً للدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية حالياً، نظراً لتمتع منطقة الأورو بوزن اقتصادي كبير يفوق مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، مع صعود عملات غير تقليدية أخرى على غرار الدولار الكندي والدولار الأسترالي.

1. الدولار كعملة رئيسية في الاحتياطيات الدولية:

أظهرت تجربة الكساد الكبير (1929-1934) مفاهيم جديدة لعملة الاحتياطي منها مفهوم الاحتياطيات النقدية، حيث تم تقسيم العالم إلى مناطق نقدية، منها؛ منطقة الإسترليني ومنطقة الفرنك الفرنسي ومنطقة الدولار الأمريكي، وبالتالي، تحددت عملات الاحتياطي الدولي في ظل ثبات سعر الصرف بين عملات كل منطقة والعملة الرئيسية التي تشكل احتياطاتها من أوراق نقدية مقومة بها. وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت هيمنة الدولار على الاحتياطيات الدولية خصوصاً بعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا في إطار مشروع مارشال، وتزايد قوى الإنتاج لديها - وبقي ذلك الوضع إلى يومنا هذا- مما أدى إلى تهافت الدول على الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط دولية. لكن وبعد دخول العملة الأوروبية الجديدة المثلة في عملة الأورو، بدأ الدولار يفقد تلك المكانة نوعاً ما، إلا أنه مازال يحافظ على الريادة وبفارق كبير بينه وبين باقي العملات¹.

2. توزيع العملات الإرتكازية في تكوين الاحتياطيات الدولية:

يجب أن ننوه بأن أرصدة العالم من العملات الإرتكازية تمثل اليوم المصدر الأول لزيادة الاحتياطيات السائلة، ولكن المشكل في ذلك المصدر هو أن زيادة أرصدة الدول من عملة إرتكازية معينة، بما لا يتناسب مع قدرة الدولة صاحبة تلك العملة، قد يؤدي إلى إضعاف الثقة في تلك العملة واتساع المطالبة بتحويلها إلى ذهب أو عملات أخرى. وأيضاً، كل ارتباك أو ضعف في العملة الإرتكازية*، سوف يجر في أذياله ارتباك عملات أخرى وينشر الأزمات. ولهذا، فلكل عملة إرتكازية فترة ازدهار، ثم يجبو نجمها خاصة حين تضعف القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة أو يقل الطلب عليها بالقياس إلى العرض المتاح منه. والجدول الموالي، يبين لنا توزيع العملات الإرتكازية في تكوين الاحتياطيات الدولية بالنسبة المثوية خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2013.

¹ - Li Wenhao "Currency Competition Between Euro and US Dollar" Working Papers of the Business, Institute Berlin at the Berlin School of Economics (FHW-Berlin), Paper No. 18, June 2004. p: 13.

*- الضعف في العملة الإرتكازية سواء نتيجة ضعف الصرح الاقتصادي للدولة صاحبة العملة أو المضاربة أو تداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية.

الجدول رقم (1-2): توزيع العملات الإرتكازية ضمن الاحتياطات الدولية خلال الفترة (1998-2013)

الوحدة: (نسبة مائوية%)

السنوات العملة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار الأمريكي	69.3	70.9	70.5	70.7	66.5	65.8	65.9	66.4	65.7	64.6	64.1	62.2	61.8	62.2	62.2	61.2
الأورو الأوروبي	--	17.9	18.8	19.8	24.2	25.3	24.9	24.3	25.2	25.8	26.4	27.3	26.0	25.0	24.9	24.4
المارك الألماني	13.8	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الجنيه الإسترليني	2.7	2.9	2.8	2.7	2.9	2.6	3.3	3.6	4.2	4.7	4.0	4.3	3.9	3.8	4.0	4.0
الين الياباني	6.2	6.4	6.3	5.2	4.5	4.1	3.9	3.7	3.2	2.8	3.1	3.0	3.7	3.5	3.6	3.9
الفرنك الفرنسي	1.6	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الفرنك السويسري	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
عملات أخرى	6.1	1.6	1.4	1.2	1.4	1.9	1.8	1.9	1.5	1.8	2.2	3.1	4.5	5.3	5.0	6.2

Source: IMF and ECB calculations, Annual Report 2014.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1. يشكل الدولار الأمريكي أهم نسبة في إجمالي العملات ضمن الاحتياطات الدولية، خصوصاً خلال الفترة 1999-2001، حيث وصلت نسبته في تشكيله الاحتياطات ما يقارب 71%، ثم بدأت هذه النسبة تتناقص بعدما ظهرت عملة الأورو سنة 1999، حتى وصلت إلى 61.2% سنة 2013.
2. بدأت العملة الأورو بداية موفقة عند ظهورها بحيث شكلت ما نسبته 17.9% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ما يقارب 27.3% من إجمالي الاحتياطات الدولية سنة 2009، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد الدولار، ومن وجهة نظرنا فإن نسبة العملة الأورو ضمن الاحتياطات سوف تزداد نظراً لانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي سوف تلجأ معظم الدول إلى الرفع من نسبة عملة الأورو في تشكيلة احتياطاتها خوفاً من تأكلها إذا بقيت بالدولار الأمريكي، وذلك رغم تراجع مكانته قليلاً خلال السنوات الأخيرة التي تلت أزمة الديون السيادية.
3. قبل ظهور عملة الأورو سنة 1999، كان المارك الألماني يمثل نسبة هامة ضمن العملات المشكلة للاحتياطات الدولية خصوصاً الأوروبية. وهذه النسبة في نظرنا هي التي استمدت منها عملة الأورو قوتها، ففي سنة 1998 كان يمثل المارك الألماني ما يقارب 14% من إجمالي العملات الأجنبية التي تتكون منها الاحتياطات الدولية، وبعد ذلك بسنة فقط ظهرت عملة الأورو لتستولي على ما يقارب 18% من إجمالي العملات الإرتكازية التي تتكون منها الاحتياطات الدولية أيضاً.

4. فيما يخص الين الياباني نلاحظ أن نسبة مشاركته ضمن العملات المكونة للاحتياطيات بدأت تتناقص، خصوصاً في السنوات الأخيرة لتصل إلى 3.9% سنة 2013 بعدما كانت 6.3% سنة 2000.

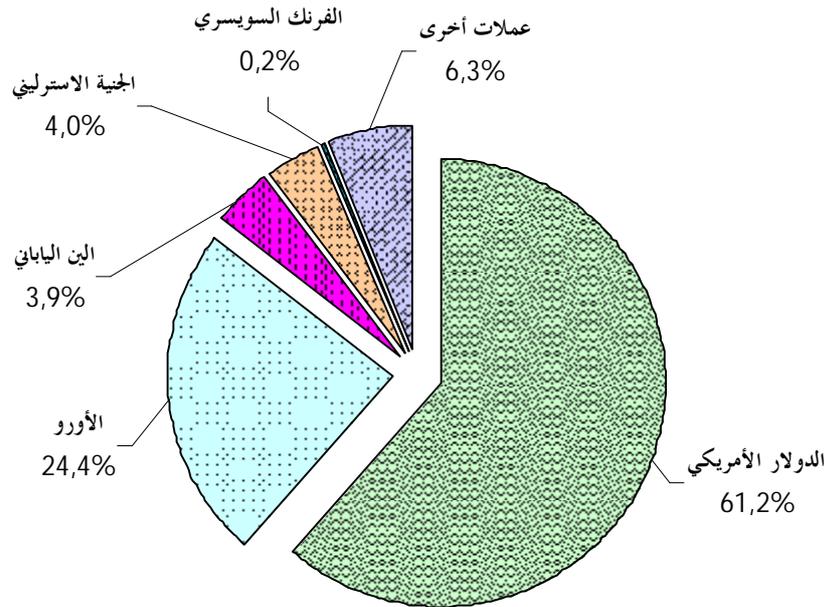
5. الجنيه الإسترليني له نسبة قليلة ضمن تشكيلة العملات، وتكاد تكون ثابتة والانحرافات بينها قليلة، ولكن ازدادت هذه النسبة في السنوات الأخيرة لتستقر في حدود 4.0% سنة 2013، نظراً لانخفاض قيمة الدولار في الفترة الأخيرة، ونظراً لسياسة التنويع التي تنتهجها الدول لتشكيل احتياطياتها.

6. يشكل الفرنك السويسري نسبة ضئيلة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، واستقرت هذه النسبة بين 0.1% و0.2%، وهذا أمر طبيعي نظراً للمكانة التي يحتلها الاقتصاد السويسري في الاقتصاد العالمي.

من الملاحظات والإحصائيات السابقة، يمكن ترتيب العملات الأجنبية التي تدخل ضمن الاحتياطيات الدولية حسب الأهمية، كما يلي:

(1) الدولار الأمريكي؛ (2) الأورو الأوروبي؛ (3) الجنيه الإسترليني؛ (4) الين الياباني؛ (5) الفرنك السويسري.

الشكل رقم (1-2): توزيع العملات الإرتكازية ضمن الاحتياطيات الدولية خلال عام 2013



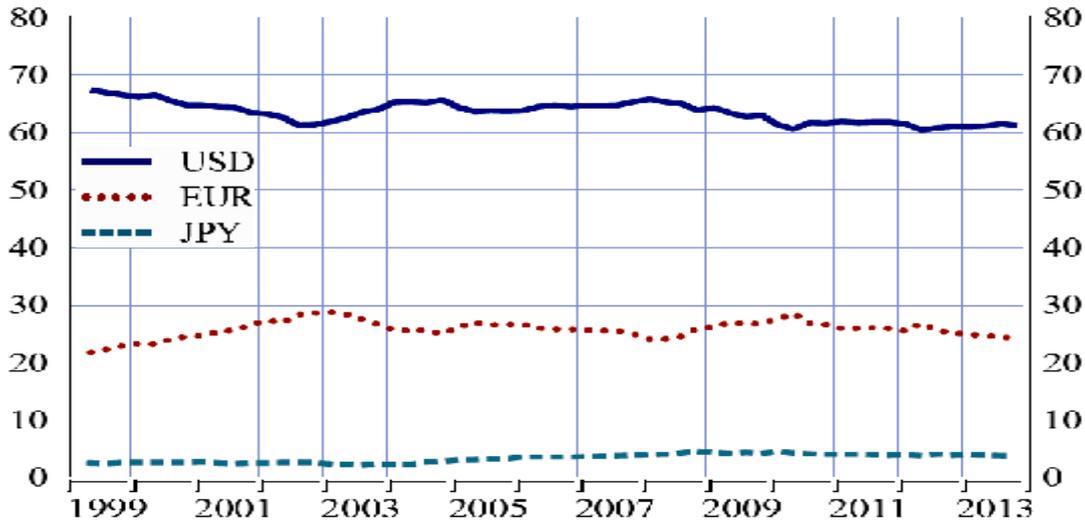
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (1-2)

وقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي تراجع حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية سنة 2013 إلى 3.80 تريليون دولار أي بلغ نسبة 61.2 في المائة، بينما ارتفعت حصة الأورو إلى أعلى مستوياتها وبلغت 1.52 تريليون دولار مسجلة نسبة 24.4 في المائة. ويشار هنا إلى أن الصين تملك أكبر احتياطيات من العملة الأجنبية والذهب في العالم بقيمة تتجاوز 3.2 تريليون دولار¹.

¹ - IMF "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves" database and International Financial Statistics, Annual Report 2014, site web; www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/index.htm.

الشكل رقم (2-2): مساهمة العملات الإرتكازية في الاحتياطيات الدولية خلال الفترة (1999-2013)

الوحدة: نسبة مائوية



Source: European Central Bank, Financial Integration Report, April 2014.

الملاحظ من الشكل أعلاه، أن مكانة الدولار الأمريكي تتراجع لحساب الأورو منذ صدور العملة الأوروبية الموحدة سنة 1999، وقد قارب الأورو حاجز 30% سنة 2009، ما يشكل منافساً جاداً وقوياً للدولار الأمريكي.

ثانياً: تخصيص الاحتياطيات الدولية والعوامل الداعمة للدولار الأمريكي

هناك محاولات لاستبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، لكن الطلب على هذه العملات ما زال محدوداً وفي نطاق ضيق بالنسبة لإجمالي احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، وإن التطورات الأخيرة التي يتعرض لها الأورو الأوروبي تجعل الدولار الأمريكي سيد الموقف بلا منازع، نظراً للخصائص المتميزة التي يتمتع بها الدولار.

1. الاحتياطيات الدولية المخصصة وغير المخصصة:

أصدر صندوق النقد الدولي في الربع الأول من سنة 2011 تقريره عن مكونات الاحتياطيات الدولية للعالم، التقرير يغطي 138 دولة منها 33 دولة متقدمة و105 دول ناشئة ونامية¹. البيانات المنشورة عن الاحتياطيات الدولية في التقرير تنقسم إلى قسمين، احتياطيات مخصصة، أي احتياطيات تتوافر بيانات عن أسلوب تخصيص (استثمار) هذه الاحتياطيات، واحتياطيات غير مخصصة، أي احتياطيات لا تتوافر معلومات عن طريقة تخصيص هذه الاحتياطيات.

¹ - تقرير صندوق النقد الدولي "مكونات الاحتياطيات الدولية للعالم" الربع الأول من سنة 2011، ص: 03.

ووفقا للتقرير، بلغ إجمالي الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم 9.694.467 مليون دولار (9.7 تريليون دولار تقريبا)، منها 3.161.941 مليون دولار تملكها الدول المتقدمة، أي بنسبة 32.6 في المائة من إجمالي الاحتياطيات الدولية و6.532.526 مليون دولار تملكها الدول الناشئة والنامية، أي بنسبة 67.4 في المائة من إجمالي الاحتياطيات الدولية¹.

تعد مستويات الاحتياطيات الدولية حاليا تاريخية، خاصة عندما نقارنها بمستويات الاحتياطيات منذ عشر سنوات تقريبا. ففي الربع الأول من عام 2000 بلغ إجمالي احتياطيات العالم 1808706 مليون دولار فقط، وهو ما يعني أن احتياطيات العالم من النقد الأجنبي تضاعفت أكثر من خمسة أضعاف خلال السنوات العشر السابقة، بصفة خاصة ازدادت احتياطيات الدول الناشئة والنامية من 675154 مليون دولار في الربع الأول من عام 2000 إلى 6532526 مليون دولار في الربع الأول من 2010، وهو ما يعني تزايد الاحتياطيات الدولية لهذه الدول بأكثر من 9 أضعاف خلال السنوات العشر السابقة.

وإذا حاولنا أن نتبع توزيع هذه الاحتياطيات بين العملات الرئيسة للعالم، فإن التقرير يوضح تطورات المطالبات (الاحتياطيات المخصصة) حسب العملات الرئيسة، ويتضح أن المطالبات بالدولار الأمريكي تزايدت من 882325 مليون دولار في الربع الأول من عام 1999 إلى 3219964 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011، في الوقت الذي تزايدت فيه المطالبات بالأورو من 224936 مليون دولار إلى 1409099 على التوالي. أما باقي الاحتياطيات فموزعة بين العملات الرئيسة الأخرى بصفة أساسية الجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك الفرنسي وبعض العملات الأخرى، أهمها الدولار الكندي والدولار الأسترالي² (أنظر الملحق رقم 01).

غير أن تقرير الصندوق يوضح لنا حقيقة مهمة، وهي أن احتياطيات العالم الدولارية آخذة في التزايد المستمر من الناحية المطلقة، بعكس ما قد يشاع من أن احتياطيات العالم من الدولار الأمريكي تميل نحو الانخفاض، غير أنها تتراجع لصالح الأورو والعملات الأخرى إذا ما أخذنا النسب المئوية.

2. العوامل الداعمة للاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية:

على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بالعملة الأمريكية، تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياط بنسبة أكبر، وذلك للأسباب الآتية³:

¹ - IMF "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves" Op-cit.

² - تقرير صندوق النقد الدولي "مكونات الاحتياطيات الدولية للعالم" نفس المرجع السابق، ص: 03.

³ - Elias Papaioannou and Gregorios Siourounis, "Optimal Currency Shares in International Reserves" Working Paper Series, No: 694, NBER, European Central Bank, November 2006, P P: 17, 18.

. أن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية للعالم أو هو عملة العالم، على الرغم من انخفاض نصيب الولايات المتحدة في المعاملات التجارية العالمية، على سبيل المثال؛ عندما تتعامل البرازيل مع كوريا الجنوبية فإن التعامل غالبا ما يتم بالدولار، كما أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع التجارية في العالم، على سبيل المثال النفط، ومن ثم لا بد أن يكون المكون الأساسي للاحتياطيات في العالم هو الدولار الأمريكي؛

. إن الدولار الأمريكي يسانده، كعملة احتياط، أسواق متسعة وعميقة لأدوات دين واستثمار بالدولار الأمريكي. بصفة خاصة، يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم وأكثرها تداولاً، ومن أعلاها تصنيفاً واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم؛

. يعد الدولار الأمريكي من وجهة نظر المستثمرين واحة الأمان في العالم، ففي حالة حدوث أي أزمة، يهرع المستثمرون بشكل أساسي نحو الدولار، على سبيل المثال؛ ما حدث في أعقاب انهيار بنك ليمان براذرز. كذلك يعكس هذا التفضيل، السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية، ومن المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلا عن ذلك، فإن سندات الخزنة الأمريكية تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين، والتي تتمتع بسمعة ممتازة في درجة استقرارها؛

. إن الدولار الأمريكي لا يوجد له بدائل جاهزة تقريبا في العالم اليوم، على سبيل المثال؛ فإن العملات التي تتمتع باستقرار واضح، مثل الفرنك السويسري والدولار الأسترالي، تمثل عملات دول صغيرة في الحجم لا توجد بها أسواق مال على المستوى نفسه، أو أدوات دين بذات الضخامة التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، ومن ثم، فهي أصغر من أن تكون مؤهلة لأن تلعب دورا ذو أهمية حيوية في المعاملات المالية الدولية.

غير أن هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن هذه العوامل تميل إلى التآكل على المدى الطويل. ولذلك، ربما يكون توزيع الاحتياطيات من الناحية المطلقة مضللاً (أنظر الملحق رقم 01)، لأنه لا يعكس الأهمية النسبية للعملات وتطور نسبة الطلب عليها عبر الزمن، وربما يكون من الأفضل للتعبير عن تطور الأهمية النسبية للدولار في الاحتياطيات العالمية أن نتبع التوزيع النسبي للاحتياطيات العالمية بين العملات المختلفة عبر الزمن، كما هو موضح في الجدول رقم (1-2)، والذي يعرض توزيع الاحتياطيات المخصصة حسب نسبة كل عملة من العملات إلى إجمالي الاحتياطيات المخصصة في العالم، ومن الواضح أن الجدول يعطي صورة أفضل عن تطور تفضيل العالم للاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط عالمية، حيث يلاحظ تراجع نسبة الطلب على الدولار في الاحتياطيات العالمية من 70.9 في المائة في عام 1999، إلى

61.2 في المائة في العام 2013، على الرغم من تزايد الاحتياطيات الدولارية من الناحية المطلقة، في الوقت الذي تزايد فيه الطلب على الأورو من 17.9 في المائة إلى 24.4 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة السابقة، مع تعرض الطلب على الأورو لبعض التراجع المحدود في العامين الماضيين بسبب أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها دول منطقة الأورو، من 26.0 في المائة في الربع الرابع من عام 2010 إلى 24.4 في المائة في الربع الرابع من عام 2013، في الوقت الذي لم تنجح فيه العملات الرئيسية الأخرى في العالم في أن تحل محل الدولار بشكل جوهري¹.

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق احتلال الأورو مكانة الدولار كعملة احتياط رئيسية

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار العملة الأوروبية الموحدة من قبل دول منطقة الأورو، إلا أن هناك نقاط استفهام وتحديات كبيرة تواجه هذه العملة، وتنعكس بعض الغموض على دورها المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرتها على احتلال مكانة الدولار، أهمها:

أولاً: تحديات داخلية أوروبية

وتتمثل في التحديات التي تنبع من داخل دول الاتحاد النقدي الأوروبي، أهمها:

1. اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو:

العقبة الأكبر أمام الأورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولاً ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسئول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلاً تماماً وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأورو بما يقارب 20% في السنة الأولى من صدوره عام 1999، ولكنه حقق استقراراً نسبياً نوعاً ما وعاود الصعود مجدداً على نحو لافت للنظر².

2. الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو:

ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام

¹ - I.M.F "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves" Op-Cit.

² - بارى ايشنجرين "اختبار إجهاد لليورو" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص: 19.

أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو، ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة.

3. أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010:

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010، حينما دفعت كلاً من اليونان وإيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة. فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008¹.

ثانياً: تحديات خارجية أمريكية

تشتمل التحديات الخارجية على الثقل السياسي والعسكري الأمريكي، والسياسات الاقتصادية الأمريكية كما يلي:

1. الثقل السياسي والعسكري الأمريكي:

فهناك عامل آخر يتميز به الدولار عن الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم. فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيراً في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحدياً للأورو².

2. السياسات الاقتصادية الأمريكية:

تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرق استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية

¹ - François Gianviti, and others, "A European Mechanism for Sovereign Debt Crisis Resolution: A proposal" Op-cit, P: 25.

² - عباس كاظم جاسم الدعيمي "أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)" أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008، ص: 196.

سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتخفيض الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعماً للدولار أمام الأورو¹.

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مصدر ومستورد في العالم، فإن الدولار الأمريكي لا يزال يسيطر على حركة التجارة الدولية ويتحكم في التمويل الدولي، ومن ثم فالدولار الأمريكي يسيطر على نسبة كبيرة من الاحتياطات الدولية. إلا أن هذه الوضعية لن تدوم طويلاً، وذلك لأن ظهور الأورو - بعد اكتساب الأورو ثقة المتعاملين الاقتصاديين - كما هو الحال الآن، يجعل من دول الإتحاد الأوروبي أكبر مصدر ومستورد في العالم قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي؛ المنطق يستدعي في هذا الإطار الاحتفاظ باحتياطات كبيرة بالأورو كعملة دولية جديدة، على حساب الدولار الأمريكي.

المبحث الثاني: مساهمة العملات الإرتكازية في تسعير التجارة الدولية وتحرير الديون الخارجية

على غرار احتياطات الصرف الأجنبية، يبقى ترتيب أهمية العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية وتحرير الديون الخارجية على حاله، حيث لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المركز الأول في هذا المجال، متبوعاً بالأورو الذي ما فتئت نسبة مساهمته تزداد على حساب الأول، خاصة مع ثقل التجارة البينية الأوروبية في التجارة العالمية، والتي تتم بعملة الأورو في الغالب.

المطلب الأول: السلع الإستراتيجية الدولية ومساهمة العملات الإرتكازية في تسعيرها

رغم تزايد الدعوات حول مسألة تسعير السلع الإستراتيجية بعملة دولية أو سلة من العملات، إلا أن الدولار الأمريكي مازال وسيستمر في تسعير هذه السلع، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، نظراً لمساهمته بقوة في احتياطات العملات الأجنبية كما ذكرنا سابقاً.

أولاً: مفهوم السلع الإستراتيجية الأساسية وأسواقها

يعتبر النفط، الغاز، المعادن والحبوب من أهم السلع الإستراتيجية الواسعة الاستعمال عالمياً، والتي تمثل نسبة كبيرة من التجارة الدولية. ورغم تعدد وتوسع أسواقها، إلا أن معظمها يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي عبر بورصات عالمية مختلفة.

1. تعريف السلع الإستراتيجية الأساسية:

السلع الإستراتيجية الأساسية هي: "السلع والأشياء ذات القيمة، وذات النوعية الموحدة، والتي تنتج بكميات كبيرة من قبل منتجين كثيرين ومختلفين؛ وتشمل المواد الطبيعية والموارد الأساسية والمواد الغذائية

¹ - صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن" التقرير الصادر في أكتوبر 2010، ص: 72.

والمنتجات الزراعية، مثل خامات الحديد والنفط الخام والفحم، والإيثانول والملح والسكر والبن وفول الصويا ومنتجات الألمونيوم والنحاس، والأرز والقمح والذهب والفضة والبلاطين والحبوب، والمعادن؛ وهي قابلة للتبادل مع منتج آخر من نفس النوع¹.

وتتيح هذه السلع للمستثمرين الشراء أو البيع بها، وبالنسبة لأسعار هذه السلع فهي تخضع للعرض والطلب، حيث يتقلب سعرها يوميا على أساس العرض والطلب العالميين.

وفي بعض الدول، يكون هناك نظام اقتصادي يأمر بوضع تسعيرة جبرية لهذه السلع الأساسية والمنتجات الإستراتيجية، مثل زيت الزيتون والسكر والأرز، والأسمدة، والحديد والأسمنت. حيث أن واحدة من الخصائص المميزة للسلعة الجيدة هي أن يتم تحديد سعرها من السوق ككل.

وتتمثل أهم السلع الأساسية فيما يلي:

- الطاقة؛
- المعادن: معادن عادية ومصنوعاتها والمعادن الثمينة؛
- الزراعة؛
- الحبوب؛
- الثروة الحيوانية؛
- البرامج.

غير أن الملاحظ هو تفاوت أهمية تلك السلع في الأسواق الدولية، حيث يبقى النفط والغاز الطبيعي يحظى بنصيب الأسد. ورغم تراجع أسعار السلع الأولية في سنة 2011، كرد فعل لضعف الطلب العالمي، إلا أن أسعار النفط ظلت متماسكة في الشهور الأخيرة من نفس السنة، الأمر الذي يرجع في معظمه لتطورات الطلب². إضافة إلى ذلك، ارتفعت مجددا المخاطر الجغرافية والسياسية المحيطة بأسعار النفط، ويتوقع أن تظل مرتفعة لبعض الوقت.

2. أسواق السلع الأساسية:

هي الأسواق التي يتم فيها تبادل المواد الخام أو المنتجات الأولية، كما يتم شراء هذه المواد الخام وبيعها في عقود موحدة. وتعتبر أسواق السلع الأساسية من أهم الأسواق، فتشير التقارير إلى أنه يتم يوميا تداول نفط وغاز طبيعي بقيمة تبلغ نحو 2 مليار دولار في بورصة البترول الدولية في لندن. أما حجم التبادل الذي يتم في سوق لندن لتداول المعادن فيقدر بنحو 2 تريليون دولار سنوياً. وتجارة السلع

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية "أوضاع الأمن الغذائي العربي" المجلد 33، الخرطوم (السودان)، سنة 2013، ص: 13.

² - صندوق النقد الدولي "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" تقرير نشر بتاريخ: 24 جانفي 2012، ص: 06.

تعتبر من أقدم أشكال التجارة، لكنها تنطوي على عناصر كثيرة بدايةً من ربط العقود الآجلة في البورصة وحتى تفريغ البواخر في الميناء¹.

ومن أهم مميزات سوق السلع الأساسية هو التنوع؛ فالسلع الزراعية، الثروة الحيوانية، المعادن، والنفط والغاز هي بعض الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، كل هذه الموارد تتقلب في الاتجاه المعاكس من الأسهم والسندات. ليس ذلك فحسب، فالموارد الطبيعية توفر آلية فعالة للغاية مقابل الدولار، فعندما ينخفض الدولار، ترتفع قيمة السلع الأساسية مقابل العملات الأخرى.

ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية والتجارة البينية

قد تزداد حدة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة التي يتم بها تسعير السلع الإستراتيجية. لذلك، تسعى العديد من الدول إلى محاولة تنويع أسواقها لتنويع عملة الدفع، كما أن بعض الدول تحاول تدويل عملتها أكثر واستخدامها كعملة تقييم ودفع للسلع بدلاً من الدولار الأمريكي، خاصة في تجارتها البينية، على غرار جمهورية الصين الشعبية.

1. توزيع العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية:

إذا ما تتبعنا تطور تسعير المنتجات الأساسية بالعملات الإرتكازية، فإننا نلاحظ أنه من المرجح أن يزداد تأثير الأورو على حركة التجارة الدولية، لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة داخل الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو على أساس قبول الأورو لتسوية أسعارها بدلاً من الدولار الذي مازال مستخدماً بنسبة كبيرة بين الدول الأوروبية، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو وخاصة من طرف الدول التي تعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى الأورو لتسديد أسعار وارداتها من الإتحاد الأوروبي إلى اللجوء إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي أيضاً بالأورو، أو إلى تكوين احتياطات بالأورو أو إلى الحصول على قروض بالأورو، وهذا ما سيؤثر على الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية². ورغم أن عملة الأورو تستخدم بشكل كبير في التجارة الخارجية

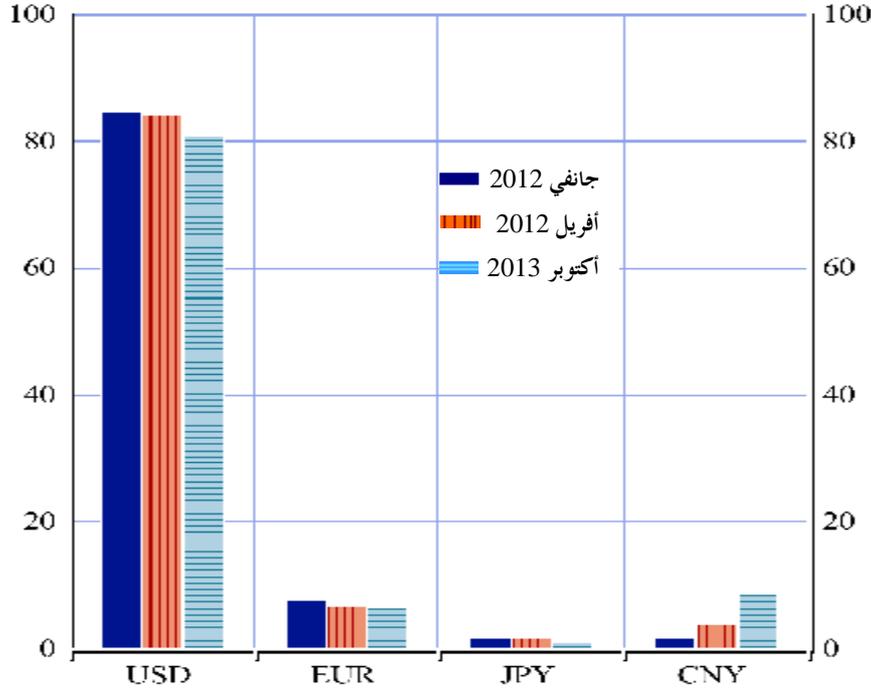
¹ - خالد المناصرة "أساسيات تجارة السلع الأساسية" مقالات فوركس وشرح تجارة العملات، نشر بتاريخ: 18 فيفري 2010، من موقع دبي

فوركس: <http://arab.dailyforex.com>

² - Livia Chitu, Barry Eichengreen, Arnaud J. Mehl "When did the Dollar overtake Sterling as the Leading International Currency?" W.P Series:18097, NBER, Cambridge, May 2012, P: 40.

لدول منطقة الأورو، إلا أنه نادراً ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة الأورو¹، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): استخدام العملات الإرتكازية كنسبة مائوية في إجمالي التجارة الدولية



Source: European Central Bank "The International Role of the Euro" Frankfurt Germany, JULY 2014, P: 32, Web site: <http://www.ecb.europa.eu>

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن عملة الدولار الأمريكي، تساهم بنسبة كبيرة في تسعير التجارة الدولية تقارب نسبة 81% في أكتوبر 2013، مقابل 6% لعملة الأورو، وذلك نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بنسبة كبيرة في حجم التجارة الدولية، كما أن أكثر من 60% من احتياجات العالم مكونة بالدولار الأمريكي. والجدير بالذكر هو أن الصين، ورغم مساهمتها بدرجة كبيرة في حجم التجارة الدولية توازي تقريباً مثلتها الأمريكية بنسبة 12%، إلا أن عملتها تشكل نسبة أقل كعملة دفع في التجارة الدولية بالمقارنة مع مساهمتها في حجم التجارة العالمية، وذلك لأن عملتها ليست دولية، على عكس عمليتي الدولار الأمريكي والأورو².

¹ - أكسل بيرتوش، سامويلس وبار ميشوار راملوجان "اليورو: الأكثر عالمية دائماً" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 01، ص: 47.

² - Marc Auboin "Use of Currencies in International Trade: Any Changes in the Picture?" World Trade Organization, Staff Working Paper ERSD-2012-10, May 2012, P: 10.

2. الأورو كعملة فوترة ودفع في إطار التجارة الخارجية لمنطقة الأورو:

إذا كانت إقامة الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي سوف تكون له انعكاسات اقتصادية ونقدية هامة على دول الأعضاء، فإنه سيكون له أيضاً انعكاسات جد معتبرة على مستوى العلاقات التي ستقيمها المنطقة مع العالم، فالدور الأساسي للأورو في المبادلات الدولية سوف يجد نفسه في مواجهة الدولار الأمريكي رغم أنه يستخدم بنسبة كبيرة في فوترة التجارة الخارجية لدول منطقة الأورو. فبالنسبة لفوترة صادرات السلع لدول منطقة الأورو إلى الدول خارج منطقة الأورو، فإن عملة الأورو تشكل نسبة 67.2% مقابل 56.3% بالنسبة لصادرات الخدمات في سنة 2013 (أنظر الملحق رقم 02). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): استخدام الأورو في فوترة التجارة الخارجية لدول منطقة الأورو إلى الدول خارج

منطقة الأورو خلال الفترة (2006-2013)

تجارة الخدمات		تجارة السلع		السنة
الواردات (%)	الصادرات (%)	الواردات (%)	الصادرات (%)	
55.8	51.0	48.4	59.5	2006
55.7	54.5	47.9	59.6	2007
57.5	55.5	47.5	63.6	2008
56.1	53.4	45.2	64.1	2009
56.9	52.7	49.4	63.4	2010
60.5	55.0	52.2	69.9	2011
55.9	49.6	51.3	66.7	2012
61.5	56.3	51.7	67.2	2013

Source: European Central Bank, Financial Integration Report, April 2014.

ورغم أن البيانات المتاحة من إصدار فواتير البنك المركزي الأوروبي، والتي تشير إلى أن الأورو هو أهم عملة في إصدار فواتير التجارة الخارجية لدول منطقة الأورو والبلدان غير المنضمة إلى منطقة الأورو في أوروبا، إلا أن هناك العديد من التحديات ليستخد في تسعير التجارة الدولية خارج منطقة الإتحاد الأوروبي. لهذا فإن دور العملة الأوروبية الموحدة سوف يتحدد من خلال الإرادة من جعل هذه العملة الجديدة كعملة مستقرة من خلال انتهاج سياسات نقدية ومالية ملائمة.

المطلب الثاني: حصة العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية

يعتبر الدولار الأمريكي العملة العالمية الغالبة في هيكله الديون الخارجية، وقد أدت تقلبات سعر صرف العملة الأمريكية إلى تذبذب القيمة الحقيقية لهذه الديون بالنسبة إلى عدد كبير من الدول الدائنة

والمدينة، والتي أغلب ديونها معبر عنها بالدولار الأمريكي، مما دفع بعض هذه الدول إلى استخدام عملات إرتكازية أخرى في عمليات الإقراض والاقتراض للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

أولاً: مفهومه الديون الخارجية وتصنيفاتها

إن الاستدانة من الخارج تعتبر سياسة مالية قديمة قدم نشوء الدول والحكومات، ويرى العديد من الاقتصاديين أن الديون الخارجية شر لا بد منه للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وأن الديون ذات فائدة متبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين.

1. تعريف الديون الخارجية:

بالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للديون الخارجية إلا أن هناك تعريف واحد لثلاث هيئات دولية مهمة بهذا الموضوع، وهي الصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فقد شكلت هذه الهيئات سنة 1984 مجموعة عمل اقترحت في تقريرها التعريف المركزي للديون الخارجية وينص على أنها "قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأصل مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون الأصل"¹.

ويرى الاقتصادي "رمزي زكي" في تعريفه القديم أن المقصود بالدين الخارجي "هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة"².

والقرض الخارجي هو عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كانت دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرفية أجنبية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في أجل محدد فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد السنوية المستحقة على القرض³.

وهنا يختلف الأمر حسب الجهة التي تقوم بالإقراض، فلو كانت تلك الجهة دولة أجنبية فإن القرض يمنح بعملة الدولة الدائنة، وعادة ما يكون إما للحصول على سلع استهلاكية من الدولة الدائنة أو

¹ - بلقاسم العباس "إدارة الديون الخارجية" سلسلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 30، الكويت، 2004، ص: 05.

² - رمزي زكي "الديون والتنمية" دار المستقبل العربي، مصر، 1985، ص: 56.

³ - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 282.

مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية. أما لو كانت الجهة الدائنة هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن القرض عادة ما يصرف بالعملة الصعبة التي تدخل في نظام النقد العالمي، وتكون قابلة للصرف من جميع الدول.

2. تصنيفات الديون الخارجية:

تنقسم الديون الخارجية إلى أقسام عديدة باعتماد عدد من المعايير:

أ. ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل:

يمكن تقسيم الديون من حيث مدتها إلى ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل:

• **ديون قصيرة الأجل:** يعرف الدين الدولي قصير الأجل بأنه دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل، والفوائد على المتأخرات على الدين طويل الأجل. فهو يشمل فقط الالتزامات الخارجية (بما فيها الاعتمادات التجارية الرسمية المقدمة للدول النامية من منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية) بأجل استحقاق أصلية مدتها عام واحد أو أقل¹. ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه، ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على قروض طويلة الأجل، وتقوم المصارف التجارية عادة بتقديم هذا النوع من الديون قصيرة الأجل.

• **الديون الطويلة الأجل:** وهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة، وقد تزيد عن عشر سنوات، وتقوم كل من الحكومات، وصناديق التنمية العربية والإقليمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي بتقديم هذا النوع من التمويل، ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلات.

• ديون رسمية وديون خاصة (تجارية):

يمكن تقسيم الديون الخارجية على أساس معيار الجهة التي تتولى تقديم القرض إلى ديون رسمية وأخرى خاصة (تجارية)²:

• **الديون الرسمية:** وهي الديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بتقديمها للدول الراغبة والمحتاجة لها، وتتميز هذه القروض بأنها ميسرة نظراً لطول مدة القرض، وكذا انخفاض معدل الفائدة وأحياناً تكون رمزية.

¹ - يورى دادوشي، ديباك داستجوبتا، دلييب راتا "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، ص: 55.

² - محمد بن علي العقلا "مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص: 15-17.

• **الديون الخاصة:** وهي الديون المقدمة من طرف البنوك التجارية، وتعتبر الشروط التي تضعها هذه البنوك على القروض المقدمة من قبلها شروطاً قاسية بالمقارنة مع القروض الرسمية وذلك راجع إلى انخفاض مدة القرض وارتفاع سعر الفائدة.

إن المتتبع لحركة انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول النامية والدول المتطورة، يجد أنه خلال فترات معينة كان صافي حجم انتقال رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة أكبر من صافي حجم انتقال رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى الدول النامية، بمعنى أن حجم مدفوعات خدمة الديون الإجمالية إضافة إلى حجم الأرباح المحولة ورؤوس الأموال الهاربة من الدول النامية أكبر من حجم القروض والمنح والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الدول النامية، وهذا يدل على أن الدول النامية هي التي كانت تمول الدول المتطورة وليس العكس كما يُعتقد.

ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية

لقد ظهرت مشكلة الديون الخارجية في البداية في صورة أزمة مدفوعات خارجية، وكأما ظاهرة مالية صرفة، غير أنه سرعان ما اتسع نطاقها، فبعد أن كانت أزمة المديونية تشكل جانباً منفرداً ومستقلاً من جوانب التنمية، تحولت فأصبحت عاملاً مهيمناً يؤثر على النظام المالي والنقدي الدولي، وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأصبح لها دور مؤثر وخطير في إمكانية تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت الآن العديد من الدول المقترضة تخاف من تقلبات في قيمة العملة المقترضة¹.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الأولى عالمياً من حيث حجم الدين العام، ولأن الدولار الأمريكي يمثل عملة الاحتياط الأولى عالمياً كذلك، فإن هذا الأخير يمثل العملة الأولى عالمياً في تشكيلة الديون العالمية، متبوعاً بالعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"².

ولأن أهم أشكال الديون الخارجية هي عبارة عن سندات الدين الدولية، ولغياب الإحصائيات حول توزيع العملات الإرتكازية في تشكيل الديون الخارجية؛ فسنتصر في دراستنا لهذا العنصر على هذا النوع من الديون (أنظر الملحق رقم 03). والجدول التالي يوضح تطور مساهمة العملات الإرتكازية في سندات الدين الدولية بالنسبة المئوية خلال الفترة (2000-2013):

¹ - Livia Chitu, Barry Eichengreen, Arnaud J. Mehl "When did the Dollar overtake Sterling as the Leading International Currency?" W.P Series:18097, NBER, Cambridge, May 2012, P: 40.

² - Li Wenhao "Currency Competition Between Euro and US Dollar" Op-cit, p: 15.

الجدول رقم (2-3): توزيع العملات الإرتكازية ضمن سندات الدين الدولية بالنسبة المئوية (%) (مقومة بأسعار الصرف الثابتة، نهاية الفترة)

العملات الأخرى	الين الياباني (JPY)	الأورو (EUR)	الدولار الأمريكي (USD)	العملة السنة
16.1	13.2	27.4	43.3	2000
15.6	12.4	30.0	41.9	2001
16.4	10.2	31.9	41.6	2002
17.0	8.7	33.0	41.3	2003
17.5	7.6	34.1	40.8	2004
18.4	6.8	34.0	40.9	2005
18.7	5.9	32.2	43.3	2006
18.9	5.8	31.0	44.3	2007
17.9	5.8	32.0	44.3	2008
17.9	5.1	30.7	46.3	2009
18.1	4.8	28.6	48.5	2010
17.9	4.5	27.2	50.4	2011
17.3	4.0	26.7	52.0	2012
16.5	3.5	25.3	54.8	2013

Source: European Central Bank, Financial Integration Report, April 2014.

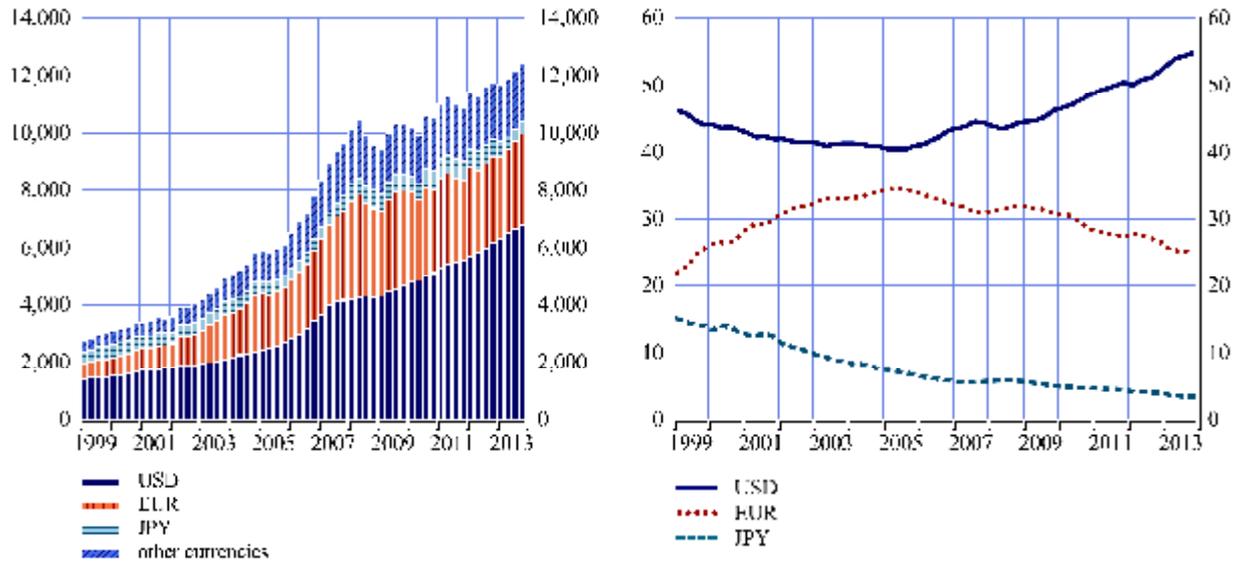
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين تغير مساهمة الدولار ومساهمة الأورو في سندات الدين الدولية المصدرة، فخلال الفترة الأولى من ظهور الأورو (2004-2000) فقد عرفت مساهمة الأورو ارتفاعاً مستمراً من نسبة 27.4% إلى 34.1%، في حين انخفضت مساهمة الدولار الأمريكي من نسبة 43.3% إلى 40.8% خلال نفس الفترة، وفي الفترة الثانية (2005-2013) فقد عرفت عملة الأورو انخفاضاً متوالياً من نسبة 34.0% إلى 25.3%، في حين عرف الدولار ارتفاعاً من نسبة 40.9% إلى 54.8% خلال نفس الفترة؛ وذلك لأن الدول الأوروبية المنضمة إلى منطقة الأورو، كانت بحاجة ماسة إلى التمويل للمحافظة على استقرار مؤشراتهما المالية والاقتصادية خلال الفترة الأولى. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحوز على أكبر دين في العالم، فقد احتاجت في الفترة الثانية إلى تمويل الميزانية العامة خاصة بعد النفقات الكبيرة على حروبها في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تمويل عجزها الضخم في ميزان مدفوعاتها، فقامت بطرح المزيد من سندات الدين.

وليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من يصدر سندات الدين بالدولار، بل أن الدول الأخرى والتي تعاني من العجز كذلك تصدر سندات دين دولية بالدولار، الأمر الذي عرف تفوق عملة الدولار على الأورو في تشكيلة هذه السندات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): مساهمة العملات الإرتكازية كنسبة مائوية في تشكيلة سندات الدين الدولية

الوحدة: تريليون دولار

نسبة مائوية

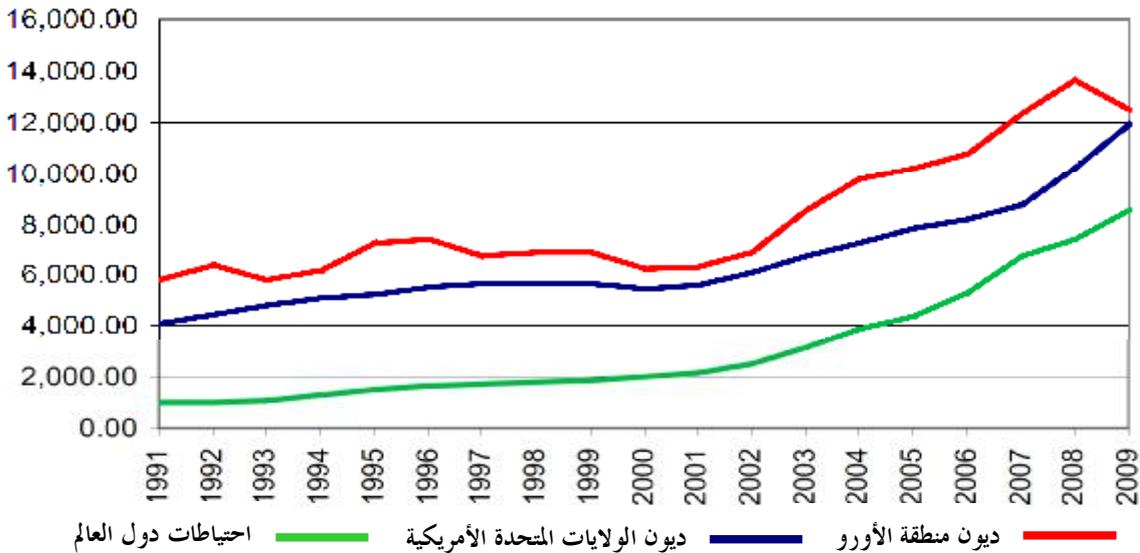


Sources: BIS and ECB calculations. The latest observation is for December 2013.

والجدير بالذكر، أن البنك المركزي الأوروبي قد ساهم - كما ذكرنا في الفصل السابق - بدرجة كبيرة في إقراض الدول الأوروبية المتضررة من أزمة الديون السيادية، وذلك بعملة الأورو. لتصبح ديون منطقة الأورو تمثل نسبة مهمة من الديون العالمية تفوق مثلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-5): مقارنة الديون الخارجية لدول منطقة الأورو بديون الولايات المتحدة

الوحدة: مليار دولار



Source: Maurice Obstfeld "the International Financial System: Living with Asymmetry" NBER, Working Paper n: 17641, Cambridge, MA 02138, December 2011, P: 48.

ورغم مساهمة عملة الدولار الأمريكي في ديون منطقة الأورو، إلا أن هذه المساهمة تناقصت منذ ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، والتي أصبحت تساهم في غالبية ديون المنطقة، بالإضافة إلى المساهمة في ديون شركائها التجاريين في إطار الشراكة الأورو-متوسطة.

المطلب الثالث: مستقبل العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية وتحرير الديون الخارجية

بدأ استخدام الدولار كعملة للتعاملات الدولية في عام 1973 مع النمو غير المسبوق في تجارة النفط كسلعة عالمية، وضاعفت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) أسعار النفط عدة مرات، ولكنها استمرت في قبولها الدولار للمدفوعات، وأصبح الدولار فيما بعد عملة التعاملات في السوق الدولية لعدد من السلع الأولية كالألومنيوم والغاز والقمح وغيرها.

أولاً: مستقبل العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية

يرتبط مستقبل الدولار الأمريكي في تسعير السلع الإستراتيجية العالمية، على رد فعل الدول أمام الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من خلال عملتها الدولار، ولعل إنشاء العملة الأوروبية الموحدة كان كرد فعل لذلك. ورغم أنه مازال الوقت مبكراً للحديث عن إحلال الدولار الأمريكي بعملة الأورو أو سلة من العملات في تسعير السلع، إلا أنه يعتبر أحد السيناريوهات المتوقعة.

1. أهم العملات المرشحة كبديل للدولار في تسعير السلع الإستراتيجية:

يرى خبراء معهد البحوث الاقتصادية في "ميونيخ" بألمانيا أن الأورو سيؤثر على الدولار من خلال تسعير التجارة الدولية، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية، وذلك لأن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على المستوى العالمي، أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية للمواد الخام فمن المتوقع أن يضل الدولار هو المسيطر عليها، وذلك بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار أساساً - البترول والمعادن والقطن وغيرها من المواد الخام - كما أن تسعير هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين، وسوف يدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع، سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات وتجارة هذه المنتجات في السوق العالمي، وخاصة المرتبط منها بالنفط. غير أن دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ودول منطقة الأورو بصفة خاصة، تتوجه لإحلال الأورو محل الدولار الأمريكي، في تجارتها البينية، وفي تجارتها مع أهم الشركاء التجاريين.

ورغم تزايد أهمية الأورو في تسعير التجارة الدولية خاصة داخل منطقة الإتحاد الأوروبي، إلا أنه مازال أمامه الكثير من التحديات حتى يصبح عملة تسعير رسمية في مختلف بورصات السلع، خاصة مع

ارتفاع قيمته أمام تعمد الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها الدولار، وكذا اضطراب الوضع المالي داخل الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية.

كما أن المسؤولين الصينيين يروجون لهذه الفكرة، من خلال تشجيع الاستخدام الدولي لعملتهم. وعن طريق تشجيع المصدرين الصينيين والشركات الأجنبية المصدرة إلى الصين على تسعير منتجاتهم باليوان ارتفع حجم المعاملات التجارية المقومة باليوان عبر الحدود من 78 مليار دولار في عام 2010، كانت السنة الأولى التي يتم فيها السماح بذلك، إلى 220 مليار في عام 2011 ونسبة 7% من إجمالي التجارة الخارجية للصين¹.

استمر استخدام الرمينبي الصيني في تمويل التجارة الدولية عام 2013، بدعم من قبل عدد من الإجراءات في السياسة العامة التي اتخذتها السلطات الصينية.

ورغم أن ظهور الرمينبي الصيني كعملة مستخدمة في المعاملات المالية الدولية غير معلنة ولا سيما في مجال تمويل التجارة. إلا أنه ووفقاً للبيانات الصادرة عن SWIFT، ارتفعت حصة الرمينبي في الأدوات التقليدية للتمويل التجارة بشكل حاد خلال أكتوبر 2013 لتصبح ثاني العملة الأكثر استخداماً لتسوية المدفوعات عبر الحدود في تمويل التجارة، بحصة 8.7%، في حين لا يزال الدولار الأمريكي يسيطر بنصيب الأسد في تمويل التجارة الدولية في جميع أنحاء العالم. التدابير الأخيرة التي اتخذتها السلطات الصينية سوف تزيد من تمكين الاستخدام الدولي للرمينبي الصيني. على وجه الخصوص، خلال العام الماضي، أعلنت السلطات الصينية عدة خطوات لتحرير القطاع الخارجي والمالي. ويتضمن جدول الأعمال؛ إصلاح مالي بشكل أوسع في البلاد، كما أن الصين تتجه تدريجياً نحو نظام سعر الصرف ذو تعويم مدار، مع التخفيف من القيود التي تضبط حركة رؤوس الأموال من أجل إدخال المزيد من المنافسة خاصة في القطاع المصرفي².

2. خيار سلة عملات لتسعير السلع الإستراتيجية:

رغم الدعوات المتبينة خيار تسعير النفط والسلع الإستراتيجية بسلة من العملات إلا أن هذا الأمر غير ممكن حالياً، لسبب جوهري وهو أن هذا الخيار سيزيد من الوضع صعوبة على خلفية زيادة عدد المتغيرات المؤثرة في الاستقرار. فمن شأن هذا الخيار مثلاً التسبب في إيجاد حالة معقدة من التذبذب فيما يتعلق بسعر النفط، بسبب وجود عملات تتبع دولاً تواجه فرصاً وتحديات اقتصادية مختلفة. وبتعبير آخر، سوف تكون ظاهرة التذبذب هي القاعدة وليس الاستثناء في حال اللجوء إلى خيار سلة تشمل

¹ - جاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² - European Central Bank "The International Role of the Euro" Frankfurt Germany, JULY 2014, P: 32, Website: <http://www.ecb.europa.eu>

عملات الاقتصادات الرئيسية في العالم، مثل الولايات المتحدة، ودول منطقة الأورو، واليابان، والصين، وبريطانيا، وروسيا، والبرازيل، وكندا، والهند.

وإذا ما نظرنا إلى موضوع سلة عملات في تسعير السلع الإستراتيجية من ناحية عملية، وبحسب الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد ربطت السعودية قديماً مبيعاتها النفطية بسلة عملات كان للدولار نصيب الأسد منها، ولكنها عدلت عن ذلك واتجهت لخيار الدولار دون غيره من العملات الأخرى لسبب جوهري وهو سهولة إدارة المخاطر. فخيار سلة العملات مآله توقع حدوث تغييرات متتالية، الأمر الذي لا يخدم هدف الاستقرار المالي المنشود.

كما يتطلب تسعير النفط والسلع الإستراتيجية نوعاً من التفاهم بين العديد من الأطراف، وهو أمر يصعب تحقيقه في أحسن الظروف بسبب تباين المصالح الاقتصادية والسياسية. والإشارة هنا إلى الدول المنتجة للنفط والمستهلكة الرئيسية لهذه السلعة الإستراتيجية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والسعودية ودول الإتحاد الأوروبي فضلاً عن إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وكندا والمكسيك. بل توجد خلافات سياسية جوهريّة بين بعض هذه الدول مثل الولايات المتحدة وإيران، ما يجعل الوصول لاتفاق قابل للتحقق أمراً شبه مستحيل. وكانت إيران قد أعلنت في سبتمبر 2009 تحولها من الدولار إلى الأورو فيما يتعلق بصندوق الاستقرار النفطي التابع للدولة بحجة الدفاع عن مصالحها في وجه تراجع قيمة الدولار. لكن لا يمكن إغفال الجانب السياسي من القرار بالنظر لتباين المواقف السياسية بين طهران وواشنطن¹.

ثانياً: مستقبل العملات الإرتكازية في تحرير الديون الخارجية

تعرض العملات الإرتكازية المختلفة لتقلبات شديدة في قيمها، ورغم أن الانخفاض في قيمة العملة مفيد للدولة الدائنة (المقترضة) لأنه يخفض من القيمة الحقيقية لمبلغ الدين، إلا أنها قد تتضرر إذا ما ارتفعت قيمة عملات إرتكازية أخرى موجودة في ذمتها. وبالتالي، من شأن هذا الارتفاع في القيمة الحقيقية للديون الخارجية تعميق العجز الحاصل في ميزان العمليات الرأسمالية، وبالتالي المساهمة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات. والسير السليم لعملية الاقتراض إنما يكمن في مدى استقرار سعر صرف العملة التي يتم اقتراضها على المدى المتوسط والطويل، حسب فترة استحقاق الدين، مع الأخذ بمبدأ التنويع. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التنبؤات المستقبلية بأسعار الصرف عند الاقتراض، بحيث يكون هناك توازن ما بين المكاسب والخسائر على الأقل.

¹ - جاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مرجع سبق ذكره، ص: 49، 50.

كما أن تزايد الدعوات حول مسألة زيادة المعروض من حقوق السحب الخاصة، من شأنه أن يقلل من الاعتماد على العملات الإرتكازية عند الاقتراض، وبالتالي التقليل من مخاطر تقلبات أسعار صرف هذه العملات، والتي منها ارتفاع القيمة الحقيقية لمبلغ الدين¹.

المبحث الثالث: مساهمة العملات الإرتكازية في أسواق العملات وأسواق النقد والمال الدولية

يعتبر التعامل في أسواق العملات الأجنبية الدولية من الأنشطة الاقتصادية التي اتجهت أهميتها النسبية في الوقت الحاضر إلى الازدياد بشكل ملحوظ. إذ أن ظروف النشاط الاقتصادي في العالم، وما يرتبط بها من تداول العملات الخاصة بمختلف الدول، جعلت هناك دولاً لديها فائضا من النقد الأجنبي تبحث عن سبل أو مجالات لتوظيفه، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه دول أخرى من عجز أو ندرة النقد الأجنبي، الأمر الذي يدفعها بشراء ما تحتاج إليه من عملات أجنبية ضرورية لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتلجأ إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية.

المطلب الأول: مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات أسواق العملات الأجنبية

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها: كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها. من هنا تأتي أهمية دراسة سوق العملات الأجنبية، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في حضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم، سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك... الخ.

أولاً: ماهية أسواق العملات الأجنبية FOREX

بالرغم من تعدد السلع والخدمات التي يمكن التعامل والمتاجرة فيها في سوق المعاملات الدولية، نجد أن سوق العملات الأجنبية* FOREX يحظى بأعلى نصيب في التعاملات المالية.

1. تعريف سوق العملات الأجنبية:

سوق الصرف الأجنبي Foreign Exchange Market هو عبارة عن "العلاقة التي تقوم بين بائعي العملات الأجنبية وبين مشتري هذه العملات، ويطلق مصطلح سوق مجازاً، إذ لا يوجد مكان معين لها، وإنما هي بمثابة حلقة الاتصال بين المتعاملين في النقد الأجنبي على جبهة العالم كله"².

¹ - Elias Papaioannou and G. Siourounis "Optimal Currency Shares in International Reserves" Op-cit, P: 29.

* - FOREX متكونة من كلمتين باللغة الإنجليزية (Foreing Exchange) ومعناها الصرف الأجنبي.

² - رمزي زكي "الاحيائات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 115.

كما يمكن تعريف سوق العملات الأجنبية بأنه "ذلك الإطار الذي يحقق تلاقي البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية، والذين ينتشرون في كافة أنحاء العالم، خاصة في المراكز المالية الكبرى مثل: نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو وهامبورغ... إلخ. وترتبط هذه المراكز المالية ببعضها البعض بواسطة شبكات التلكس، التليفون، الفاكس وغيرها. كما أن هذه المراكز يوجد لديها ترتيبات تحقق سهولة انتقال العملات من سوق إلى أخرى، وهو ما يفسر تقارب أسعار العملات في كافة الأسواق"¹. كما يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه "الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات، البنوك وسماسرة العملات بشراء وبيع العملات الأجنبية وهذا في جميع المواقع، وترتبط أسواق الصرف فيما بينها عن وسائل الاتصال السريعة والمتطورة، وذلك بهدف التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بأسعار الصرف السائدة للعملات المختلفة ويعد سوق لندن من أهم هذه الأسواق ويأتي بعده سوق نيويورك"². يعتبر سوق الصرف الأجنبي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب بهدف تلبية احتياجاتهم³.

وقد نشأ هذا النوع من الأسواق نتيجة لتطور المبادلات الدولية، وما يميزه عن الأسواق الأخرى هو تطابق الأدوات المتداولة فيه، اقترابها من المنافسة، واعتمادها على وسائل اتصال متنوعة وجد متطورة خاصة في المراكز المالية مثل لندن ونيويورك، طوكيو، فرانكفورت... إلخ، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف هي تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث تسمح بنقل القوة الشرائية من بلد لآخر وهذا من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية، ومنه تحديد أثمان جميع العملات وهو ما يُسمى بأسعار الصرف.

2. أهم المشاركين في سوق العملات الأجنبية FOREX:

هناك عدة جهات تؤثر على سوق العملات الأجنبية سواءً بالتعامل فيه أو بالتأثير عليه وهي: البنوك المركزية، شركات الوساطة العالمية من بنوك تجارية، مؤسسات الصرافة، المؤسسات المالية، التجار ورجال الأعمال، الأفراد والحكومات.

وتشتمل الأطراف المشاركة في نشاط سوق الصرف الأجنبي على ما يلي⁴:

¹ - حمدي عبد العظيم "التعامل في أسواق العملات الدولية" ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996، ص: 17.

² - عبد المجيد قدي "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سبق ذكره، ص: 108.

³ - Cardinineau.G et Portier.G "comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes" DUNOD, Paris, 1987, p: 05.

⁴ - كامل بكرى "الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية والتمويل- " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003. ص: 310، 311.

- أ. المستخدمين التقليديين: كالمستوردين والمصدرين، السواح والمستثمرين، إضافة إلى المضاربين في العملات الأجنبية.
- ب. البنوك التجارية: وتقوم بشراء وبيع العملات للمستخدمين بين التقليديين والتجار المضاربين.
- ج. مؤسسات الصيرفة: هي عبارة عن بيوت مرخصة للمتاجرة في العملات الصعبة.
- د. السماسرة: يتولى هؤلاء مهمة ترتيب الصفقات بين العملاء عن طريق منشآت سمسرة مرخصة، تتولى هذه العملية، والذين عن طريقهم تسوى البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي.
- هـ. البنك المركزي: الذي يعمل كبائع أو مشتري أخير عندما تكون إيرادات والنفقات الكلية للدولة من الصرف الأجنبي غير متساوية، في هذه الحالة يقوم البنك إما بتخفيض أو زيادة احتياطياته من الصرف الأجنبي. أو التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على قيمة عملاتها وعلاقتها مع العملات الأخرى.
- و. الأفراد: حيث أصبح بإمكان أي فرد من أي مكان عن طريق جهاز الحاسوب والاتصالات الالكترونية والانترنت التعامل بالعملات الأجنبية.

ثانياً: مساهمة العملات الإرتكازية في معاملات سوق الصرف الأجنبي وتأثيراتها الاقتصادية

عندما نتحدث عن سوق الصرف أو سوق العملات الأجنبية، فإننا نقصد بالضرورة سوق العملات الأجنبية الـ FOREX، كما يعتبر كل من الدولار والأورو أهم العملات المتداولة فيه نظراً للعوامل السابق ذكرها، واللذان تعتبران أهم عملات الربط في أنظمة الصرف الثابتة.

1. مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق الصرف الأجنبي:

يعد سعر صرف الأورو في مقابل الدولار من أهم عمليات الصرف على العملات الأجنبية، نظراً للمكانة التي يتمتع بها كل من الأورو والدولار على المستوى الدولي (أنظر الملحق رقم 04). كما يعتبران أهم العملات طلباً وتداولاً في سوق الصرف الأجنبي¹، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹- Mark Galant and Brian Dolan "Currency Trading For Dummies" Getting Started Edition, Published by Wiley Publishing, Inc. U.S.A, 2007, P: 12.

الجدول رقم (2-4): مساهمة العملات الإرتكازية في التداولات الرسمية لسوق الصرف الأجنبي

الوحدة: نسبة مائوية لنهاية الفترة

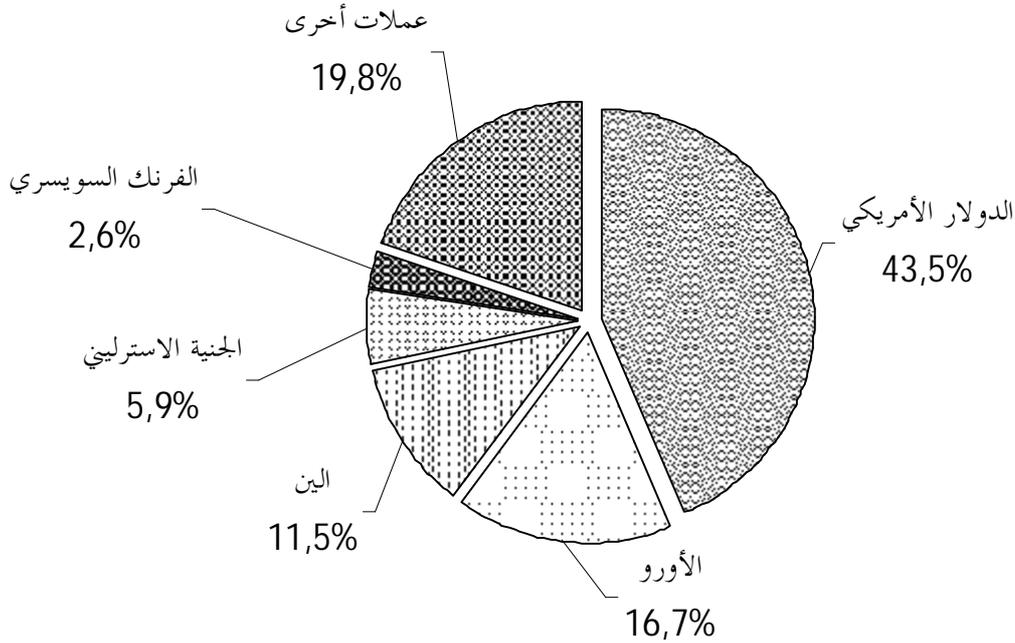
2013	2010	2007	2004	2001	1998	1995	1992	1989	الفترة العملة
43.5	42.4	42.8	44.0	44.9	43.4	41.6	41.0	45.0	الدولار الأمريكي
16.7	19.5	18.5	18.7	19.0	26.1	26.8	27.3	16.5	الأورو (*)
11.5	9.5	8.6	10.4	11.8	10.9	12.0	11.7	13.5	الين الياباني
5.9	6.4	7.4	8.2	6.5	5.5	4.7	6.8	7.5	الجنيه الإسترليني
4.3	3.8	3.3	3.0	2.2	1.5	1.3	1.2	1.0	الدولار الأسترالي
2.6	3.2	3.4	3.0	3.0	3.5	3.6	4.2	5.0	الفرنك السويسري
2.3	2.6	2.1	2.1	2.2	1.8	1.6	1.6	0.5	الدولار الكندي
13.2	12.6	13.9	10.6	10.4	7.3	8.4	6.2	11.0	عملات أخرى

(*) - الفترة (1998-1989) ممثلة بعمليتي الفرنك الفرنسي FRF والدوش مارك الألماني DEM، ليحل الأورو محل العملات الأوروبية بعد سنة 1998.

Source: Bank of International Settlement (BIS), Triennial Bank Survey, Dec 2013.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مكانة الأورو في تداولات سوق الصرف الأجنبي تتراجع منذ صدوره لصالح العملات غير التقليدية، فقد بلغت مساهمة عملة الأورو نسبة 16.7 % سنة 2013، مقابل 19 % سنة 2001. كما أن العملات الأخرى غير الدولية عرفت تزايدا مستمرا في تداولها قارب نسبة 19.8 % سنة 2013 مع احتساب الدولار الكندي والأسترالي، والسبب يرجع إلى زيادة الطلب على عملات بعض الدول الناشئة أهمها: اليوان الصيني، الدولار البرازيلي، الدولار الكندي، الدولار الأسترالي... إلخ (أنظر الملحق رقم 05)؛ رغبة من المتعاملين الاقتصاديين والدول في تنويع تشكيلة عملات الاحتياطي، للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

الشكل رقم (2-6): مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق الصرف الأجنبي لعام 2013



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (2-4).

والملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عمليتي الأورو والدولار الأمريكي تشملمان على أكثر من 60.2% من تداولات سوق الصرف الأجنبي، والسبب يرجع دائما للحجم التجاري والاقتصادي لكل من دول منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه، يمكن ترتيب أهمية العملات الإرتكازية في تداولات سوق الصرف الأجنبي كما يلي:
 (1) الدولار الأمريكي؛ (2) الأورو الأوروبي؛ (3) الين الياباني؛ (4) الجنية الإسترليني؛ (5) الفرنك السويسري.

2. الآثار الاقتصادية للتعامل في أسواق العملات الأجنبية:

تُحدث المعاملات في أسواق العملات الأجنبية عدة آثار اقتصادية، تكمن أهمها فيما يلي¹:

- أ. التأثير على قيمة العملات المتداولة: يترتب على بيع وشراء العملات الأجنبية، وأنشطة المضاربة، والتعامل الحاضر والآجل والمستقبلي، تغيرات مستمرة في قيم العملات الأجنبية، وذلك نتيجة ما يحدث من تغيرات في قوى العرض وقوى الطلب بالنسبة للعرض من العملات الأجنبية.
- ب. التأثير على قيمة الاحتياطات الأجنبية: تحتفظ البنوك المركزية في مختلف دول العالم باحتياطات من العملات الأجنبية، ومع تقلبات قيم هذه العملات، تتأثر القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطات. خاصة إذا لم يعتمد البنك المركزي لدولة ما على مبدأ التنويع في سلة الاحتياطات الأجنبية.

¹ - حمدي عبد العظيم "التعامل في أسواق العملات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 30، 31.

ج. التأثير على حركة التجارة الدولية: يؤثر التعامل في العملات الأجنبية، وما يترتب عليه من تغيرات في قيم العملات الدولية في حركة الصادرات والواردات. حيث نجد أن العملة التي تتجه قيمتها في ظل المعاملات الدولية إلى الارتفاع، تؤدي إلى ارتفاع تكلفة على أساسها عند تحديد القيمة أو تسوية المدفوعات، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات الدولة المصدرة لهذه العملة. ويحدث العكس في حالة اتجاه قيمة العملة إلى الانخفاض.

د. التأثير على ميزان المدفوعات: تؤدي تقلبات أسعار العملات الأجنبية إلى التأثير على مركز ميزان المدفوعات، حيث يمكن أن يترتب على هذه التقلبات زيادة قيمة المدفوعات عن الواردات بدرجة أكبر من درجة استحابة الصادرات للزيادة، مما يؤدي إلى حدوث مزيد من العجز في الميزان، خاصة عندما لا يكون انخفاض قيمة العملة مصحوباً بزيادة في تدفق الاستثمارات بالعملات الأجنبية إلى داخل الدولة، أي وجود ميزان معاملات رأسمالي مختل، يضيف المزيد إلى اختلال ميزان المدفوعات.

ه. التأثير على أسواق الأوراق المالية، أسواق المعادن والسلع الهامة: فعندما تتجه قيمة العملة إلى الانخفاض، فإن الأسعار المعلنة للأسهم تصبح رخيصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فيزيد الطلب عليها، والذي يكون فيه العائد مرتفعاً بصفة خاصة، مما يؤدي إلى انتعاش بورصة الأوراق المالية وحدث اتجاه صعودي في أسعار هذه الأوراق.

وتؤثر تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في أسواق العملات الأجنبية، على أسواق المعادن والسلع الهامة، فعندما تتجه أسعار إحدى العملات القابلة للتحويل عالمياً إلى الانخفاض، فإن ذلك يؤثر على الأسعار الآجلة للصفقات السلعية التي تعقد في بورصات العقود من خلال التأثير على القيمة المحددة لسعر الصرف الآجل وعقد الصرف المستقبلي، حيث يتم الحصول على القيمة الحالية للعملة وقت التعاقد أو البيع بسعر يحدد وقت التعاقد، على أن يكون التسليم مستقبلاً مع تفادي تغير قيمة العملة وذلك في حالة التصدير. أما في حالة الاستيراد فيتم شراء العملة بسعر السوق الحالي، على أن يتم تسليم العملة فيما بعد لدفع ثمن الواردات¹.

المطلب الثاني: عملات الربط في أنظمة الصرف المثبتة

رغم أن الواقع الحالي، يظهر أن الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية لأنظمة الصرف التي تتبع نظام التثبيت، إلا أن الكثير من الدول أصبح لها توجهات أخرى، سواء الربط بعملات إرتكازية أخرى، أو بالذهب، أو بسلة من العملات أو بحقوق السحب الخاصة. فأى بلد ليس من مصلحته ربط عملته بعملة

¹ - Mark Galant and Brian Dolan "Currency Trading For Dummies" Op-cit, PP: 09,10.

غير مستقرة إلا إذا كان اقتصاده ككل مرتكز على مبادلات السلع ورؤوس الأموال المقومة بهذه العملة، ولكي يتجنب المتعاملون الاقتصاديون مخاطر الصرف، سيختارون العملة الأكثر استقراراً في قيمتها الخارجية. والاستقرار الخارجي للقيمة يشترط الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.

أولاً: الدولار كعملة ربط رئيسية في أنظمة الصرف المثبتة

هناك عدد كبير من الدول تثبت عملتها مقابل الدولار أو تجعل منه المكون الرئيسي في سلة العملات التي تثبت عملتها مقابلها، فمنذ أن انفك الارتباط بين الدولار والذهب في بداية سبعينيات القرن العشرين، دخل العالم مرحلة تعويم العملات، ومرة الدولار بآليات تدعيمية أهمها من الدول النامية، وأبرزها الدول المصدرة للنفط، دول الخليج العربي تحديداً.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، يعود تاريخ ارتباط أغلب العملات الخليجية بالدولار إلى سبعينيات القرن العشرين (عمان عام 1973، قطر عام 1975، الإمارات عام 1978، البحرين عام 1980، السعودية عام 1986). وقد اختارت الكويت خيار ربط عملتها بسلة عملات تشمل الدولار وعملات أخرى في أكثر من محطة، وآخرها في ماي 2007 في إطار محاولتها مواجهة أزمة التضخم¹.

وقد اعتبرت بعض الدول أن من شأن ربط عملتها بالدولار وتثبيتها مقابله، أن يوفر الدعم والحماية والاستقرار لعملتها واقتصادها، وذلك رغم انخفاض الدولار الأمريكي إلى مستويات قياسية مقارنة بالأورو منذ ظهوره عام 2002 على الساحة الدولية، نظراً للمكانة التي يحتلها الدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية، وكملة تسعير للمنتجات الإستراتيجية من جهة؛ وكونه يستند على اقتصاد ضخم يمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. كما أن توفر الدولار الأمريكي وانتشاره بكثرة في سوق الصرف الأجنبي ولدى البنوك المركزية كاحتياط، يسهل على الدولة التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار، التدخل لتعديل سعر صرف عملتها إذا ما حدث تغير في قيمة العملة المثبت بها.

وقد أثارت مسألة ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي، جدلاً واسعاً بين الدول بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتغيرات معدلات الفائدة وارتفاع معدل التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية، لأن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة والتي في الولايات المتحدة. الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى إعادة التفكير في عملة الربط أو تشكيلة سلة العملات التي يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً².

¹ - عبد الرحمان بن محمد السلطان "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول" خلال الفترة 26-28 ماي 2009، المملكة العربية السعودية، ص: 17.

² - جاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مرجع سبق ذكره، ص: 51.

ثانياً: خيارات ربط العملات بغير الدولار الأمريكي

تشكل البدائل الأساسية عن الدولار كعملة ربط عالمية من الأورو أو سلة عملات، أو اللجوء إلى خيار الربط بالذهب أو حقوق السحب الخاصة، وهي خيارات غير يسيرة:

1. الارتباط بالأورو:

فيما يخص الارتباط بالأورو، سوف يكون لزاماً على الدول المعنية تكييف عملاتها مع تطورات الأوضاع في منطقة الأورو التي تضم 18 دولة، والتي تواجه ظروفاً اقتصادية مختلفة فيما يتعلق بالعجز والتضخم ومعدلات الفائدة... إلخ. وليس من المنتظر أن تزول حالة عدم الاستقرار في حال اللجوء لخيار الأورو كعملة ربط، بدليل التطورات المالية المتمثلة أساساً في أزمة المديونية التي أثرت سلباً على قيمة الأورو كما أسلفنا¹.

وفضلاً عن خطر التراجع، فهناك إشكالية ارتفاع قيمة العملة محل الميث المشترك. فقد ارتفع سعر الأورو خلال عقد من الزمن، من التساوي مع الدولار الأمريكي مع انطلاقه عام 1999، إلى أن وصل إلى 1.4321 دولار بنهاية عام 2009.

2. الارتباط بسلة عملات:

يتطلب موضوع الارتباط بسلة عملات تشمل الدولار والأورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، التكيف مع الظروف الاقتصادية لمجموعة من الدول وليس مع دولة واحدة أو كتلة اقتصادية واحد، مما يزيد الأمر تعقيداً. ويقوم نظام سلة العملات على الأسس الآتية:

- يقوم البنك المركزي باختيار عملات مجموعة من العملات لتشكيل السلة؛
- أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول؛
- تعطي عملة كل دولة وزناً في تحديد معدل الصرف داخل السلة (يعتمد على نسبة الصادرات والواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة: مجموع الأوزان = 100).

3. الارتباط بالذهب:

ليس من السهل اللجوء إلى الذهب كخيار لربط العملات الوطنية به، لكون هذا المعدن وعاءً استثمارياً قابلاً للتغيير، حيث يتأثر سعره بمضاربات وأهواء المستثمرين التي تعكس توقعاتهم للمستقبل، بالنظر لتطور الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخير دليل هو الارتفاع الكبير لأسعاره ووصولها لأرقام قياسية لأسباب مختلفة، منها توجه المستثمرين لاقتناء المعدن النفيس بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن تراجع قيمة الدولار.

¹- Dadush ,u.paradigm lost "the euro in crisis" OP-Cit, P: 56.

4. الارتباط بحقوق السحب الخاصة:

أصبحت حقوق السحب الخاصة* وحدة حسابية بالنسبة لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية، فصندوق النقد العربي يستخدم حقوق السحب الخاصة أساساً لحساب قيمة الدينار العربي الموحد الذي حددت قيمته بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة. لذلك، فقد قامت العديد من الدول العربية بتثبيت سعر صرف عملاتها الوطنية بوحدة حقوق السحب الخاصة وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال، قطر وليبيا. وقد تتوجه عدة دول من ربط عملتها بالدولار الأمريكي إلى ربطها بحقوق السحب الخاصة، وهذا الخيار من شأنه أن يعرض العملات المرتبطة بها إلى العديد من المخاطر، شأنها في ذلك شأن خيار الربط بسلة عملات.

المطلب الثالث: مساهمة العملات الإرتكازية في تعاملات أسواق النقد والمال الدولية

تلعب حركة رؤوس الأموال الدولية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كونها إحدى أدوات السياسات المالية والنقدية المستخدمة في تعبئة المدخرات المحلية وأداة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. يختلف العملات الإرتكازية، ومن ذلك أسواق النقد وأسواق الأوراق المالية الدولية، التي نجد فيهما كل من عمليتي الأورو والدولار الأمريكي تحضيان بحصة الأسد.

أولاً: سوق النقد الدولية وأهم العملات المتداولة فيه

على الرغم من أن الدولار الأمريكي يعد الآن هو العملة الرئيسية في أسواق النقد الدولية، إلا أن بعض العملات القوية مثل الأورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، أصبحت تتمتع بمكانة متزايدة في هذا المجال، بالإضافة إلى تنامي عملات غير تقليدية أخرى.

1. مفهوم سوق النقد الدولية:

هي المكان أو الميكانيكية التي بموجبها ومن خلاله يتم الحصول على الأموال المستثمرة لآجال قصيرة، ويتم فيها تبادل الموجودات قصيرة الأجل، وهناك سوق أولية يتم فيها الحصول على الأموال الموظفة لآجال قصيرة وبأسعار فوائدها تختلف باختلاف مصدر هذه الأموال ومكانة المقترض وشهرته وسمعته، وهناك أيضاً سوق ثانوية يجري فيها تداول الموجودات المالية قصيرة الأجل بأسعار تتحدد بحسب قانون العرض والطلب لهذه الموجودات¹. وتقوم البنوك المركزية لكل بلد بمهمة تنظيم العمليات

* وهي العملة المشكّلة من سلة عملات والتي يتبناها صندوق النقد الدولي: وسوف تأتي على التفصيل في مفهومها وخصائصها في الفصل الرابع.

¹ - مروان عطون "الأسواق النقدية والمالية؛ البورصات ومشكلاتهما في عالم النقد والمال" ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 16.

الدرجة في السوق النقدي، وتتعامل في هذه السوق البنوك التجارية التي تقوم باستثمار فوائدها وتحصيل احتياجاتها من السوق النقدي اعتماداً على احتياطياتها لدى البنك المركزي. وهذه السوق عبارة عن مجموع المقرضين والمقترضين لآجال قصيرة ويقوم الأفراد والمؤسسات بتغذية هذه السوق، فالسوق الأولية تتيح للمقترضين الحصول على الأموال بينما السوق الثانوية تقوم بتوفير عامل السيولة للمقرضين.

2. مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق النقد الدولية:

تعتبر نسب مساهمة العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع الدولية لكل عملة على حدى متقاربة جدا من نسب مساهمة هذه العملات في إجمالي القروض الدولية. كما أن هذه النسب عرفت استقراراً نسبياً خلال الفترة (2001-2013)، مع زيادة طفيفة لعملة الدولار الأمريكي كعملة ودايع من نسبة 52.9% سنة 2001، إلى نسبة 58.9% خلال سنة 2013، في حين تراجعت مكانة الأورو قليلاً كعملة ودايع من نسبة 23.5% إلى نسبة 19.6%، غير أن هذه النسبة عرفت استقراراً نسبياً في إجمالي القروض الدولية لكل من العملتين (أنظر إلى الملحقين رقم 06 و 07)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع والقروض الدولية المستحقة

الوحدة: بالنسبة المئوية (%) (مقومة بأسعار الصرف الثابتة، نهاية الفترة)

السنة	الدولار الأمريكي (USD)		الأورو (EUR)		الين الياباني (JPY)		العملات الأخرى	
	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع
2001	55.8	52.9	20.4	23.5	4.5	3.8	19.3	19.8
2002	56.2	51.7	20.7	23.1	5.0	3.5	18.1	21.7
2003	56.5	54.0	20.4	22.1	4.3	2.4	18.8	21.5
2004	55.1	54.4	21.6	22.9	4.8	2.7	18.5	20.0
2005	56.2	54.5	20.7	23.2	3.7	3.0	19.5	19.4
2006	58.5	58.1	18.6	20.4	3.0	2.8	19.9	18.8
2007	56.2	59.9	19.7	19.2	3.5	2.4	20.7	18.5
2008	56.1	59.7	20.0	19.9	2.7	1.7	21.3	18.7
2009	57.9	58.8	18.2	19.7	1.9	1.4	22.0	20.1
2010	57.3	60.0	18.9	19.5	1.7	1.0	22.0	19.6
2011	56.3	59.0	20.0	19.8	2.4	1.4	21.4	19.9
2012	56.1	58.8	20.4	19.9	2.2	1.3	21.4	20.0
2013	56.9	58.9	18.3	19.6	3.2	1.8	21.7	19.7

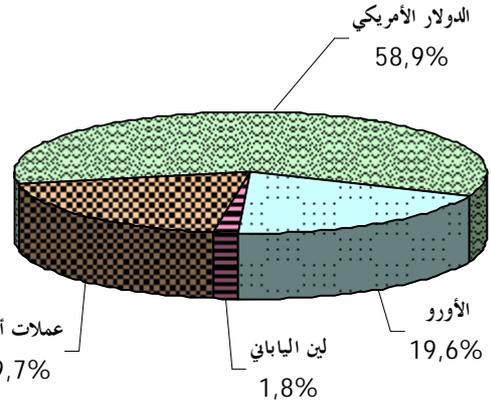
Source: European Central Bank, Financial Integration Report, April 2014.

كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات بالأورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي. غير أنه في ظل ظهور الأزمة

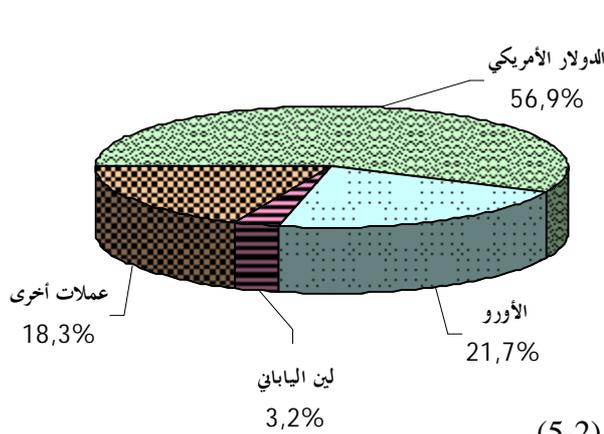
المالية العالمية لسنة 2008، ومن ثم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، تراجعت مكانة الأورو عالمياً كعملة الودائع الدولية قليلاً مقارنة بنسب السنوات الأولى من إصداره.

الشكل رقم (2-7): توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع والقروض الدولية لسنة 2013

أ- إجمالي الودائع الدولية بالعملات



ب- إجمالي القروض الدولية بالعملات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (2-5).

والصين تقوم حالياً ببناء البنية التحتية التي تسمح لليوان باستخدامه كأداة للاستثمار الدولي. والآن يمكن للشركات المصدرة للصين أن تودع إيراداتها باليوان في هونج كونج حيث تبلغ نسبة حسابات الودائع بالعملة الصينية 8% من إجمالي الودائع. وكانت السلطات الصينية قد أعلنت في شهر أوت من عام 2011 عن تحرير قواعد استخدام صناديق اليوان لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين¹.

الجدول رقم (2-6): مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق النقد الدولية بالنسبة المئوية

العملة	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010
الدولار الأمريكي	58.4	52.3	45.0	48.5	48.4	43.1	41.9	43.7
الأورو	17.4	22.8	27.5	26.0	31.8	39.1	39.6	39.4
الجنيه الإسترليني	3.5	3.9	3.5	5.0	5.0	6.4	7.7	5.7
الين الياباني	13.8	12.3	14.1	10.0	8.1	4.9	3.4	3.7
الفرنك السويسري	4.1	4.3	3.9	2.9	2.3	1.8	1.6	1.5
عملات أخرى	2.8	4.5	5.9	7.6	4.5	4.8	5.8	7.0

Source: Benjamin J. Cohen and Tabitha M. Benney "What does the International Currency System really Look Like?" Bank for International Settlements, U.S.A, 22 August 2012, P: 26.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم التعاملات في سوق النقد الدولية تتم بعملتي الدولار الأمريكي والأورو بنسبة تقارب 80% معاً، ويرجع السبب في كون أن أكبر البنوك العالمية من حيث

¹ - Marc Auboin «Use of Currencies in International Trade: Any Changes in the Picture?» World Trade Organization, Staff Working Paper ERSD-2012-10, May 2012, P : 15.

حجم رأس المال موجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكذلك نظرا لثقل كل من الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، الأمر الذي جعل الطلب على القروض وفتح حسابات الودائع أكبر في هذين الاقتصادين. غير أن هذا لا يستبعد أهمية الجنيه الإسترليني بنسبة 5.7% والتي تبقى نسبة كبيرة إذا ما أخذنا كل دولة أوروبية على حدى، كما أنها حافظت تقريبا على ثباتها رغم ظهور عملة الأورو منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا. كما أن نسبة الأورو تزايدت منذ سنة 1998 من نسبة 26% ليصبح سنة 2010 بنسبة 39.4%، وذلك على حساب تراجع الدولار الأمريكي من نسبة 48.5% إلى نسبة 43.7% خلال نفس الفترة.

وتعد أذونات الخزينة من أهم أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في دول العالم المختلفة، وتقوم الحكومة بإصدارها عادة عن طريق البنك المركزي في السوق النقدي، والملاحظ أن مكانة الأورو تزايدت في الآونة الأخيرة على حساب تراجع كل من الدولار الأمريكي والين الياباني، وذلك منذ صدور العملة الأوروبية الموحدة.

ثانياً: سوق الأوراق المالية الدولية وأهم العملات المتداولة فيه

يختلف السوق المالي الدولي عن السوق المالي المحلي كون أن الأول ليس له حدود وطنية، لذلك عملياته أوسع والمتدخلون في هذا السوق من مختلف الجنسيات؛ لذلك، تتعدد العملات المتداولة فيه.

1. تعريف سوق الأوراق المالية الدولية:

سوق الأوراق المالية الدولية "هو السوق الذي يقوم بتجميع المدخرات في شكل أوراق مالية على اختلاف أحجامها، وإعادة توزيعها على نطاق دولي واسع بين مختلف فئات المقترضين والمستثمرين الذين يفضلون هذا النوع من الاقتراض والاستثمار، أو الذين تجرهم السياسة النقدية السائدة في بلدانهم على اللجوء إلى الاستثمار والاقتراض من هذا السوق"¹.

وفي مثل هذه الحالة، تمثل سوق الأوراق المالية الدولية حلقة وصل بين المدخرات المتوفرة عالمياً والاحتياجات إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، سواء لتمويل خطط التنمية في الدول النامية أو لتمويل العجز في ميزان المدفوعات لدول أخرى.

2. مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق الأوراق المالية الدولية:

تصدر الأوراق المالية الدولية بعملة دولية مختلفة، ويسيطر الدولار الأمريكي على أهم العملات المدرجة في سوق الأوراق المالية الدولية، حيث وصل سنة 2001 إلى أعلى مستوياته بنسبة 51.4 بالمائة.

¹ - عجم هيثم "نظرية التمويل" دار زهران، الأردن، 2001، ص: 162.

غير أن هذه النسبة ما فتأت أن تراجع لصالح العملة الأوروبية المستحدثة "الأورو"، لبلوغ هذه الأخيرة نسبة 43.4 بالمائة من العملات العالمية المدرجة في سوق الأوراق المالية في العام 2004 مقابل نسبة 40.4 بالمائة لصالح الدولار الأمريكي في نفس السنة، لتصل هذه النسبة مستوى 46 بالمائة لصالح الأورو مقابل 37.8 بالمائة لصالح الدولار الأمريكي في سنة 2010. والجدول التالي يوضح توزيع العملات الإرتكازية في سوق الأوراق المالية العالمية.

الجدول رقم (2-7): مساهمة العملات الإرتكازية في تداولات سوق الأوراق المالية العالمية بالنسبة المئوية

العملة	1993	1995	1998	2001	2004	2007	2010
الدولار الأمريكي	42.4	38.5	38.0	51.4	40.4	36.0	37.8
الأورو	24.7	26.8	24.2	30.0	43.0	47.3	46.0
الين الياباني	13.1	16.2	11.7	6.9	4.3	2.7	2.6
الجنيه الإسترليني	7.1	6.8	8.0	7.2	7.5	8.6	8.0
الفرنك السويسري	7.3	6.8	3.8	2.0	1.8	1.5	1.4
عملات أخرى	5.5	4.9	14.3	2.5	3.0	4.0	4.2

Source: Benjamin J. Cohen and Tabitha M. Benney "What does the International Currency System really Look Like?" Op-cit, P:25.

يتضح من خلال الجدول تزايد نسبة الأورو وكذلك الجنيه الإسترليني ولو بدرجة أقل في توزيع العملات المدرجة في سوق الأوراق المالية الدولية، وذلك على حساب كل من الدولار الأمريكي والين الياباني، حيث عرف هذا الأخير سقوطاً حراً انطلاقاً من نسبة 16.2 بالمائة سنة 1995 وصولاً إلى نسبة 2.6 بالمائة سنة 2010. يرجع السبب أساساً في تراجع الثقة بعملة الدولار الأمريكي بسبب موجة التقلبات التي عرفها منذ صدور عملة الأورو، ما جعل دول العالم تلجأ إلى تنويع تشكيلة احتياطات الصرف موزعة على مختلف العملات الإرتكازية.

أما فيما يتعلق بسندات الدين الدولية، فما زال الدولار الأمريكي هو العملة الغالبة في تشكيلتها في حدود 50 بالمائة، متبوعاً بعملة الأورو بنسبة تقارب 30 في المائة، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مُصدِرٍ للسندات الدولية في العالم، كما أن معظم الدول صاحبة الفائض تفضل هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد، كما أنها تتمتع بدرجة سيولة عالية.

والجدير بالذكر، هو أن اختيار كل من أصحاب الفائض وأصحاب العجز لعملة القرض والأوراق المالية، يتوقف على توقعاتهم المستقبلية لأسعار صرف العملات الدولية، فالمقترض يتجنب الأوراق المالية والاقتراض بالعملات التي يتوقع انخفاض قيمتها، أما المقرضين فالعكس.

خلاصة الفصل:

يحتل الدولار الأمريكي مكانة الصدارة في تشكيلة احتياطات الصرف العالمية، وتداولات سوق الصرف الأجنبي ومختلف المعاملات المالية الدولية، متبوعا بعملات: الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري، بهذا الترتيب. ورغم وجود تراجع طفيف لمكانة الدولار الأمريكي أمام تنامي مكانة العملات الإرتكازية الأخرى، وخاصة بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، إلا أنه ما زال في الصدارة وبفارق كبير عن باقي منافسيه.

غير أن عملة الأورو ستفرض تغييرا عميقا في بنية الاقتصاد العالمي على المدى الطويل دائما، وهو ما سينعكس في النهاية على هياكل السياسة المالية والاقتصادية الدولية بتوازنات جديدة، وتزداد تأثيرات الأورو ومكانته مع اتساع مجالات الاستثمار من خلاله وزيادة انخفاض وتقلبات العملات الأخرى، وستتناسب قوة الدور الذي سيلعبه "الأورو" في النظام النقدي الدولي طردا مع ما ستحققه على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، وسيشكل قوة إضافية إيجابية في التوازنات الدولية، تنهي بها عقد القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الخضراء، والتي قد تشعل حربا اقتصادية باردة أو ترضى بتعايش سلمي في خصم العلاقات النقدية والاقتصادية الدولية.

وبالتالي، فوجود الأورو يشكل خطرا على سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وخروجه إلى الوجود سبب العديد من التغيرات على المستوى العالمي الذي كان يشهد وجود عملة عالمية وحيدة مهيمنة على مختلف المعاملات الدولية، ليجد الدولار نفسه بعد إطلاق الأورو، أمام عملة عالمية منافسة تمكنت من فرض نفسها، وفي مدة وجيزة على جزء كبير من المعاملات والمبادلات الدولية النقدية والمالية منها والتجارية.

الفصل الثالث:
التخفيض التنافسي وحرب العملات..؛
أسبابها وآثارها

الفصل الثالث: التخفيض التنافسي وحرب العملات..؛ أسبابها وآثارها

تمهيد:

اتسعت في السنوات الأخيرة، مظاهر التنافس الحاد حول أسعار صرف العملات بسبب التفاوت الكبير في معدلات النمو الاقتصادي. ومن المظاهر البارزة لهذه المنافسة، إدعاء الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت على تخفيض قيمة الدولار بوسائل متعددة، ما دفعها إلى تخفيض قيمة عملتها "اليوان" إزاء الدولار الأمريكي، وهو اتهام متبادل. ثم تبعهما في ذلك الكثير من الدول (المعاملة بالمثل) التي لم تستطع أن تتحمل تبعات إجراءات الإنقاذ الأمريكية عن طريق تزويد الأسواق بمئات المليارات من الدولارات المطبوعة حديثاً. فأصبح الاقتصاد العالمي يعيش تحت ضغط ما اصطلح على تسميته بـ "حرب العملات"، والتي يرى صندوق النقد الدولي أنها تهدد الانتعاش العالمي.

سلاح هذه الحرب الأول هو تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك حتى تتمكن كل دولة من تقليص القدرات التنافسية للدول الأخرى على التصدير للسوق العالمية. وتهدف من خلال هذا الفصل إلى توضيح مدى خطورة هذه الحرب، والتي لها العديد من التداعيات السلبية؛ من بينها؛ أنها قد تتحوّل مع الوقت إلى حرب حمائية تجارية، كما أنها من جانب آخر، بمثابة إعلان على بداية الانهيار الحقيقي للدولار كعملة احتياط استراتيجي عالمية في عالم سيكون متعدد القطبية. والعالم العربي ليس بمعزل عن حرب العملات، لارتباط كثير من عملات الدول العربية بالدولار الأمريكي. ولتحليل أوسع وأدق لموضوع حرب العملات، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: حرب العملات؛ مفهومها وأسبابها..؛

المبحث الثاني: آثار حرب العملات على الاقتصاد العالمي؛

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير الوقائية للتصدي لحرب العملات.

المبحث الأول: ماهية حرب العملات؛ مفهومها وأسبابها..

يمثل هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشغل الشاغل لكل دولة، وعلاقة هذا الهدف بتغيرات قيمة العملة (سعر الصرف) علاقة وطيدة، حيث أن تخفيض قيمة العملة هي عملية تمليها الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة، فكل قوة اقتصادية تعمل على المحافظة على قيمة عملتها في أدنى مستوى من أجل تعزيز صادراتها. وقد دخلت مناطق العملات الرئيسية في العالم سلسلة من التخفيضات التنافسية، حيث يتحدث الخبراء الاقتصاديون عن حالة "حرب عملات" وعن صراع عالمي حول سعر الصرف. فما هي حرب العملات؟ ما هي أطرافها وأسبابها؛ وما هو سلاحها؟

المطلب الأول: مفهوم حرب العملات "Currencies War"

شهد النصف الثاني من عام 2010 تحذيرات من اندلاع حرب العملات بين دول العالم، كما تعرف أيضاً بـ "التخفيض التنافسي" أي تخفيض قيمة العملة من أجل التنافسية أو "سباق الانحدار".

أولاً: تعريف حرب العملات

حرب العملات هي: "الحالة التي تتسابق فيها الدول لتخفيض قيمة عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية لصادراتها والحد من الواردات، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مناسبة لتوفير فرص العمل"¹. ويطلق على هذه الممارسة الجماعية من دول العالم مصطلح حرب العملات، لأنها منافسة تقوم على تعمد الإضرار بالآخرين، وتكون في شكل فعل من دولة معينة وردّ فعل من دولة أخرى، وتأخذ شكل تصعيدي للدفاع عن المصالح الوطنية.

كما يعرفها الدكتور محمد إبراهيم السقا* بأنها "تسابق مختلف دول العالم نحو تخفيض قيمة عملتها بهدف تخفيض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية (عندما يتم تحويلها إلى عملات الدول المستوردة)، وهو ما يعطي الدول صاحبة التخفيض ميزة نسبية في مقابل صادرات باقي دول العالم الأخرى، وبالتالي إعطاء دفع للاقتصاد الوطني"².

وتعرف حرب العملات كذلك، على أنها "اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى، وتقليص حجم ثروتها عن طريق استخدام السياسة النقدية -إصدار النقد-

¹ - شعبان عبده أبو العز المحلاوي "حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري" دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص: 13.

* - الدكتور محمد إبراهيم السقا؛ أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت والخبير في النظام النقدي والمالي الدولي.

² - محمد إبراهيم السقا "هل ستنشب حرب العملات؟" مجلة العرب الأسبوعي، الصادرة بتاريخ: 23-10-2010، ص: 12.

والتدخل في أسواق تبادل العملات للتلاعب بقيمة العملة "Currency Manipulation"، ليعد ذلك شكلاً من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد¹.

كما تستخدم كسلاح للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو بمجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية - على غرار ما تفعله الصين بالولايات المتحدة - بما يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي، ما قد يؤدي إلى قيام الدول الأخرى بتخفيض مماثل لعملاتها، فنكون أمام "حرب العملات".

وبالتالي يمكننا تعريف حرب العملات على أنها حرب اقتصادية يقصد بها "التلاعب بسعر صرف العملة - عن طريق تخفيض قيمتها- كإجراء سريع المفعول لتشجيع الطلب العالمي على صادرات البلد المعني". غير أن المشكلة الرئيسية هي أن هذه السياسة تطبق على حساب الشركاء التجاريين الآخرين وتزيد من خلل التوازن، ونكون بذلك بعيدين كل البعد عن "النمو المتوازن بين الدول".

ثانياً: أطراف حرب العملات

لهذه الحرب أطراف رئيسية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأخرى ثانوية:

1. الأطراف الرئيسية في حرب العملات:

وهما القوة الاقتصادية الأولى عالمياً "الولايات المتحدة الأمريكية" والاقتصاد الصاعد الجديد على مستوى الساحة الاقتصادية الدولية "الصين".

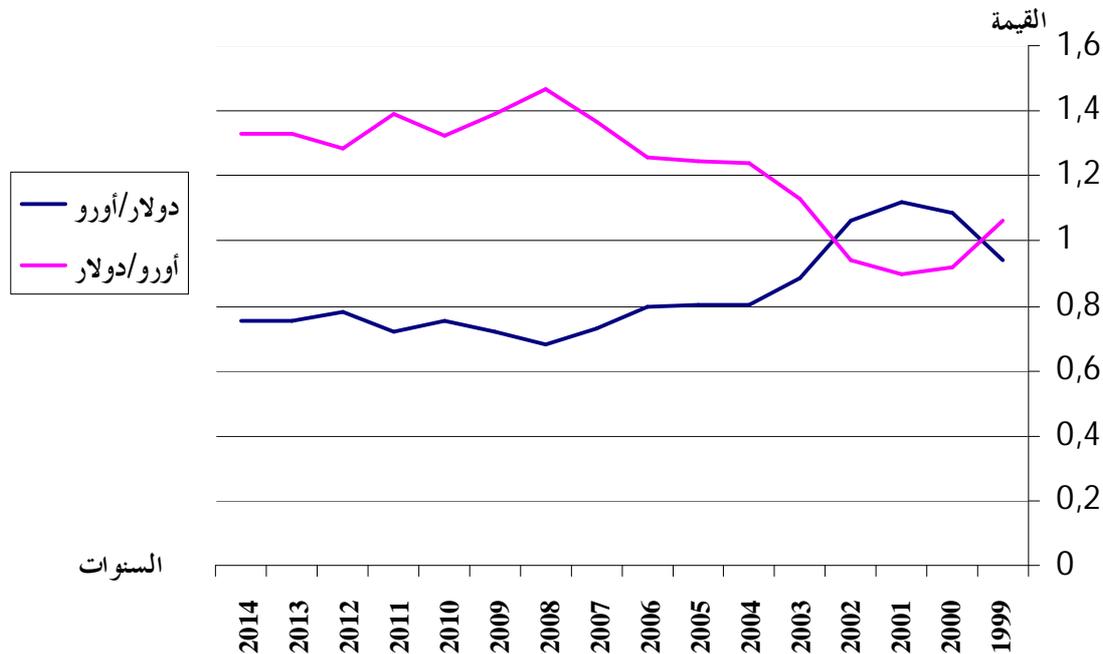
هذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى في استخدام عملاتها الدولية كسلاح في مواجهة المقابل، حيث يلعب الدولار الأمريكي الدور الكبير والمؤثر في الأسواق المالية الدولية، وهو يمثل حوالي 62% من إجمالي الاحتياطات النقدية الدولية وهو العملة الرئيسية لحوالي 905 مليون دولار من صادرات النفط اليومية².

لذا وفي ضوء قوة الدولار الأمريكي ونفوذه المؤثر دولياً، فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إغراق النظام المالي الدولي بالسيولة النقدية من عملتها الدولار، مع معدلات فائدة منخفضة جداً أسهمت في تخفيضات حادة وسريعة في قيمة الدولار الأمريكي إزاء العملات الدولية الأخرى، وخاصة عملة الأورو، بهدف إحداث حالة من الانتعاش في اقتصادها. والشكل التالي يوضح ذلك:

¹- William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Peterson Institute for International Economics, Number PB 10-26n, November 2010, P P :1-5.

²- راوية قاسم "حرب العملات؛ عنوان المواجهة الجديدة بين النسر الأمريكي والتنين الصيني" تاريخ الإطلاع: 2011/01/16، على الموقع: <http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?1091-quot>

الشكل رقم (3-1): متوسط سعر صرف المتبادل ما بين الأورو والدولار (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على أرقام الملحق رقم (08).

إذ يسمح ضعف قيمة العملة بخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي إعطاء حافز للصادرات مقابل الإضرار بالشركاء التجاريين، وإحداث خلل في النمو المتوازن وإرباك في نسيج التعاون الدولي بعد أن أصبحت مصالح العالم متشابكة، وبالتالي فإن المتضرر الأكبر المقصود من هذا التخفيض هو الصين التي تنخفض عملتها (اليوان) بالنسبة ذاتها أمام انخفاض الدولار الأمريكي لارتباط عملتها بسعر صرف ثابت مقابل الدولار، ورفضها تعويم سعر صرف عملتها واحتفاظها بسعر فائدة جيد، مما يجعل الصادرات الصينية أرخص وأكثر إغراءً مقابل انخفاض القدرة الشرائية للاقتصاد الأمريكي وتفاقم العجز التجاري لصالح الصين مع غالبية اقتصاديات الدول الكبرى، مما يضيف ضغوطاً تضخمية تقضي على أي نسبة نمو في الاقتصاد الأمريكي، ما ساهم في نمو ضخمة لاحتياطياتها الأجنبية¹.

وتحوز الصين على أكبر احتياطي صرف في العالم حيث بلغ نهاية عام 2014 حوالي 3840 مليار دولار (أي أكثر من 30 في المائة من الاحتياطي العالمي). والجدول التالي يوضح تطور احتياطيات الصرف الرسمية للصين خلال الفترة ما بين (2002-2014).

¹ - صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن" أكتوبر 2010، ص: 202.

الجدول رقم (3-1): تطور احتياطات الصرف الرسمية الصينية خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة: مليار دولار

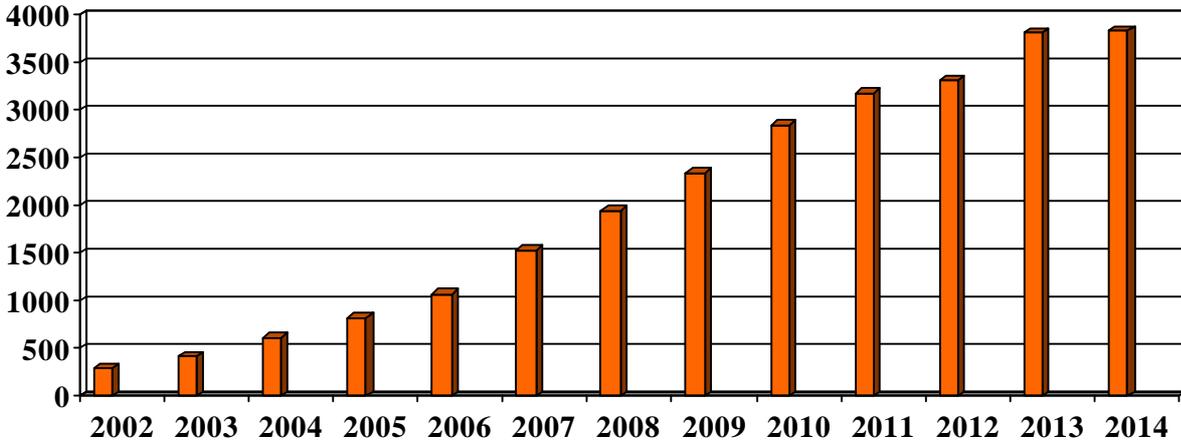
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصين	292,0	409,2	615,5	822,5	1069,5	1531,3	1950,3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصين	2348,8	2847,3	3181,1	3311,6	3821,3	3843,0	

Source: Chinese State Administration of Foreign Exchange (SAFE), The Scale of China's Foreign Exchange Reserves, march 2015.

ويلاحظ من خلال الشكل التالي، بأن الاحتياطات الصينية من الصرف الأجنبي في تزايد مستمر، ويرجع ذلك لامتلاك الصين طاقات وقدرات كامنة في مجال الصادرات، وانتهاج الحكومة الصينية سياسات إصلاح واسعة، مواجهة بذلك الزيادة التي تحصل في الطلب الأجنبي على صادراتها، إضافة إلى قوة بنيتها الاقتصادية، وهذا ما سمح بتغيير العرض المحلي حسب تغير الطلب الأجنبي، مما سمح كذلك بنجاح سياسة تخفيض قيمة عملتها "اليوان".

الشكل رقم (3-2): تطور احتياطات الصرف الرسمية الصينية (2002-2014)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

وبحسب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التطور الكبير في صادرات الصين، إنما كان على حساب عجز الميزان التجاري الأمريكي، والجدول التالي يوضح تطور وضع الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

الجدول رقم (3-2): تطور التجارة الخارجية والعجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية
الوحدة: (مليون دولار)

السنة	الصادرات الأمريكية للصين	الواردات الأمريكية من الصين	العجز التجاري الأمريكي مع الصين
1985	3.856	3.862	-6
1990	4.806	15.237	-10.431
1995	11.754	45.543	-33.790
2000	16.185	100.018	-83.833
2005	41.192	243.470	-202.278
2008	69.733	337.773	-268.040
2009	69.497	296.374	-226.877
2010	91.912	364.961	-273.049
2011	103.923	393.314	-289.391
2012	110.611	425.621	-315.010
2013	121.736	440.447	-318.711
2014	124.024	466.656	-342.632

Source: U.S. Census Bureau, Foreign Trade, March 2015.

تواجه الولايات المتحدة صعوبة في غزو الأسواق الصينية، ما أدى إلى تزايد العجز التجاري الأمريكي مع الصين، ليرتفع من 10.4 مليار دولار في عام 1990 إلى أكثر من 315 مليار دولار في عام 2012، ثم تجاوز عام 2014 قيمة 342 مليار دولار. ورغم أن الصين استجابت للضغوطات الأمريكية برفع قيمة عملتها بـ 2.3 % عام 2009، إلا أن الخبراء الاقتصاديون يرون أن الاختلال التجاري الواضح بين البلدين لن يصحح ما لم ترفع الصين قيمة عملتها ما بين 20% إلى 40%¹.

2. الأطراف الثانوية في حرب العملات:

تمثلت الأطراف الثانوية في الدول الصناعية المتقدمة كاليابان والإتحاد الأوروبي وروسيا، إضافة إلى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة كدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة وتايوان - على سبيل المثال لا الحصر - إضافة إلى البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، التشيلي... إلخ. فكل هذه الأطراف قامت بتخفيض مقابل لعملائها كضرورة حتمية لمنافسة كل من الصادرات الصينية والصادرات الأمريكية المسيطرتان على السوق العالمي، وذلك بفضل الإجراءات المتعمد في تخفيض قيمة عملتيهما.

فليست الصين الدولة الوحيدة في قفص الاتهام، فتبادل الاتهامات يجري من كل طرف وصوب؛ فمن وجهة نظر بكين، فإن الأمريكيين يجعلون من اليوان "عذراً وحجة" لصعوباتهم الاقتصادية. أما اليابان التي تدخلت في منتصف سبتمبر 2010 لخفض قيمة الين، فتتهم كوريا الجنوبية بخفض عملتها

¹- William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P :06.

الوطنية. وتشتهر أوروبا بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الاستفادة من خفض قيمة الدولار، لأن ذلك يشجع الصادرات الأمريكية في وقت يكون الانتعاش فيه شبه معدوم¹.

غير أن نجاح عملية التخفيض هذه، يتطلب توفر مجموعة من الشروط، والتي سيتم التطرق إليها في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لحرب العملات وأسباب نشأتها

إن حرب العملات وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الاقتصاديين والساسة، لكن مضمونها وواقعها أمر قديم، كما أن ظهورها يرجع إلى مجموعة من الأسباب.

أولاً: الجذور التاريخية لحرب العملات

قد يعتقد البعض أن ما يسمى بحرب العملات هو مصطلح حديث على الساحة الدولية نتج جراء أزمة الائتمان في أواخر عام 2008، لكن في الحقيقة وقع حدث مماثل في ثلاثينيات القرن الماضي، وبالتحديد خلال فترة الكساد العظيم (The Great Depression) حين اتخذت الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا إجراءات لخفض قيمة عملاتها، وذلك بغرض تصدير البطالة في سياسة عرفت فيما بعد بـ (Beggar The Neighbour) أو أفقر الجار².

بدأت حرب العملات تأخذ منحى التصعيد منذ عام 2006 بين الصين والولايات المتحدة، ولكنها تتم بصورة غير معلنة، وأخيراً برزت إلى السطح في سبتمبر 2010، حيث صرح وزير المالية البرازيلي حرفياً بأن "البنوك المركزية في خضم حرب عملات عالمية"، وسرعان ما راج هذا المصطلح ودخل قاموس الحروب الاقتصادية.

لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد، فمع كل أزمة اقتصادية نجد أن الدول الكبرى تستخدم العملة كسلاح لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، لذا فإن المراجعة التاريخية للحروب الاقتصادية تدل بأن (حرب العملات) قد بدأت كحرب اقتصادية خفية في استخدام سلاح صرف العملة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، عندما قامت دولة تلوى الأخرى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الاقتصادي، غير أن كل عملية تخفيض لم تكن تساعد بقدر ما كانت تعمق من المشكلات التي تواجه شركائها في التجارة، والتي كانت ترى أن ركودها يزداد مع كل عملية خفض لقيمة عملات شركائها التجاريين، الأمر الذي دفع جميع الدول بما فيها تلك التي كانت تحرص

¹ - Barry Eichengreen "The Decline of the Dollar and the Future of the International Monetary System" Oxford University Press, New York, 2011, pp; 95-97.

² - Doris KOLASSA "Quantitative Easing and Currency Wars" Policy Department Economic and Scientific Policies, European Parliament, 17 November 2010, P: 03.

دائماً على استقرار عملاتها إلى سلوك ذلك الاتجاه نفسه، وبالتالي لم يستفد أحد في النهاية من المنافسة على تخفيض قيمة العملة، وانحصرت الآثار الأساسية لحرب العملات آنذاك في رفع مستويات الضغط السياسي في دول العالم كافة، ورفع درجات عدم التأكد حول عدم استقرار معدلات الصرف وتقييد النظام التجاري الدولي، ما حدث بعد ذلك هو تفضيل عدد كبير من الدول القيام بإرخاء سياسات سعر صرفها، ومن ثم انتشر هذا التحفيز في أنحاء العالم كافة، وساعد هذا العامل على استعادة النشاط الاقتصادي العالمي بعد الكساد العظيم.

ومجدداً سنة 1971، تم استخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عندما قرر الرئيس الأمريكي "نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار، ووقف قابلية تحويله إلى ذهب.

وبخروج الدولار الأمريكي عن قواعد هذا النظام عام 1971 كأقوى عملة دولية لأقوى اقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، خرج العالم من النظام النقدي الدولي "نظام القاعدة" إلى "نظام اللاقاعدة" (عالم اللانظام والفوضى). ثم توالى عمليات التخفيض في سعر صرف الدولار الأمريكي عام 1972 بنسبة 10%، ومع ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وارتفاع إنفاقها العسكري، فقد واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار في مارس 1973. وبذلك تكون قد خفضت قيمة الدولار بنسبة 20% خلال عام واحد بهدف تنشيط صادراتها وتقليل عجز ميزان المدفوعات¹.

ويلاحظ كذلك أن مع كل طفرة في أسعار النفط الدولية، تلجأ أمريكا إلى خفض سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو العملة الرئيسية في تسعير الصادرات النفطية الدولية، مما يلحق بالضرر على مكاسب وعائدات الدول المصدرة للنفط وتآكل القيمة الحقيقية لتلك العائدات.

وعادت هذه الحرب مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، والتي صاحبها صحوه العملاق الآسيوي "الصين" الذي بدأ يكتسح ويهيمن على سوق التصدير العالمي عن طريق انتهاجها لسياسة "إفقار الجار" أو "إفقار الغير" ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت هذه الأخيرة بتشكيل كتلتات للضغط على الصين لرفع قيمة عملتها التي تعتبر أن قيمتها مخفضة بنسبة 40% عن قيمتها الحقيقية، وهو ما ساهم في زيادة حجم صادراتها نحو أسواق العالم². لذلك، فإن اليابان والإتحاد الأوروبي وعدد من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة انضموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحوا يطالبون الصين برفع قيمة اليوان. ولعل ما أسكتت به الصين الولايات المتحدة الأمريكية هو امتلاكها لأكبر احتياطي صرف

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 395.

² - Doris KOLASSA "Quantitative Easing and Currency Wars" Op-cit, P: 04.

أجنبي حيث بلغ سنة 2010 نسبة 30% من احتياطي الصرف الأجنبي العالمي، حيث قامت الصين في نهاية أكتوبر 2010 بشراء سندات خزينة أمريكية بقيمة 907 مليار \$¹.

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى نشوب حرب العملات

ويمكن أن نعرض أهمها فيما يلي:

1. محاولة الولايات المتحدة الأمريكية معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات - من وجهة نظر الأجانب- وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات². ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامجها الأول والثاني لتخفيض قيمة الدولار الأمريكي سمي "بالتيسير الكمي" *Easing Quantitative.

فقد قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بطباعة المزيد من الدولار في خطة أطلق عليها التيسير الكمي 2 (QE₂) بضخ حوالي 600 مليار دولار، لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية حالياً وللحيلولة دون تطور تلك الأوضاع على نحو أسوأ، الأمر الذي أثار انتقادات عدد من الدول من بينها اليابان والصين وألمانيا والبرازيل، معللين ذلك بعدم مبالاة الولايات المتحدة بما قد ينجم عن قراراتها من ضرر لبقية الدول. وكان الاحتياطي الفدرالي قد نفذ خطة التيسير الكمي الأولى (QE₁) في نوفمبر 2008، بضخ حوالي 500 مليار دولار، في محاولة لدفع مستويات النشاط الاقتصادي للخروج من الكساد والعجز الكبير في الميزان التجاري³.

¹ - William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P :07.

² - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، سنة 1999، ص:151.

* - يُعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، وهو قيام الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) بتخفيف القيود على الكميات المصدرة من الدولار من خلال طباعة كميات جديدة منه، ثم استخدام هذه الدولارات في شراء أوراق مالية، مثل السندات الحكومية، لتضاف إلى محفظة الأصول التي يملكها، فيرتفع جانب الأصول في ميزانية الاحتياطي الفدرالي، وبالطبع يتم تسجيل الدولارات الجديدة التي يصدرها في جانب الالتزامات في ميزانية الاحتياطي الفدرالي، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي.

³ - Doris KOLASSA "Quantitative Easing and Currency Wars" Op-cit, P: 05.

2. ارتباط العملة بكتلة نقدية أو عملة معينة:

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الفرنك... إلخ. فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة، سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات¹، وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به في إطار حرب العملات، والتي على رأسها اليوان الصيني.

3. انتشار استخدام سياسات التيسير الكمي:

إن التيسير الكمي سياسة لا يقتصر استخدامها حالياً على الولايات المتحدة الأمريكية، ففي خطوة أحدثت صدمة في الأسواق عبر دول العالم، أعلن بنك اليابان عام 2010 عن خطة ضخمة للتيسير الكمي بشراء أصول جديدة وخفض معدلات الفائدة لمدة قصيرة إلى مستويات قريبة من الصفر. كما يتردد أن البنك المركزي البريطاني ينوي بدء خطة للتيسير الكمي².

4. الموقف الصيني تجاه نظام صرف عملتها "اليوان":

رفضت الصين تعويم سعر صرف عملتها واحتفظت بسعر فائدة جيد، مما جعل صادراتها أرخص وأكثر إغراءً مقابل انخفاض القدرة الشرائية للاقتصاد الأمريكي وتفاقم العجز التجاري لصالح الصين مع غالبية اقتصاديات الدول الكبرى، بما يضيف ضغوطاً تضخمية تقضي على أي نسبة نمو في الاقتصاد الأمريكي، والجدول التالي يوضح تطور إجمالي الصادرات الصينية من السلع والخدمات:

الجدول رقم (3-3): إجمالي الصادرات الصينية من السلع والخدمات (1999-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات الصين	221,179	279,634	299,432	365,341	484,967	655,760	836,357	1061,379
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات الصين	1339,996	1575,772	1331,290	1541,5	1747,2	1992,3	2077,4	2275,1

Source: Ministry of Commerce People's Republic of China, Annual Report, 2015.

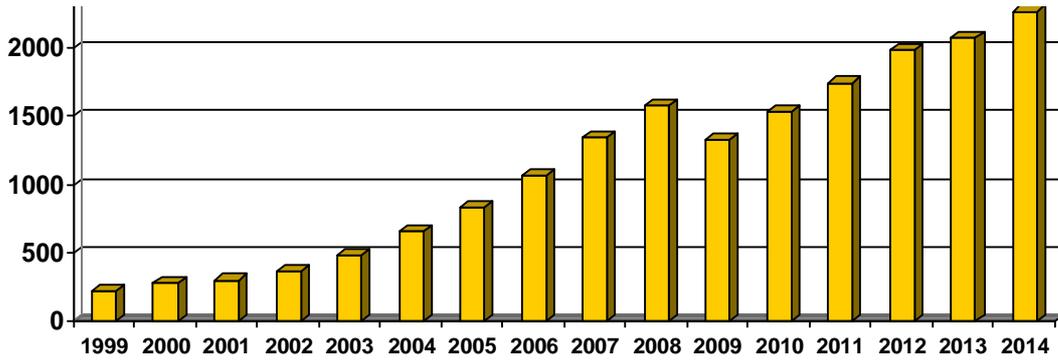
والملاحظ من خلال الشكل التالي، أنه رغم تراجع الصادرات الصينية قليلاً عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، إلا أنها عرفت تزايداً مستمراً في السنوات الموالية، وذلك تماشياً مع محافظتها على معدل نموها الاقتصادي عند مستويات كبيرة.

¹ - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" نفس المرجع السابق، ص: 131.

² - محمد إبراهيم السقا "طباعة المزيد من الدولار (التيسير الكمي 2)" تاريخ الإطلاع: 2011/02/10، على الموقع:

http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/10/2_15.html

الشكل رقم (3-3): إجمالي الصادرات الصينية من السلع والخدمات (1999-2014) (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

وقد اتخذت الصين تدابير وسياسات لجعل الإنتاج من أجل التصدير كعجلة لنمو اقتصادها المحلي، وكانت لسياستها في التدخل في خفض قيمة اليوان دورا فعالا في إنجاح تلك السياسة، فكان من البديهي أن تسعى بقية الدول إلى خفض قيمة عملاتها من أجل رفع مستوى التنافسية وتحسين أوضاعها الاقتصادية. فمن خلال منع الصين عملتها من الارتفاع، فإنها تمنع العديد من الدول الآسيوية الأخرى من رفع عملاتها مقابل الدولار، مخافة أن يؤثر هذا الوضع على تنافسيتها في مقابل الصين، أي تحيد العديد من العملات الآسيوية من معادلة عملية التعديل على المستوى الدولي.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يعد حيويا، حيث تبلغ فوائض آسيا مع الولايات المتحدة حوالي 50% من العجز الأمريكي. أما العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة مع الصين، فقد أصبح مشكلة سياسية واقتصادية، وما إذا كانت جذوره ترجع إلى سعر صرف تناسب منه بين العملات غير سليم بصورة أساسية، موضوع خلاف¹.

المطلب الثالث: شروط استخدام العملة كسلاح في حرب العملات

توضّح فيما سبق، أن الكثير من الدول المتقدمة والناشئة على حدّ سواء، تعمدت أو اضطرت للدخول كطرف في حرب العملات، وذلك بقيامها بتخفيض مبادل عملاتها واستخدامها كسلاح للدفاع عن تراجع الطلب على صادراتها. غير أنه حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية*، لا بد من توافر مجموعة من الشروط.

¹ - لويس أ.ف. كاتاو "لماذا أسعار الصرف حقيقية" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، المجلد 44، العدد 3، ص: 47.

* - ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Devaluation وبين انخفاض قيمتها Depreciation، فالانخفاض يحدث تلقائياً، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات النقدية والحكومية.

أولاً: مفهوم تخفيض قيمة العملة Devaluation

خلال فترة الكساد العالمي بعد عام 1929، عانت الكثير من الدول في من العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها.

1. تعريف تخفيض قيمة العملة:

تخفيض قيمة العملة، ويقصد به "تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة". فمثلاً إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستخف بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى¹.

وعادة ما يشير هذا المصطلح إلى أنه إجراء متعمد في السياسة النقدية للدولة عن طريق تقييم العملة بأقل من قيمتها (تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته).

وعليه، يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء متعمد تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2. الأسباب الدافعة إلى تخفيض قيمة العملة:

أما عن الأسباب التي تدعو إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فيمكن أن نعرض أهمها في ما يلي:

أ. معالجة العجز في ميزان المدفوعات: في حالة العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات - كما ذكرنا سابقاً - مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات. وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمر الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها².

ب. ارتباط العملة المحلية بعملة أو سلة من العملات الإرتكازية: فالتغير الحاصل في قيمة العملة الإرتكازية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات المرتبطة بها، وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به³.

ج. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي: وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار، وبالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي بدلاً من السوق الموازي، وهذا ما يحد من المضاربة في العملات.

¹ - Dominique philon "les taux de change" edition la découverte, Paris, 1991, P: 15.

² - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 130.

³ - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" نفس المرجع السابق، ص: 131.

ثانياً: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات

ليس من السهل الدخول كطرف في حرب العملات، فحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها¹:

- مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
 - مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛
 - ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛
 - ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛
 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- استناداً إلى ما تقدم، فإن التحليل الحصري للآثار السعرية التي تعقب عملية تخفيض قيمة النقد، تتطلب الاستناد إلى نظرية المرونات *la théorie des élasticités*.

تحليل المرونات يفترض التحديد الدقيق لشروط فعالية تعديل أسعار الصرف في الأمد القصير. بتعبير أدق، هذا التحليل يوضح مدى تأثير تخفيض قيمة العملة -أو بمعنى آخر رفع سعر الصرف- على ميزان المدفوعات. فعملية التخفيض هذه لا تؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات الجارية (الميزان الجاري) إلا إذا كان كل من الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والطلب الداخلي على الواردات مرنين بما فيه الكفاية بالنسبة للأسعار. التحليل يقتضي بأن يؤخذ بالاعتبار نموذجين من المرونات:

1. مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية:

وتعبر هذه المرونة عن تغير الطلب الأجنبي (الخارجي) على الصادرات المحلية المحتسب بالنسبة المئوية مقسوم على تغير أسعار الصادرات المحتسب أيضاً بالنسبة المئوية، وتعطى بالعلاقة التالية²:

$$E_x = \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{dPx}{Px}}$$

حيث: E_x : تمثل مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية؛

x : تمثل الطلب الخارجي على الصادرات المحلية؛

P_x : تمثل أسعار الصادرات؛

dx : تمثل تغير الطلب الخارجي على الصادرات المحلية؛

¹ - عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سبق ذكره، ص: 134.

² - محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص: 235.

dPx : تمثل تغير أسعار الصادرات.

إذا كانت قيمة المرونة هذه أكبر من الواحد، فهذا يعني بأن الطلب الخارجي على الصادرات المحلية مرناً، أي أن تخفيض أسعار الصادرات المقيّمة بالعملة الأجنبية، الناتج عن تخفيض قيمة العملة الوطنية، سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية. أما إذا كان الطلب المذكور غير مرن (جامد) لأن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة، أو لأن هذه الأسواق لا تُبدي أية رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية لن تؤدي إلى أية زيادة في الصادرات.

2. مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات¹:

وهي تعبر عن التغير بالنسب المئوية للطلب الداخلي على الواردات من الخارج قياساً إلى (مقسوماً على) التغير بالنسب المئوية لأسعار السلع الخارجية (الواردات) المقيّمة بالعملة الوطنية.

$$E_m = \frac{\frac{dM}{M}}{\frac{dP_M}{P_M}}$$

E_m : تمثل مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات؛

M : تمثل الواردات من الخارج؛

P_M : تمثل سعر السلع الأجنبية بالعملة الوطنية؛

dM : تمثل تغير الواردات من الخارج؛

dP_M : تمثل تغير سعر السلع الأجنبية بالعملة الوطنية.

وإذا كانت قيمة المرونة هذه أكبر من الواحد، فهذا يعني أن الطلب مرناً. وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات، ذلك لأن أسعار هذه الأخيرة بالعملة الوطنية سوف ترتفع. أما إذا كان الطلب غير مرن، فإن تخفيض العملة الوطنية لن يخفف من تدفق الصادرات². وغياب الإنتاج الوطني لنفس أنواع السلع المستوردة أو لأنواع متشابهة يؤدي إلى عدم مرونة في ذلك الطلب.

3. نظرية المرونات الحرجة (دمج المرونتين):

إن قيام Mr.Robinson بدمج مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية ومرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات، كان قد قاده إلى عرض نظريته حول المرونات الحرجة، والتي تقول بما

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² - محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم" مرجع سبق ذكره، ص: 236.

معناه أنه يكون لعملية التخفيض أثر إيجابي على الميزان التجاري (المتوازن)، إذا كان مجموع مرونة السعر أعلى من الوحدة (أي >1). ولفهم أعمق وأدق للمرونة الحرجة، تقتضي الإشارة إلى شرط "Marshall- Lerner –Robinson" وطبقاً لهذا الشرط يفترض أن يكون¹:

Y: الدخل الوطني للبلد المعني.

Y*: الدخل الوطني للخارج.

e: سعر الصرف الاسمي للبلد المعني (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية)

x: الصادرات.

M: الواردات.

P: المستوى العام للأسعار في الداخل.

P*: المستوى العام للأسعار في الخارج.

إذا افترض أن (e) التي تمثل سعر الصرف الاسمي تتغير منفردة، أي مع عدم تغير كل من Y، Y*، P،

و P* فهذا يعني أن سوق السلع والخدمات هو في الأجل القصير أقل مرونة من سوق الصرف. ويمكن

لسعر السلع الأجنبية أن يحول بالنقود المحلية بضرها في سعر الصرف الاسمي (e). ونظراً لأن $P_x = P$ ،

فهذا يعني أن P_x تبقى على حالها دون أن تشهد أي تغير. في المقابل فإن P_M ، التي تساوي $(\frac{P^*}{e})$ تتغير

على وجه معاكس بالنسبة لـ (e): لأن P* هي ثابتة، أي إذا انخفضت (e) بنسبة 1% ترتفع P_M بنسبة

$$1\% \left(\frac{dP_M}{P_M} = \frac{-de}{e} \right) \text{ ولأن } Y^* \text{ هي ثابتة، فإن } \frac{dx}{x} \text{ لا ترتبط إلا بالتغير النسبي لسعر الصرف الحقيقي.}$$

هذا التغير في سعر الصرف الحقيقي هو نفسه التغير في سعر الصرف الاسمي، لأن P و P* هما ثابتان

$$\frac{\frac{deP}{P^*}}{\frac{eP}{P^*}} = \frac{de}{e} \text{ وهذا يعني أن } \frac{dx}{x} = \frac{de}{e}$$

وبالتالي فإن مرونة الطلب على الصادرات من السلع الوطنية (بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي) n_x

تصبح كما يلي²:

$$n_x = \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{de}{e}} \text{ أو أيضاً: } \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{deP}{P^*}} \Big/ \frac{eP}{P^*}$$

¹ - صالح تومي "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003. ص: 299.

² - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" نفس المرجع السابق، ص: 84.

n_x سلبية أي أن $n_x < 0$ لأن التغير النسبي للصادرات من حيث المبدأ، هو بعكس التغير النسبي لسعر الصرف.

$$\frac{dx}{x} = n_x \frac{de}{e} \quad \text{أو} \quad \frac{dx}{x} = \frac{x}{de} \cdot \frac{de}{e} \quad \text{فهذا يعني أيضاً أن:} \quad \frac{dx}{x} = \frac{de}{e}$$

$$\frac{dM}{M} = n_M \left(\frac{-de}{e} \right)$$

n_M هي مرونة الطلب الداخلي على الواردات من السلع الأجنبية وهي أيضاً سلبية: $n_M < 0$ وإذا كان رصيد الميزان التجاري Bc يساوي $xP_x - MP_M$ ، فإن تغير هذا الرصيد يصبح مساوياً للتالي:

$$d(Bc) = x dP_x + dx P_x - M dP_M - dM P_M$$

$$d(Bc) = MP_M \left[Tc \left(\frac{dx}{x} + \frac{dP_x}{P_x} \right) - \left(\frac{dM}{M} + \frac{dP_M}{P_M} \right) \right] \quad \text{أو أيضاً:}$$

$$Tc: \text{ هي معدل التغطية الذي يساوي } \frac{xP_x}{MP_M}$$

$$d(Bc) = MP_M [Tc.n_x + n_M + 1] \frac{de}{e}$$

$$\text{للتذكير فإن} \left(\frac{dP_M}{P_M} = \frac{-de}{e} \right) \text{ و } dP_x = 0 \text{ لأن } P_x \text{ لا يتغير.}$$

بالاستناد إلى المعادلة الأخيرة يتبين أنه لكي يتحسن الرصيد الجاري ($dBc > 0$)، عندما ينخفض

$$\text{سعر الصرف } \left(\frac{de}{e} < 0 \right) \text{ يجب أن يكون المجموع: } Tc.n_x + n_M + 1 < 0.$$

وإذا كان رصيد الميزان التجاري، في البدء، متوازناً ($Tc=1$) فإن $n_x + n_M < -1$ أو أيضاً:

$$|n_x| + |n_M| > 1, \text{ هذا الشرط يعرف أيضاً بشرط المرونات الحرجة}^1, \text{ أو شرط: } (M-L-R)$$

.Marshall- Lerner- Robinson

ومنه النظر إلى تخفيض قيمة العملة بأن يحسن من وضعية الحساب الجاري ليس بالضرورة صحيحاً،

ونستطيع القول بأن شرط تخفيض (تدهور) العملة يحسن من الميزان الجاري إذا كان $|n_x| + |n_M| > 1$:²

ولقد تضمنت نظرية Robinson المعوقات الرئيسية التالية:

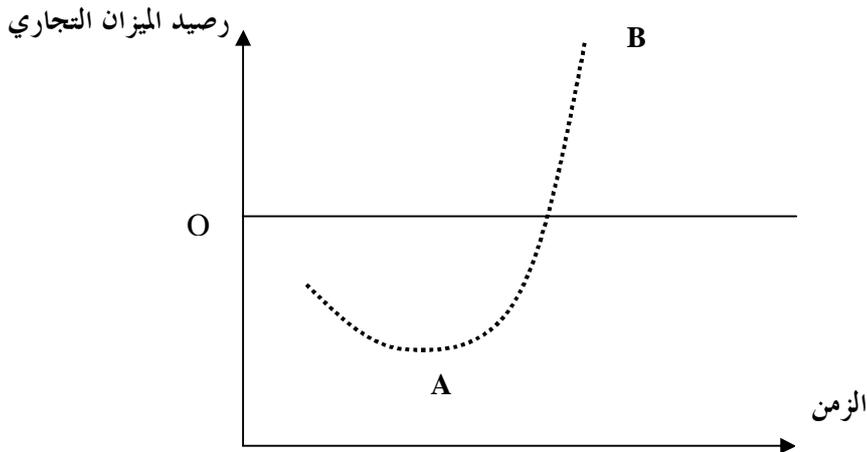
- افتراضها أن مروانات العرض غير محدودة؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الممكنة للشركاء التجاريين؛

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - صالح تومي "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" مرجع سبق ذكره، ص: 301.

- تُقيد آثار تخفيض قيمة النقد بالأجل القصير.
- لذلك، يبدوا تحليل مختلف هذه العناصر ضرورياً لتحديد مدى إمكانية نجاح عملية تخفيض قيمة النقد، علماً بأن أبرزها هو التالي:
- مروونات العرض أو- تحديداً- مروونات العرض الداخلي للصادرات: إن أثر تخفيض قيمة النقد على تنشيط الصادرات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان الاقتصاد الوطني في حالة استخدام غير كامل وكان الجهاز الإنتاجي قادراً على مواجهة الطلب الخارجي. لأن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي (العرض) أمام زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية تتسبب في تشديد الضغوط التضخمية.
- آثار تخفيض قيمة النقد على المستوى العام للأسعار: لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لأن هذا التخفيض يترتب عليه في الأمد القصير ضغوطات تضخمية، لأنه يحدث ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة.
- ردود الفعل الممكنة التي يبديها الشركاء التجاريون: قيام هؤلاء الشركاء بتخفيض قيمة نقدهم (المعاملة بالمثل)، لا يسمح بزيادة صادرات البلد المعني لفترة طويلة نسبياً.
- ولقد تبين بدءاً من نهاية ستينات ق20، أن عمليات تخفيض أو تدني قيمة النقد كان يعقبها تدهور في الرصيد التجاري أو الجاري، ومن ثم بعد فترة من الزمن قد تتجاوز السنة، يعود هذا الرصيد ليبدأ بالتحسن من جديد، وتطور هذا الرصيد إذا ما عرض بيانياً فإنه يأخذ الشكل "J"، وذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغيير أسعار الصرف¹.

الشكل (3-4): المنحنى الذي يأخذ شكل الحرف اللاتيني "J"



المصدر: وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 93.

¹ - عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سبق ذكره، ص: 135.

تخفيض قيمة النقد يسبب في مرحلة أولى (OA)، تدهوراً في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات. بعد ذلك يتوجب حدوث استبدال للسلع المستوردة بسلع منتجة محلياً يسمح بتصحيح الميزان التجاري في مرحلة ثانية (AB). لكن آماذ التصحيح قد تختلف، إلى حد بعيد، تبعاً للبلد من ناحية، وللحقة التي يحدث فيها التخفيض من ناحية أخرى¹.

المبحث الثاني: آثار حرب العملات على الاقتصاد العالمي

ترك التخفيض التنافسي للعملات خِلافاً حاداً بين اقتصادات العالم، بسبب الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي من حيث زعزعة استقرار النظام المالي والتجاري الدولي، مع احتمال عودة الأساليب الحمائية التجارية، وبالتالي ظهور حروب تجارية. في حين تمارس دول الاتحاد الأوروبي سياسة انكماشية هي الأولى من نوعها منذ عقود، تنطوي على موازنات مقيدة من خلال تقليل الإنفاق العام ورفع الضرائب، أملاً في تحسن أوضاعها المالية. ومن الطبيعي أن يتبع ذلك تقلبات في أسعار صرف العملات الإرتكازية، وخاصة الأورو والدولار مقابل العملات المنافسة كالين والجنيه الإسترليني.

المطلب الأول: آثار حرب العملات على الاقتصاديات المتقدمة والنامية

لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من النفق الاقتصادي المظلم من خلال إعلانها لحرب العملات، والتي تُرجم - كما رأينا سابقاً - باستخدام عملتها التي تشكل عملة الاحتياطي الرئيسية وعملة السيولة الدولية وعملة تقييم السلع، كسلاح موجة ضد الدول الناشئة والدول المتقدمة، والذي خلف آثاراً لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة.

أولاً: آثار حرب العملات على الاقتصاديات الصناعية الكبرى

صرح الخبير المالي والرئيس السابق لصندوق النقد الدولي (دومينيك سترانس) قائلاً: "إن استخدام دول العالم لأسعار صرف عملاتها من أجل حل مشكلاتها المحلية، يؤدي ويهدد باشتعال حرب عملات عالمية تهدد تعافي الاقتصاد العالمي، وأي اتجاه من هذا النوع من الحروب، سوف تكون له آثار سلبية مدمرة للغاية على المدى الطويل..".

1. آثار حرب العملات على الولايات المتحدة الأمريكية:

في محاولة منها للتخفيف من الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها، وخاصة معالجة الباحثين عن عمل والتخفيف من العجز الهائل في ميزان مدفوعاتها؛ قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بنكها

¹ - وسام ملاءك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 92.

الاحتياطي الفدرالي بتبني برنامج التيسير الكمي الأول والثاني، والذي يقوم على أساس طرح كميات كبيرة جدًا من الدولار للتداول من قبل الحكومة لإعادة شراء سندات الحكومة الأمريكية، كل ذلك بهدف التأثير على سعر صرف الدولار بالانخفاض لجعل السلع الأمريكية المعدة للتصدير رخيصة لمنافسة الدول الناشئة. فقد أصبح العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة مع الصين يمثل مشكلة سياسية واقتصادية كبيرة¹.

وبالتالي، يحقق انخفاض الدولار عدة مزايا للولايات المتحدة الأمريكية أهمها:

أ. بالنسبة للميزان التجاري: يساهم انخفاض الدولار في تحسين وضع الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

- تجد الشركات الأمريكية أنه من الأسهل بيع المنتجات الأمريكية في الخارج؛
- تواجه الشركات الأمريكية ضغوطاً أقل نحو الحفاظ على أسعارها منخفضة؛
- يشجع قطاع السياحة في الولايات المتحدة، حيث تصبح التكاليف أرخص نسبياً؛
- سوف يجد الأمريكيون السفر إلى الخارج أكثر كلفة.

من ناحية أخرى يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى تضخم في الأسعار في الولايات المتحدة والدول الأخرى، وبشكل خاص في أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط، ويواجه المستهلكون الأمريكيون قوة شرائية أقل لإنفاقهم، ومستويات أقل لدخولهم الحقيقية، ومن ثم يجبرهم على استهلاك كمية أقل وادخار كمية أكبر وإنتاج أكبر مما يجد من الاستيراد والاستهلاك، وبالتالي من عجز الميزان التجاري الأمريكي؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (1990-2014)



Source: U.S. Department of Commerce: Bureau of Economic Analysis: Census Bureau, Dec 2014, at web: www.census.gov

¹ - لويس أ.ف. كاتانو "لماذا أسعار الصرف حقيقية" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، المجلد 44، العدد 3، ص: 47.

وبالرغم من أن سياسة التيسير الكمي قد ساعدت على تخفيض العجز التجاري الأمريكي نوعاً ما، إلا أنه مازال يتجاوز 300 مليار دولار حتى سنة 2014، وذلك بسبب قيام الصين بتخفيض مقابل عملتها اليوان - سياسة ارتباط والتصاق سرب الطيور (اليوان) بالصقر (الدولار الأمريكي) - والذي حال دون نجاح عملية التيسير الكمي¹. لذلك تدعو الولايات المتحدة الصين أن تتخلى عن سياسة الربط هذه وأن تقوم بتعويم عملتها.

ب. بالنسبة لسوق رأس المال الأمريكي: يساعد انخفاض الدولار وضعياً سوق رأس المال من حيث:

- يصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب؛
 - يقلل من عمليات تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج؛
 - يخفض من القيمة الحقيقية لديون أمريكا المستحقة للعالم الخارجي.
- وبالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي، فإن انخفاض الدولار يساهم في إنعاش وضعياً الاقتصاد الأمريكي، كون الدولار الضعيف:
- يرفع من مستويات تنافسية الاقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي؛
 - يخلق وظائف أكثر ويؤثر تأثيراً إيجابياً على معدلات البطالة التي تجاوزت حاجز 10% عام 2011؛
 - يسهل عمل السياسة الاقتصادية.

لهذه الأسباب ينظر إلى الدولار الضعيف على أنه ليس أمراً مرهقاً للولايات المتحدة كما قد يعتقد البعض، حيث أن صنّاع السياسة الأمريكية يفضلون الدولار الضعيف، على الرغم من عدم إعلان ذلك على الملأ، أي ترك مهمة رفع قيمة الدولار للدول الأخرى في العالم.

2. بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والياباني:

تمتد تأثيرات الدولار المنخفض أو الضعيف إلى اقتصادات أخرى، فعلى سبيل المثال أوروبا واليابان، حيث يعتمد النمو الاقتصادي فيهما كلياً على الطلب الخارجي. فنجد أن ارتفاع الين تقليدياً يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً، ومن شأن هذا الارتفاع الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً وأقل قدرة على المنافسة.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الاقتصادي كما فعلت الصين، فهناك مؤشرات تدل على أن الينميني أو اليوان*، قد انخفض دون قيمته مع حدوث

¹ - Amol Agrawal "Saying No To Currency Wars" STCI Primary Dealer Ltd, Swiss National Bank, 20 Sep 2011, P: 02.

* - نوضح هنا أن الينميني renminbi، اسم عملة جمهورية الصين الشعبية؛ وهذه الكلمة تعني حرفياً: "عملة الشعب"، أما يوان yuan، فهي الوحدة الأساسية لها، ورمزها اللاتيني: ¥.

تدهور في قيمة الدولار، وقد دأب منتقدوا سياسة الصين في سعر الصرف على الإشارة إلى التراكم السريع للاحتياطيات كدليل واضح على التخفيض في قيمة العملة¹.
ويحقق ارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار فوائد لمنطقة الأورو، تتمثل في زيادة الثقة به بعدما انخفض أمام الدولار في بداية إصداره، وانخفاض القيمة الحقيقية لفاتورة النفط إذا ما تم تقييمها بالأورو،
فبين عامي 2001 و2007 ارتفع سعر البرميل بنسبة 204% بالدولار، لكنه لم يرتفع إلا بنسبة 98% بالأورو، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالأورو. ولكن ارتفاع الأورو أمام الدولار الأمريكي له أيضاً آثاراً سلبية، تتمثل في ارتفاع أسعار الصادرات الأوروبية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

بطبيعة الحال تراجع الدولار معناه، كما سبق وأشرنا، ارتفاع القوة التنافسية للسلع الأمريكية أمام الأجنبية، سواء في السوق الأمريكي أو خارجه، حيث تكون السلع المنافسة مقومة بالدولار الأمريكي أعلى وبالتالي تقل تنافسيتها، بمعنى آخر يؤثر انخفاض قيمة الدولار سلباً على كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا، وعلى رأس القائمة الإتحاد الأوروبي واليابان والصين، وهذا ما حدا باليابان والصين إلى تخفيض قيمة عملتيهما أيضاً أمام الدولار والأورو للحد من أثر تراجع قيمة الدولار على صادراتهما.

ثانياً: آثار حرب العملات على اقتصاديات الدول النامية

تكمن خطورة حرب العملات في البلدان النامية، والتي هي بأمس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها، لأنها لا تتوفر على شروط تخفيض قيمة العملة².
إن وضعية التبادل الخارجي لدول العالم تظهر خلافاً مهماً، من جهة تواجد دول تكسّ فوائض تجارية واسعة، وتعرضها جهة ثانية، إلى دول تظهر عجزاً كبيراً. هذا الاستقطاب في الوضعية الخارجية للدول تصاحبه مفارقة، ففي حين يفترض أن تذهب الأموال من دول متقدمة لديها فائض مالي، نحو دول تفتقر إلى المال، أي دول نامية، يحدث العكس.

حالياً البلدان الناشئة وبخاصة النفطية منها، هي التي تقرض الدول المتطورة، خصوصاً الولايات المتحدة. وبحسب مصادر الأمم المتحدة، فإن التحويل الصافي للبلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية بلغ 784 بليون دولار في 2006، ومعظم عملات الإقراض هذه كانت بالدولار الأمريكي الذي انخفضت قيمته إلى مستويات قياسية. وفي هذا الصدد، يحق لنا أن نتساءل عن أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وبالتالي حرب العملات على الدول النامية؟

¹ - إسوارس براساد "الخطوات القادمة أمام الصين" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005، المجلد 42، العدد 3، ص: 45.

² - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي "مقدمة في المالية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 130.

من المؤكد أن آثار حرب العملات، تختلف من الدول النامية النفطية والدول النامية غير النفطية:

1. أثر حرب العملات على الدول النامية النفطية:

من شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة أن يكون الجهاز الإنتاجي في الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً، وإذا ما نظرنا إلى هيكل صادرات الدول المنتجة للسلع الأولية من المعادن وموارد الطاقة من البترول والغاز، نجد أن كافة هذه السلع تتميز بمرونة عرض منخفضة جداً، ومن ثم فنجاح سياسة التخفيض في هذه الدول صعب جداً¹.

هذا وقد ساهم انخفاض قيمة الدولار في إطار حرب العملات بالنسبة للدول النفطية في خفض القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى - وخاصة الأورو-، وقد ساهم انخفاض قيمة الدولار أيضاً في انخفاض العملات المثبتة بالدولار وتلك التي لها روابط قوية به، مما أدى إلى تفاقم مشاكل التضخم في هذه الدول علاوة على انخفاض القوة الشرائية لعوائد الاستثمار المقومة بالدولار، ومن جانب آخر، ساهم هذا الوضع في زيادة تكاليف إستيرادات هذه الدول - ذات العملات المثبتة والمرتبطة بشدة بالدولار - نظراً لارتفاع أسعارها. كما أن حصيلة صادرات الدول النامية إلى الولايات المتحدة قد تضررت نتيجة هذا الانخفاض في قيمة الدولار، خاصة الصادرات البترولية².

2. أثرها على الدول النامية غير النفطية:

أما بالنسبة للدول غير النفطية، فهي معظمها دول مدينة. وبالتالي، فإن انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى نتائج سلبية في الغالب، تتمثل في الآتي:

أ. زيادة كلفة ديونها وخدمات ديونها المقومة بالعملات التي ارتفعت قيمتها مقابل الدولار، ولكن في الوقت ذاته انخفضت هذه الكلفة بالنسبة للديون المقيمة بالدولار والعملات التي انخفضت قيمتها؛

ب. زيادة في تكلفة السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة من منطقة الأورو، مما يقود أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، وزيادة حدة التضخم المستورد؛

ج. أدى انخفاض الدولار الأمريكي خلال الفترة الأخيرة إلى انخفاض قيمة الودائع الدولارية لهذه الدول في الدول المتقدمة، وبالذات في أمريكا، والتي غالباً ما تكون نتيجة هذا التخفيض؛

د. تأكل القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف بسبب انخفاض قيم العملات المكونة لها.

وفي هذا الشأن، نجد أن هناك بعض الدول النامية، تحدد أو تربط عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكي، وبالتالي تتغير قيم عملاتها بتغير قيمة الدولار. وهناك بعض الدول النامية الأخرى التي لا تربط

¹ - شعبان عبده أبو العز الحلاوي "حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري" مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² - فليح حسن خلف "التمويل الدولي" الوراق للتوزيع والنشر، عمان، 2004، ص: 340.

عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكي، ولكن قيم هذه العملات تتأثر بتغيرات سعر صرف الدولار تبعاً لدرجة أو وزن الدولار في حساب قيمة تجارتها الخارجية¹.

المطلب الثاني: تأثير حرب العملات على الأسعار العالمية للنفط والذهب

تمثل حرب العملات - بدرجة أكبر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي - مصدر قلق منظمة الأوبك، نظراً لاضطرار معظمها إلى بيع النفط الذي تصّدره مقابل الدولار المنخفض، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة من أوروبا واليابان بسبب ارتفاع قيمة الأورو والين مقابل الدولار. وكما أشار تقرير مركز دراسات الطاقة الدولية، فإن التأثير الأشمل لحروب العملات في التجارة العالمية، وبالتالي الطلب على النفط، قد ينذر بتراجع في أسعار النفط في المدى القصير إلى المتوسط. وفي تقدير المركز، فإن حروب العملات قد تشكّل الدافع الأكبر لخفض توقعاتهم لنمو الطلب على النفط في عام 2011. وقدر المركز أن نمو الطلب على النفط يمتثل أن ينخفض بمقدار 300 ألف برميل يوميا جراء حرب العملات، ورجح المركز أن يتحقق هذا الاحتمال بنسبة 15%.

أولاً: تأثير حرب العملات على الأسعار العالمية للنفط

رغم أن الدول النفطية ليست طرفاً في حرب العملات في أغليتها، إلا أنها ليس في منأى عن الآثار السلبية لهذه الحرب، وذلك نظراً لتسعير النفط بالدولار الأمريكي الذي يعتبر الطرف الرئيسي بل والمتسبب الأساسي في هذه الحرب.

1. العلاقة بين الدولار والنفط:

بسبب الأهمية الإستراتيجية للنفط إلى جانب أهميته الاقتصادية، فإن كميات الإنتاج والأسعار والتسعير، أمور تهم الدول الكبرى المستهلكة ولا يترك شأنها إلى الدول المنتجة والمصدرة فقط، ويكون تدخل الدول الكبرى في ذلك علنياً أو مستتراً. ولكون النفط سلعة إستراتيجية فإنها تقوم عادة بعملة دولية. وعندما بدأ تصدير النفط من الشرق الأوسط بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية، كان مسعراً بالجنيه الإسترليني، لكن بعد التدهور في قيمة هذا الأخير كعملة دولية، تحول تسعير النفط إلى الدولار وما زال².

إن تسعير النفط بأي عملة لا شك يزيد من الطلب العالمي عليها كعملة لتسوية معاملات التجارة الدولية، وبالنسبة إلى دولة كالولايات المتحدة، فإن تسعير النفط بالدولار يوجد طلباً على عملتها.

¹ - حميدي عبد العظيم "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 261، 262.

² -Frédéric Reynès "Pétrole: vers de nouveaux records ?" 11 avril 2008. site web: <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue-textes/105/fp1-105.pdf>

وعلى رغم غياب معلومات رسمية مصرح بها تشير إلى أن الولايات المتحدة تطلب مباشرة من الدول النفطية الإبقاء على تسعير النفط بالدولار، فإنها بلا شك لا تشجع التحول إلى عملة أخرى، ويستدل على ذلك من سعي الدول النفطية المعارضة لسياسات الولايات المتحدة إلى التحول من الدولار إلى الأورو في تسعير صادراتها النفطية، مثل العراق قبل الحرب الأخيرة عليها وبعدها إيران وفنزويلا. وفي الوقت الذي ترتفع فيه العديد من الأصوات التي تطالب بضرورة فصل تسعير النفط عن الدولار، نتيجة الخسائر التي لحقت بالدول النفطية جراء ذلك، فإنه يجب التأكيد على أن إعادة تسعير النفط بعملة أخرى يحتاج إلى عمليات دراسة وتخطيط مستفيض، إذ إن تسعير النفط بالدولار لم يأت هكذا صدفة، بل هو تعبير عن قوة الولايات المتحدة وقدرتها على التحكم في اقتصاديات العالم، وليس من الهين على الولايات المتحدة في الوقت الحالي ترك هذه المهمة. كما أنه من المناسب الإشارة إلى أن 70% من حجم الدولار الأمريكي موجود خارج الولايات المتحدة، وهو يشكل حلقة الوصل في التجارة الدولية بشكل عام، وما يعني أن الاقتصاديات العالمية لا تستطيع أن تتخلى بسرعة عن تسعير شريان حياتها النفطي بالدولار حتى لو أرادت ذلك¹.

وبالتالي فإن تسعير النفط بالدولار مرتبط بشكل أساسي بحالة الاقتصاد العالمي، وليست مقرونة باقتصاديات الدول النفطية أو الآسيوية فقط، فالانتقال إلى عملية تسعير النفط بعملة أخرى عملية معقدة، ذلك أن تجارة النفط هي العصب الرئيسي للتجارة العالمية، ومثل هذا القرار قد تكون له تداعيات كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية العالمية².

وخلاصة القول أن هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط في الوقت الراهن، حيث يتم تسعير النفط بالدولار، وعندما يميل الدولار نحو الضعف تنخفض القوة الشرائية لأسعار النفط، الأمر الذي يساعد استمرار استهلاك النفط عند مستويات مرتفعة خصوصا في ظل النمو العالمي المرتفع. ولا يمكن فصل هذه العلاقة، لأن الحلول المتمثلة في تسعير النفط بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط غير ممكنة حالياً.

2. انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط:

يباع النفط ويشتري بالدولار، وعندما تقوم دول نفطية بتصدير النفط، تتسلم عائداً بالدولار، لكنها عندما تستورد سلعاً وخدمات، تستوردها من دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة، الأمر الذي يضطرها في كثير من الأحيان إلى تحويل جزءاً من الدولارات التي حصلت عليها من بيع النفط إلى

¹ - سعيد حفصان "تحديات انخفاض الدولار خليجياً" مركز النخبة للدراسات، نشر بتاريخ: 23 أكتوبر 2007، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp>

² - Frédéric Reynès "Pétrole: vers de nouveaux records ?" Op-cit.

عملات أخرى. ومع انخفاض الدولار ترتفع قيمة العملات الأخرى، هذا يعني أن الدول النفطية تحتاج إلى دولارات أكثر لشراء الكمية نفسها من السلع والخدمات من أوروبا وآسيا، وهذه هي حالة "انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط" خاصة عند تقييم أسعار البترول بالأورو.

وعلى ضوء ذلك، فإن انخفاض الدولار يؤدي إلى¹:

- استمرار رفع سعر النفط؛

- تدهور القوة الشرائية للإيرادات النفطية.

قد تبدو هاتين دعوتين متناقضتين، إذا كان انخفاض الدولار يرفع سعر النفط، فكيف الحديث عن تدهور القوة الشرائية لإيرادات النفط. إن المشكلة الأساسية ليست في تدهور الإيرادات النفطية وحسب، ولكنها تكمن بشكل أكبر في تدهور الاحتياطيات من العملة الأجنبية الذي هو أساساً من الدولار الأمريكي.

3. استمرار الطلب على النفط رغم تفاقم حرب العملات:

يؤدي انخفاض الدولار إلى زيادة الطلب على النفط، ويقصر أثر ارتفاع أسعار النفط في الولايات المتحدة والدول التي تثبت أسعار عملاتها بالدولار. كما ينتج عن انخفاض الدولار انخفاض أسعار النفط نسبياً في الدول الأوروبية والآسيوية. إن لم يشجع هذا الانخفاض على زيادة نمو الطلب على النفط، فإنه على الأقل، سيمنع أسعار النفط المرتفعة من التأثير بشكل ملحوظ على الطلب على النفط في هذه الدول. هذا أحد التفسيرات لتزايد الطلب على النفط في الوقت الذي استمرت فيه أسعار النفط في الارتفاع. لكن حتى الطلب في الولايات المتحدة لم يتأثر لأسباب عدة، أهمها أن انخفاض الدولار منع مئات الآلاف من الأمريكيين من قضاء إجازاتهم السنوية في أوروبا، الأمر الذي جعلهم يقضونها في الولايات المتحدة والسفر داخلها. نتج عن ذلك زيادة في الطلب على البترين، والطاقة بشكل عام.

إضافة إلى ذلك، فإن أسعار الفائدة المنخفضة وارتفاع الإنفاق الحكومي والإعفاءات الضريبية جعلت النمو الاقتصادي الناتج عنها أكبر بكثير من الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي الأمريكي².

¹ - محمد السقا "الدولار الضعيف: إلى أين؟" أرشيف المدونة الإلكترونية، تاريخ النشر: 2007/12/15، على الموقع الإلكتروني:

<http://economyofkuwait.blogspot.com/2007/12/blog-post.html>

² - صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة" دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2007، ص: 41.

ثانياً: حرب العملات وتأثيرها على أسعار الذهب

خلال فترة السنوات العشر، أكتوبر 2000 أكتوبر 2010، ارتفع سعر الذهب أكثر من 165 في المائة ليتجاوز حاجز 1200 دولار للأونصة، وهو أعلى سعر وصله أونصة الذهب منذ 31 عاماً أي منذ 1979، لكن خلال السنوات الخمس الأولى من هذه الفترة، ظل سعر الأونصة يتراوح ما بين 300 و350 دولاراً قبل أن يبدأ في نوفمبر 2002 بالارتفاع في شكل متواتر حتى بلغ 660 دولاراً للأونصة في أوت 2007، ثم واصل ارتفاعه بعدها ليسجل 1248 دولاراً للأونصة في جويلية 2010¹.

ومنذ قاعدة "الصرف-الذهب" والذهب يسير جنباً إلى جنب مع قيمة الدولار، إلى غاية انهيار نظام بريتون وودز 1971 وتعويم أسعار الصرف خلال اتفاقية جامايكا 1976، أين تم إلغاء السعر الرسمي للذهب مع الدولار ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأى سلعة يتحدد سعرها بناءً على العرض والطلب عليها. وارتفاع قيمة الذهب هو كنتيجة حتمية فرضها الانخفاض الكبير في سعر صرف الدولار في إطار حرب العملات، لأن العبرة ليس في ارتفاع سعر الذهب، وإنما في القدرة الشرائية لهذا المعدن. وتجدد الإشارة إلى أن سعر الذهب يرتبط عكسياً بحالة الدولار من ناحية القوة والضعف، باعتبار أن الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم، فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين²:

أ- أن سعر الذهب سيزيد عند انخفاض سعر الدولار، لأن تسعير الذهب يتم بالدولار، وهو ما يفسر ارتفاع أسعار الذهب في السنوات القليلة الماضية نظراً لانخفاض سعر الدولار؛
ب- عندما تهبط قيمة الدولار، فإن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية ستهبط، مما يؤثر سلباً على الأسواق المالية، ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.

المطلب الثالث: حرب العملات واحتمال نشوب الحرب التجارية

ترتفع مخاوف من تحول حرب العملات الجارية بين مختلف الدول - الصين والولايات المتحدة بالدرجة الأولى- إلى حرب تجارية، وتحاول الولايات المتحدة تخفيض الدولار لتعزيز مستوى الصادرات وخفض العجزات الهائلة التي تعاني منها، وتعزيز النمو الاقتصادي الداخلي لخفض معدلات البطالة. ويعوق خفض الدولار -كما ترى الولايات المتحدة- خفض الصين لعمليتها تحت المستويات التي تعتقد

¹ - ذكاء مخلص الخالدي "الاحتياطات الدولية تخلصت من 69 بليون دولار في أيلول... وتحولت إلى الذهب كملجأ آمن" نشر بتاريخ:

2010/11/06، على الموقع الإلكتروني: [http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/239.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/239.htm)

² - شعبان عبده أبو العز الحلاوي "حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري" مرجع سبق ذكره، ص: 66.

أما عادلة، الذي أدى إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية لدى الصين وارتفاع الفوائض التجارية بشكل مذهل، خصوصاً مع الولايات المتحدة، وهنا نجد أنفسنا أمام احتمالين:

أولاً: في حالة عدم رضوخ الصين للمطالب الأمريكية

للتعامل مع ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية خفضاً غير مقبول لليوان الصيني، فقد تلجأ إلى فرض رسوم إضافية على الواردات الصينية لتصحيح ما تراه تلاعباً في معدلات صرف العملة الصينية. الأمر الذي يؤدي بالصين إلى اتخاذ مبدأ المعاملة بالمثل؛ مما ينجر عنه النتائج التالية¹:

1. انخفاض مستويات التجارة بين الصين والولايات المتحدة:

ففي حالة فرض رسوم أمريكية إضافية على الواردات الصينية، فمن المتوقع ألا تقف الصين مكتوفة الأيدي، وستفرض في المقابل رسوماً إضافية على الصادرات الأمريكية إليها. وقد تلجأ الدولتان إلى اختيار مجموعة من السلع المؤثرة وفرض رسوم عليها. وفي حالة احتدام الحرب التجارية ستخفض مستويات التجارة بين الدولتين، مما قد يهدد الانتعاش الاقتصادي في البلدين، خصوصاً في الصين، التي قد تراجع فيها معدلات النمو الاقتصادي.

ومن المستبعد أن تصل الخلافات بين البلدين إلى الحرب التجارية، لكنه أمر ليس مستبعداً وقد يحدث، خصوصاً إذا لم ترتفع معدلات النمو في الولايات المتحدة، وواصلت معدلات البطالة بقاءها عند مستويات مرتفعة.

2. الحد من نمو مستويات التجارة العالمية:

ستتأثر نتيجة للتزاع الأمريكي مع الصين حول قيم أسعار صرف العملات، العلاقات التجارية الأمريكية مع الدول الرئيسة الأخرى التي تحقق فوائض كبيرة مع الولايات المتحدة، ومن المتوقع أيضاً أن تؤثر نتائج النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة على العلاقات التجارية بين معظم دول العالم. ويقوم عدد من دول العالم أثناء الوقت الحالي بالتدخل في أسواق عملاتها، وذلك لمنع ارتفاع معدلات صرفها، ومن أبرز تلك الدول اليابان التي تحاول جاهدة كبح ارتفاع عملتها أمام الدولار².

وفي حالة فرض الولايات المتحدة رسوماً إضافية على صادرات الصين وعدد آخر من الدول، فإن هذه الدول ستفرض رسوماً مقابلة؛ مما سيحد من نمو ومستويات التجارة العالمية، الذي سيقود إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وقد ينتج عنه تلاشي آثار الانتعاش الاقتصادي العالمي، وإذا

¹ - William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P :07.

² - سعود بن هاشم جليدان "تأثير حرب العملات على المملكة" تاريخ الإطلاع: 23 نوفمبر 2010م، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/views/2010/11/17/126385.html>

تفانم الؤضع قد يعؤء العالم إلى الرؤوء الاقءصاءى. وفى ءالة ءصول هءا المشءء، فإن نمو الطلب العالمى على الطاقة سىءأءر، وءءراؤ فى أسعار النفط وءنءءاء ذات الصلة، مثل البءروءىماوىاء ءءء مسءوىاء ءءءارة ءءرة، ءصوصا فى ءل من الصىن والولاءىاء المءءءة. وءءبر الولاءىاء المءءءة والصىن أهم مسءءلكى النفط والصناعاء المرءبءة به على مسءوى العالم، وءءراؤ اسءءلاكهما سىءأءر بقوءة على أسعار النفط وأسعار السلع ذات الصلة.

ءانىاً: فى ءالة رضوخ الصىن للمطالب الأمريكية

إذا اسءءءاب الصىن لمطالب الولاءىاء المءءءة الأمريكية برفع قىمة عملءها الىوان، فإن ذلك ىءءء عنه عدة آءار مءءملة، أهمها ما ىلى¹:

1. ارءءاع أسعار السلع الصىنىة:

إن أسعار السلع الصىنىة المصدرة إلى ءءارؤ، والى منىءا الءول العربىة، سءرءءع مع ارءءاع قىمة الىوان الصىنى، وسىءءمل المصدرون الصىنىون والموردون للسلع الصىنىة إلى ءول العالم بعض ءءالىف ارءءاع الىوان، وبهءا سءنءءفض أرباؤ الشرءاء الصىنىة من ءءصءر وأرباؤ الموردىن المءلىىن للسلع الصىنىة. وسىءءمل مسءءلكوا السلع الصىنىة ءءءة الأكبر من ءءالىف رفع الىوان الصىنى.

2. ءعزىز القءرة ءنافسىة للصادراء ءىر الصىنىة:

مع ارءءاع أسعار السلع الصىنىة، فإن أسعار ءمىع السلع المنافسة سوف ءرءءع، سواءً ءانء مءءءة مءلىا أو فى ءول آءرى. وسىءءمل المسءءلك المءلى ءسائء إءضافىة نءىءة لارءءاع ءءالىف السلع المنافسة. أما المءءء والمصدر المءلى للسلع المنافسة للسلع الصىنىة فسىرفع أسعاره، سواءً ءانء مءلىة أو للءصءر، وسىءءقق هؤلاء المصدرون والمءءءون المزىء من الأرباؤ. ءما سىءمءن المصدرون إلى الصىن من ءعزىز قءراءم ءنافسىة مءقارنةً بالسلع الصىنىة وءءقىق المزىء من الأرباؤ.

3. آءر رفع قىمة الىوان على الصادراء النفطىة:

أما بالنسبة للصادراء النفطىة إلى الصىن فلن ءءقق مءاسب ءبىرة بسبب سىياساء ءسعبر ءءءىر من المءءءاء النفطىة، الى سءءء من آءار رفع مءءلاء صرف العملة، بل قد ىءراؤ نمو فى اسءءلاك المءءءاء النفطىة بسبب ءراؤ نمو الاقءصاءى فى الصىن.

واسءءءابة الصىن إلى المطالب الأمريكية، سىءشؤء ءذلك الولاءىاء المءءءة على ممارسة ضؤوط على بعض الءول الى ءربط عملءها مع الءولار الأمريكى لرفع مءءلاء صرف عملءها.

¹ - William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P :08.

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير الوقائية للتصدي لحرب العملات

إن تخفيض قيمة الدولار في إطار حرب العملات يضر بموازن مدفوعات مختلف دول العالم، بما فيها الدول العربية خاصة النفطية منها، والتي تقوم بتصدير النفط الخام للولايات المتحدة وغيرها بالدولار ثم تقوم باستيراد متطلباتها من السلع الضرورية بالعملات الأخرى خاصة الأورو، لاسيما وأن 40 في المائة من واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي. لذلك كان حرياً بالدول والهيئات العالمية أن تتبنى تدابير وإجراءات من شأنها التصدي لحرب العملات، والتقليل من حدة هذه المخاطر والخسائر.

المطلب الأول: إعادة هيكلة وتوظيف احتياطات الصرف

تتطلب التقلبات الدورية والشديدة لأسعار العملات الأجنبية على مستوى أسواق النقد الدولية خاصة انخفاضها بسبب حرب العملات، تبني عملية المزيج الأمثل للعملات المشكّلة لاحتياطات الصرف. وعلى هذا الأساس، يجب على السلطات النقدية في جميع الدول، أن تتوخى الحذر والحيطه من التركيز على عملة ما تتعرض قيمتها للانخفاض المستمر، على غرار ما يحدث للدولار الأمريكي. خاصة وأن معظم الزيادات التي تحققت في احتياطات الدول العربية بالخصوص في الفترة الأخيرة (2003-2012) قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية - تحديداً الدولار الأمريكي - الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيق خسارة مالية كبيرة.

أولاً: المزيج الأمثل للعملات المشكّلة لاحتياطات الصرف

هناك مجموعة من الاعتبارات تحكم عملية التفاضل والخيار بين توليفة عناصر الاحتياطات يجب احترامها وهي¹:

1. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات؛ فبالنسبة للجزائر مثلاً، فإن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من الإتحاد الأوروبي، لذا ينبغي أن تشكل العملة الأوروبية النسبة الأكبر من تشكيلة الاحتياطات؛
 2. الأخذ بعين الاعتبار التركيب الهيكلي للدين الخارجي للدولة وتوزيعه في ما بين العملات المختلفة؛
 3. ينبغي أن يكون توزيع الاحتياطات على العملات قادراً على الحفاظ على قوتها الشرائية الحقيقية.
- وهذا الانحراف الكبير للدولار بسبب حرب العملات، ربما سيمكن تعديله في حالة تكثيف المبادلات التجارية بالأورو، بعد ما تم تجسيد اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة وإنشاء منطقة التبادل الحر عام 2010.

¹ - Elias Papaioannou and G. Siourounis, "Optimal Currency Shares in International Reserves" Op-cit, P:17.

وسيزداد الأمر وضوحاً في حالة تمكن العملة الجديدة من إثبات استقرارها وجدارتها كعملة دولية. وتجدر الإشارة إلى أن تنوع الاحتياطي مع توجه تفضيلي للأورو، سيقفل من مخاطر الصرف المتأتية من شظايا حروب العملات، خاصة بالنسبة للدول التي تربطها علاقة اقتصادية وطيدة بمنطقة الأورو، كالجائز خصوصاً، ودول شمال إفريقيا عموماً.

ثانياً: توظيف الاحتياطات النقدية

لا شك في أن هذا الارتفاع الكبير في مستوى الاحتياطات في الدول الناشئة، يطرح حالياً العديد من القضايا المرتبطة بأحسن الطرق والبدائل المتاحة لاستخدام وتوظيف الاحتياطات والمفاضلة بينها، إضافة إلى قضايا إدارة وتسيير هذه الاحتياطات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار حرب العملات.

1. أهمية توظيف الاحتياطات النقدية:

هناك من ينادي بتحديد مستوى الإنتاج البترولي بما يغطي احتياجات التنمية في الدول المنتجة وإبقاء ما يزيد على ذلك في باطن الأرض وذلك عوضاً عن تعريض هذه الاستثمارات للملاحقة (وربما المساءلة) من قبل الدول المضيفة، إلا أن الموضوع ليس بهذه البساطة، فلدى الدول المنتجة مسؤولية دولية تجاه المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي وازدهاره، كما أن المفاضلة بين إنتاج المزيد من البترول واستثمار العائد في الأسواق الدولية وبين بقاءه في باطن الأرض يعتمد على السعر المتوقع له مستقبلاً مقارنة بالعائد على الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، وليس بالضرورة أن هذه المفاضلة ستكون في صالح بقاء النفط في باطن الأرض.

وتعتبر التوظيفات القصيرة والمتوسطة الأجل على شكل سندات خزينة أمريكية والذهب، أصول ذات درجة عالية من السيولة، ما يعطي للمستثمرين الأجانب ثقة كبيرة للاستثمار في ذلك البلد¹. إلا أن هذا النوع من التوظيف القصير الأجل مبالغ فيه نوعاً ما في الدول الناشئة، لأن احتياطات صرفها تجاوزت بكثير المستوى الأمثل، ولا بأس في تخصيص بعض منها في استثمار متوسط وطويل الأجل من أجل تحقيق عائد يضمن على الأقل حماية هذه الاحتياطات من مخاطر حرب العملات.

2. أهداف توظيف الاحتياطات النقدية:

يسمح توظيف احتياطي الصرف الأجنبي بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي²:

¹ - Elias Papaioannou and G. Siourounis "Optimal Currency Shares in International Reserves" Op-cit, P:19.

² - Kenneth.G.jone.p "Les systèmes d'information de gestion, organisation de réseaux et Stratégique", 6ème édition, paris, 2001, p: 128.

Ā تعطي الأولوية القصوى في توظيف الاحتياطيات عادة إلى توفير السيولة، كما يجب أن يكون تحقيق مستوى معقول من العائدات هدفاً ذي أولوية أيضاً مع مراعاة عاملي السيولة ودرجة المخاطر؛

Ā تحديد حجم أمثل من احتياطي الصرف الأجنبي (كفاية الاحتياطيات) لتلبية مجموعة محددة من الأهداف لاقتصاد البلد؛

Ā تقسيم الأصول الاحتياطية والاحتفاظ بجزء سائل للوفاء بالالتزامات، وتوظيف جزء آخر واستخدام الجزء الباقي؛

Ā حماية الاحتياطيات من التآكل من خلال عملية التوظيف والاستخدام؛

Ā الحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية خصوصاً، وبالتالي امتصاص الصدمات في الأوقات الحرجة؛

Ā مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية والوفاء بالتزاماتها الخارجية؛

Ā إشاعة درجة من الثقة لدى المتعاملين والأسواق في قدرة البلد المعنى على الوفاء بالتزاماته الخارجية، مما يزيد من درجة جذب الاستثمارات والحصول على مصادر تمويل خارجية؛

Ā توليد عائدات معقولة على المدى المتوسط إلى الطويل على الأصول المستثمرة.

يعد احتياطي الصرف الأجنبي من بين الأدوات الهامة التي تستخدم في سعر الصرف ويعد التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي عملاً محفوفاً بالمخاطر، وخصوصاً في البلدان النامية التي تتميز ببنك مركزي قليل الجدارة ومركز ضعيف بالنسبة إلى السيولة الخارجية، وعادة ما قد يكون التدخل عالي التكلفة كاستنزاف الاحتياطيات أو الفشل في تحقيق النتائج المرغوبة.

ثالثاً: الذهب كملجأ آمن من حرب العملات

يعتبر المعدن الأصفر الذي كسر حاجز الألف دولار، "مستودع القيمة" والملاذ الآمن لكثير من الدول والمستثمرين في ظل ارتفاع كبير في أسعار النفط وتراجع أكبر في قيمة الدولار الأمريكي. في الوقت ذاته فإن التذبذب الشديد بأسعار الأسهم في أسواق العالم وتأثرها الشديد بأي تطورات سياسية أو اقتصادية، يجعل من الذهب وعاءً استثمارياً مستقراً نسبياً.

وعندما تراجع أسعار العقارات كما حدث خلال عام 2007 في الولايات المتحدة وبريطانيا، تصبح المعادن النفيسة الخيار المفضل أمام المستثمرين لكي يضعوا فيها أموالهم ويحافظوا على قيمتها. وكلما ارتفعت أسعار الذهب بسرعة اندفع المستثمرون لشراء المزيد منه، لتعود الفكرة القديمة التي تقول إن الذهب يعني الثروة¹.

¹ - Amol Agrawal "Saying No To Currency Wars" OP-Cit, P: 04.

والملاحظ أن المخاوف من تداعيات حرب العملات، تشكل دافعاً نحو توجه الكثير من المستثمرين إلى شراء الذهب، الذي يبقى الملجأ الأخير في ظل عدم استقرار أسواق المال العالمية. كما أن الصعوبات التي تواجه عمليات استخراج الذهب أدت إلى نقص في كميات المعروض مقابل اشتداد الطلب على المعدن الأصفر، فكانت النتيجة الطبيعية ارتفاع أسعاره. ورغم احتمالات ارتفاع سعر المعدن الأصفر، فإن المحللين يحذرون من أن الارتفاع السريع للأسعار ينطوي أيضاً على خطر تراجع السرعة في ظل تزايد إقبال المغامرين والمضاربين على الاستفادة من موجة الصعود الحالية. ولذلك، يوصي الخبراء بضرورة أن يظل الذهب يشكل نسبة صغيرة من محفظة استثمارات أو مدخرات أي شخص، وبضرورة التركيز أكثر على استثمار الأموال في المدى الطويل¹.

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التصدي لحرب العملات وسيناريو المستقبل

رغم التحذيرات التي أدلى بها صندوق النقد الدولي منذ إنشائه بعدم التلاعب بأسعار صرف العملات، إلا أن الملاحظ أن معظم الدول الأعضاء لا تلتزم بوصايا الصندوق، والسبب يعود لضعف رقابته وتراجع الثقة في برامجه الاقتصادية التي لا تراعي الخصوصية والوضعية الحقيقية لاقتصاديات الدول.

أولاً: الدور المتوقع لصندوق النقد الدولي في التصدي لحرب العملات

من المؤكد أن مهمة التصدي لحرب العملات هي مهمة أصيلة لصندوق النقد الدولي، وذلك وفق نص المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي تنص على أن الصندوق عليه أن يمارس رقابة صارمة، ويتبنى مبادئ محددة بخصوص إدارة العملات الأجنبية. ولكن للأسف لم يف الصندوق بهذه المهام، وهو الأمر الذي دفع مجموعة العشرين للتدخل في السنوات الأخيرة لسد هذه الثغرة، وذلك رغم أن هذه المهمة ليست من مهام المجموعة، كما أن المجموعة قد تكون غير قادرة على النهوض بها، لأنه لا تتوفر لديها الأدوات والمبادئ اللازمة للرقابة على إدارة العملات في دول العالم.

لذلك، على صندوق النقد الدولي أن يرسخ لدى دول العالم مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها²:

1. أن التدخل في سوق العملات لن يكون ناجحاً إلا إذا تم على أسس ومستويات تتفق مع تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالأجل الطويل، وهو أمر في غاية الصعوبة؛

¹ - Mostafa belkhayate "Le Pétrole, l'Or et le Dollar" 16 Juin 2005, site web;

<http://www.belkhayate.ma/graphics/pdf/fr/lettre16fr.pdf>

² - مجلس الغرف السعودية "حرب العملات وتأثيرها الاقتصادي" التقرير الاقتصادي، العدد 21، جانفي 2011، ص:33.

2. أن مراكمة الاحتياطات من العملات الأجنبية بشكل يزيد عن المستويات المعقولة اللازمة لمواجهة أي صدمات غير متوقعة، يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد العالمي واقتصاد الدولة التي لديها هذه الاحتياطات.

ولذلك، فإن صندوق النقد الدولي مطالب بمساعدة الدول الأعضاء على تحديد المستويات المثالية للاحتياطات من العملات الأجنبية، وأن يراقب الدول في هذا المجال، ويوجه الانتقاد للدول التي تتجاوز هذه المستويات. كما يمكن للصندوق أن يفرض غرامات مالية على الدول التي تواجه توجيهاته ويضعها في صندوق دائم لاستقرار العملات.

ولا شك أن الصندوق قادر على النجاح في تحقيق هذه الأمور، وذلك بحكم المسؤولية القانونية المخولة له، وبحكم القدرة الفنية المتوفرة لديه في هذا المجال. لكن يبقى المشكل قائما ما دامت الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي في حرب العملات، كما أن امتلاكها لأصوات كثيرة من شأنه أن يُحوّل دون التصويت ضدها بأي قرار من الصندوق.

ثانياً: السيناريو المستقبلي لحرب العملات

بعد القراءة الواسعة لمختلف الدراسات التي تناولت موضوع حرب العملات، اتضح لنا أن هناك سيناريوهين لمستقبل هذه الحرب، بين أصحاب النظرة المتفائلة التي ترجح تجنب دول العالم حرب العملات وعدم انتشارها، وأصحاب النظرة المتشائمة الذين يرون أن العالم مقدم لا محالة على حرب تجارية ستكون حرب العملات إحدى معاركها الطاحنة.

1. سيناريو عدم توسع وانتشار حرب العملات (النظرة المتفائلة):

يرى أصحاب هذا النظرة، أن القراءة الواسعة والشاملة للنظام الاقتصادي الدولي الراهن ترجح عدم انتشار حرب العملات، رغم وجود مخالفات وتجاوزات بين الدول الكبرى خاصة الصين والولايات المتحدة في هذا المجال. وهناك العديد من العوامل التي تعزز هذا الرأي وأهما العوامل التالية¹:

1. إدراك جميع دول العالم خطورة حرب العملات على مصالحها الاقتصادية وأنها حرب ليس فيها رابح، وذلك لأنه من يتخذ الخطوة الأولى في هذه الحرب يعلم أن رد فعل الدول الأخرى سيكبده خسائر كثيرة. وكذلك لإدراك الدول التي تتبنى سياسة تخفيض العملة أنها بقدر ما تخرج اقتصادها من الركود فإنها تعطل النمو في اقتصادات الدول الأخرى، ومن ثم ينخفض الطلب على صادراتها في النهاية؛

¹ - مجلس الغرف السعودية "حرب العملات وتأثيرها الاقتصادي" نفس المرجع السابق، ص: 32.

2. وجود العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية التي لم تكن موجودة أثناء اندلاع حرب العملات في الماضي، وخاصة الصندوق والبنك الدوليين وكذا منظمة التجارة العالمية، وهي منظمات من المؤكد أنها ستقوم بدور هام لمنع انزلاق دول العالم في هذه الحرب المدمرة؛

3. التشابك الاقتصادي الكبير بين المصالح الاقتصادية لدول العالم، وخاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الصين هي أكبر مقرض للولايات المتحدة، وأنها أكبر داعم للدولار، من خلال سندات الخزينة الأمريكية. كما أن الشركات الأمريكية العاملة في الصين هي من أبرز المستفيدين من الصادرات الصينية إلى الأسواق العالمية؛

4. الدور الهام والفعال الذي تقوم به مجموعة العشرين في توحيد الآراء، وحث الدول الكبرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي لتحقيق الانضباط المالي والنقدي في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال التعاون والتفاهم حول سياسات اقتصادية مشتركة تحقق مصالح الجميع، والابتعاد عن السياسات المنفردة التي لا تراعي مصالح الجميع¹.

ومن ثم فإن السيناريو المرجح هو سعي دول العالم للتعاون والاتفاق فيما بينها، لترضي كل من دول الفئاض - خاصة الصين - ودول العجز - بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية-. ومن المرجح أن يكون لمجموعة العشرين دوراً في توجيه الدول الكبرى نحو آلية لضبط أسعار الصرف وتحقيق التوازن فيها، واستخدام صندوق النقد الدولي لخبراته الفنية لتحقيق ذلك، حيث يعول عليه للنهوض بدور رئيسي في هذا المجال.

2. سيناريو عدم إمكانية تجنب حرب العملات (النظرة المتشائمة):

إن القول بجمالية تجنب حرب العملات، يستند إلى عدم إصرار دول العالم على حل مشكلة دولية (الركود) من خلال سياسات محلية فردية (تخفيض قيمة العملة). لذلك، يرى أصحاب النظرة التشاؤمية أنه لا يوجد حلّ منظر لهذه الحرب، وذلك للأسباب التالية²:

1. أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ما زال يتربع على عرش اقتصاديات العالم، ويسير كل حركاته النقدية والتجارية، وهو نظام اقتصادي بينت الوقائع والأحداث التاريخية بأنه لم يعد مؤهلاً لذلك؛

2. أن أمريكا ما زالت تتسع دائرة أزمتها الاقتصادية، ولا يوجد تعافي اقتصادي كما يوهم الساسة الناس في أمريكا، وهذا يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن بدائل لسد الخلل؛ وحرب العملات هذه، هي إحدى البدائل التي لا غنى عنها؛

¹- William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P :13.

²- مجلس الغرف السعودية "حرب العملات وتأثيرها الاقتصادي" نفس المرجع السابق، ص: 33.

3. أمريكا عملاق اقتصادي وعسكري لا يمكن لأي دولة من الدول الحالية مجارته، حيث يبلغ الناتج الوطني الأمريكي حوالي 97% من حجم الناتج للاتحاد الأوروبي، و23% من حجم الناتج الوطني العالمي، وفي نفس الوقت لا يوجد بديل عند العالم للتخلي عن الدولار الأمريكي، ولا يوجد حتى الجراًة عند الدول بالانعتاق من هذا الدولار، وأيضاً ترتبط دول العالم برباط اقتصادي وثيق مع أمريكا في صادراتها حيث تبلغ صادرات الصين واليابان ما بين 15 و 20% من حجم الصادرات الخارجية¹؛

4. إصرار الولايات المتحدة على الخروج من حالة الركود التي تعيشها حالياً من خلال إجبار الصين على رفع قيمة عملتها، أو إغراق العالم بالدولارات وتصدير التضخم إلى دول العالم لعلاج مشاكلها الاقتصادية التاريخية؛

5. عدم وجود دولة مبدئية تقوم على نظام اقتصادي يخالف النظام الاقتصادي الرأسمالي في طريقة صناعة النقود، وفي التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية.

ينبغي لنا أن نقول بأنه لدينا شكوك فيما إذا كان بالإمكان تجنب حرب العملات في هذا العالم، نشك في أن حكومات كثيرة ستكون مستعدة للتخلي عن سلطاتها الهائلة التي يحققها لها هذا الامتياز. ومن هذه المعطيات الاقتصادية والسياسية نقول بأن هذه الحرب سوف تستمر، وستزداد رقعتها ودائرة أضرارها، وستلحق دول العالم خسائر كبيرة، وخاصة الدول الفقيرة والنامية منها، وذلك بزيادة سعر الغذاء بصورة متصاعدة، وتراجع القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وربما أدت إلى صراعات دولية أخرى؛ فالكاتب الأمريكي من أصل صيني* "سونغ جونغ بينغ" يتوقع أن تنضج حرب العملات عام 2024، وعلى الصين أن تبني عزلة مالية عن الاقتصاد العالمي لتحافظ على مكتسباتها.

المطلب الثالث: إعادة تقويم العملة الصينية ودورها في إخماد حرب العملات

أعلنت الصين في السنوات الأخيرة أنها ستبدأ تدريجياً برفع قيمة عملتها. وبالفعل بدأت تسمح بارتفاع اليوان مقابل الدولار الأمريكي، غير أن هذا الارتفاع ما يزال بعيداً عن المستوى اللازم. الأمر الذي زاد من إصرار الولايات المتحدة وبعض دول الإتحاد الأوروبي للضغط على الصين لرفع قيمة عملتها أكثر فأكثر. فهل سيؤدي إعادة تقويم العملة الصينية إلى إعادة الاعتبار للصادرات الأمريكية؟ وهل سينقذ تحرك العملة الصينية نحو الارتفاع الاقتصاد العالمي في الأجل القصير؟

¹ - حمد طيب أبو المعتصم "حرب العملات والصراع الدولي" تاريخ الإطلاع: 25 ديسمبر 2011، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.pal-tahrir.info/articles1/8>

* - سونغ جونغ بينغ: كاتب أمريكي من أصل صيني، وصاحب كتاب "حرب العملات" ذو ثلاثة أجزاء، وفيه يقول الكاتب أن البنوك الأمريكية هي التي تقوم بممارسات خاطئة من أجل الحفاظ على مصالحها، وهي وراء حرب العملات. وتوقع الكاتب حدوث الأزمة المالية في الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي قبل حدوثها فعلاً عام 2008.

أولاً: تحرك الصين نحو إعادة تقييم عملتها "اليوان"

لقي التحرك الصيني بشأن عملتها ترحيباً واسع النطاق في أنحاء العالم، وبوجه خاص في الولايات المتحدة. فبناءً على الأسس الاقتصادية، كان يجب أن تكون العملة الصينية أقوى بكثير مما هي عليه. ولكن لأن بكين تريد الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات، فهي تتدخل عمداً في سوق الصرف الأجنبي، بشراء الدولار والأورو، حتى لا ترتفع قيمة اليوان. وتمكّن هذه السياسة الصين من زيادة صادراتها، ولكنها تؤذي الشركاء التجاريين (الذي تتمتع صادراتهم بقدرة تنافسية تقل عما تتمتع به صادرات الصين).

1. العملة الصينية تحت ضغط دولي:

في عام 2005، بدأت الصين بزيادة قيمة عملتها تحت ضغط دولي، ولكنها أنهت إعادة تقييم العملة في 2008 عندما أدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيار حاد في الصادرات الصينية. غير أنه مع ضعف حالة الاقتصاد العالمي، بينما تسجل الصين معدلات نمو تزيد على تسعة في المائة، تعرضت الصين مرة أخرى إلى انتقادات دولية متزايدة بسبب الحفاظ على عملتها مقومة بأقل من قيمتها. وحتى وقت قريب، تقاوم الصين الدعوات لإعادة تقييم الريمني، ولكن الحكومة الصينية غيرت سياسة العملة فجأة، عشية قمة مجموعة العشرين في تورينيو أواخر شهر جويلية 2010، وتعهدت بجعل عملتها «أكثر مرونة» تدريجياً.

2. موقف الدول الغربية من رفع قيمة اليوان:

أثنت الدول الغربية على تحرك الصين لرفع قيمة عملتها لعدة أسباب¹:
أولاً: لو لم تقدم الصين على هذه الخطوة، لكانت سياسة عملتها، النقطة التي يتمركز حولها الجدل أثناء قمة مجموعة العشرين، وربما أفسدت الاجتماع وتسببت في حرب قبيحة بين الصين والغرب.
ثانياً: يتوقع خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال أن يساعد تحريك العملة الصينية في إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي.

ومع ضعف الطلب على الاقتصادات النامية، وقوة النمو في الصين، سوف يزيد ارتفاع قيمة العملة الصينية من القدرة التنافسية للواردات إلى الصين، وهو ما سيزيد الطلب على السلع المصنوعة في الغرب. وفي الوقت نفسه، سوف تقل القدرة التنافسية للصادرات الصينية إلى بقية العالم، ومن ثم ربما يشتري

¹- William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Op-cit, P : 10.

المستهلكون الغربيون السلع المصنوعة إما في بلادهم أو في بلد آخر، وهو ما سيفيد الاقتصادات الغربية أو منافسي الصين في البلدان النامية (كالهند والفيتنام)¹.

وكان رد الفعل على تغيير سياسة العملة الصينية إيجابياً لدرجة أن أسواق الأسهم ارتفعت مباشرة في أنحاء العالم (على الرغم من أنها سرعان ما تراجعت لأسباب أخرى).

ثانياً: الاستفادة الأكبر من إعادة تقييم العملة الصينية

رغم هذه الضجة العالمية حول العملة الصينية المقومة بأقل من قيمتها، إلا أن هذا الموضوع لا يمثل سوى قضية ثانوية في الاختلالات العالمية الراهنة والضعف الاقتصادي. وسوف تساعد زيادة قيمتها في معالجة قضية الاختلالات العالمية، لكن الآثار قصيرة الأجل لذلك تكاد لا تذكر.

1. إعادة تقييم العملة الصينية ومعالجة الاختلالات العالمية:

تعتبر مساهمة إعادة تقييم العملة الصينية في معالجة الاختلالات العالمية هامشية جداً، أسباب ذلك بسيطة إلى حد ما، فربما يكون الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم ولكنه بحجم خمسة تريليون دولار، مازال يساوي ثلث حجم الاقتصاد الأمريكي. ولا شك أن التغيرات في السياسة الاقتصادية للصين تؤثر على الاقتصاد العالمي، لكن ليس بدرجة تأثير القرارات التي تصنع في واشنطن.

وهناك سبب آخر لعدم كون تأثير زيادة سعر عملة الصين كبيراً في الأجل القصير، وهو أن بكين لن تسمح بارتفاع اليوان بشكل حاد. وبناء على تاريخ بكين السابق في إدارة عملية إعادة تقييم عملتها، من المحتمل أن تحافظ الصين على معدل زيادة اليوان عند نحو خمسة في المائة سنوياً، بهدف أساسي هو السماح لشركات التصدير الصينية بضبط وردع المضاربين في العملة الراغبين في تحقيق ربح سريع عبر ضخ أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة إلى الصين. وبطبيعة الحال، فإنه إذا ارتفعت العملة الصينية بمعدل خمسة في المائة سنوياً لمدة ثلاث أو أربع سنوات فمن الممكن أن يكون التأثير كبيراً².

ربما يعتقد الساسة الأمريكيون الذين قاموا أكثر من غيرهم بالضغط على الصين من أجل إعادة تقييم عملتها أن الشركات الأمريكية سوف تستفيد من تحريك العملة الصينية، إلا أنهم مخطئون في الأغلب؛ فمعظم المنتجات (المعتمدة على كثافة اليد العاملة) المصنوعة في الصين التي ستصبح غير قادرة على المنافسة نتيجة لرفع قيمة العملة لم تعد تصنع في الولايات المتحدة؛ لذلك فمن المحتمل أن يكون المستفيدون هم الشركات الهندية والمكسيكية أو الشركات الفيتنامية. وسوف تستفيد بعض الشركات

¹ - ماري أميتي وكارولين فرويند "ازدهار صادرات الصين" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 3، سبتمبر 2007، ص: 38.

² - Amol Agrawal "Saying No To Currency Wars" OP-Cit, P: 06.

الأمريكية التي تبيع السلع للصين (مثل جنرال موتورز، وإنتل، وبوينج) لأن منتجاتها ستكون أرخص. وسوف يقل الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين ولكنه لن يختفي.

2. أبرز المستفيدين من إعادة تقييم العملة الصينية:

لن يستفيد الأوروبيون كثيراً من إعادة تقييم اليوان على المدى القريب، لأن الأورو بعد الأزمة الأوروبية الأخيرة انخفض مقابل العملة الصينية. ولكن في الأجل الطويل، سوف تشعر بلدان منطقة الأورو بالتأثير الإيجابي لإعادة تقييم العملة.

وسيكون منافسوا الصين في العالم النامي هم أبرز المستفيدين من إعادة تقييم اليوان، لأن الشركات الأجنبية التي نقلت الإنتاج إلى الصين للاستفادة من رخص عمالتها، سوف تنقل بعض عملياتها إلى هذه البلدان خاصة إندونيسيا والهند والفيتنام.

والأمر المثير هو أن الصين سوف تستفيد أيضاً، فهي ستدفع ثمناً أقل مقابل الواردات، خاصة من سلع كخام الحديد والمواد الغذائية والبتروال التي تشهد أسعارها ارتفاعاً مؤخراً. غير أن شركات التصدير الصينية سوف تدفع الثمن، فهوامش أرباحها ضئيلة للغاية، تحت مستوى العشرة في المائة عادة، ومن ثم يمكن لإعادة تقييم العملة بنسبة 10 إلى 5 في المائة أن تدفع بعدد كبير من الشركات خارج السوق.

ويبدو أن هذه مخاطرة تستعد الحكومة الصينية لخوضها لسبب جيد، وتحت بكين شركاها منذ فترة على تطوير نفسها تكنولوجياً، فهي تدرك أنه لا مستقبل للتصنيع كثيف العمالة ذي هامش الربح القليل. لكن الشركات الصينية لم تلتفت لنصح حكومتها، ومن خلال منح هذه الشركات دعماً مستتراً عبر إعادة تقييم العملة، حدثت من فعالية سياستها لتطوير الصناعة¹.

والآن، وبعد أن تغيرت الأمور، بدأت بكين في سحب هذا الدعم، وسيواجه المصدرون الصينيون خطر الغرق إن لم يستطيعوا العوم.

وهكذا، وعلى النقيض من الحكمة التقليدية، لن تؤدي إعادة تقييم العملة الصينية إلى إنقاذ الاقتصاد العالمي، ولكنها ستنقذ الاقتصاد الصيني على المدى البعيد.

من المرجح أن تستجيب الصين (والدول الأخرى) جزئياً للمطالب الأمريكية وترفع من قيمة عملتها بصورة أسرع من رغبتها، وستقبل الولايات المتحدة التنازلات الجزئية الصينية، وذلك إدراكاً لحجم الخسائر الهائل الذي قد ينتج من وقوع حرب عملات قد تقود إلى نشوب حرب تجارية بين الطرفين، والتي لن يستفيد منها أحد عند نهاية المطاف.

¹ - فيليب لارين-وزير المالية التشيلي - "الصين وأمريكا كلتاها على خطأ في حرب العملات" تقرير الاقتصادية، تاريخ الإطلاع: 2011/01/16،

على الموقع الإلكتروني: http://www.aeqt.com/2010/10/27/article_461460.html

من جهةٍ أخرى، تخشى الصين أن تقع في فخ رفع العملة وتعاني تراجعاً اقتصادياً طويلاً الأمد، وهو ما حصل لليابان منذ عام 1990م، حيث أسهم ارتفاع الين الياباني في خفض معدلات النمو الاقتصادي في اليابان، كما فشلت السياسات النقدية في انتشال اليابان من الركود الاقتصادي الذي عصفت بها منذ تسعينيات القرن العشرين.

خلاصة الفصل:

في عالم اليوم حرب عملات علنية بين واشنطن التي تطبع دولارات بالمليارات وبكين، وإلى حد ما أوروبا، التي تدرك سعي الأولى لحل مشاكلها على حساب اقتصاديات العالم. فالدولار ليس عملة الولايات المتحدة وحدها، بل عملة العالم، حيث تحتفظ دول العالم باحتياطات مالية يشكّل الدولار 62 في المائة منها. وهذه ليست المرة الأولى التي تنشأ فيها حرب عملات، ففي عام 1985 اجتمع وزراء المالية في الدول الغربية الرئيسة واليابان في نيويورك، وقرروا خفض معدلات صرف الدولار مقابل الين الياباني والمارك الألماني، وهذا ما حصل على الأمد الطويل.

مع ذلك، فإن العملة العالمية وأداة التعامل والادخار على صعيد العالم تؤخذ قراراتها بشكل انفرادي من دولة واحدة هي الحكومة الأمريكية ومصرفها المركزي. والدولار الذي يملكه العالم يشكّل التزاماً على أمريكا، وعندما يذوب الدولار تذوب معه ثروات العالم وادخاراته، وتنخفض التزامات واشنطن تجاه العالم، أي أن العملية تمثل نقل الثروة من دول العالم إلى الولايات المتحدة.

وفي حرب العملات قد تحقق بعض الدول مكاسب قصيرة الأجل، ولكن هي حرب ليس فيها منتصر في الأجل الطويل، وذلك لأن الدول التي تبني نموها على الصادرات للدول الأخرى لن يكون لديها القدرة على مواصلة التصدير عندما ينخفض النمو في الدول الأخرى وتقل قدرتها على الاستيراد. كما أن هذه الحرب تتسبب في زيادة تدفقات رأس المال إلى الدول التي لديها معدل فائدة مرتفع، مما يؤدي إلى اختلالات مالية تؤثر على دول العالم، وتربك الاقتصاد العالمي، وقد تؤدي إلى انهيار اقتصادي إذا تبادت دول العالم في هذه الحرب.

وفي النهاية، توضح المؤشرات الحالية أن جميع القوى الاقتصادية الدولية، ومن بينها الولايات المتحدة والصين لن تستطيع حسم معركة العملات لصالحها؛ حيث سيعيد الاقتصاد العالمي هو الخاسر الأكبر من جراء تلك الحرب إذا لم يتم تفاديها، وذلك بإدخال إصلاحات عميقة على النظام النقدي الدولي؛ وهذا ما سنحاول تغطيته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:
إصلاح النظام النقدي الدولي
والحاجة إلى اعتماد عملة دولية موحدة

الفصل الرابع: إصلاح النظام النقدي الدولي والحاجة إلى اعتماد عملة دولية موحدة تمهيد:

يُعتبر الاستقرار النقدي الهدف الرئيسي للنظام النقدي الدولي، غير أن التجارب والوقائع التاريخية بيّنت أن هذا الأخير، كان في بعض المراحل التي مر بها مصدر الاضطرابات والأزمات الاقتصادية الدولية، وذلك لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية، وتأزم الوضع في الاقتصاد الأمريكي.

كما أن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين كتلتا اقتصادية ونقدية، أثرت بشكل كبير على توازن واستقرار النظام النقدي الدولي. ومن أهم هذه التكتلات النقدية، استحداث عملة "الأورو"، وذلك بعد الأزمات التي تعرض لها الدولار الأمريكي خاصة في سنة 1971، والتي نتج عنها كما أسلفنا سابقاً تكاليف باهضة تحملها الاقتصاد العالمي بأكمله. إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات عالمية أخرى تساهم في دعم توازن واستقرار النظام النقدي الدولي، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار والاقتصاد الأمريكي على النظام النقدي الدولي.

لذلك، كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن فقدان الدولار الأمريكي وضعه الدولي كعملة التبادل والاحتياط الأساسية التي تحتفظ بها البنوك المركزية لأغراض مختلفة، وأخذنا نقرأ عن السيناريوهات البديلة لعصر الدولار. وتزايدت الدعوات إلى إصلاح النظام النقدي الدولي وإيجاد بديل أنسب عن الدولار الأمريكي كعملة رئيسية، وبصفة خاصة عمليتي الأورو واليوان الصيني، مع ضرورة توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة. ومن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على النقاط التالية:

المبحث الأول: أهم مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي منذ أزمة 1971؛

المبحث الثاني: النماذج المقترحة لاعتماد عملة دولية موحدة كبديل للدولار؛

المبحث الثالث: إمكانية اعتماد وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة دولية.

المبحث الأول: أهم مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي منذ أزمة 1971

إن الأزمات التي عرفها نظام النقد الدولي مع كل إصلاح أدخل عليه، جعلت التفكير في إصلاحه أو وضع مشروع نظام نقدي جديد، لا بد أن يحظى بالدراسة والاهتمام، حتى لا يقع العالم في أزمات أخرى يمكن اجتنبها أو على الأقل التقليل من حدتها.

المطلب الأول: اتفاقية سميثونيان واتفاقية جامايكا

كان إعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" في 15 أوت 1971 عن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، مفاجأة لكثير من الدول التي يتألف منها الاقتصاد الدولي؛ فلم تتوقع الدول أن ينهار نظام الصرف بالدولار وما قد ارتبط به من إيجاد شبكة مستقرة من أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام، ما جرّ العالم إلى حالة من الفوضى في اختيار أنظمة الصرف.

أولاً: اتفاقيات سميثونيان Smithonian Agreement

لتفادي حالة الفوضى النقدية التي بدأت تعيشها الاقتصاديات الوطنية والتي يتألف منها الاقتصاد العالمي، اجتمعت مجموعة الدول العشرة* الأعضاء في صندوق النقد الدولي في "روما" بتاريخ 3 نوفمبر 1971، لتبحث عن مخرج لهذه الأزمة. وفي 18 ديسمبر 1971، عقد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة اجتماعاً في معهد "سميثونيان".

1. مضمون اتفاقية "سميثونيان":

حُصر الهدف الرئيسي للاجتماع، في البحث عن السبل المناسبة لإنهاء أزمة النظام النقدي العالمي وإعادة الاستقرار النسبي لأسعار الصرف الدولية، وكان من أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية ما يلي¹:

- رفع قيمة العملات الأوروبية والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي؛ فلقد تم رفع قيمة المارك بنسبة 17% والين بنسبة 14% وباقي العملات تم رفع قيمتها أيضاً بنسب ضئيلة في مواجهة الدولار. ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل بإلغاء الرسوم الجمركية 10% على الواردات؛
- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة الذهب من 35\$ للأوقية إلى 38\$ للأوقية، وهو ما يمثل تخفيض قيمة الدولار بنسبة 9%، وقد خفضت أيضاً كل من الليرة الإيطالية والكرون السويدي، فيما بقيت أسعار صرف عملات مجموعة الدول العشرة ثابتة مع السماح لها بالتغير في حدود قانونية جديدة

* - مجموعة الدول العشرة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، هولندا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، السويد، اليابان.

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 440.

أكثر اتساعاً من تلك المعمول بها في اتفاقية بريتون وودز، وقد تقرر زيادة حدود التقلبات لتصبح $\pm 2,25\%$ بدلاً من $\pm 1\%$ وقد أطلق عليها اصطلاح الموماش الموسعة¹.

2. انهيار اتفاقية "سميثونيان":

كان الأمل معقوداً على هذه الترتيبات النقدية في إعادة الاستقرار مرة أخرى إلى أسواق الصرف والنقد الدولية، وارتفعت احتياطات البنوك المركزية من الدولارات من 34 مليار دولار في نهاية عام 1971 إلى 62 مليار دولار في نهاية عام 1971، ثم 81 مليار دولار في نهاية عام 1972.

غير أن التطورات غير المواتية في نظام النقدي العالمي قد أودت بحياة اتفاقية سميثونيان في مطلع عام 1973، ومن أهم هذه التطورات²:

- تفجر أزمة الجنيه الإسترليني في النصف الأول من سنة 1972، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى اتخاذ قرار بتعويمه في 23 جوان 1972. وبهذا القرار يصبح الإسترليني أول عملة دولية تخرج عن نظام معدلات السميثونيان؛

- عدم نجاح التخفيض الذي أُجري على الدولار الأمريكي بنسبة 9% ابتداء من 8 ماي 1972. بمقتضى اتفاقية السميثونيان في تضييق الفجوة بين السعر الرسمي للذهب والسعر الحر له في الأسواق العالمية للصرف الأجنبي، وظل بينهما فارق يقدر بثلاثة دولارات لصالح السعر الحر للذهب؛

- إعلان الولايات المتحدة عن وجود عجز في ميزانها التجاري يقدر بحوالي 6,9 مليار دولار في عام 1972، وهذا يعني تواصل خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها؛

- بقاء أسعار الفائدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية عند مستوى أقل من مستويات الأسواق النقدية، وبالتالي لم تتمكن اتفاقية سميثونيان من العمل على جذب رؤوس أموال للولايات المتحدة الأمريكية، بل حدث العكس تماماً؛

- إن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واستمرار خروج الأموال أو الإشاعات عن مستقبل الدولار في نظام النقد العالمي، دفعت إدارة وحكومة الرئيس "نيكسون" إلى اتخاذ قرار تخفيض ثاني للدولار بنسبة 10%، أي 42,22 \$ للأوقية بدلاً من 38 \$ للأوقية، وذلك في 12 فيفري 1973.

ومن هنا، فإن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض ثاني للدولار بنسبة 10% يعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن انهيار نظام أسعار صرف سميثونيان المركزية، مما اضطرت معه كل من ألمانيا وبعض

¹ - MICHEL Dupuy "Le Dollar" Op-cit, P:25.

² - وسام ملاًك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 440 - 445.

الدول الأوروبية لرفع عملاتها الوطنية أمام الدولار، في حين انتهجت كل من كندا وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرا، نظام التعويم المدار *The Managed Floating System*.

ثانياً: اتفاقية جمايكا ونظام التعويم

لقد اضطرت المملكة المتحدة إلى تعويم الجنيه الإسترليني بعد الأزمة التي عصفت به، وذلك في 23 جوان 1972. والأزمة التي وقع بها الاقتصاد الأمريكي والدولار، جعلت الدول الأوروبية تفكر في وضع نظام أوروبي يضبط أسعار صرف عملاتها. ولتخفيف هذا الغرض اجتمعت هذه الدول في 7 مارس 1972، وعرف هذا النظام بنظام الثعبان الأوروبي والذي ينص على توسيع مجال تغيرات عملات الدول فيما بينها في مواجهة الدولار بـ 4,5% بدلا من 2,25% صعودا ونزولا كما تم الاتفاق عليها في اتفاقية السميثونيان.

1. اتفاقية جمايكا والاعتراف رسميا بنظام التعويم:

في عام 1973 وافقت الدول الصناعية الكبرى على ترك أسعار الصرف تتحدد وبجربة تامة فيما بينها، وفي نفس الوقت يتم تحديد العملات الأوروبية وفقا لنظام الثعبان، وخرجت فرنسا عن هذا النظام سنة 1974 والنرويج عام 1977 والسويد عام 1978.

إن كل الاضطرابات التي أصابت النظام النقدي الدولي عقب انهيار السميثونيان، كان ولا بد على الدول الكبرى أن تفكر في نظام يكون أكثر نجاعة لقيادة المدفوعات الدولية. ولتحقيق هذا الغرض تم عقد اتفاقية في "جاميكا" تم فيها الاعتراف رسميا بنظام التعويم المدار، وذلك في سنة 1976. واتفقت على نظام عرف بنظام الثعبان الأوروبي داخل النفق؛ وتتلخص خصائصه في ما يلي¹:

- عدم الأخذ بنظام أسعار الصرف الرسمية والمركزية كهدف، وإنما تختار السلطات النقدية مستوى محدد لسعر الصرف يكون هدفا لسياسة سعر الصرف الأجنبي التي تتبعها الدول الأعضاء في النظام النقدي الدولي، فالبنوك لها أن تختار نمط سياسة سعر الصرف الذي يحقق أهدافها دون الحاجة للموافقات الخارجية كصندوق النقد الدولي؛

- تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبية من خلال ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف"، وهي الأموال التي تستخدمها البنوك المركزية كمشراء أو بيع العملات الأجنبية في مقابل العملات الوطنية للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى الذي اختارته هذه البنوك ليكون هدفا لتحرركاتها، ويتحصل

¹ - محمود يونس، عبد النعم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 81.

الهدف الرئيسي من وراء تدخل البنوك المركزية من خلال استخدام أموال موازنة الصرف في الحفاظ على الاستقرار النسبي داخل أسواق الصرف العالمية.

2. أهم ترتيبات اتفاقية جامايكا 1976:

نستطيع أن نحدد أهم ما جاء في ترتيبات جامايكا عام 1976 والتي وضعت موضع التنفيذ في أبريل من عام 1978 في ما يلي:

1- حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم الصرف، بما في ذلك التعويم. فهي تستطيع أن تنسب قيمة عملتها إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى عملة أو عملات أخرى أو تعويم عملتها بحرية في سوق الصرف، والتقييد الوحيد هو عدم الاستناد إلى الذهب تحت أي شكل من الأشكال؛

2- إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأى سلعة يتحدد سعرها بناءً على العرض والطلب. فالبنوك المركزية تستطيع بيع الذهب في السوق الحرة كما تستطيع أن تشتريه أيضاً من السوق الحرة وفقاً للأسعار السائدة*؛

3- التخلص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة صندوق النقد الدولي، فقد قام الصندوق برد $\frac{1}{6}$ مخزونه من الذهب إلى الدول الأعضاء، وتخليه عن $\frac{1}{6}$ آخر يباع في السوق الحر عن طريق المزايعة؛

4- تقرر أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة (من صندوق النقد الدولي) هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

لقد أقرت اتفاقية جامايكا على تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف لتفادي التقلبات الحادة قصيرة الأجل دون التأثير على الاتجاه طويل الأجل لقوة العملة، ولعل النقطة التي لا تقل أهمية للاعتراف بنظام التعويم، هي التأكيد على حق كل دولة في اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي تراه مناسباً لها، لطالما أن هذا النظام لن يؤثر سلباً على التجارة الدولية¹.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في أبريل 1978 كجزء من تطبيق اتفاق جامايكا، حيث قام صندوق النقد الدولي ببيع سدس رصيده من الذهب في السوق الحرة (1976 - 1980) واستخدام الإيرادات في مساعدة الدول الفقيرة، وكان الغرض من ذلك هو التخلي عن الذهب كأصل للسيولة الدولية. وفي عام 1996 أصبح ثلثي أعضاء الصندوق البالغ عددهم 171 دولة يطبق نظام أسعار الصرف المرنة، وهذا

*- في ظل نظام بريتون وودز كان محظوراً على هذه البنوك أن تشتري من- أو تبيع في- السوق الحرة، إلا بالسعر الرسمي. وفي ظل هذا التعديل، لا يحق للبنوك المركزية التدخل في السوق لتحقيق الاستقرار في سعر الذهب، وتعين عليها أن تأخذ بالسعر الذي يحدده السوق.

¹- نوزاد عبد الرحمان الهبيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 120.

العدد يتضمن كل الدول الصناعية الكبرى والعديد من الدول النامية¹. ويمثل هذا العدد 5/4 من حجم التجارة العالمية، أما باقي دول العالم والتي تمثل ثلث الأعضاء، فإنهم اختاروا ربط عملاتهم إما بالدولار أو الفرنك أو حقوق السحب الخاصة أو إلى سلة من العملات.

مع ذلك، يمكن القول أن تجربة نظام جامايكا توصلت عملياً إلى ما يلي:

- عدم التحكم في السيولة الدولية: ويتوضح ذلك من خلال ما يلي:

✓ استمرار تزايد عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقية جامايكا، ولقد تسبب ذلك في إغراق العالم بالدولارات لسد هذا العجز نظراً لاستمرار الدولار في القيام بدوره كعملة احتياطي رئيسية. ويقول آخر، فإن الولايات المتحدة تمول العجز الموجود لديها من خلال إلقاء تكلفته على العالم أجمع²؛

✓ عدم التحكم في مشكلة التضخم، بسبب الإفراط في السيولة الدولية، التي مصدرها عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وميل دول غرب أوروبا إلى تنويع احتياطياتها من العملات الأجنبية الأخرى بخلاف الدولار؛

✓ عدم السيطرة على رؤوس الأموال العائمة.

- عدم حل مشكلة عملة الاحتياطي الرئيسية: على الرغم من أن اتفاقية جامايكا أكدت بأن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة هي العنصر الأساسي في الأرصدة الاحتياطية في النظام النقدي الدولي، إلى أن دورها كان بعيداً عن القيام بهذا الدور، وذلك لأسباب عديدة من أهمها³:

✓ استمرار الدولار في القيام بدوره كعملة الاحتياط الرئيسية؛

✓ زيادة الطلب على الأرصدة الدولارية بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمارات المالية بالدولار؛

✓ استمرار قيام الذهب بدور هام في تكوين الاحتياطيات الدولية في مختلف دول العالم؛

✓ عدم استقرار وحدة حقوق السحب الخاصة.

- عدم استقرار أسعار الصرف: فالتعويم العام لم يكن في الواقع إلاّ تعويماً للدولار تجاه العملات الأخرى. فمعظم عملات الدول الصناعية الرأسمالية قد تطورت تجاه الدولار.

- عدم المساهمة في حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية: إن انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، وارتفاع أسعار الكثير من السلع التي تستوردها بفعل التضخم

¹ - محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" مرجع سبق ذكره، ص: 83.

² - محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" نفس المرجع السابق، ص: 84، 85.

³ - رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف" مرجع سبق ذكره، ص: 270، 271.

العالمي، كان طبيعياً، أن يتفاهم العجز في موازين مدفوعات هذه الدول. ولذلك لجأت الدول المتخلفة إلى الاقتراض من الخارج مما أسفر عن تزايد أزمة المديونية خصوصاً وأن صندوق النقد الدولي يلعب دوراً متواضعاً في توفير السيولة المسيرة لها¹.

ولا تزال الدول في ظل نظام التعويم المدار، تحتاج إلى احتياطات دولية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف في الأجل القصير. وفي الوقت الحالي، فإن هذا التدخل يتم في الغالب بالدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: نظرية الخيارات النقدية الدولية لـ: روبرت مندل

رغم أن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حاولت جاهدة اجتناب الفوضى النقدية، وبالتالي تصحيح اختلال النظام النقدي الدولي من خلال الاتفاقيات السابقة، إلا أن العالم بقي وما زال يتخبط في أزمات مالية متتالية، وهو الآن يعيش تحت رحمة عملة دولية تابعة لاقتصاد بدأت أركانه تنهار. فكان من الضروري أن تظهر أفكار واقتراحات من قبل مفكرين اقتصاديين متخصصين، على رأسهم لاروش وروبرت مندل الذي أبدى ملاحظاته حول وضعية النظام النقدي الدولي قبل أن يلقي بوصفاته التي يراها خيارات مستقبلية لا بد منها.

أولاً: ملاحظات روبرت مندل حول وضعية النظام النقدي الدولي

لم يتم التوصل إلى تطوير قانون النقد دون غموض، ومع ذلك، فثمة خمسة ملاحظات أبداها "روبرت مندل" والتي تبرز في مشهد البعد التاريخي، وهي²:

1. أنظمة النقد لا تتغير فجأة:

يرى "روبرت مندل" أن أنظمة النقد لا تتغير فجأة ودون سابق إنذار، فهناك عادة وقت كبير بين التفكير والتنفيذ. من هنا، فإن انهيار النظام النقدي الدولي في تسعينات القرن الثامن عشر قد جاء بعد الثورة والتضخم الذي عرفته فرنسا، والتي كانت عندئذ أقوى دولة في أوروبا. كانت إعادة العمل بنظام المعدنين (الذهب والفضة) في فرنسا عام 1803، أو العمل بنظام المعدن الواحد (الذهب) في بريطانيا عام 1820 متوقعتين، وقد أصبح التوجه نحو الذهب في القرن التاسع عشر واضحاً بعد فترة قصيرة من تسبب الاكتشافات الذهبية في كاليفورنيا وأستراليا في طرد الفضة من التداولات النقدية في فرنسا، وهي البلد الأساسي الذي كان يعتمد على ثنائية المعدنين في التعامل.

¹ - محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - Robert A. Mundell "Five Observations on the International Monetary System" Gate Journal, Vol: 03, No: 01, (Spring 1983), PP: 189- 193.

أما استخدام الجنيه الإسترليني كإضافة مُبَالِغ في قيمتها للذهب. بموجب المواصفات المتعارف عليها في التعامل بالذهب، فقد كان موضع تحذيرات امتدت لعدة عقود من خلال العلاقات الإمبريالية والشعوب المرتبطة ببريطانيا؛ كما أن بروز الدولار الأمريكي كعملة مركزية تم التنبؤ به بسهولة. كان بوسع جون ستوارت ميل في سنواته المتأخرة أن يتنبأ عام 1869 بهيمنة الولايات المتحدة، وذلك قبل وقت طويل من خروج الجنيه الإسترليني كعملة رئيسية عالمية، أمام تقدم عملة العملاق الجديد.

2. القوة الأكبر هي التي توفر العملة الأقوى:

خرجت أمريكا من كلا الحربين العالميتين باعتبارها القوة المهيمنة عسكرياً وصناعياً ومالياً، وأصبح الدولار هو العملة العالمية. إنها حقيقة تاريخية تقليدية، وهي أن القوة الأكبر هي التي توفر العملة الأقوى. النقود ظاهرة سياسية تعكس - وتشكل إلى حد ما- الوضع السياسي في العالم.

تبعاً لذلك، فإن ملاحظة مندل الثانية هي: القوة السياسية الرئيسية كان لها عادة دوراً قيادياً في إقرار أو رفض طبيعة النظام النقدي الدولي. فقد أصبح الدولار عملة المدفوعات الأساسية والموجودات الاحتياطية، ووحدة المحاسبة ووحدة العطاءات والتعاقدات ومرجع القيمة ووحدة الدفعات المؤجلة، وأداة تسوية المنازعات ومقياس الأسعار العالمية ومؤشر التعاملات الدولية، وحل محل الجنيه الإسترليني -تدرجياً وليس فوراً* بعد عام 1949م¹.

3. الولايات المتحدة لها دور كبير في تقرير القيمة الدولارية للمعادن الثمينة:

رفعت السياسة النقدية الأمريكية السهلة خلال الأعوام 1979-1980 سعر الذهب إلى أكثر من 850 دولاراً في جانفي 1980. ولكن عندما تشدد الاحتياطي الفيدرالي تراجع سعر الذهب إلى 300 دولار، وعندما سلك الذهب نهجاً وسطياً، استقر لفترة من الوقت على سعر يتراوح بين 400-500 دولار. سلطة التأثير على أسعار الذهب هي سلطة السيطرة على الحجم الفعال للاحتياطيات النقدية الدولية. ولا يمكن إغفال أهمية النظام الاحتياطي الفيدرالي، فهو أكثر أهمية في هذه الفترة مما كان عليه بنك إنجلترا في أوج فترة استخدام الذهب كمقياس عالمي. ربما كان إنشاء نظام الاحتياطي النقدي عام 1914 أهم حدث في القرن العشرين، حيث لعب دوراً فعالاً في الحربين العالميتين وفي دورات التضخم والانكماش².

*- يرى "روبرت مندل" أن الجنيه الإسترليني كان يمكنه الحفاظ على وضعه الفعال لمدة أطول لو امتنعت المملكة المتحدة عن تخفيض عملتها في عامي 1949 و1967.

¹- روبرت مندل "حركة رأس المال وسياسة التثبيت في ظل أسعار صرف ثابتة ومرنة" المجلة الكندية للاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد [29]، جانفي 1963، ص ص: 437-441.

²- Robert A. Mundell "Currency Areas, Exchange Rate systems and International Monetary Reform" Journal of Applied Economics, Vol: 03, No: 02 (Nov 2000), PP: 221-224

سياسة الاحتياطي الفيدرالي لها تأثير مهيب على البنوك المركزية الأخرى، فرغم محاولات إلغاء مرجعية الذهب أو تهميش قيمته في سبعينات القرن الماضي، ورغم اتفاقية صندوق النقد الدولي في جامايكا عام 1976 وتقليل التركيز على الذهب ورفع شأن حقوق السحب الخاصة، فإن الذهب قد بقي كمستودع خاص "لقيمة النقد الطيار" وملاذئاً شعبياً للقوة الشرائية، وأهم موجودات احتياطيات البنوك المركزية. لهذه الأسباب يبقى الذهب متيقظاً لتوقعات التغييرات في التضخم.

تبعاً لذلك، فإن الاحتياطي الفيدرالي لديه السلطة لتحديد ليس فقط احتياطيات النقد الأجنبي في الخارج، ولكن قيمة الاحتياطيات من الذهب بالدولار. بمفهوم عملي، يعتبر النظام الاحتياطي الفيدرالي الملجأ الأخيرة للإقراض في النظام المصرفي الدولي، والمقرر لقيمة الدولار في الاحتياطيات العالمية. بهذا المعنى، يصبح منصب رئيس مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي مغتصباً لمنصب القائد العام للنقد في النظام المالي العالمي.

4. عدم اتساق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تحديد قيمة الذهب:

تتعلق ملاحظة "روبرت مندل" الرابعة بعدم اتساق سلطة الاحتياطي الفيدرالي إزاء الذهب عندما يتحدد سعر له. ففي حين يستطيع الاحتياطي الفيدرالي المبالغة في سعر الذهب فإنه لا يستطيع المبالغة في خفض سعره إلا على المدى القصير. إذا أعادت الولايات المتحدة العمل بنظام التحويل عند سعر مرتفع جداً للذهب وصاغت سياسة نقدية مواكبة لذلك، فسيتعين عليها شراء الذهب الزائد المعروض عليها، وبذلك تخلق احتياطيات مصرفية وأسعار فائدة منخفضة ومعدل أسعار أعلى مما قد يكون مرغوباً به.

ومن ناحية أخرى إذا أعادت الولايات المتحدة قابلية التحويل بسعرٍ منخفض جداً للذهب، فسيتعين عليها بيع الذهب وتخفيض احتياطيات المصارف وقبول سعر تعادلي أقل مما هو مرغوب به. وحيث أنه من ناحية عملية سيكون من المستحيل سياسياً دفع السعر في الولايات المتحدة إلى مستوى أقل من نقطة معينة (واقصدياً غير مرغوب به القيام بذلك بسبب مشاكل الإفلاس والبطالة)، فإن هناك حداً أدنى لسعر الذهب بالدولار لا يمكن تداول الذهب بسعر يقل عنه¹.

من ناحية أخرى، ليس هناك حدود عليا لسعر الذهب بالدولار ما عدا ما يفرضه استعداد الاحتياطي الفيدرالي أو الخزانة لقبول واردات من الذهب. لذلك، فالولايات المتحدة لا تستطيع تخفيض سعر الذهب لفترة طويلة (كما فعلت بين عامي 1968 و1971)، أو يمكن القول بأنها لا تستطيع لفترة طويلة المبالغة في سعر الدولار².

¹- Robert A. Mundell "Five Observations on the International Monetary System" Op-cit, P: 192.

²- Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" The Official Monetary and Financial Institutions Forum (OMFIF), London, January 2013, p:10.

5. هناك ضرورة لاحتياطات دولية رغم وجود أنظمة صرف مرنة:

ملاحظة روبرت مندل الخامسة والأخيرة، أن هناك ضرورة لاحتياطات دولية بموجب أسعار مرنة بدلاً من أسعار ثابتة؛ وأن التدخل في أسواق الصرف الأجنبية هو أكثر في حالة أسعار الصرف المرنة منه في حالة أسعار الصرف الثابتة. وقد تنبأ السير روي هارود، بين آخرين، بهذه الحالة التي تبدو متناقضة ظاهرياً لنظام أسعار مرنة في ستينات القرن الماضي. كان الاعتقاد أوسع انتشاراً في ستينات القرن الماضي بأن الانتقال إلى نظام من أسعار الصرف المرنة سيقضي على مشاكل موازين المدفوعات والحاجة إلى احتياطات نقد أجنبي والتدخل في أسواق الصرف الأجنبية، ناهيك عن طرق مصطنعة على أساس إصلاح مالي لإيجاد سيولة جديدة. كل هذه الأفكار حول الطريقة التي قد تحدد سلوك عام من العملات الوطنية المعمّمة كان ينبغي تبديدها بسرعة، لأن التعويم العام قد بدأ عام 1973م¹.

بموجب نظام أسعار الصرف المعمّمة العامة، لم تكن هناك آلية للسيطرة الدولية على كمية الاحتياطات الدولية. كان بوسع البلدان الحصول على الاحتياطات التي تريدها ببساطة عن طريق شرائها. أصبحت السياسة النقدية في كل بلد تتسم "باللطف"، وانهارت موازين المدفوعات. كان توفير النقد مقيداً فقط بالخوف من تخفيض سعره و/أو الخوف من التضخم. ولكن بعد أن تم تعويم كل العملات مقابل الذهب، مثلما حصل بعد اتفاقية سمثونيان، فقد اختفت مرسة الاستقرار التي كان يوفرها الذهب. لم ينجح الحاجز المضاد للتضخم الذي كان قد تم توفيره عن طريق معادلة أسعار الصرف طالما ظلت البلدان على قدم المساواة مع بعضها البعض في سياساتها التضخمية².

كان النظام الجديد لا يزال محوره الدولار، ولكن الدولار لم يعد يتمتع بانضباطية قابلة تحويل الذهب التي كانت دائماً توفر نظرياً وعملياً كإجابة للسياسات التضخمية للاحتياطات المركزية. منذ ذلك الحين، أصبحت مسألة ما إذا كانت السياسة العالمية ستكون تضخمية أم لا تعتمد على ما إذا كانت سياسة الاحتياطي النقدي تمكنها من ذلك أم لا.

تبعاً لما تقدم لم يوفر نظام تعويم الأسعار ضبطاً ولا قيوداً نقدية، بل على العكس من ذلك، فقد أوجد هذا النظام تضخماً وديوناً غير قابلة للسداد، وإفلاساً فعلياً للعديد من البلدان، خاصة بين عامي 1973-1981.

نستطيع أن نرى الآن أن التفاوت بين النتائج المتوقعة والحقيقية المرتبطة بالتحول من أسعار صرف ثابتة إلى أسعار صرف مرنة، يكمن في فشل المدافعين النقديين عن أسعار صرف مرنة في فهم آلية

¹ - روبرت مندل "حركة رأس المال وسياسة التثبيت في ظل أسعار صرف ثابتة ومرنة" مرجع سبق ذكره، ص: 440.

² - Robert A. Mundell "Currency Areas, Exchange Rate systems and International Monetary Reform" Op-Cit, P: 228.

التعديل التي كانت ترتبط بأسعار صرف ثابتة. إن بلداً لديه عجز في ميزان مدفوعاته يعاني من زيادة في عرض عملته مقابل عملات أخرى، ويتعين على السلطات، لمنع التضخم، عرض احتياطياتها من العملات الأجنبية (أو الذهب) وإخراج العملة الزائدة من التداول عن طريق خفض تلقائي للنقد المتداول لدى الجمهور، أو القاعدة الاحتياطية للنظام المصرفي. من الواضح أن الحالة تصحح ذاتها حيث أن النقد المتداول لدى الجمهور سينخفض إلى الحد المطلوب. ولكن حكومات عديدة عملت، لسوء الحظ، على ممارسة عمليات "تعقيم" أو "تحييد" كان من شأنها تعطيل آلية التعديل، أحياناً بذريعة سخيفة تدعى "عمليات دفاعية".

مشاكل موازين المدفوعات بمعناها الدقيق، لا تنشأ بين مناطق لها عملة مشتركة واحدة، لأنه ليس هناك فرصة لتعطيل عملية التعديل بواسطة عمليات تعقيم أو تحييد. إذا كان هناك بلدان لكل منهما سلطات إصدار نقود خاصة به، يتدخلان فقط في أسواق الصرف، فإن التعديل سيكون سلساً كما لو كان الحال بين منطقتين في بلدٍ يستخدم عملةً مشتركة.

باستثناء بعض المبررات والحالات الخاصة، فالسبب في أن بلداناً مثل إيطاليا واليابان والمكسيك وكوستاريكا تستطيع المحافظة على أسعار صرف ثابتة لعقود عدة بموجب نظام بريتون وودز، هو أن هذه البلدان قد سمحت عموماً للخسائر والمكاسب في الاحتياطيات بالتأثير على معدل النمو في عرض النقد، وكان التعقيم - في أسوأ الأحوال - جزئياً فقط، ولذلك تحققت فعالية آلية التعديل والضبط المالي. أما عندما تخلت هذه البلدان عن الأسعار الثابتة وتحولت لأسعار صرف مرنة -إيطاليا واليابان عام 1971 والمكسيك عام 1976 وكوستاريكا عام 1981- فقد خسرت فوراً مؤشراً للخطر أو دقة التوجيه التي كانت سر سياساتها النقدية الثابتة السابقة¹. هذان مثالان فقط من أمثلة كثيرة تظهر بوضوح تام في سجلات الإحصاءات النقدية.

ثانياً: خيارات الإصلاح النقدي الدولي لـ: روبرت مندل

يرى روبرت مندل أن هناك خمسة خيارات على العالم أن يتخذها لإصلاح النظام النقدي الدولي، وذلك وفقاً للظروف التي يمر بها هذا النظام، ويمكن اختصارها فيما يلي:

1. الخيار النقدي لأسعار صرف معومة حرة:

الخيار الأول الذي يجب طرحه للدراسة هو الخيار النقدي في تعويم أسعار الصرف. هذا الخيار يسعى للسيطرة على الكتلة المالية الكلية بمعنى محاولة تثبيت معدل نمو مفهوم مالي محدد. عندما يقوم كل

¹ - Robert A. Mundell "The International Monetary System and the Case for a World Currency" Leon Koźmiński Academy of Entrepreneurship and Management and TIGER Distinguished Lectures Series n: 12, Warsaw, 23 October 2003, P: 18.

بلد بذلك فسيتمتعين أن تأخذ أسعار الصرف بالتذبذب مقابل بعضها البعض، حيث أنه ليست هناك آلية للتأكد من أن الطلب على النقد سيكون مساوياً للعرض. الهدف الأساسي هو ضمان الاستقلال النقدي لكل بلد لمحاولة تحقيق معدل التضخم "المثالي" الخاص به أو نمو الناتج الوطني الإجمالي النسبي.

هذا الاقتراح قد يشمل حوالي 150 سعر صرف معوم أو أكثر. التنويعات على الاقتراح تشمل أنواع مختلفة من "التعويم القدر" أو إدارة أسعار الصرف إلى تسهيل التذبذبات في التوجهات، أو منع الهجمات الاحتكارية على عملات بلدان صغيرة من قبل البنوك الكبيرة أو البنوك العملاقة متعددة الجنسيات، أو الوقاية من السياسات النقدية المسببة لعدم الاستقرار التي تنشأ أساساً خارج بلد التعويم. تمت، إلى حد ما، تجربة اقتراح النقديين بعد عام 1971، ولكن بشكل خاص بعد عام 1973 عندما رفضت لجنة العشرين يدها من الإصلاح النقدي "حتى يتم حل مشكلة التضخم". وقد حقق نظام "تعويم قدر" وضع قانون دولي في التعديل الثاني على مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، والذي كان قد وافق، في اجتماع جامايكا للجنة العشرين التابعة للصندوق عام 1976، على تبني نظام سعر صرف مرن تحت السيطرة¹.

إن مقارنة النظرية النقدية تعتمد على استخدام سعر الصرف كأداة تعديل لتصحيح مشاكل ميزان المدفوعات. إذا كان هناك عجزاً لدى بلد ما في ميزان مدفوعاته، فإن سعر الصرف سينخفض طبقاً للجدلية النظرية، مما سيجعل سلع هذا البلد أقل سعراً والسلع الأجنبية أعلى سعراً، ويحوّل الطلب العالمي باتجاه سلع البلد ذي العملة الأقل سعراً².

مقارنة هذه النظرية يدحضها نقادهم انطلاقاً من أسس نظرية وعملية وسياسية، فقد لا تكون لتغيرات أسعار الصرف تأثيراً على ميزان المدفوعات، بل إنها ستعكس على الأغلب موافقة على تغير سابق في الأسعار الإجمالية أو - الأسوأ - تحرص على تغيير في مستويات النقد والأسعار على السواء. ينبغي للإنصاف القول بأن العديد من الاقتصاديين الذين كانوا يعتقدون ذات يوم بالتعويم العالمي، قد غيروا آراءهم الآن على مناطق إقليمية بأسعار صرف ثابتة. مع ذلك، فالحقيقة هي أنه ما لم تربط جميع البلدان الأقل تطوراً عملاتها بالعملة القيادية نفسها، فإنها جميعاً ستعوم بالنسبة لبعضها البعض. إلا أنه من الممكن لسعر صرف ثابت في بلد أقل تضخماً أن يوفر انضباطاً نقدياً ما كان يمكن توفيره. إلا أن الحقيقة الأهم في واقعنا الحالي لا زالت هي الدور الاقراضي الذي يلعبه الدولار، والذي يجعل مقارنة النقديين عملياً غير واقعية.

¹- Robert A. Mundell "Five Observations on the International Monetary System" Op-cit, P: 198.

²- روبرت مندل "حركة وحجم رأس المال" المجلة الكندية للاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد [30]، أوت 1964، ص: 482.

2. خيار قاعدة الذهب الجديدة:

يكره أنصار قاعدة الذهب خيار النقديين حول أسعار صرف معومة لكل عملة في العالم، وفي الوقت الذي يتركز فيه اهتمام النقديين الوطنيين على السوق المحلي، فإن الدوليين يركزون على المكاسب الناجمة عن الاستخدام المشترك لعملة مشتركة. وإذا لم يكن ممكناً حتى الآن إيجاد عملة عالمية واحدة لأسباب سياسية، فإن أقرب تشبيه لها يمكن بواسطته تشبيه خصائصها المفيدة، هو نظام عملات يمكن تحويل الواحدة منها للأخرى بسعر صرف ثابت أو معروف سلفاً. والحل العملي الوحيد اليوم هو استخدام المعادن الثمينة، وخصوصاً الذهب¹. فالذهب هو السلعة الوحيدة التي تحتفظ بها حكومات قادرة على القيام بدور نقدي فعال، وفي حين أن المرء قد لا يرغب في استبعاد بدائل أخرى للذهب مستقبلاً، في القرن القادم، فلن يكون من المجدي حالياً إيجاد معيار سلعي حول أي سلعة ما عدا الذهب. المدافعون عن قاعدة الذهب يتناولون مشكلة نظام النقد الدولي من وجهة نظر مضادة لتلك التي يتبناها النقديون الوطنيون. إنهم يفضلون رؤية توسع في مزايا عملة مشتركة تستخدم في سائر أنحاء العالم، أو على الأقل بقدر ما تسمح به المؤثرات الاقتصادية السياسية الخارجية. المدافعون عن قاعدة الذهب يؤكدون على المزايا الكبيرة للأسعار الثابتة في هذه الحالة، وكذلك الحال في رأي الحكماء من خبراء النقد في مجلس الشيوخ الأمريكي.

السؤال الذي يبرز هو ما إذا كان من المجدي لكل بلد أن يتبنى قاعدة الذهب؟ الجواب: لا. إن اختيار عملة أو مادة رئيسية يرتبط بصورة وثيقة بإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال، فمعظم البلدان تحتاج إلى استقرار عملاتها نسبة إلى العملة التي يتعين عليها استخدامها لدفع التزاماتها أو الاقتراض أو الإقراض أو تسديد ديونها. والذهب ليس داخلياً في التنافس كعملة تبادل ليحل محل الدولار، كما أن حقوق السحب الخاصة ليست في مجال التنافس. الدور الرئيسي للذهب في قاعدة الذهب الجديدة هو توفير وقاية ضد التضخم وضد الزيادة في التوسع مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الذهب، مثله مثل النفط، هو مورد قابل للنفاذ. إذا التزمت بلدان أخرى بنظام تحويل لعملاتها إلى الدولار أو حقوق السحب الخاصة كما يتعين عليها أن تفعل لكي تحقق سعر صرف ثابت والاستفادة من عملة عالمية مشتركة، فعندئذ يتعين على الدولة التي تحررت من ضرورة التدخل في أسواق الصرف الأجنبية (أي الولايات المتحدة) أن تقبل بعض القيود على سيادة عملتها، وذلك على شكل التزام ببيع وشراء الذهب ضمن هوامش محددة لمعادلة مركزية².

¹ - Robert A. Mundell "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback ?" Lecture delivered at St. Vincent College, Letrobe, Pennsylvania, March 12, 1997, P: 05.

² - روبرت مندل "حركة رأس المال وسياسة التثبيت في ظل أسعار صرف ثابتة ومرنة" مرجع سبق ذكره، ص ص: 441-437.

يتعين علينا أن نعرف الآن أن أسعار الصرف المرنة لا تعني التكيف بالضرورة. بقدر ما كان الدولار مقيماً بسعر أعلى في ستينات القرن الماضي فإن تلك المبالغة في التقييم لم تكن مقابل العملات الأخرى، بل كانت زيادة في التقييم بالنسبة للذهب الذي كان مقيماً بأقل من قيمته نسبة لجميع العملات. وبالنظر إلى الوراء فإن الحل الأفضل في الستينات من القرن الماضي كان يمكن أن يكون تغييراً عالمياً في سعر التكافؤ للعملات، وهو الحل نفسه الذي كان يمكن له أن ينقذنا من عشرات الركود الكبير وعواقبه.

3. خيار النقد الخاص:

طُرحت بإلحاح فكرة أن عصر النقد الحكومي لم يحقق نجاحاً في إيجاد نقد يتميز بالكفاءة وتبعاً لذلك فإن إحالة هذه المهمة إلى بنوك وطنية أو دولية وعملات وطنية قد يكون إحدى الوسائل لإيجاد نقد خاص، وهو بديل سيفتح الباب للدخول الحر في هذه الصناعة ويزيل الضرائب التمييزية على إنتاج وبيع النقد المعدني¹.

ولعل النقد الحكومي كان على الدوام، أداة للسلطة الوطنية ظلت محاطة دائماً بحماية شديدة من قبل أي حكومة تتولى السلطة. كان النقد دائماً مصدراً للعجز المالي، وبديلاً للضرائب، ومسكوكات راجحة، وضريبة على التضخم. وأصبح النقد مؤخراً وسيلة يمكن بواسطتها لسياسة نقدٍ توسعية، وفي ظل أسعار صرف مرنة وضريبة دخل تصاعدية، زيادة حصة الإنفاق الحكومي من الناتج الوطني الإجمالي. كما أن النقد كان وسيلة تستطيع الحكومات استخدامها لسندات الدين بفائدة لتمويل العجز ثم تمحو، من خلال التضخم، القيمة الحقيقية لدين الحكومة، وهو أسلوب يمكن الاستمرار فيه حتى تدركه توقعات التضخم وتنهار إثر ذلك الثقة بديون الحكومة. كما أنه، ومن خلال استخدام الخيار النقدي، تستطيع الحكومة أيضاً تحقيق القدرة على دفع أي التزامات غير متوقعة، كالتي تنشأ عند نشوب حرب².

رغم أن "مندل" يتعاطف فلسفياً مع فكرة النقد الخاص، إلا أنه لا يريد لها أن تكون ملهاة عن بدائل موجودة حالياً. كما ينبغي لنا القول بأننا ندعم الأهداف التي يسعى لها نظام نقد خاص، ولكن لدينا شكوك فيما إذا كان بالإمكان تحقيقها في العالم السياسي الذي نعيش فيه، نشك في أن حكومات كثيرة ستكون مستعدة للتخلي عن سلطاتها الهائلة التي يحققها لها هذا الامتياز.

4. خيار المناطق النقدية المثلى:

هناك خيار مهم آخر وهو نظام المناطق النقدية "المثلى" إذا تم تصميمها لتعظيم معيار مصلحة عامة مقيدة. من المفيد أن نبدأ التفكير بكل دولة قطرية باعتبارها منطقة نقدية مشتركة. وقد تختار دولتان

¹- روبرت مندل "حركة وحجم رأس المال" مرجع سبق ذكره، ص ص: 483-485.

²- Robert A. Mundell "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback ?" Op-Cit, P : 12.

قطريتان أو أكثر ربط عملاتها ببعضها البعض والبدء بتعويم مشترك مقابل البلدان الأخرى. حالة كهذه تثير السؤال حول العملة المثلى، انطلاقاً من عملات وطنية فردية معوِّمة، ما المعيار الذي قد يدفع بلداناً لربط عملاتها بترتيبات تعويم مشترك؟

على أحد طرفي التفكير في هذه المسألة هناك النموذج النقدي لعملة وطنية معوِّمة تماماً لكل بلد، وعلى الطرف الآخر عملة عالمية كما قد يسود في ظل دمج نقدي عالمي كما قد يفهم من العمل بقاعدة ذهب عالمية أو عملة عالمية. ما هي مكاسب دمج العملات أو استقلاليتها؟

حجم البلد مسألة ذات شأن، فبلد صغير يقع إلى جانب بلد كبير قد يجد أن تحولات بسيطة من عملة إلى أخرى قد تغير مستوى الأسعار في البلد الصغير بنسبة عكسية مع حجمه بالنسبة للبلد الكبير. يمكن للبلد الصغير تقليل الضرر الناجم عن هذه التحولات عن طريق تثبيت أسعار الصرف وترك تذبذبات الاحتياطات تمتص الصدمات. والشيء ذاته ينطبق على الصدمات من خارج النظام. وما ينطبق على عملتين ينطبق حتى بصورة أفضل على ثلاث عملات وهكذا¹.

البلدان المؤلفة لأي منطقة عملة لديها أشياء مشتركة معينة، فأى بلدين لديهما أسعار صرف ثابتة يجب أن يكون لديهما مستويات أسعار متناسبة مع بعضهما البعض، بحيث يصبح لديهما خلال فترة من الزمن نسب تضخم متماثلة. إذا لم يكن الأمر كذلك فستكون أسعار السلع في أحد البلدين أرخص دائماً منها في البلد الآخر، وسيتبع ذلك ميزان مدفوعات غير متعادل مما يفرض تصحيحاً نقدياً أو انهيار المنطقة النقدية (خفض سعر العملة). وقد تنتقل عوامل الإنتاج بسهولة أكبر بين البلدان المشاركة في منطقة نقدية واحدة إما كشرط مسبق لاتفاقية المنطقة النقدية أو كنتيجة لذلك².

قد تعكس المناطق النقدية مناطق تخطيط، وقد تكون التغيرات في أسعار الصرف مفيدة لتحقيق التعديلات الأساسية في ميزان المدفوعات فقط عندما يكون هناك استقرار يمكن للأسعار أن تتصرف على أساسه لتغيير الأجور الحقيقية. مناطق التخطيط تتضمن درجة من الدمج ولذلك فإن هذا المعيار يتداخل مع الخيارات السياسية.

الحل النقدي لمناطق عملات وطنية ذات أسعار معوِّمة دون تدخل ليس حلاً راسخاً، فهو يميل إلى التداخل مع نظام مناطق عملات أكبر. لقد أثبتت منطقة العملة المثلى تاريخياً أنها أكبر من منطقة العملة الوطنية المعزولة. بيد أن العملة المثلى، في الطرف المقابل، لم تكن أبداً بحجم الاقتصاد العالمي، فقاعدة الذهب في الوقت الحاضر - على سبيل المثال - لا تستطيع أن تحوي الاقتصاد العالمي برمته.

¹ - روبرت مندل "حركة وحجم رأس المال" مرجع سبق ذكره، ص: 487.

² - Robert A. Mundell "Currency Areas, Exchange Rate systems and International Monetary Reform" Op-Cit, P: 231.

وفي هذا الصدد، نرى أن خيار المناطق النقدية المثلى هو النتيجة الأكثر احتمالاً إذا لم يتم اتخاذ خطوات مدروسة لتأسيس نظام نقد عالمي جديد، في محاولة منا لاقتراح إنشاء اتحاد نقدي عربي، وذلك من خلال الفصل الخامس والموالي.

5. خيار بنك مركزي عالمي:

أحد أغراض إنشاء بنك مركزي عالمي هو توفير نقد عالمي عندما لا يكون موجوداً، وعندما يكون من المرغوب فيه إيجاد نقد من هذا النوع. أحد الأغراض الأخرى هو توفير مصدر للنقد الدولي عندما يكون نادراً دون مبرر، وكبح نموه عندما يكون زائداً. هناك غرض ثالث، وهو القيام بدور الوسيط المتحمل للخطر بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز. والغرض الرابع هو خفض، إن لم يكن وقف، التذبذبات غير المرغوب بها في أسعار الصرف. وهناك غرض خامس، هو توفير وسيط بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة لإعادة الجدولة أو تمويل الالتزامات المترتبة على فوائد الديون عندما لا تعود هناك جدوى من قنوات الاتصال العادية والحلول الثنائية¹.

بعض نواحي هذه الأغراض، تقوم به وبصورة جزئية، المؤسسات القائمة حالياً، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، إضافة لبنوك إقليمية متنوعة ووكالات وطنية وجماعات خاصة. إلا أن زيادة النمو في الاحتياطي الدولي العشوائي والنمو غير المنضبط للدين وعدم الإحساس بالطمأنينة في أوساط المجتمع المصرفي التجاري الدولي، وغزو المجالات الخاصة من قبل مؤسسات دولية ناهيك عن أزمة الدين، تكشف بوضوح عن الفجوات في الهيكل الدولي. وقد تم تجنب أزمة كانت على وشك الحدوث عام 1982، ولكن ليس هناك ضمانات بأنه قد تم العثور على حل لبقية العقد وما بعده².

كما قام روبرت مندل بطرح خطة لتأسيس بنك مركزي عالمي برأس مال تريليون دولار. ستعطي للبنك المركزي العالمي الصلاحية لأن يقبل بين موجوداته الذهب والعملات الأجنبية والتزامات الدين للدول الأعضاء، وسيكون بوسعه أيضاً قبول ودائع بالعملات الوطنية أو أدوات دين مختارة، ويقوم بالمقابل، بفتح حسابات للحكومات الأعضاء مقيمة بوحدة الاحتياطي الدولي، وستقبل الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات من قبل الأعضاء الآخرين لغاية نسبة مضاعفة من حصتها التي ستتقرر وفقاً للاتفاقية التأسيسية بين البلدان المشاركة. وسيقدم البنك المركزي العالمي قروضاً بسعر البنك تحت ظروف محددة تعكس أحوال السوق. وسيتم تنسيق نشاطات البنك المركزي العالمي مع نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما سيساعدهما البنك المركزي العالمي في تنسيق نشاطاتهما.

¹ - روبرت مندل "حركة رأس المال وسياسة التثبيت في ظل أسعار صرف ثابتة ومرنة" مرجع سبق ذكره، ص: 469.

² - Robert A. Mundell "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback ?" Op-Cit, P : 13.

يمكن للبنك الجديد أن يلعب دوراً في سوق الذهب في حالة عزم البلدان الكبرى على تأسيس قاعدة الذهب الجديدة أو إعادة تأسيس قاعدة الدولار القابل للتحويل إلى ذهب. قد يتم ذلك من خلال استخدام حقوق السحب الخاصة الموجودة حالياً كوحدة للعملة الجديدة أو وحدة عملة جديدة. لنفترض أن الوضع المبدئي للبنك المركزي العالمي كان على النحو التالي:

الجدول رقم (4-1): التشكيلة المبدئية لرأس المال البنك المركزي العالمي

المطلوبات (تريليون دولار)		الموجودات (تريليون دولار)	
1.0	ودائع احتياطية	0.50	ذهب
		0.25	عملات
		0.25	ديون
1.0	المجموع	1.0	المجموع

Source: Robert A. Mundell "The International Monetary System and the Case for a World Currency" Op-Cit, P: 21.

يمكن للبنك المركزي العالمي المبادرة في قبول الذهب من البنوك المركزية الوطنية التي ترغب في مزيد من السيولة فيها أو في بيع الذهب لتلك البنوك المركزية التي ترغب في تقليل حجم ودائعها من العملة الاحتياطية العالمية. ويمكن للمعاملات الفعلية أن تتم بين البنك المركزي العالمي وإحدى البلدان الأعضاء أو عن طريق أحد البنوك المركزية الوطنية العامل كوكيل للبنك المركزي العالمي.

بعدها، يكون للبلد المعني خيار تثبيت نقده بالنسبة للنقد العالمي الذي سيكون قابلاً للتحويل للذهب، أو يكون له خيار بيع وشراء الذهب مباشرة. وسيكون ربح خطوط القروض الجديدة التي سيفتحها البنك المركزي للبلدان بسعر فائدة مرتبط بالسوق (لنقل سعر الفائدة على الدولار الأوروبي أو ليبور) بينما تربح الودائع السائلة لدى البنك المركزي العالمي بنسبة فائدة أقل¹.

سيتمد تأثير وجود مؤسسة كهذه إلى تخفيف الصعوبات الحالية لأزمات السيولة وإعادة جدولة الديون. كما أنه سيخفف من التأرجح الكبير في أسعار صرف الدولار عندما يحدث التنويع (أو عكسه) وسيمنع التذبذب المسبب لعدم استقرار الاحتياطيات الدولية الناجم عن تذبذب أسعار الذهب.

واقع الحال هو أن العالم سيحوي عناصر من الخيارات الخمسة، فتثبيت أسعار الذهب سيكون خطوة عملاقة نحو تثبيت قيمة الاحتياطيات الدولية، وسيكون إنشاء بنك مركزي عالمي مناسب في المستقبل، أداة لا غنى عنها لحل أزمة الدين العالمي.

¹- Robert A. Mundell "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback ?" Op-Cit, P : 22.

المطلب الثالث: رؤية ليندون لاروش من أجل نظام نقدي أكثر مساواة

لقد دشنت الولايات المتحدة الأمريكية اهييار نظام النقد الدولي الذي قام على أساس اتفاقية بريتون وودز منذ عام 1945، والذي تميز نسبياً حتى بداية السبعينات من القرن المنصرم بثبات أسعار الصرف عالمياً، ليعرف بعد ذلك وإلى اليوم تقلبات شديدة في أسعار الصرف العالمية. يُحكّم عليه أنه نظام نقدي غير عادل حسب رؤية ليندون لاروش الذي حاول تقديم نظام نقدي بديل لكافة دول العالم.

أولاً: وضع اللامساواة في النظام النقدي الدولي حسب رؤية لاروش

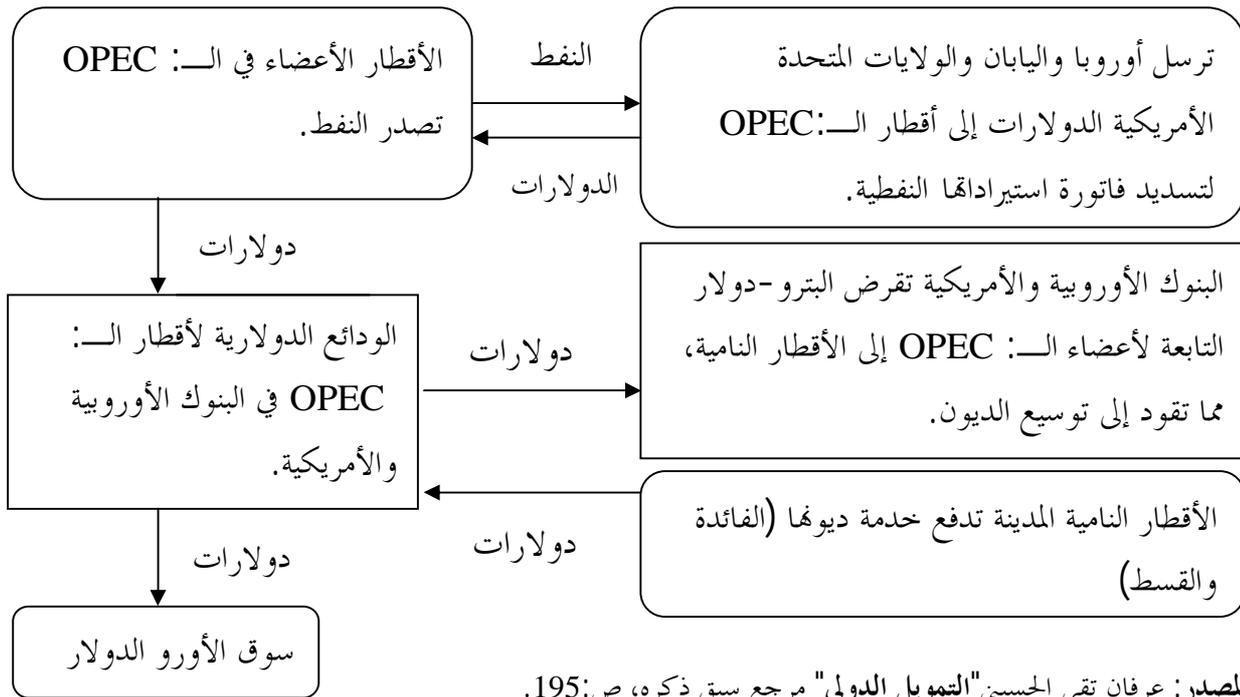
يرى الاقتصادي لاروش أن الأزمات النقدية توالى مع نمو الدولار الأوروبي (أورو- دولار) وقدرته الهائلة على خلق السيولة وتعويم أسعار الفائدة العالمية، مروراً بالصدمتين البتروليتين عامي 1973 و1986م، ومن بعدها بروز الفوائض النفطية التي خططت الدول الصناعية على إعادة تدويرها إلى أسواق النقد العالمية، وإعادة ضخها عبر شبكة البنوك التجارية الدولية بهدف تسوية العجز المتنامي الذي بدأ يظهر في موازين مدفوعات البلاد المستوردة للنفط، حيث سارعت الدول الصناعية برفع أسعار صادراتها، الأمر الذي خلق صعوبات مالية قاسية في موازين مدفوعات الكثير من الدول النامية.

طبيعة توظيفات الفوائض النفطية (التي عرفت غالباً بالبترول-دولار) شهدت تطورات عدة. في البدء خصصت هذه الفوائض لتوظيفات سائلة، ومن ثم وجهت نحو توظيفات أطول أجلاً ونحو شراء أصول مالية وحقيقية. والشكل الأكثر انتشاراً لتوظيف الفوائض تركز في الودائع في البنوك الأوروبية والأمريكية. أما وجه التوظيف الثاني من حيث الأهمية فقد تركز في شراء سندات الخزينة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، المستفيد الأكبر من هذا التوظيف¹. والبنوك الأوروبية والأمريكية قامت بدورها بإقراض الودائع التي تجمعت لديها، أعطيت بغالبيتها إلى بلدان نامية صناعية، أو إلى بلدان مصدرة للبترول ذات قدرة امتصاص مرتفعة ومداخل غير كافية لتغطية حاجتها (المكسيك، فنزويلا...)، مشكلة بذلك حلقة تدوير البترول-دولار²، على الشكل التالي:

¹ - وسام ملاك "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 450.

² - عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 195.

المخطط رقم (1-4): آلية إعادة البترو-دولار



المصدر: عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 195.

لقد كان نظام سعر الصرف المعوم ملائماً بدرجة كبيرة لصدمة البترول، حيث مكن كل دولة من اختيار معدل التضخم الخاص بها، بل ومن المشكوك فيه أن نظام سعر الصرف الثابت كان بمقدوره أن ينحوا من أزمات سبعينيات القرن العشرين¹.

ثانياً: النظام النقدي الدولي العادل في رؤية ليندون لاروش

بدأ نمو النقيض الذي بدأ صداه يأخذ دوره في القارة الأوروبية، حيث تبني البرلمان الإيطالي أطروحة عالم الاقتصاد والسياسة الأمريكي ليندون لاروش حول إفلاس النظام المالي والنقدي العالمي الحالي، وضرورة تأسيس نظام عالمي عادل جديد. رؤية الاقتصادي لاروش في هذا الشأن تتمثل في كون أن أمما عديدة في العالم، تقوم تحت إغراءات بمساعدات ومنح مَرّة، وتهديد مرة أخرى، بتطبيق سياسات اقتصادية مطروحة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي². إن هذه السياسات الاقتصادية المفروضة التي تخضع لها الدول النامية، من تقشف قاتل ورفع الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية، وما يسمى "تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق المالية المحلية" للاستثمار الأجنبي.. وغيرها، هي جزء من المحاولة الأخيرة لنظام مالي عالمي مفلس ينهب تلك الشعوب.

¹ - موردخاي كارباتين "الاقتصاد الدولي" تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007، ص: 407.

² - Chip Berlet and Joel Bellman, "Lyndon LaRouche: Fascism Wrapped in an American Flag" The Public Eye, Political Research Associates, P: 12, cited 12 May 2003, <http://www.publiceye.org/larouche/nclc.html>.

إن ما لا تدركه حكومات هذه الدول، هو أن النظام المالي العالمي أو نظام الدولار العائم الذي بدأ منذ أن فرض هنري كيسنجر وجورج شولتز على الرئيس الأمريكي نيكسون، التخلي في عام 1971م عن نظام بريتون وودز الذي تأسس عام 1944م، ورفع الدولار عن قاعدته الذهبية وتعميمه، إن هذا النظام يلفظ أنفاسه الأخيرة، وما على هذه الدول إلا أن تدرك أن اقتصاد الولايات المتحدة وبريطانيا مفلسان. على هذا بدأت تحركات معارضة لاستمرار هذه السياسات الاقتصادية.

1. الدعوة إلى عقد مؤتمر بريتون وودز جديد:

الذي جرى في البرلمان الإيطالي هو حدث تاريخي، حيث قام البرلمان الإيطالي بالمصادقة على اقتراح يدعو الحكومة الإيطالية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي على مستوى قادة الدول والحكومات لصياغة نظام مالي ونقدي عالمي عادل جديد. هذا الاقتراح، الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية ساحقة تمت صياغته من قبل باولو راموندي ممثل حركة لاروش في إيطاليا بالتعاون مع النائب البرلماني ماريو ليتيري، الذي قدم النص الأصلي مع زملائه في البرلمان من جميع الأحزاب الإيطالية تقريباً.

تشير إحصائيات بنك التسوية الدولي، إلى الخطر القادم للاهتزاز البنوي للنظام العالمي، نتيجة لفقاعة العقود الآجلة الهائلة التي تشترك فيها البنوك العالمية وصناديق الاستثمار. وعليه، قام عالم الاقتصاد والسياسة الأمريكي ليندون لاروش لفترة من الزمن، بتحليل أسباب هذه الأزمة النظامية، وقدم حلولاً لإعادة تنظيم مجمل النظام المالي والنقدي العالمي عن طريق مؤتمر بريتون وودز "جديد".

وبناءً على ذلك، سيكون من الضروري التحرك لعقد مؤتمر للدول الصناعية الثمانية بمشاركة دول أخرى، لمناقشة القواعد الأساسية لنظام مالي ونقدي عالمي قادر على تفادي الازمات المالية، وقادر على إعادة تنشيط الاقتصاد الحقيقي. وكخلفية تاريخية اعتبر لاروش أن عقد مؤتمر بريتون وودز الأول في عام 1944م، قد جاء على أرضية الخروج الوشيك من حرب عالمية. أما اليوم فإن الواجب يفرض أن نشن حرباً ضد الفقر في العالم، وذلك لتفادي تهديد نظام من شأنه أن يشعل أزمة أسوأ من أزمة العام 1929. ولقد أكد البرلمان الإيطالي أن الوقت قد حان لبناء بنية مالية جديدة تحمي الاقتصاد الحقيقي، مما يعني أنه قد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي جديد مشابه للمؤتمر الذي عقد في بريتون وودز في عام 1944، على خلفية الرؤية الاقتصادية الجديدة¹.

لقد أشار البيان الصادر عن البرلمان الإيطالي إلى أن سبب تبني الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي مالي لتأسيس نظام بريتون وودز جديد، قد جاء في ضوء تطورات سلبية كبيرة في أسواق المال العالمية، منها

¹ - Craig Isherwood "Australia's Role in LaRouche's New Bretton Woods" A Report to the Citizens of Australia, Vol: 06, No: 09, Nov/Dec 2008, P: 02.

على سبيل المثال، انهيار شركة بارمالات وضياع مليار دولار لا يعرف مصيرها لحد الآن، حيث كشف هذا عن عدم وجود الأدوات الفعالة ونظم السيطرة فيما يخص العمليات المالية، وتصرفات تخص المشاركين في النشاطات الاقتصادية، مثل شركات المحاسبة ووكالات تصنيف الاعتمادات والمستشارين الاقتصاديين والشركات التي تعوم الأسهم والسندات.. الخ. وبعد انهيار (لونج تيرم كايبتال ماناجمنت) وشركة (إينرون) وبعدها السندات الأرجنتينية، بالإضافة إلى شركة (تشيرو و بارمالات و فينماتيكا)، وهي الحالات الأكثر إثارة التي تقدم مؤشرات لأزمة قادمة. هذا الأمر، يعزز القناعة بضمان السيطرة على قواعد وأسس النشاطات المالية وتطبيقها بشكل حازم. إن الأزمة المالية والمصرفية تثير مخاوف كبيرة بين المستثمرين الصغار والشركات الجادة. هناك أزمة تلف النظام المالي العالمي بأكمله، تشير آخر إحصائيات بنك التسوية العالمي في بازل إلى اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي¹.

لهذه الأسباب، طالب مجلس النواب الإيطالي الحكومة بأن تعمل من خلال القنوات العالمية المناسبة لكي يتم خلق بنية مالية عالمية جديدة، تهدف إلى تفضي الأهميات المالية في المستقبل. وعلى هذا الأساس، أن يكون النظام المالي مستخراً للهدف الرئيسي المتمثل في دعم الاقتصاد الحقيقي. كما يطالب الحكومة باتخاذ كافة المبادرات الضرورية وفي أسرع وقت ممكن، بالاشتراك مع حكومات أخرى لعقد مؤتمر دولي على مستوى قادة الدول والحكومات، مماثل للمؤتمر الذي عقد في بريتون وودز في عام 1944، لخلق نظام مالي ونقدي عالمي أكثر عدلاً.

2. الأهداف المنشودة لمؤتمر بريتون وودز الجديد:

إن مؤتمر بريتون وودز الجديد الذي دعا إليه لاروش، يسعى لإقرار النقاط التالية²:

1. إعادة العمل بأسعار الصرف الثابتة للعملة بشكل مباشر؛
2. التوقيع على اتفاقية بين الحكومات تنص على تحريم المضاربات في الأدوات المالية والعقود العاجلة؛
3. جميع الديون إما أن تلغى أو يعاد تنظيمها؛
4. إصدار اعتمادات جديدة من قبل الحكومات لخلق فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية الأساسية الضرورية والتقدم التكنولوجي؛
5. بناء الجسر القاري الأورآسيوي (الأوربي - الآسيوي) باعتباره حجر الأساس لإعادة بناء الاقتصاد العالمي، الذي يعتبر الرؤيا التي ستجلب ليس فقط معجزة اقتصادية، بل وأيضا السلام في القرن الحادي والعشرين.

¹-Chip Berlet and Joel Bellman, "Lyndon LaRouche: Fascism Wrapped in an American Flag" Op-Cit, P: 15.

²- Craig Isherwood "Australia's Role in LaRouche's New Bretton Woods" Op-Cit, P: 03.

6. عقد معاهدة "سلام" جديدة تضمن للخمسين عاماً القادمة، استخراج المواد الخام وتصنيعها لصالح كل الدول. إن ما تسمى "العولمة"، كشفت على أنها مفلسة من النواحي المالية، وإن الإنسان يجب أن يكون مركز الاقتصاد. وعلى هذا الأساس، على الاقتصاد أن يخدم الصالح العام، لأن هدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو ضمان الحقوق المقدسة للإنسان.

رغم أهمية ما نادى به لاروش من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، إلا أنه لن يكون أمراً سهلاً، باعتبار أن الدول المتقدمة لن تتخلى ببساطة عن سيادتها وسيطرتها. وفي المقابل، لن يتحقق الاستقرار والرخاء والازدهار للعالم إلا بالمساواة وتحقيق العدالة والتعاون بين الأمم.

المبحث الثاني: مقترحات اعتماد عملة دولية كبديل عن الدولار الأمريكي

ترتب على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تراجع الثقة في الدولار الأمريكي كعملة احتياط وكملة ربط على المستوى العالمي، مع تصاعد القلق حول مستقبل الدولار من قبل الأعوان الاقتصادية الذين يرون أن مستقبل الدولار كعملة دولية يحيط به الكثير من التساؤلات، الأمر الذي زاد الاهتمام بالتفكير بإمكانية إنشاء عملة دولية موحدة تكون بديلاً عن الدولار الأمريكي.

المطلب الأول: تراجع الثقة في الدولار الأمريكي وأهمية وجود عملة دولية موحدة

أدى تحكّم أمريكا في طباعة عملتها بدون قيد ولا مرجع، إلى تراجع الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة، الأمر الذي أثر سلباً على القيمة الحقيقية لاحتياطات دول العالم التي يشكل فيها الدولار الأمريكي أكثر من 60%. الأمر الذي دفع بعض الدول إلى ضرورة الضغط من أجل وضع حد لتحكّم أمريكا في النقد العالمي، وذلك من خلال إيجاد عملة عالمية موحدة كبديل عن العملة الأمريكية. لكن وبالرغم من ذلك؛ يبقى الدولار الأمريكي العملة العالمية الأقوى.

أولاً: أسباب تراجع الثقة في الدولار الأمريكي كعملة رئيسية

كثر الحديث عن فقدان الدولار الأمريكي وضعه الدولي كعملة التبادل الأساسية للعالم وعملة الاحتياط الأساسية التي تحتفظ البنوك المركزية بها للأغراض المختلفة، وأخذنا نقرأ عن السيناريوهات البديلة لعصر الدولار الذي ولى وقارب على الانتهاء. كما أخذت الترشيحات للعملات البديلة في التزايد، بصفة خاصة بالنسبة للأورو واليوان الصيني. بل أخذت بعض الدول مثل مجموعة البريكس في الاتفاق على ترتيبات لتسوية المدفوعات الدولية فيما بينها بهدف استخدام عملاتها الوطنية في تسوية

قيمة المعاملات التجارية فيما بينها بدلا من الدولار، والذي نظر البعض إليه على أنه يمثل ضربة قاسية للمكانة الدولية للدولار.

1. تنامي القلق حول مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية:

وصل العالم إلى قناعة أساسية بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008 وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، تمثلت في أنه، ومن أجل النهوض بالاقتصاديات الوطنية، لا بد من تعاون اقتصادي عالمي. كذلك، ومن أجل تحقيق معدلات نمو تكفل زيادة الثروة الدولية لمواجهة النمو الديمغرافي، لا بد من اشتراك جميع الدول. لذلك، ومن بين أهم ما ميز هذا التوجه الجديد، هو انتقال التفاوض على مصير العالم من ثمانية دول إلى عشرين دولة، حيث تم إلحاق الدول التي أثبتت قوة اقتصادية، أو تلك التي لديها القدرات المالية. وبالتالي، فقد تنازلت القوى العظمى عن تلك الشروط القاسية التي كانت تضعها كمتعايير مقدسة عند تصنيفها للدول المتقدمة.

إضافة إلى أن معيار القوة المالية أصبح لها دورا أساسيا في موازين القوى العالمية، خاصة وأن الأزمة المالية كان سببها الهلع المالي، وأن الحل الجاهز اقتصر على ضخ الأموال لرفع حالة الارتباك¹. أما الحل الجذري فتمثل في اقتراح بعض الدول منها الصين وروسيا بإعادة النظر في مستقبل الدولار كعملة رئيسية، كون هذا الأخير المتسبب الرئيسي في ظهور الأزمات المالية.

لذلك، لم تعد الدول تشترط أن تكون الفوائض المالية المحققة في اقتصادات مختلف الدول ناتجة من نمو اقتصادي تحقق بفضل صناعية ابتكارية بالدرجة الأولى، حتى تكون الدولة ضمن الكبار، وإنما أصبح للفوائض المالية التي تحقها الاقتصادات الريفية دورا أساسيا، وهو ما يفسر ضم السعودية إلى دول مجموعة العشرين، في سابقة قد تفتح المجال لتحقيق اتحاد مالي ونقدي عالمي.

فقد شهد العالم أزمات مالية يعود سببها بالدرجة الأولى، إلى اختلاف العملات بين الدول، خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي. فارتفاع معدلات النمو واختلاف أسعار الفائدة يشجع انتقال رؤوس الأموال المضاربية الباحثة عن الأرباح، وذلك بفضل تطور أنظمة التجارة الإلكترونية لتبقى أسواق الرساميل الأمريكية أكبر الأسواق جاذبية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي في السيطرة على الاقتصاد العالمي بوصفه احتياطيا دوليا؛ فالأزمات المالية التي شهدتها

¹ - فؤاد حمدي بسيسو "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي" المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان، ص: 15.

العالم سنوات 1987 وكذا 1994 و1997 و2008، كان سببها التغيرات الكبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي¹.

فالأزمة المالية التي أدت إلى انهيار بورصة نيويورك للأوراق المالية، حيث سجلت هذه الأخيرة خسارة قدرها 500 مليون دولار يوم 17/10/1987، ومن ثم انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية، خاصة بورصة لندن وطوكيو، كان سببها التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار نتيجة تخفيض ورفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وفي ظرف قياسي.

من جهة أخرى، تسبب الدولار الأمريكي في إثارة الأزمة المالية التي ضربت المكسيك بسبب تلاعب الولايات المتحدة بتخفيض أسعار الفائدة، ومن ثم رفعها سنة 1994، الأمر الذي أثر على قرار المتعاملين الأمريكيين خاصة*، بتحويل رؤوس أموالهم من المكسيك إلى بلدهم، ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للمكسيك والتي بلغت 164 مليار دولار.

كما ساهم الدولار في اندلاع أزمة 2008، نتيجة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 2001-2002، في وقت عرف فيه سوق الرهن العقاري رواجاً كبيراً نتيجة ارتفاع أسعار العقارات، مما شجع البنوك على التوسع في تقديم قروض لمقترضى الدرجة الثانية، بأسعار فائدة تشجيعية بنسبة 2 نقطة مئوية، وقد كانت الجهات المقرضة في البداية تفرض على القروض الدرجة الثانية أسعار فائدة أعلى بكثير من تلك التي تفرضها على المقترضين من الدرجة الأولى.

ففي سنة 2001، كان متوسط سعر فائدة التمويل العقاري على مقترضى الدرجة الأولى 7 بالمائة، بينما وصل إلى 4.12 بالمائة على قروض الدرجة الثانية، حيث كانت الجهات المقرضة تواجه مشكلة خطر عدم التسديد بفرض أسعار فائدة عالية لتحمي نفسها. ونتيجة هذا التوسع في منح القروض لمقترضى الدرجة الثانية بأسعار فائدة تشجيعية، توجهت أغلب هذه القروض لشراء العقارات، وانعكس الأمر على السوق الثانوية للرهن العقاري، التي نشأت نتيجة توريق قروض الرهن العقاري وبيعها في هذه الأسواق، فعرفت هذه السوق رواجاً كبيراً عندما أقبل أصحاب الصناديق الاستثمارية، وبنوك الأعمال الأمريكية والأوروبية، والمستثمرون من جميع أنحاء العالم على شراء سندات الرهن العقاري في الأسواق الثانوية، وتسابقت شركات التأمين لضمان هذه القروض. وعندما تراجعت الزيادة في أسعار العقارات السكنية سنة 2006 بصورة كبيرة، أصبحت أسعار الفائدة العالية للقروض هي الأسعار

¹- عيه عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية" المؤتمر العلمي العاشر حول: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان، ص: 22.

*- سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالي 50 بالمائة من سوق الأوراق المالية المكسيكية، وحوالي 25 بالمائة من الدين الحكومي قصير الأجل، قبل أن يقرروا الخروج من المكسيك بأموالهم.

النافذة، فتوقف العديد من مقترضي الدرجة الثانية على تسديد مستحقاتهم ففقدت سندات الرهن العقاري قيمتها، وأفلست البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المختلفة وشركات التأمين التي عوضت قيمة تدي السندات المؤمنة.

سواء هبطت قيمة الدولار تدريجياً بفعل عوامل اقتصادية أو خفض بقرار سياسي، فإن ذلك لا يشكل مشكلة للاقتصاد الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعالج عجز ميزان مدفوعاتها على خلاف باقي الدول بإصدار الدولار. كما أن الولايات المتحدة عندما تقرر اعتماد سياسة اقتصادية توسعية أو انكماشية، فإنها لا تراعي انعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي، بقدر ما تسعى إلى العمل من أجل خلق استقرار في الاقتصاد الأمريكي، رغم أنها تدرك أن ذلك سيؤثر مباشرة في مختلف اقتصادية دول العالم، لأن ثلثي الدولارات الأمريكية تستخدم في تسوية المبادلات الدولية.

كما يؤدي هبوط سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، وهذا ما يحدث في الدول العربية النفطية، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فتتفاقم معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية، إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار بما فيها النفط، بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار. فقد أجرت المؤسسات الأوروبية دراسة تبين أن ارتفاع الأورو إلى 1.30 دولار، يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل 6.0 نقطة. وإذا وصل سعر صرف الأورو إلى 1.40 دولار، فإن معدل الانخفاض سيصل 6.1 نقطة¹.

2. أسباب توجه البنوك المركزية العالمية نحو إحلال الدولار بعملات أخرى:

سنحاول من خلال هذه الجزئية الإجابة على السؤال التالي: لماذا تحاول البنوك المركزية في العالم إحلال الدولار بعملات أخرى؟ الإجابة عن هذا السؤال هي أن الأسباب وراء هذا التراجع مرة أخرى متعددة، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي²:

¹ - عيه عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية" مرجع سبق ذكره، ص: 22.
² - محمد إبراهيم السقا "ندرة الأصول الاحتياطية الآمنة في العالم" مجلة الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2013/08/11، ص ص: 02، 03، على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2013/08/09/article_777082.html

• إن هناك قلقاً من السياسات النقدية الأمريكية التوسعية، بصفة خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية فيما يعرف بسياسات التيسير الكمي، والتي تعرض قيمة الدولار الأمريكي للتراجع بالنسبة للعملة الرئيسية في العالم؛

• إن هناك قلقاً حالياً من تصاعد حجم الدين العام الأمريكي وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة العجز المستمر في الميزانية، حيث تواجه الولايات المتحدة تحدياً كبيراً في كيفية السيطرة على إنفاقها العام ومن ثم العجز في ميزانيتها، وبالتالي السيطرة على النمو في الدين العام الأمريكي، والذي ينظر إليه حالياً على أنه أحد التحديات التي تواجه المركز الدولي للدولار، وهو ما يعني أن ما كان ينظر إليه تقليدياً على أنه أحد الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الوضع الدولي للدولار في العالم، أصبح اليوم أحد أهم العوائق التي تحول دون نمو الطلب عليه*؛

• استمرار تراجع قيمة الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية، يعني أن دول العالم تخسر نتيجة الاحتفاظ باحتياطياتها في صورة دولارية. خصوصاً إذا لم يكن هذا التراجع في القيمة مصحوباً بمعدلات فائدة مرتفعة على الدولار تعوض المستثمرين في أدوات الدين الدولارية، ولو بشكل جزئي، عن التراجع في القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات، ومن المعلوم من الناحية النظرية أن أحد الشروط الأساسية لعملية الاحتياط هي أن تكون مخزناً جيداً للقيمة، ولكن الشكل يثبت أن الدولار كان أداءه سيئاً في هذا الجانب بالذات. فخلال الـ 12 عاماً بعد ظهور الأورو، تراجعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 40 في المائة تقريباً بالنسبة للفرنك السويسري، وبنسبة 30 في المائة بالنسبة لليين الياباني، وبنسبة 25 في المائة بالنسبة للأورو¹؛

• انخفاض معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي؛ فمنذ بداية الأزمة حتى اليوم ومعدلات الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة تقترب من الصفر تقريباً، حيث تجد البنوك المركزية أن عمليات تخصيص احتياطياتها بالدولار الأمريكي، لا تعود عليها بعوائد مناسبة لتلك التخصيصات. غير أننا ينبغي ألا نشدد على أهمية هذا العامل، حيث أن معدلات الفائدة منخفضة بشكل عام في جميع أنحاء العالم تقريباً، فعلى الرغم من انخفاض معدلات الفائدة على أدوات الدين الأمريكية إلا أن المساهمة الأجنبية في الدين العام الأمريكي تميل نحو التزايد.

*- ينبغي الإشارة إلى أنه عبر التاريخ استمرت الحكومة الأمريكية في احترام تعهداتها المالية، غير أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذه السمعة معرضة للتهديد حالياً إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن خدمة ديونها.

¹ - عيه عبد الرحمن "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية" مرجع سبق ذكره، ص: 23.

والآن في ظل هذه الاتجاهات التي تحدث في العالم، هل سنشهد نهاية عصر الدولار في المستقبل؟ الكثير من المراقبين يجيبون بنعم، حيث من وجهة نظرهم تتصارع عدة عملات حالياً لكي تجد لها دوراً في المعاملات المالية والتجارية الدولية وهو ما يعجل بنهاية الدولار.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين أخذت في الشروع في اتخاذ بعض الخطوات لتدويل استخدام اليوان عالمياً، وهناك خطط للحكومة الصينية بتحويل شنغهاي إلى مركز مالي عالمي في حدود عام 2020، إلا أنه ما زال هناك وقت طويل أمام الصين لكي تصبح عملتها عملة دولية تقف جنباً إلى جنب مع الدولار. ولسوء الحظ، أو ربما لحسن حظ الولايات المتحدة، أن العالم سيستمر ولفترة طويلة مقبلة يعتمد على الدولار في تسوية معاملاته التجارية، وكذلك في استخدامه كعملة الاحتياط العالمية الرئيسة.

ثانياً: أهمية وعوائق إصدار العملة الدولية الموحدة في الاقتصاد العالمي

نظراً للأزمات التي تعرضت لها العملات الإرتكازية العالمية وبالتالي النظام النقدي الدولي، أصبح التفكير في إيجاد عملة دولية موحدة كبديل في تسوية المدفوعات الدولية يحض بأهمية كبرى من قبل الدول والمفكرين الاقتصاديين. غير أن هذا الأمر يصعب الوصول إليه لوجود عوائق ليست بالسهلة.

1. أهمية وجود عملة دولية موحدة في الاقتصاد العالمي:

من الواضح أنه لو كانت توجد عملة دولية واحدة، تتمتع بالقبول العام في إبراء الذمم وتكون وسيلة للحساب ووسيطاً للتبادل ومخزناً للقيمة، ويقوم بإصدارها بنك مركزي عالمي يتولّى الإشراف على عرضها، لما قامت أية مشكلة. فحينما توجد هذه العملة، يستطيع الفرد أن يسافر إلى أي مكان ويستخدمها في شراء ما يلزمه، ويدخل في معاملات مختلفة وهو مطمئن إلى إمكانية تسوية المدفوعات التي تنشأ عنها بالعملة العالمية. كما يستطيع الفرد أن يقوم باستثمار أمواله في أي مكان، حيثما يبدو له ذلك ملائماً ومرجعاً.

كما يؤدي اعتماد العالم عملة دولية موحدة إلى خلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية بتوحد مختلف الأسواق الحقيقية والمالية، مما قد يؤدي إلى المزيد من فرص الاستثمار الحقيقي في مختلف الدول سواء الغنية أو الفقيرة، وذلك لأن وجود عملة موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية، مما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال، ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الصعبة. وتساهم العملة الموحدة في زيادة القوة الشرائية، لأن الأفراد والمؤسسات لن يكونوا بحاجة إلى تبديل العملات الوطنية، فتنتعش أسواق المال العالمية نظراً إلى انعدام مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات، فيزداد التنافس بين أسواق المال، كما تزداد كفاءتها، وتعزز الشفافية والانضباط المالي فيها، مما

يجذب مزيداً من الاستثمارات إليها، ويقع تأثير نزاهة النشاط المالي في الأسواق على جميع الأعمال المصرفية، ويسهم التعامل بعملة واحدة بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم فتزداد التعاملات من حيث الحجم والعمق والسيولة، وقد يؤدي بذلك تشجيع الاندماج بين المؤسسات على الصعيد العالمي إلى الاستفادة من اقتصادات الحجم. ومن الواضح أيضاً، أنه إذا توافرت هذه العملة الدولية والمركز الواحد الذي يتولى إصدارها والرقابة عليها، فلن توجد على الإطلاق أية صعوبات في ميزان المدفوعات، ذلك أن هذه الصعوبات إنما تتعلق بتغيير العملة وصعوبات تحويل العملة إلى عملة أخرى. على أن توافر هذه العملة الدولية لا ينفي إمكانية حدوث عدم التوازن في المدفوعات الدولية بين مختلف دول العالم. ولكن عدم التوازن هذا يمكن - في ظل حرية التجارة- أن يختفي، لأن التعديلات الواجبة لاستعادة التوازن إنما تتم بسهولة ويسر¹.

2. عوائق إصدار عملة دولية موحدة في الاقتصاد العالمي:

إن الصورة المثالية لنظام النقد الدولي، القائم على العملة الدولية الموحدة والبنك المركزي العالمي الواحد، إنما يعني التخلي عن السيادة الوطنية لدول العالم، ويتزع عن الدولة سلطتها السيادية في خلق النقود والرقابة عليها. وهي تفترض، قبل كل شيء، عالماً مثالياً، تكافئ فيه القوى النسبية لمختلف أجزاء النظام، وتتلاشى فيما بينها علاقات التناقض والصراع؛ وهو أمر غير موجود.

صحيح أنه من الناحية التاريخية، لعبت المسكوكات الفضية والذهبية دور النقد العالمي، حيث كانت تتمتع بالقبول العام كأداة لتسوية المدفوعات الدولية على أساس قيمة ما توازيه من معدن نفيس؛ ولكن بعد انهيار قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الثانية، تخلت دول العالم عن هذه القاعدة، ولم يعد هناك عملة دولية موحدة تصلح للاستعمال كأداة لتسوية المدفوعات بشكل مطلق كما كان عليه الحال في عصر قاعدة الذهب.

كما أن اعتماد عملة موحدة يقضي على أسواق الصرف الأجنبية، ويؤدي بالتالي إلى غياب روح المغامرة والمخاطرة. إذ إن المستثمرين والمضاربين على المستوى الدولي، يجركون أموالهم بالاتجاه المناسب ليس دائماً استناداً إلى وقائع ملموسة، بل في كثير من الأحيان استناداً إلى توقعات وتنبؤات حول التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات.

ومهما يكن الأمر، ونظراً لاختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين دول ومناطق العالم المختلفة، فإنه يصعب الحديث الآن عن إمكانية إصدار عملة دولية موحدة، على الأقل، خلال نصف القرن القادم.

¹ - رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص: 112.

المطلب الثاني: أهم مقترحات اعتماد عملة دولية موحدة كبديل عن الدولار

هل فقد الدولار الأمريكي مكانته المعهودة؟ وهل بدأ العالم يهجر الدولار؟ أو هل أخذ العالم يبحث عن بديل آخر للدولار، أو على الأقل في التنويع بعيدا عن الدولار؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، ما هو هذا البديل الذي سيختاره العالم عن الدولار الأمريكي؟ هذه التساؤلات تثار منذ مدة، والكثير يتحدث عن نهاية عهد الدولار، وأن العالم يستعد الآن لاستبداله بعملة دولية أو عملات أخرى.

أولاً: المقترح الصيني لتبديل الدولار بعملة دولية

إذا ترتب على تنامي القلق حول مستقبل الدولار، عزوف البنوك المركزية للدول التي تملك احتياطات ضخمة من الدولار عن شراء أدوات الدين الأمريكية، فإن الاحتياطي الفدرالي سوف يجد نفسه مضطرا إلى شراء هذه الأدوات لتمويل العجز المالي الكبير للولايات المتحدة، الأمر الذي سوف يترتب عليه، لا محالة، أن يقوم الاحتياطي الفدرالي بطباعة كميات كبيرة من الدولار لتمويل العجز، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم. الأمر الذي يؤثر على القوة الشرائية للدولار، وبالتالي حدوث خسارة لثروة كل من يحتفظ بالدولار خارج الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ربما يفقد الدولار جاذبيته كعملة دولية.

1. مشكلة الصين مع الدولار الأمريكي:

هناك الكثير من الدلائل حاليا التي تشير إلى احتمال لجوء الولايات المتحدة إلى التمويل التضخمي في ظل العجز المالي الضخم والمتصاعد، والحاجة الماسة إلى المزيد من الإنفاق لتحفيز الاقتصاد الأمريكي والخروج من الأزمة.

مشكلة الصين، كما هو واضح، هي أنها لديها كميات هائلة من الاحتياطات بالعملات الأجنبية بسبب فوائدها التجارية الضخمة، وبالدولار الأمريكي بصفة خاصة، وعندما تبحث عن سبل استثمار هذه الاحتياطات في صورة آمنة وشبه سائلة، فإنها لا تجد سوى أدوات الدين التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، فتقوم حاليا باستثمار هذه الاحتياطات الضخمة بمعدلات فائدة متدنية جدا، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدولتين في هذا الجانب غير مريحة، فلا الصين ترغب في أن ترى أي تدهور في معدلات صرف الدولار كي لا تخسر جانبا من احتياطاتها، ولا الولايات المتحدة ترغب في أن تحول الصين من تفضيلاتها حول استثمار هذه الاحتياطات الضخمة نحو وجهة أخرى، كي تضمن تسويقها سهلا لأدوات الدين التي تصدرها¹.

¹ - Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" Op-Cit, p :22.

2. محتوى الاقتراح الصيني حول إنشاء عملة احتياط دولية:

محتوى الاقتراح الصيني كما عرضه محافظ بنكها المركزي، هو أن يتم إنشاء عملة احتياط دولية لا ترتبط بدولة ما، وتتسم بالاستقرار، ومن ثم تحقق العدالة بين دول العالم أجمع، أي بالشكل الذي يؤدي إلى التغلب على أوجه القصور الناجمة عن استخدام عملة وطنية تركز على الائتمان الحكومي، في إشارة واضحة إلى الدولار الأمريكي. عملة الاحتياط الدولية الجديدة المرشحة لكي تحل محل الدولار الأمريكي، كما تنادي الصين، هي وحدات حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. فقد أعربت الصين عن رغبتها في أن يجد العالم عملة احتياط أخرى غير الدولار. وكما دعت روسيا مجموعة العشرين إلى البحث عن عملة احتياط أخرى غير الدولار، كذلك دعا محافظ البنك المركزي الصيني خلال قمة دول العشرين التي عقدت في لندن يوم 2 أبريل 2009 إلى إعادة إصلاح النظام النقدي الدولي، من خلال إدخال عملة احتياط دولية جديدة بدلا من الدولار¹. واقترح أن يتم إصلاح النظام النقدي الدولي وإعطاء أهمية أكبر لدور صندوق النقد الدولي، والتوسع في استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة لكي تحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية.

بعض المحللين لا ينظرون إلى الاقتراح الصيني على أنه اقتراح بريء، ويرون أنه يخفي طموحات صينية في أن تمهد الأجواء لليوان الصيني لكي يلعب دورا منافسا للدولار الأمريكي على المستوى الدولي، خصوصا مع تعاظم القوة التجارية للصين، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث من دون تقليل القوة العالمية للدولار الأمريكي².

ثانياً: إمكانية اعتماد الذهب والعملات غير التقليدية كنقد دولي

رغم أن النظام النقدي الدولي لم يعد يتبنى نظام قاعدة الذهب، إلا أن الكثير من مؤيدي هذا النظام يدعون للعودة إليه نظرا لعدم وجود علاج للأزمات التي توالى على النظام النقدي الدولي. كما أن بعض الدول لجأت إلى احتواء بعض العملات غير التقليدية (مثل الدولار الأسترالي والكندي واليوان..). في احتياطاتها النقدية لتسوية معاملاتها التجارية مع الدول الناشئة صاحبة العملات.

1. الذهب وإمكانية اعتماده كعملة دولية:

يعتبر الذهب من أكثر أشكال السيولة طلباً على المستوى العالمي في عملية تسوية المبادلات الاقتصادية، ذلك أنه يحظى بالقبول العام، ويعتبر أفضل ثروة تجمعها الأمم. وبالرغم من أنه قد فقد دوره نتيجة انهيار الأنظمة النقدية التي عرفها العالم في القرن الماضي، إلا أنه ما زال قادراً على القيام بدوره

¹ - عيه عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية" مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² - Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" Op-Cit, p :17.

كنقد دولي، لأن قيمته ثابتة. كما يمكن أن يأخذ الذهب دوراً محورياً في المبادلات الدولية، لأنه يتمتع بمواصفات معينة وهي¹:

- يتمتع بقابلية التحويل إلى الشكل المطلوب، والحفاظ من التلف؛
- إمكانية تجزئته بسهولة وحسب المقادير المطلوبة؛
- وجوده في الطبيعة نادر نسبياً؛
- أنه ذو قيمة، أي أجزاء صغيرة تعادل قيمة كبيرة.

هذه الصفات عززت الثقة بالذهب وجعلته سيد العملات، وجعلته يتمتع بقبول دولي سواء من قبل الدول أو المؤسسات وحتى الأفراد.

لذلك، فإن العديد من دعاة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي يلحون على ضرورة العودة إلى آلية الذهب لتنسيق عملات مختلف الدول؛ وتعتمد الزيادة في هذا النوع من السيولة الدولية الذي يعرف بالذهب النقدي على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي. غير أن هذا لا يعني أن كل ما ينتج من الذهب يضاف إلى الاحتياطي العالمي، فالواقع أن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج يُكتنز بواسطة الأفراد، أو يجد طريقه إلى الصناعة².

2. الدينار الذهبي الإسلامي:

يبدو أن إصدار الدول الأوروبية لعملتها الموحدة (الأورو) في عام 1999، قد جدد الأمل لبعض التكتلات الاقتصادية المهمة، ومنها الدول الإسلامية في إنشاء عملة إسلامية موحدة تجمع بين تلك الدول. فقد بدأت فكرة العملة الإسلامية الموحدة في ماليزيا عام 1997م وقت حدوث أزمة جنوب شرق آسيا التي كان لها آثار اقتصادية سيئة، لجأت معها الدول الإسلامية للاستدانة من البنك الدولي، إلا أن ماليزيا رفضت واقترحت عملة تكون فيها قيمة ذاتية خاصة عليها مثل العملة الذهبية، بحيث لا يمكن المضاربة بها، وأُقتراح أن تحمل تلك العملة اسم الدينار الذهبي الإسلامي³.

وتعود جذور تلك الفكرة إلى البروفيسور عمر إبراهيم فاديلور الذي استهدف من الفكرة جمع الدول الإسلامية من خلال المصالح الاقتصادية. وقد قام الرئيس الماليزي مهاتير محمد بتبني الفكرة والتشاور بشأنها مع العديد من قادة الدول الإسلامية.

¹ - موردخاي كريانين "الاقتصاد الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 283.

² - Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" Op-Cit, p :17.

³ - أحمد العثيم "رؤية حول إمكانية تطبيق الدينار الذهبي الإسلامي" منتدى الأوراق المالية، تاريخ الاطلاع: 2012/02/23، على الموقع:

<http://www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/jul/17/rj3.htm>

وتقوم فكرة الدينار الذهبي الإسلامي على تقليص هيمنة الدولار الأمريكي وإعادة استخدام الذهب كعملة دولية وسيطة للمبادلات التجارية، انطلاقاً من كون الذهب معدناً ثميناً يحمل قيمة بعيداً عن تقلب أسعار العملات الورقية.

ويقضي نظام الدينار الإسلامي بأن تقوم الحكومات الإسلامية بالاحتفاظ بالذهب في بنك مركزي أو بيت مقاصة، على أن يتم تسوية الحسابات التجارية بين تلك الدول من خلال استغلال هذا الذهب بدلاً من أسواق الصرف الأجنبي والمؤسسات المالية الغربية.

3. عملات الحصان الأسود (غير التقليدية):

أدت الأزمة المالية العالمية إلى الإطاحة بالكثير من الأصول التي كان يطلق عليها سابقاً "الأصول الآمنة"، مثل سندات الديون الأوروبية، حيث قدر أنه بحلول عام 2011 كان أكثر من نصف الأصول الآمنة في العالم قد اختفى، وهو ما وضع المستثمرين حول العالم في وضع حرج، بما في ذلك البنوك المركزية حول مدى سلامة احتياطياتها من الأصول الدولارية، وهل من الممكن أن تستمر البنوك المركزية في الاحتفاظ بالدولار، باعتباره العمود الفقري لاحتياطيات البنوك المركزية من النقد الأجنبي.

هذا الوضع المعقد، دعا العديد من البنوك المركزية في العالم إلى البحث عن عملات غير تقليدية يمكن أن تستخدم كاحتياطيات تحل محل الدولار الأمريكي، وتتمتع بدرجة من الأمان في ذات الوقت. من ناحية أخرى، أدت مثل هذه الأوضاع إلى إثارة تساؤل أساسي لدى البنوك المركزية في العالم حول طبيعة هذه العملات البديلة التي يمكن استخدامها كاحتياطيات لدى تلك البنوك، وهل من الممكن أن تجد هذه البنوك كميات كافية من هذه العملات تتوافق مع حجم الطلب الضخم على الاحتياطيات عالمياً، فالأصول الآمنة غير الدولارية ربما نجد لها على أفضل الأحوال فيما يسمى بـ "عملات الحصان الأسود" مثل الدولار الأسترالي والكندي والفرنك السويسري، ولكن المشكلة الأساسية هي أن الطلب على الأصول الآمنة في العالم ضخم جداً، والذي يصل وفقاً لآخر تقرير لصندوق النقد الدولي عن "تركيبة احتياطيات النقد الأجنبي" إلى أكثر من 11 تريليون دولار في الربع الأول من 2013¹.

بينما نجد أن العرض من الأصول الاحتياطية المقومة بالعملات غير التقليدية محدود للغاية ويقل بشكل واضح عن الطلب العالمي على الاحتياطيات، بالطبع القطاع الخاص يمكنه أن يقوم بإصدار أصول آمنة، خصوصاً بالنسبة للشركات العالمية الكبرى، لكن البنوك المركزية لا تحتفظ بمثل هذا النوع من الأصول ضمن احتياطياتها العامة، ولذلك تواجه البنوك المركزية ورطة كبيرة، حيث تجد نفسها مرغمة

¹ - محمد إبراهيم السقا "ندرة الأصول الاحتياطية الآمنة في العالم" مرجع سبق ذكره، ص: 03.

على الاحتفاظ بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يسمح لأمريكا بأن تتوسع بأمان في دينها العام، وهو ما يعقد الوضع بصورة أكبر.

ظهرت العملات غير التقليدية "الدولار الكندي والدولار الأسترالي" لأول مرة هذا العام ضمن تقارير صندوق النقد الدولي عن تركيبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم. ووفقاً لأرقام الملحق رقم (01)، فإن إجمالي الاحتياطيات الدولية في العالم في الربع الأول من عام 2013 بلغ نحو 11 تريليون دولار، من بينها نحو ستة تريليونات دولار احتياطيات مخصصة، أي تحدد البنوك المركزية كيفية تخصيص احتياطياتها هذه بين العملات المختلفة، واحتياطيات غير مخصصة تصل إلى نحو خمسة تريليونات دولار لا يتم الكشف عنها من جانب البنوك المركزية في العالم.

بإصدار هذه الإحصاءات على هذا النحو، أصبحت الاحتياطيات الدولية للبنوك المركزية في العالم تتكون أساساً من سبع عملات هي: الدولار الأمريكي، الأورو الأوروبي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الدولار الكندي، الدولار الأسترالي والفرنك السويسري. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فإن إجمالي العملات غير التقليدية في احتياطيات البنوك المركزية في العالم بلغ 366.2 مليار دولار، أو ما يعادل 6 في المائة من إجمالي الاحتياطيات المخصصة، و3.3 في المائة فقط من إجمالي احتياطيات البنوك المركزية في العالم. وإذا ما نظرنا إلى توزيع هذه الاحتياطيات فسنجد أن احتياطيات البنوك المركزية في العالم في الربع الأول من 2013 من الدولار الكندي قد بلغت نحو 95 مليار دولار، بينما بلغت احتياطيات البنوك المركزية من الدولار الأسترالي 98.7 مليار دولار. في الوقت الذي أخذت فيه كمية الاحتياطيات من العملات الأخرى "بخلاف الدولار والأورو والإسترليني والين والدولار الكندي والأسترالي" في التزايد على نحو مثير للاهتمام، حيث بلغت نحو 172.6 مليار دولار¹.

بالطبع عندما نقارن حجم الاحتياطيات الدولية من هاتين العملتين بإجمالي احتياطيات البنوك المركزية في العالم سنجد أن الدور الذي تلعبه هاتان العملتان يصبح هامشياً للغاية، حيث لا تتجاوز نسبة هاتين العملتين إلى إجمالي الاحتياطيات المخصصة التي تبلغ 6.05 تريليون دولار 3.2 في المائة فقط، بينما لا تتجاوز نسبة هاتين العملتين إلى إجمالي احتياطيات العالم الذي يتجاوز 11 تريليون دولار ما نسبته 1.7 في المائة.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات تعد إيجابية بالنسبة لتنويع العملات الاحتياطية في العالم وتقليل درجة تركيزها حول الدولار الأمريكي، فإن أهم ما ينقص هذه العملات هو غياب أسواق مال تتسم بالعمق والسيولة اللازمة في الوقت ذاته لكي تسمح بتوفير الكميات المناسبة من أدوات الدين التي تتوافق

¹ - صندوق النقد الدولي "تركيبة احتياطيات النقد الأجنبي" التقرير الاقتصادي الصادر في الربع الأول من عام 2013، ص: 07.

مع الطلب العالمي الكبير على الاحتياطيات. لذلك، وعلى الرغم من درجة الأمان العالية التي تتمتع بها هذه العملات، ستظل هذه العملات قاصرة عن الوفاء باحتياجات الطلب العالمي على الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وسوف يظل الدولار الأمريكي سيد الموقف عندما يتعلق الأمر بالاحتياطيات الدولية، نظراً لضخامة سوق الدين بالدولار على النحو الذي يمكن البنوك المركزية في العالم من الحصول على جميع احتياجاتها من الاحتياطيات، دون أن يؤثر ذلك في معدلات العائد المطلوب على أدوات الدين.

ثالثاً: من نظام عملة احتياط رئيسية إلى نظام متعدد العملات

إن تراجع الثقة بالعملة الرئيسية للاحتياطي النقدي، وتوافر عملات دولية أخرى، يدلان على تشكل نظام نقدي جديد متعدد العملات، ربما اشتمل أيضاً على عملات وطنية قد تتعدى الحدود الوطنية للبلد، في إشارة إلى اليوان الصيني والعملات التقليدية الأخرى سالف الذكر؛ ومثل هذا النظام، يمكنه أن يكون أكثر توازناً لنظام اقتصادي يتجه أكثر فأكثر للتعددية القطبية.

لذلك، فإن الانتقال الكلي أو الجزئي إلى نظام لاحتياطي متعدد العملات يعتبر من الخيارات القليلة جداً للخروج من النظام الحالي، وهو خيار يستجيب على نحو أفضل لمتطلبات بناء اقتصاد متعدد الأقطاب، ويوفر السيولة النقدية اللازمة من دون الحاجة إلى قيود وضوابط يفرضها نظام الاحتياطي النقدي ذو العملة الرئيسية الواحدة. ومع أن الصين تفضل انتقالاً كهذا، إلى أنها تريد له أن يتم بشكل تدريجي، لتفادي انهيار القيمة الحقيقية لاحتياطياتها الحالية من الدولار¹.

وتقترح الصين*، في هذا الصدد، خيارين اثنين ربما يليان متطلباتها؛ أولهما يقوم على إنشاء نظام متعدد العملات، يشارك فيه كل من الدولار والأورو وعملة آسيوية إقليمية تقوم بدور عملة الاحتياطي العالمي، وبدور من حقوق السحب الخاصة. أما ثاني هذين الخيارين، فيستند أساساً إلى تدويل العملة الصينية الريمنيني، وبرغم أن التعامل وهذين الخيارين كليهما، يتطلب وقتاً ليس بالقليل، ونهجاً تدريجياً، فإن الأخير يمكنه أن يتقدم على الأول². ولكن علينا أن ننتظر لنرى؛ هل سيتم اعتماد هذا المقترح أم لا؟

¹ - Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" Op-Cit, p :21.

*- نعطي أهمية للمقترح الصيني، لأن طبيعة وشكل أي نظام نقدي دولي جديد، لا بد وأن يتأثراً إلى حد كبير، بوجهات نظر القوى الجديدة الناشئة ومصالحها ومتطلباتها.

² - باولا سوباتشي، جون دريفل "ما بعد الدولار؛ إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي" مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، أبو ظبي، مارس 2010، ص: 22.

المطلب الثالث: آلية الانتقال إلى عملة دولية موحدة ومستقبل الدولار الأمريكي

رغم أنه ليس من السهل الحديث الآن عن العملة الدولية الموحدة أو أي عملة بديلة عن الدولار الأمريكي، لأنه بمجرد التفكير في التخلي عن عملة الدولار كعملة ارتكاز، فإن هذا سيكلف دول العالم - وخاصة الدول التي تملك احتياطات صرف كبيرة - خسائر فادحة لا يمكن أن نتصور حجمها، وذلك نظراً لأن ثلثي احتياطات العالم مكونة بالدولار الأمريكي، فضلاً عن أن هناك تفاوت كبير في درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين دول ومناطق العالم المختلفة. غير أنه، في المقابل، يحق لنا أن نتساءل: إلى متى وهذا الصمت الدولي أمام التحكم والهيمنة الأمريكية في الاقتصاد العالمي من خلال عملتها الدولار؟ إلى متى تبقى احتياطات العالم تعيش تحت رحمة الإدارة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؟

لذلك، نعتقد أنه لا مفر ولا ملجأ إلا بوضع خطة إستراتيجية طويلة المدى لإيجاد عملة دولية بديلة عن الدولار الأمريكي، تستخدم في تسوية المعاملات المالية الدولية.

أولاً: آلية الانتقال إلى عملة نقدية دولية موحدة

ويمكن اختصارها بتوسيع استخدام عملة الأورو لجميع الدول التي تتوفر فيها المعايير والشروط من داخل القارة الأوروبية ومن خارجها. كما يمكن تحويل وظيفة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالإشراف على حقوق السحب الخاصة إلى بنك مركزي عالمي توكل إليه مهمة إصدار العملة الدولية الموحدة.

1. النموذج الأوروبي كآلية تدريجية للانتقال إلى العملة الدولية الموحدة:

يعتبر النموذج الأوروبي أفضل طريقة لتوحد العالم في عملة نقدية واحدة. حيث حققت دول الاتحاد ذلك، إثر إقرارها في معاهدة ماستريخت، ما ورد في تقرير لجنة ديبلور التي حددت مراحل التكامل النقدي، حيث بدأت بالتعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى سوق مشتركة، ليتم بعدها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية بهدف إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، مع العمل على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين العملات، إضافة إلى محاولة تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي كمعدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة المطبقة. بعد ذلك تم تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة، تسبقها فترة انتقالية يتم التعامل فيها بجانب العملات الوطنية بالأورو.

ورغم الدعوات المنادية بإحلال الأورو محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية، وكملة فويزة وتسعير السلع الاستراتيجية، إلا أن الأمر صعب المنال، خاصة وأن هذه العملة تركز على

اقتصاديات متعددة ومتفاوتة من حيث الحجم والتطور، مما يصعب التنبؤ بمستقبل هذه العملة وبالتالي النظام النقدي الدولي.

إنما ندعو إلى التوسع في استخدام هذه العملة كعملة دولية موحدة تدريجياً عن طريق فتح المجال لانضمام دول أخرى سواء من قارة أوروبا أو من خارجها، متقدمة كانت أو نامية، ليصل استخدامها إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وذلك وفق معايير وشروط يتم الاتفاق عليها كما جاء في معاهدة ماستريخت. وبالتالي، تحل عملة الأورو شيئاً فشيئاً محل العملات الوطنية بما فيها الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني... إلخ.

2. تطبيق سياسة إحلال عملة دولية موحدة محل العملات العالمية:

نقترح في هذا الصدد إتباع مبدأ التدرج في إطلاق العملة الدولية الموحدة إلى غاية عام 2045، وذلك لأنها عملية تحتاج إلى فترة طويلة، وكذلك بمناسبة مرور مائة سنة عن اتفاقية بريتون وودز، على أن يتم عقد مؤتمر دولي عاجل حول "برامج إصلاح النظام النقدي الدولي والعملة الدولية الموحدة" بين مختلف دول العالم، خاصة الصين وروسيا واليابان ودول منظمة الأوبك - كون أنها الدول الأكثر تضرراً من تقلبات قيم العملات الإرتكازية- تطرح فيه كل دولة نموذجاً مقترحاً لإحلال عملة دولية موحدة محل العملات الإرتكازية في تسعير السلع الإستراتيجية العالمية والوفاء بالمعاملات المالية الدولية، وتشكيل احتياطات الصرف العامة والخاصة لمختلف دول العالم.

وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك، نأمل أن يمثل النموذج التالي ولو في شكله الخام، اقتراحاً في هذا المؤتمر المزمع عقده، وهو - في شكله المختصر- أن يتم إنشاء "عملة عالمية موحدة" تخصص فقط، لإجراء المعاملات المالية الدولية بين الحكومات في البداية، ليتم تعميمها بعدها بين الخواص. تستند هذه العملة الموحدة في قيمتها إلى سلة من العملات العالمية، وهي*: الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني واليوان الصيني، على أن تضاف العملة الخليجية المنشودة فيما بعد.

ولأن لكل عملة بنك مركزي يشرف على إصدارها وإدارتها، كذلك لا بد أن يكون للعملة العالمية بنك مركزي هو بنك الإصدار. ونقترح في هذا الصدد، أن تتحول وظيفة صندوق النقد الدولي إلى "البنك المركزي العالمي"، خاصة وأنه يصدر وحدات حقوق السحب الخاصة التي يمكن استبدالها بالعملة العالمية المنشودة، وذلك بإدارة مجلس نقدي عالمي يتكون من محافظي البنوك المركزية لمختلف دول العالم وفق اتفاقية نقدية تخضع لمعايير محددة.

*- تم اقتراح هذه العملات نظراً للمكانة الاقتصادية للدول صاحبة العملة، وذلك وفق أوزان نسبية تحدد حسب الأهمية الاقتصادية للبلد.

ولأن إصدار أي عملة لا بد وأن يكون تحت غطاء نقدي أو ما يسمى "بمقابلات الإصدار النقدي"، فلا بد أن يتم تكوين رأسمال لدى البنك المركزي العالمي من العملات الإرتكازية والذهب، ليمثل غطاءً ولو نسبياً* (نسبة حوالي 60 %) لإصدار العملة العالمية، بحيث تساهم كل دولة حسب احتياطاتها الأجنبية في رأسمال البنك المركزي العالمي، ولن يكون ذلك مجّاناً، وإنما بمقابل أن تحوز كل دولة حسب مساهمتها، على عدد من الأصوات وعلى رصيد من العملة العالمية، كسيولة حاضرة توضع في بنكها المركزي الوطني وتحت تصرفها بمقدار 75 %، والباقي (25 %) يبقى في حوزة البنك المركزي العالمي كاحتياطي قانوني، وذلك حتى يتسنى له القيام بالوظائف التالية:

- إصدار العملة الدولية الموحدة والمحافظة على استقرارها مع تشكيل احتياطي قانوني؛
 - سن القوانين النقدية الدولية الموحدة، والرقابة الداخلية والخارجية على البنوك المركزية الوطنية؛
 - توفير السيولة والمساعدات اللازمة للبنوك المركزية عند الحاجة وأوقات الأزمات كونه الملاذ الأخير؛
 - تقديم الاستشارات المالية والنقدية اللازمة للمحافظة على استقرار معدلات التضخم وأسعار صرف العملات المحلية؛
 - إلزام البنوك العامة والخاصة على تطبيق معايير الاحتراز والرقابة والاحتياط حسب ما جاءت به اتفاقيات بازل (2) و (3)، وحل التراعات بين مختلف البنوك، ومتابعتها قضائياً إذا ما لزم الأمر.
- نعتقد دائماً حسب رأينا، أنه رغم الصعوبات والنقائص التي تشوب هذا النموذج المتواضع في شكله الأولي، إلا أنه يبقى أحد السيناريوهات المحتملة لإصلاح النظام النقدي العالمي، والبديل الأمثل أو -على الأقل- الأقل عرضة للأزمات التي تزايدت حدتها حالياً بسبب هيمنة الدولار الأمريكي ومخاطر تقلبات أسعار صرف العملات العالمية، وذلك إذا ما تم تطويره والتعاون بين مختلف الدول على إنجاحه.

ثانياً: أهم الآراء المتفائلة والمتشائمة حول فرضية بقاء الدولار عملة عالمية رائدة

نظراً للمكانة التي يحتلها الدولار الأمريكي، فإن هذا الأخير سيظل عملة الاحتياط الأساسية للعالم، وليس متوقفاً في المنظور القصير أو المتوسط، أن يكون هناك بديلاً منافساً للدولار يستطيع أن ينتزع منه هذا العرش، أي عرش عملة الاحتياط الدولية، وسوف يظل الدولار العملة التي على أساسها يتم تسعير أهم السلع التجارية مثل الذهب والنفط. غير أن الآثار السلبية لهذه العملة وكذا تحكم أمريكا فيها سيرغم دول العالم آجلاً أم عاجلاً على التفكير في إيجاد عملة بديلة عن الدولار الأمريكي.

*- تعطي أهمية كبيرة للغطاء النسبي حتى نتجنب عدم قدرة العملة الدولية الموحدة على الوفاء باحتياجات التبادل التجاري والمالي الدولي.

وتتمثل أهم الآراء الدولية حول مستقبل عملة الدولار الأمريكي بين مؤيد ومتفائل ببقائه عملة رائدة في النظام النقدي الدولي، وبين معارض ومتأكد من ظهور عملة دولية أخرى ستنافس بل ستتجاوز عملة الدولار الأمريكي، فيما يلي¹:

1. الآراء المؤيدة والمتفائلة ببقاء الدولار الأمريكي كعملة رائدة:

اعتمد الكثير من الخبراء المتفائلين بمسقبل الدولار الأمريكي على الحقائق والمعطيات الثابتة، أهمها:
أن الدولار الأمريكي سيواصل بقاءه كعملة دولية مهيمنة: يرى الاقتصادي "إدوين ترومان" EDWIN M. TRUMAN أن الدولار الأمريكي سيواصل بقاءه كعملة دولية مهيمنة، مستندا في ذلك على قوة الاقتصاد الأمريكي وانتشاره كعملة احتياط عالمية؛ وهو الوضع الصحيح للنظام النقدي الدولي حسب رأيه. غير أنه لا يستبعد نظرية إحلاله بالعملة الأوروبية "الأورو"، لكن ذلك لن يكون إلا على المدى البعيد.

أن الدولار الآن واليوان بعد خمسين عاماً: هذا ما يتوقعه "دينو كوس" DINO KOS رئيس البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إذ يعتقد أن الدولار الأمريكي سيبقى - على الأقل خلال النصف قرن المقبل - العملة الأولى في احتياطات الصرف الأجنبية، ليحل محله عملة اليوان الصيني بصفة تدريجية وعلى المدى الطويل بعد خمسين عاماً، نظراً لأن الاقتصاد الصيني يحتاج لفترة أطول لتحريره، كما يحتاج لأسواق رأس المال أكثر كفاءة وعمقاً، بما يتفق مع وضع عملة الاحتياط.

أن الدولار سيبقى العملة العالمية الأولى: يعتقد البروفيسور في الاقتصاد الدولي "ريتشارد كوبار" RICHARD N. COOPER أن الدولار سيبقى العملة العالمية الأولى؛ وذلك رغم تزايد أهمية اليورو عالمياً، وخاصة في منطقة الإتحاد الأوروبي من خلال التجارة البينية. إلا أنه نظراً لضخامة سوق رأس المال الأمريكي ونظراً لاستخدام دول الإتحاد الأوروبي نفسها لعملة الدولار في التجارة الدولية، سيبقى هذا الأخير العملة العالمية الأولى.

2. الآراء المعارضة والمتشائمة حول بقاء الدولار الأمريكي كعملة مسيطرة:

حيث يرى الخبراء الاقتصاديون المتشائمون ببقاء الدولار الأمريكي في الصدارة، أن هناك بدائل مهمة وكثيرة تشكل منافساً قوياً للدولار، أهمها:

¹ - Peterson Institute for International Economics -some of the world's key experts "Ten years from now, What will be the Next Great Global Gurrency ?" Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C. 20006, SPRING 2008, PP : 23-37.

ن العملة العالمية العظمى القادمة هي بالفعل اليورو: هذا ما يراه "فردا برغستن" C.FRED BERGSTEN مدير معهد "بيترسون" للاقتصاد الدولي، بحيث سيظل الدولار عملة عالمية كبيرة إلى أجل غير مسمى. ولكن التاريخ يظهر أن الأدوار العالمية للعملات الوطنية تعكس وجود قوة اقتصادية كامنة وراءها. وبالتالي هيمنة الدولار للقرن الماضي راجع لعدم وجود منافسة جدية. كل هذا يتغير مع إنشاء ونضوج اليورو. فالإنتاج والأسواق المالية لمنطقة اليورو توازي مثلثها في الولايات المتحدة، مواردها النقدية والتجارية الخارجية هي أكبر بكثير. وبالتالي يمكننا أن نتوقع أن يصل اليورو بركب الدولار على مدى السنوات القادمة.

ن اليورو هو العملة المنافسة الأكثر جدية: حيث يرى البروفيسور "جيفراي فرانكال" JEFFREY A.FRANKEL أنه على عكس ما كان يُتوقع، لم تستطع عملتا الين الياباني والمارك الألماني احتلال الصدارة كعملة عالمية في تسعينيات القرن 20، نظراً لأن اقتصاديهما كانتا أصغر حجماً من الاقتصاد الأمريكي، كما أن أسواقهما المالية لم تكونا أكثر تطوراً وسيولة من سوق نيويورك. لكن ظهور اليورو شكل منافساً قوياً للدولار الأمريكي لارتكازه على اقتصاد منطقة اليورو الأقوى من الاقتصاد الأمريكي، كما أنه يشكل مخزناً جيداً وآمناً للقيمة مقارنة بالدولار الأمريكي. لذلك، فمن المؤكد أن يفقد هذا الأخير مكانته لصالح اليورو.

ن العملة العالمية القادمة بكل تأكيد هي اليوان الصيني: فحسب "غاري هيفباور" GARY HUFBAUER من المتوقع أن تقوم الصين بإنشاء صندوق النقد الآسيوي، ومع إضافة الذهب إلى جانب الدولار واليورو في احتياطياتها النقدية؛ فإنها ستغدو بلا شك، مركزاً مالياً عالمياً ينافس مثيله في نيويورك ولندن، وبالتالي يصبح اليوان الصيني عملة الاحتياط الرئيسية.

ن نظام عملات متعدد من ثلاثة أو أربعة عملات رئيسية: إذ يرى المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية، والمفوضية الأوروبية "كلاوس ريغلين" KLAUS REGLING بأن التاريخ لن يعيد نفسه كما حصل للإسترليني لما حل محله الدولار الأمريكي كعملة رائدة، بل سيظهر نظام عملات متعدد. فقد يستمر الدولار الأمريكي ليكون العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، ولكن ليس لفترة طويلة. وسيضم اليورو على الأقل خمسة وعشرين من الاقتصادات والتي ستمثل أكبر تكتل اقتصادي في العالم، وستكون أسواقها المالية الأكثر أهمية، كما سيتم ربط عدة عملات باليورو. أما في آسيا، فإن أهمية اليوان الصيني ستزداد مع استمرار النمو الاقتصادي في الصين، ومع تحرير السوق المالية سيصبح اليوان عملة قابلة للتحويل بشكل كامل. وسوف تستمر أهمية الين الياباني، ولكن الاقتصادات الآسيوية الناشئة قد تجد اليوان أكثر جاذبية لإقامة صلة رسمية أو غير رسمية.

نأخذ من المرجح أن تُترك من دون عملة عالمية واحدة: فحسب "أناس أندروسش" HANNES ANDROSCH منذ فترة طويلة تم الاعتراف بالحاجة إلى عملة عالمية. ففي مؤتمر بريتون وودز عام 1944، اقترح الاقتصادي جون ماينارد كيتز البانكور "Bancor" كعملة دولية، غير أنها قوبلت بالرفض. ثم تم استحداث وحدات حقوق السحب الخاصة والتي تم ربطها بسلة من العملات، غير أن مساهمتها في السيولة الدولية كانت هامشية. لذلك، من الصعب أن نتصور أي استحداث لعملة عالمية موحدة. رغم أن الدولار من المتوقع أن ينهار بسرعة كبيرة، إلا أن ذلك سيكون لصالح ظهور عدة عملات رئيسية.

نلاحظ من خلال تصريحات الخبراء، أنهم لم يلمحوا صراحة إلى إيجاد عملة دولية موحدة تكون بديلا عن الدولار الأمريكي، ربما لأن هذا الأمر لا يزال بعيد المنال إن لم نقل شبه مستحيل خلال نصف القرن القادم على الأقل. لذلك، ركزت هذه الآراء واستسلمت للأمر الواقع، واكتفت بوضع سيناريوهات مستقبلية للنظام النقدي الدولي، ولم تعط حلا وعلاجا للأزمات التي تسبب فيها الدولار. والواضح أن معظم الآراء والأنظار الحالية تتجه نحو اليوان الصيني الذي بات من أهم العملات المرشحة لاحتلال مكانة الدولار الأمريكي.

المبحث الثالث: إمكانية اعتماد وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة دولية

تعتبر حقوق السحب الخاصة من أهم أنواع الأصول التي يمكن أن تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية، غير أن هذه الحقوق ليست إلا مجرد قيود دفترية يجريها صندوق النقد الدولي لاستخدامها في هذه العملية، حيث تعطي الحق لدولة ما في سحب عملة من البنك المركزي لدولة أخرى، وتستمد قيمتها القانونية من مجرد إلتزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها. ولكن هل يمكن بالفعل أن تلعب حقوق السحب الخاصة دور عملة الاحتياط العالمية؟

المطلب الأول: مفهوم وحدات حقوق السحب الخاصة "S.D.R."*

شهدت فترة الستينات رواجاً في حجم التجارة الدولية دون أن يواكب ذلك زيادة مناسبة في حجم السيولة الدولية، وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور الحاجة إلى أصل نقدي جديد يمكن من خلاله تمويل ذلك الحجم الهائل للتجارة الدولية وقد سمي هذا الأصل بحقوق السحب الخاصة، وسوف توضع هذه الفكرة مبينين ظروف النشأة ومفهوم وخصائص S.D.R. والمشاركين في هذا النظام.

* - S.D.R: the Special Drawing Rights: (حقوق السحب الخاصة)

أولاً: تعريف ونشأة وحدات حقوق السحب الخاصة

تعتبر حقوق السحب الخاصة بمثابة أول جديد أضافه صندوق النقد الدولي إلى الاحتياطات الدولية، وذلك بمقتضى التعديل الأول لمواد الاتفاقية المنشئة له.

1. تعريف وحدات حقوق السحب الخاصة:

يمكن تعريف وحدة حقوق السحب الخاصة بأنها "وحدات نقدية حسابية تعطي الدول الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق"¹. كما يلاحظ أن هناك فرق بين حقوق السحب الخاصة وحقوق السحب العادية، ففي الأخيرة يحقق للبلد الساحب اختيار النقد الذي يرغب فيه، بخلاف حقوق السحب الخاصة بحيث أن الصندوق هو الذي يقر نوع النقد الذي يراد سحبه.

وتعتبر حقوق السحب الخاصة مصدراً إضافياً من مصادر التمويل الدولية تبنته صندوق النقد الدولي في عام 1962، وهي لا تستخدم في التعاملات التجارية أو الخدمات على صعيد الدول وإنما تستخدم من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل هذه الوحدات، وحيث كانت كل وحدة من هذه الحقوق تساوي 0.888 غرام من الذهب الخالص وهي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي، وتعد المساهمة في هذه الحقوق متاحة لجميع أعضاء الصندوق فقط².

وعليه فإن وحدات حقوق السحب الخاصة ليست إلا قيود دفترية يمسكها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء، وهي ليست كبقية الأصول النقدية حيث لا يمكن التعامل بها لغير الأغراض التي أصدرت من أجلها.

2. نشأة وحدات حقوق السحب الخاصة:

تعود فكرة حقوق السحب الخاصة إلى البلجيكي روبرت تريفن "Robert Triffin" بعد الأزمة الأولى للدولار الأمريكي عام 1960 حيث خسرت الولايات المتحدة الأمريكية من أرصدها الذهبية في الفترة الممتدة بين شهر جانفي 1958 إلى شهر ديسمبر 1960 قرابة خمسة مليارات دولار، ويعود السبب في أن السلطات النقدية في العالم أخذت تلتمس تراكم العجز في الميزان المدفوعات الأمريكي، وعندئذ بدأت الثقة بالدولار تتراجع، ما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب. قام الاقتصادي تريفن

¹ - عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص: 153

² - ضياء مجيد "اقتصاديات النقود والبنوك" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 313.

بتحليل الصعوبات الموروثة في نظام الصرف بالذهب - دولار، وعمل على تطوير برنامج نظري لتمكين صندوق النقد الدولي من خلق احتياطات دولية حقيقية خاصة به¹.

ومع الاعتراف بالحاجة إلى وسيلة لزيادة السيولة الدولية، كانت هناك أموراً عدة تثار حولها الجدل قبل إنشاء حقوق السحب الخاصة في صورتها النهائية، من ذلك كان هناك خلاف حول مسألة دور الصندوق في الإشراف على السيولة الجديدة المقترحة، واستقر الرأي منذ فترة متقدمة من المشاورات أن يكون لصندوق النقد الدولي دوراً أساسياً في الرقابة على هذه السيولة الجديدة، سواء عن طريق جهاز الصندوق نفسه أو عن طريق جهاز جديد مرتبط به، وتمت الموافقة نهائياً على أن ينشأ حساب خاص لحقوق السحب الخاصة بالصندوق².

ثانياً: خصائص وحدات حقوق السحب الخاصة

بناءً على ما تقدم، تتميز حقوق السحب الخاصة بالخصائص التالية³:

1. تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل، ولا يمكن استخدامها للحصول على الذهب؛
2. لا تستخدم حقوق السحب الخاصة في المعاملات بين الأطراف ذات الصلة الخاصة، ولا يجوز حيازتها إلا من قبل الحكومات، ومجموعة محدودة من المؤسسات الرسمية التي لها صلاحية البنوك المركزية عند الضرورة، ولكن بعد عام 1987 وارتفاع أسعار النفط العالمية سمح باستخدامها في المعاملات والاتفاقيات الثنائية، وفي تسوية الالتزامات المالية ومنح القروض والمساعدات الخارجية، دون الحاجة لأخذ موافقة مسبقة من الصندوق، كما سمح لبعض المؤسسات النقدية والإقليمية والدولية وبنوك التنمية بجيازتها والتعامل بها، ولكن مع ذلك ليس لها الحق في الحصول على عملات دولية مقابل التنازل عنها؛
3. حددت وحدة حقوق السحب الخاصة بوزن معين من الذهب (0.888671 غ) بحيث تكون مساوية لقيمة الدولار الأمريكي المقوم بالذهب، ولكن نتيجة لتخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مرتين في عامي 1971 و1973 وبسبب إلغاء ارتباط الدولار بالذهب، فقد استخدمت منذ عام 1974 سلة العملات، لتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة بالنسبة للدولار في الأسواق المالية العالمية يومياً؛

¹ - Maurice Obstfeld "The SDR as an International Reserve Asset: What Future?" IGC-International Growth centre, London, march 2011, P: 04.

² - Ramkishen S.Rajan and Sasidaran Gopalan "International Currency Competition; Are There Alternatives to the US Dollar?" Policy Brief Series, Issue 3, USA, Nov 2011, P: 07.

³ - ميثم عجم "التمويل الدولي" دار زهران للنشر، الأردن، 2006، ص: 249.

4. الصفقات المالية بين الدول الأعضاء يجب أن تقتصر على تبادل حقوق السحب الخاصة مقابل العملة، ولا يجوز استعمال حقوق السحب في غير ذلك من الصفقات، التي تستخدم فيها على المستوى المحلي والاحتياطات على المستوى الدولي، هذه السمة ألغيت أيضاً مع الزمن، بعد أن كسبت حقوق السحب الخاصة ثقة المؤسسات النقدية والمالية في العالم؛
 5. يحق للصندوق الحصول على حقوق السحب الخاصة، من خلال الحساب العام وبإمكانه حيازة حقوق السحب مقابل حصوله على عملات معينة؛
 6. تستخدم حقوق السحب الخاصة في تمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، وليس لتغيير مكونات احتياطي الدولة، وهذه السمة ألغيت أيضاً مع مرور الزمن، إذ أصبحت حقوق السحب الخاصة من أهم أصول العملة المصدرة (غطاء العملة) لكثير من دول العالم؛
 7. العضو المستخدم لحقوق السحب الخاصة غير مقيد في استخدام الموارد الأخرى للصندوق طبقاً للطرق المعتادة؛
 8. لا يجوز استعمال حقوق السحب الخاصة في الأسواق المالية الدولية مباشرة، وذلك منعا للمضاربات، بل لا بد من تحويلها إلى عملات دولية أولاً، فهي بهذا تشبه الذهب، إذ في الغالب يحول إلى عملات قابلة للتحويل قبل استخدامه كوسيلة في المدفوعات الدولية؛
 9. لا يجوز لأي عضو أن يمنح مساعدات خارجية للغير باستخدام حقوق السحب الخاصة، أو أن يستعملها في ضمان قرض معين ولكن هذا الشرط تجاوزته الأيام أيضاً.
- الملاحظ من خلال هذه الخصائص أنه مع كل تعديل لقوانين النظام النقدي الدولي، حصل تغيير جذري في خصائص حقوق السحب الخاصة الأصلية.

المطلب الثاني: توزيع العملات الإرتكازية في سلة "S.D.R" وصعوبات اعتمادها كعملة دولية

صممت حقوق السحب الخاصة كعملة احتياطية يستخدمها صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية، كما تستخدمها بعض الدول لربط عملاتها، غير أنها تمثل أقل من واحد في المائة من إجمالي الاحتياطي النقدي العالمي، الأمر الذي خلق لها بعض المشاكل لاعتمادها كعملة احتياط دولية بديلة.

أولاً: توزيع العملات الإرتكازية الدولية في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة

تتكون حقوق السحب الخاصة من سلة من العملات الرئيسية تشمل الدولار الأمريكي، الأورو، الين الياباني والجنه الإسترليني، وتعكس أوزان العملات المستخدمة مستوى حجم الصادرات والواردات

للتلك البلدان كل خمس سنوات، وتخضع هذه العملات للمراجعة كل خمس سنوات للوقوف على حقيقة مساهمتها النسبية في التجارة الخارجية والنظام المالي الدولي¹.

الجدول رقم (4-2): مساهمة العملات الإرتكازية في سلة عملات حقوق السحب الخاصة

الوحدة: (نسبة مئوية)

الفترة	دولار أمريكي	مارك ألماني	فرنك فرنسي	ين ياباني	جنيه إسترليني
1985-1981	0.540 (%42)	0.460 (%19)	0.740 (%13)	34.000 (%13)	0.0710 (%13)
1990-1986	0.452 (%42)	0.527 (%19)	1.020 (%12)	33.400 (%15)	0.0893 (%12)
1995-1991	0.572 (%40)	0.453 (%21)	0.800 (%11)	31.800 (%17)	0.0812 (%11)
1998-1996	0.582 (%39)	0.453 (%21)	0.813 (%11)	27.200 (%18)	0.1050 (%11)
الفترة	دولار أمريكي	الأورو*		ين ياباني	جنيه إسترليني
2000-1999	0.582 (%39)	0.352 (%32)		27.200 (%18)	0.1020 (%11)
2005-2001	0.577 (%45)	0.426 (%29)		21.000 (%15)	0.0984 (%11)
2010-2006	0.632 (%44)	0.410 (%34)		18.400 (%11)	0.0903 (%11)
2015-2011	(%41.9)	(37.4%)		(%9.4)	(%11.3)

* تم إحلال الأورو محل المارك الألماني والفرنك الفرنسي بدءاً من عام 1999.

Source: Ramkishen S. Rajan and Sasidaran Gopalan "International Currency Competition" Op-cit, P: 08.

من خلال أرقام الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة مساهمة كل من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني في سلة حقوق السحب الخاصة بقيت ثابتة تقريباً بنسبة حوالي 42% و 11% على التوالي. في حين تزايدت أهمية ومكانة الأورو من نسبة 29% خلال الفترة (2005-2001) إلى نسبة 37.4% خلال الفترة الأخيرة (2015-2011)، وذلك على حساب الين الياباني الذي انخفضت مساهمته من 15% إلى نسبة 9.4% خلال نفس الفترات السابقة على التوالي.

ثانياً: أهم المشاكل التي تعترض اعتماد "S.D.R" كعملة دولية

نظراً لخضوع الاحتياطات الدولية وخاصة الدولار الأمريكي للمضاربات، ورغبة الدول الغربية في تقليص دور وأهمية الدولار الأمريكي بسبب تقلباته وانخفاض أسعار صرفه نتيجة تضخم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، فقد اقترحت الدول الغربية ضرورة تغطية الدولار بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة، وذلك بأن يقوم الصندوق بتحويل الدولارات الأمريكية لأي عضو إلى حقوق السحب الخاصة

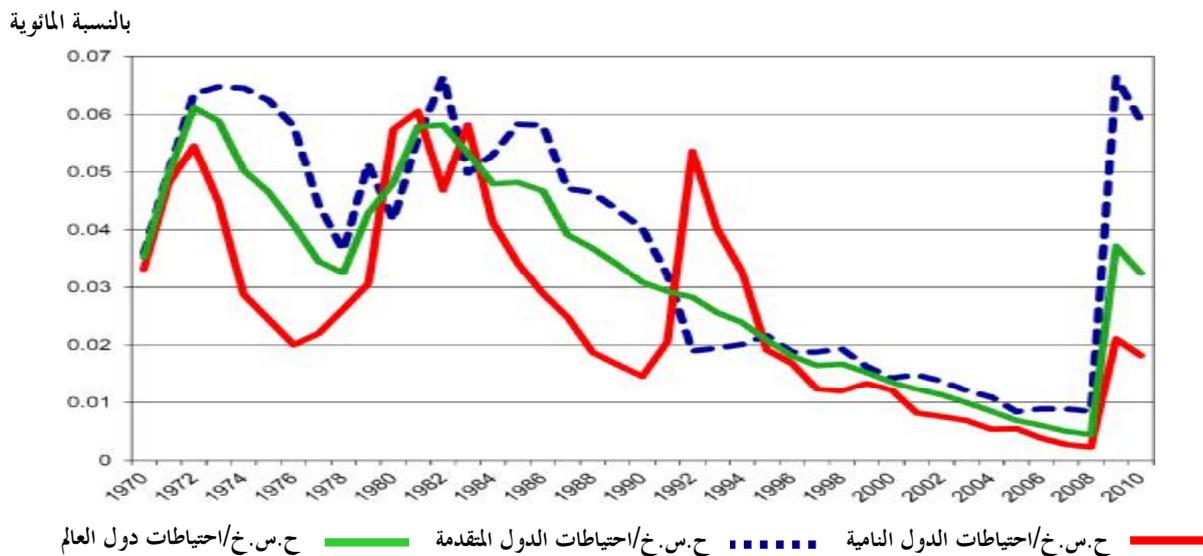
¹ - جاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مرجع سبق ذكره، ص: 18.

في حساب بديل أطلق عليه اسم (Substitution Account) وتقوم الدول الأعضاء بإيداع احتياطاتها من العملات الدولية في هذا الحساب وتحصل بالمقابل على حقوق السحب الخاصة، وهذا الإجراء بالذات سوف يزيد من أهمية حقوق السحب الخاصة كاحتياطي مقبول دولياً، حيث يمكن بواسطته مراقبة تكوين الاحتياطيات بصورة جماعية غير خاضعة لرغبة دولة واحدة أو لمشيئة المضاربين، ولكن أمريكا رفضت هذا المقترح، لأنها تتخوف من منافسة حقوق السحب الخاصة للدولار الأمريكي، وهذا يعني خسارة الدولار لأهميته كاحتياطي دولي¹.

مقترح استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط دولية يقابله العديد من المشاكل الخطيرة أهمها²:

1. أن صندوق النقد الدولي لا يستطيع حالياً أن يصدر كميات كافية منها للوفاء باستخدامات حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط عالمية، كذلك فإن الكميات المصدرة حالياً من وحدات حقوق السحب الخاصة تعد ضئيلة جداً مقارنة بحجم السيولة العالمية؛ والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-1): مساهمة حقوق السحب الخاصة في إجمالي احتياطيات الصرف الدولية



Source: Maurice Obstfeld "The International Financial System: Living with Asymmetry" Op-cit, P:52.

2. أن النظام الحالي لتوزيع الإصدار من حقوق السحب الخاصة (نسبة حصة العضو في رأس المال) لا يضمن حصول كل دولة على احتياجاتها من تلك العملة لأغراض الاحتياط، ويعطي الدول التي ترتفع حصتها في رأس مال الصندوق مثل الولايات المتحدة، ثقلاً في التعاملات على هذه العملة دولياً، خصوصاً فيما يتعلق بإقراض فوائض حصتها إلى الدول الأخرى؛

¹- ميثم عجم "التمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص: 251.

²- Maurice Obstfeld "The SDR as an International Reserve Asset : What Future?" Op-cit, P: 05.

3. أنها عملة من دون اقتصاد يعبر عن قوتها أو بنك مركزي يدافع عنها، أو احتياطات كافية تسندها، على سبيل المثال، فإن إجمالي حجم احتياطات صندوق النقد الدولي بأكمله أقل من أصول أي بنك تجاري كبير الحجم في العالم¹؛

4. استخدامها يقتصر فقط على البنوك المركزية، والعملة لا تصبح دولية، ومن ثم عملة احتياط، إلا إذا كان هناك استخدام كثيف لها على المستوى الدولي. وقد كانت هناك محاولات سابقة من قبل الصندوق للسماح للشركات المتعددة الجنسيات باستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة، إلا أن التجربة لم تنجح؛

5. إذا كانت وحدات حقوق السحب الخاصة محدودة الاستخدام، فهي لا تصلح لاستخدامها كعملة احتياط، أي كعملة يستخدمها البنك المركزي للتدخل في سوق النقد الأجنبي للدفاع عن عملته المحلية، لأنه لن يجد الديناميكية السوقية اللازمة للتدخل السريع من خلال بيع أو شراء هذه العملة للتأثير على معدل صرف عملته المحلية²؛

6. حتى لو تم استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط، فإنها لن تكون عملة ائتمان على المستوى الدولي، خصوصا خارج نطاق التعاملات الرسمية بين البنوك المركزية في دول العالم، وهو ما يقلل من قيمة هذه العملة كعملة احتياط، ويقلل من حجم العوائد التي يمكن أن تحققها البنوك المركزية من احتياطياتها؛

7. أن استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط على المستوى الدولي سوف يتطلب تغييرا هيكليا في حجم صندوق النقد الدولي وحجم موارده المالية ونسب مساهمة دول العالم في رأس ماله، ودوره في فرض سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي قد يجد معارضة كبيرة من قبل القوى الاقتصادية العالمية، وبصفة خاصة؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذه المشاكل يتلافها العالم من خلال استخدام الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية، ولذلك يشكل الدولار الأمريكي حاليا حوالي 42.45% من حجم التعاملات اليومية في السوق العالمي للصرف الأجنبي والذي يصل، وفقا لآخر الإحصاءات (قبل الأزمة)، إلى أكثر من 3 تريليون دولار يوميا، والباقي يتم أساسا بالأورو وبدرجة أقل بعملات أخرى³. لم يكتسب الدولار هذه المكانة من

¹ - محمد إبراهيم السقا "عرش الدولار كعملة احتياط دولية لن يهتز" جريدة القبس، أطلع عليه بتاريخ: 2012/06/05، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=491967>

² - رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف" مرجع سبق ذكره، ص: 270، 271.

³ - Benjamin J. Cohen and Tabitha M. Benney "What does the International Currency System really Look Like?" Op.cit, p: 24.

فراغ، فالدولار هو عملة أكبر اقتصاد في العالم والكميات المصدرة منه ضخمة جدا إلى الحد الذي يمكن أي دولة أن تحصل على احتياجاتها منه لأغراض الاحتياط مهما بلغت، ويدعمه سوق ائتمان ضخم هو أكبر سوق للائتمان قصير الأجل في العالم، ويساعده حجم ضخم جدا لأدوات الدين التي تمكن دول العالم من تحقيق الاستفادة المزدوجة من احتياطياتها بالدولار، أي استخدام الدولار كعملة احتياط من جانب، وتحقيق عوائد على تلك الاحتياطيات من خلال شراء أدوات الدين الأمريكي قصير الأجل من جانب آخر، هذه المزايا تعطي الدولار الأمريكي البعد الديناميكي كعملة احتياط مثلى على المستوى العالمي، ومن ثم فإن بديل الدولار الذي يتمتع بهذه المزايا، كعملة احتياط، غير موجود بالفعل¹.

المطلب الثالث: خطة توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة دولية

رأينا فيما سبق أنه ليس من السهل تبني استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة كعملة دولية موحدة، وذلك نظراً للأسباب السالفة الذكر. إلا إن الأمر لا يعني بالضرورة عدم التفكير في هذه القضية التي نعتبرها أحد السيناريوهات المتاحة والأقرب لإصلاح النظام النقدي الدولي، خصوصاً إذا ما تم زيادة حجم المعروض من وحدات السحب الخاصة وتشجيع الطلب عليها.

أولاً: زيادة عرض حقوق السحب الخاصة

هناك مساران يمكن عبرهما زيادة حجم المعروض من حقوق السحب الخاصة، ولا بد من سلوكهما معاً، وهما كالآتي²:

1. إطلاق تخصيصات جديدة لحقوق السحب الخاصة:

وذلك من خلال قيام صندوق النقد الدولي بإطلاق تخصيصات جديدة للدول الأعضاء فيه، ولا تتم عملية تخصيص جديدة لحقوق السحب الخاصة في الوقت الحاضر إلا إذا صوت لمصلحتها 85% من الدول الأعضاء، وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول منطقة الأورو مجتمعين، تمتلكان من الأصوات ما يكفي لقطع الطريق على أي تخصيصات جديدة، فإن موافقتهما على إجراء مثل هذه التخصيصات يعد أمراً حاسماً في هذا الشأن. لذلك، يصبح لزاماً تأسيس لجنة، يمكن تسميتها مثلاً: "لجنة السياسات النقدية الدولية" يكون على عاتقها التقدم إلى إدارة صندوق النقد الدولي بتوصية تدعوه فيها إلى إطلاق تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة في حسابات الدول الأعضاء، استناداً إلى تحليلات

¹ - محمد إبراهيم السقا "الضغوط تتزايد على الدولار كعملة احتياط عالمية" جريدة الاقتصادية، أطلع عليه بتاريخ: 2011/09/27، على الموقع

الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2009/07/11/article_250745.html

² - باولا سوباتشي، جون دريفل "ما بعد الدولار؛ إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي" مرجع سبق ذكره، ص ص: 79-82.

مستقلة تجريها اللجنة لوضعية النمو الاقتصادي العالمي، والمستويات المحتملة للتضخم ومؤشرات الاستقرار المالي. وبذلك؛ يمكن أن تقف اللجنة كقوة مضادة في وجه التهديد بممارسة حق النقض "الفيتو" من الولايات المتحدة أو دول منطقة الأورو بشأن أي تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة. وينبغي على هذه اللجنة أن يترأسها المدير العام لصندوق النقد الدولي، وأن تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأربع التي تشكل عملاتها مجتمعة، سلة حقوق السحب الخاصة، إلى جانب أربع أعضاء آخرين لولاية محددة لفترة زمنية معينة، ويتم اختيارهم بناءً على دورهم في الاقتصاد العالمي. ولعل المثالين الأكثر وضوحاً هنا، هما الصين والبرازيل، إذ يمكن ضم عملتيهما في آخر الأمر، إلى سلة حقوق السحب الخاصة، وهما الريال البرازيلي والرينمبي الصيني.

2. تأسيس حساب استبدال العملات بحقوق السحب الخاصة:

لزيادة عرض حقوق السحب الخاصة يمكن تأسيس ما يمكن تسميته "حساب استبدال" تستطيع الدول من خلاله أن تودع موجوداتها من العملات الإرتكازية لدى صندوق النقد الدولي، وأن تتلقى ما يعادلها من حقوق سحب خاصة، يتم إيداعها في حساباتها استناداً إلى سعر الصرف السائد آنذاك. ولتفادي مخاطر تحويل حقوق السحب الخاصة بصورة جماعية إلى عملات احتياط - أي في الاتجاه الثاني العكسي -، يمكن تحديد سقف لحساب الاستبدال هذا، ورفع - من ثم - تدريجياً، مع تزايد خبرة هذه الدول بوسائل استخدام الحساب وبأنماط الودائع واسترداد المستحقات، ومن الممكن أيضاً إتاحة فترة زمنية أولية، أمدها ستة أشهر أمام الدول المعنية، للاستفادة من التسهيلات التي يوفرها هذا الحساب بما يعادل حيازات كل منها من حقوق السحب الخاصة في الحد الأقصى، وبطبيعة الحال، فليست الدول جميعاً، تسعى في آن واحد لاستبدال وحدات من حقوق السحب الخاصة باحتياطاتها، بما يغطي الحصص المقررة لها كاملة؛ ولذا، فمن الممكن - بعد انقضاء الفترة الزمنية المشار إليها - جعل التسهيلات المتبقية متاحة أمام تلك الدول الراغبة في شراء كميات احتياطاتها تزيد عن الحصص المقررة لكل منها؛ لغرض استبدال أصولها الاحتياطية¹.

وإذا ما أكدت استحالة تأسيس حساب استبدال "ذو اتجاهين" كهذا، فسوف يمكن إقامته استناداً إلى مبدأ إمكانية تحويل العملة "باتجاه واحد"، أي يمكن تبديل الاحتياطيات من العملات الإرتكازية إلى حقوق السحب الخاصة، لا العكس، وذلك مع ضرورة توسيع الطلب على هذه الأخيرة للقطاع الخاص.

¹ - Williamson, John "Understanding special Drawing Rights (SDRs)" Peterson Institute for International Economics Policy Brief, No: PB09-11, June 2009, P: 37.

ثانياً: توسيع الطلب على حقوق السحب الخاصة

تنشأ أهمية دور الدولار -بصفته عملة عالمية- من استخدامه استخداماً مفيداً وواسعاً في إتمام العمليات التجارية والصفقات المالية العالمية، وهي تقوم على مرتكزات مؤسسية وقانونية، أنشئت وطوّرت على مر عقود من الزمن، ولعل استشرافاً مماثلاً طويل الأمد، يغدو نافعاً في سياق تدارس السبل التي يمكن من خلالها: تسهيل استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط وفي الأغراض التجارية والاستثمارية الدولية.

فعلى الجانب التجاري، ثمة تغييران مباشران قد يتعين إحداثهما لتعزيز قدرة حقوق السحب الخاصة على أداء دور أكبر؛ أولهما: موافقة صندوق النقد الدولي على السماح لمؤسسات القطاع الخاص وكياناته بفتح حسابات بحقوق السحب الخاصة، وثانيهما: إقامة نظام للتسوية على النحو الذي يتيح إبرام الصفقات المقومة بهذه الحقوق، بصورة مباشرة ما بين المشتري والباعة ضمن إطار آمن وشفاف¹.

1. تمكين القطاع الخاص من حيازة حقوق السحب الخاصة:

يمكن لصندوق النقد الدولي -بادئ ذي بدء- أن يجعل من نفسه الطرف الوحيد الذي يحتكر حيازة الحسابات التي تُفتح بحقوق السحب الخاصة، ومع تراكم التجارب والخبرات، يغدو ممكناً تماماً السماح للمؤسسات المالية الخاصة بممارسة إشراف تنظيمي على هذه الحسابات، وفي المراحل المبكرة، لا بد من أن يكون الدعم المقدم إلى حسابات حقوق السحب الخاصة بنسبة 100%؛ لتفادي تعرضها لأي مخاطر محتملة. وهذه الحسابات يمكنها أن تأخذ شكل حساب استبدال "وحيد الاتجاه"، توضع في متناول المودعين من القطاعين الخاص والعام معاً؛ فيجوز للمودع -بناءً على ذلك- أن ينشئ حساباً جديداً يقوم عن طريقه، "بيع" عملات قابلة للتحويل إلى صندوق النقد الدولي، و"شراء" ما يساوي قيمها من حقوق السحب الخاصة².

2. تأسيس نظام آمن للتسوية:

إلى جانب السماح للقطاع الخاص بفتح حسابات بحقوق السحب الخاصة وحيازاتها، فقد يصبح صندوق النقد الدولي ملزماً بتأسيس نظام آمن للتسوية، حيث يمكن في إطاره، إنجاز التعاملات المقومة بحقوق السحب الخاصة بين المشتري والباعة، فإذا كانت دول منظمة الأوبك -على سبيل المثال- ستقوم صادرتها النفطية بحقوق السحب الخاصة، والشركات النفطية الحكومية التابعة لها ستفتح حسابات بهذه الحقوق لدى صندوق النقد الدولي، فسوف يجد كبار مشتري نפט دول الأوبك (وعلى

¹- باولا سوباتشي، جون دريفل "ما بعد الدولار؛ إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي" نفس المرجع السابق، ص: 83، 84.

²- Maurice Obstfeld "The SDR as an International Reserve Asset : What Future?" Op-cit, P: 10.

رأسهم الأذرع التجارية لكبريات الشركات النفطية في القطاع الخاص)، أن في مصلحتهم إنشاء حسابات لهم بحقوق السحب الخاصة، وتسديد أقيام مشترياتهم مباشرة عبر نظام التسوية التابع لصندوق النقد الدولي، وتتوافر لدى البنوك المركزية على نطاق واسع في الوقت الحاضر، التقنيات والخبرات التي تتطلبها نظم التسوية التي هي موضوع البحث.

وإضافة إلى تسهيل إبرام التعاملات التجارية المقومة بحقوق السحب الخاصة، فإن من المهم أيضاً، تطوير أدوات مالية يتم تقويمها هي الأخرى بهذه الحقوق، على غرار قيام الحكومات بإصدار سندات بوحدات حقوق السحب الخاصة¹.

ثالثاً: تقويم تكاليف ومنافع توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة

من الراجح ومن الخاسرون جراء توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة؟ في سياق الرد على سؤال كهذا، تجدر الإشارة إلى أن السمة الأساسية لخريطة الطريق الموصوفة سابقاً، هي طبيعتها الطوعية؛ فليس هناك بين بلدان العالم، بلد يُجبر على الدخول طرفاً في أي ترتيبات جديدة، سواء أكان ذلك حساب استبدال، أو نظام تسوية، أو شراء سندات حقوق السحب الخاصة.

1. تكاليف توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة:

يبدو جلياً أن الولايات المتحدة الأمريكية، ستكون الخاسر الأكبر بإحلال حقوق السحب الخاصة بديلاً للدولار، بوصفه العملة الأولى عالمياً للاحتياط النقدي وفي المعاملات النقدية والمالية الدولية، كما تم التطرق إليه سابقاً، لأن ذلك، دون شك، سيأخذ هذه المكانة التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، والتي تحقق مزايا عديدة للاقتصاد الأمريكي؛ الأمر الذي دفع وسيدفع الولايات المتحدة إلى المعارضة والحيلولة دون تطبيق هذا المسار².

كما أن السماح بتحويل العملات الارتكازية إلى حقوق السحب الخاصة "في اتجاه واحد"، قد يضعف الإقبال على هذه الحقوق، الأمر الذي سيدفع النظام النقدي المركزي إلى التحول نحو نظام استبدال "ذو اتجاهين"، أي السماح أيضاً باستبدال حقوق السحب الخاصة بالعملات الارتكازية، وما له من تبعات وخيمة عند إقبال العديد من الدول على تحويل هذه الحقوق دفعة واحدة.

2. منافع توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة:

يساهم وجود عملة مركبة والتي تأخذ شكل "مستودع للقيم"، في توطيد استقرار عملات الدول ذات الفوائض المالية - كاليابان والصين -، كما أن الدول التي تعاني عجزاً مالياً - كالولايات المتحدة -

1- Williamson, John "Understanding Special Drawing Rights (SDRs)" Op-cit, P: 39.

2- Maurice Obstfeld "The SDR as an International Reserve Asset : What Future?" Op-cit, P: 11.

ستنتفع هي الأخرى، ولو بدرجة أقل، من الخيار المضاف المتمثل في إصدار سندات حقوق السحب الخاصة، العملة الأكثر استقراراً. ولنا أن نضيف إلى قائمة المستفيدين: كبار مصدري السلع ومستورديها، بفضل الاستقرار المتزايد في أسعار أسواق السلع والبضائع التي سيتم تقويمها بحقوق السحب الخاصة¹.

ولسوف تعم الفائدة أيضاً، الدول الصغرى الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بفضل تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي تحصل عليها بشكل منتظم، فضلاً عما يمكن أن تحققه من تنوع أكبر في احتياطياتها من العملات الأجنبية. وقد تصيب الفائدة كذلك، الدول الأكثر فقراً حال تم توجيه تخصيصات حقوق السحب الخاصة صوبها، وذلك في سياق "برنامج" يستهدف تخفيض مستوى الفقر.

خلاصة الفصل:

ليس من السهل الآن الحديث عن العملة العالمية الموحدة، نظراً لصعوبة ومخاطر التخلي عن عملة الدولار التي أصبحت تجري في الاقتصاد العالمي مجرى الدم في الإنسان. غير أن ذلك لا يعني أن تستسلم دول العالم للهيمنة الأمريكية، وأن تغلق هذا الملف، بل يجب عليها التفكير من الآن عن البديل الأمثل. ومن المؤكد أن الدولار الأمريكي ما يزال وسيبقى العملة العالمية العظمى في النظام النقدي الدولي، على الأقل في المدى المتوسط، رغم وجود عملات عالمية قوية لها مستقبل قوي كبديل عن الدولار. غير أن بدائل الدولار التي يمكن أن تلعب دوراً على المستوى الدولي هما عملتان فقط تقريباً، الأورو وهو عملة دولية حالياً، واليوان (الرينميني) الصيني وهو عملة غير قابلة للتحويل في عالم اليوم، وما زال أمامنا الكثير من الوقت قبل أن نتحدث عن أي دور لليوان كعملة عالمية.

ولعل الحل الأنسب إنما يكمن في توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة، وتحويلها - من ثم - إلى عملة عالمية موحدة، تؤدي الوظائف التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، على غرار عملة الاحتياط الرئيسية، وكذا تسعير السلع الإستراتيجية وغيرها من الوظائف المالية والنقدية العالمية.

في المقابل، ما هو الواجب علينا نحن كعرب وكمسلمين فعله، في ظل هذه التحولات والتكتلات والتوجهات العالمية لإيجاد حل بديل، يجنب الأنظمة الاقتصادية والنقدية العربية الأزمات المالية والمصرفية؟ هل يجب علينا أن نكتفي بالتقرب وانتظار ما سيحدث؟ هذا ما لا نرجوه. ربما يكون الحل الأمثل هو أن نتعاون ونتكامل فيما بيننا لإيجاد بديل نتطلع أن يستخدم على الأقل في تجارتنا البنينة، ويجنبنا الخسائر الكبيرة الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات العالمية؛ ونرجوا أن يكون هذا البديل هو "العملة العربية الموحدة"، وهذا ما سنحاول اقتراحه في الفصل الموالي.

¹ - Williamson, John "Understanding Special Drawing Rights (SDRs)" Op-cit, P: 41.

الفصل الخامس:
متطلبات التكامل النقدي العربي
وآليات إصدار عملة عربية موحدة

الفصل الخامس: متطلبات التكامل النقدي العربي وآليات إصدار عملة عربية موحدة

تمهيد:

لا شك أن الدول العربية تشارك الدول النامية بكافة الأضرار والمخاطر التي تفرزها أزمات النظام النقدي الدولي ومخاطر التنافس الحاد بين العملات الإرتكازية، والتي أشرنا إليها سابقاً. فالدراسات على اختلافها تشير إلى أرقام مذهلة حول الخسائر التي تتعرض لها الدول العربية - خاصة النفطية منها- جراء انهيار أسعار صرف الدولار الأمريكي، الذي ينعكس سلباً على القوة الشرائية لعائدات النفط. ولا تقف آثار أزمات عملات النظام النقدي الدولي على اقتصاديات الدول العربية عند هذا الحد، بل إنها أصبحت تشمل كافة المعاملات المالية التي تحصل بين الدول العربية وبقيّة دول العالم. وإزاء هذه المخاطر، يظهر جلياً أن الدول العربية أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تنسيق سياساتها النقدية والمالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل النقدي وتوحيد العملة العربية، تكتل قائم على الاتحاد والوحدة وقائم على العمل المشترك. وهو الأمر الذي تتطلع إليه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إصدار عملة خليجية موحدة، في خطوة جريئة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم العربي في التاريخ المعاصر.

وانطلاقاً من الوحدة النقدية الخليجية، يمكن للدول العربية تحقيق الوحدة النقدية العربية، بترك المجال مفتوحاً للانضمام لمنطقة العملة الخليجية الموحدة لأي دولة عربية تتوافر فيها المعايير النقدية والمالية والاقتصادية للتكامل المتفق عليها، وذلك في ضوء تجارب الآخرين لا سيما تجربة منطقة الأورو. وفي هذا الإطار، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل النقدي؛ أنواعه، صيغه ومتطلباته؛

المبحث الثاني: إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي بين العقبات والمتطلبات؛

المبحث الثالث: العملة الخليجية الموحدة كآلية لتحقيق التكامل النقدي العربي.

المبحث الأول: ماهية التكامل النقدي؛ أنواعه، صيغته ومتطلباته

يعد الوصول إلى العملة الموحدة وإقامة اتحاد نقدي للدول الأعضاء، تنويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي، وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة بين الدول الأعضاء، حيث سترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الموحدة، آثارا متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة.

المطلب الأول: ماهية التكامل النقدي

يعتبر التكامل النقدي ذروة مراحل التكامل التي تمر بها التكتلات الاقتصادية الدولية، تعرف باسم الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والتي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية عديدة.

أولاً: مفهوم التكامل النقدي

لتحديد مفهوم التكامل النقدي لابد من معرفة العلاقة بينه وبين التكامل الاقتصادي، والتي تمكنا من تحديد التعريف الدقيق للتكامل النقدي.

1. العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي:

التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع دول خارج الاتحاد الاقتصادي¹.

وهناك ارتباطا وثيقا بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي، فالتكامل النقدي يسير ويسهل تحديد انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى توفير المقومات النقدية لعمليات التكامل في التنمية بين مجموعة الدول. وهناك اختلافا نظريا حول ما إذا كان التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي، بمعنى أن يكون قد تحقق قدر من تحرير المبادلات وحركات عناصر الإنتاج، أو قدر من التكامل الإنمائي قبل تطبيق إجراءات وصور التكامل النقدي، أو أنه ليس هناك تطبيقا ما يحتم ذلك، وأنه من الممكن أن يقوم تكامل نقدي بين مجموعة من الدول لا تكون قد قطعت شوطا يذكر في طريق التكامل الاقتصادي².

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص: 409

² - صندوق النقد العربي "التكامل النقدي العربي" مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص: 207.

ومن الناحية العملية، لا تتجه مجموعة من الدول إلى إقامة صور التكامل النقدي بينها، إلا إذا كانت تعطي أهمية خاصة للعلاقات الاقتصادية فيما بينها، وأن يساهم هذا التكامل في تطوير وتدعيم هذه العلاقات.

2. تعريف التكامل النقدي:

التكامل النقدي يعني "امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها. ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مجلسا للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال"¹.

كما يمكن تعريف التكامل النقدي في مفهومه الأشمل بأنه "خلق وحدة نقدية بين دول معينة من خلال تداول عملة مشتركة، وإنشاء سلطة نقدية ومالية موحدة، وإنجاز درجة عالية من حركة عوامل الإنتاج والسلع، بما فيها حركة العمل ورأس المال، بهدف توثيق الترابط الاقتصادي العضوي بين تلك الدول"².

يمكن القول أن أي درجة من التعاون في المجال النقدي بين قطرين أو أكثر يمكن وصفها بأنها شكل من أشكال التعاون النقدي، إلا أن درجة التعاون هذه هي التي تُترجم مدى عمق أو سطحية هذا التكامل، فقد يكون هذا التعاون النقدي مجرد تعاون في الشؤون النقدية وهذا ما يسمى بالتكامل النقدي الجزئي، وقد يكون هذا التعاون النقدي عميقا إلى درجة قيام اتحاد نقدي كامل، وبين هذا وذاك هناك أشكال ومستويات متعددة وبدرجات مختلفة من التعاون النقدي، ويمكن دمج هذه المستويات في جهد تكاملي واحد، ولكن على أساس تدريجي رابطا كلا منها مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي.

وعليه، يمكن تعريف التكامل النقدي على أنه "عملية إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يتطلب قيام بنك مركزي موحد كسلطة نقدية لإصدار العملة الموحدة وتنسيق السياسة النقدية الموحدة، بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة".

¹ - محمود سيقالي "التكامل النقدي العربي" مؤتمر التكامل النقدي العربي "المبررات والمشاكل والوسائل"، أبو ظبي 1983، ص: 15.

² - هيل عجمي جميل "إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 13.

3. نظرية منطقة العملة المثلى:

عندما تتعهد مجموعة من البلدان ببناء منطقة نقدية، فإنها تعمل إما على تثبيت سعر الصرف أو تتبنى عملة مشتركة موحدة فيما بينها، مما يحقق حرية الحركة لعوامل الإنتاج والسلع، وقدر من الانسجام في السياسات النقدية والمالية بين تلك الدول¹. ومفهوم المنطقة النقدية المثلى أعطي من قبل روبرت مندل (R.Mundell) في 1961 من أجل تعظيم المنافع الحقيقية للبلدان المتكاملة لتعويض التكاليف الناجمة عن التخلي عن استعمال آلية سعر الصرف.

ويرى مندل أن المنطقة النقدية المثلى هي إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخليا وخارجياً، مما يضمن رفاهية بلدان المنطقة، مع ضرورة توافر مجموعة من المعايير أهمها: قابلية حركة عوامل الإنتاج ومرونة الأجور والأسعار، ووجود درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي، وتقارب معدلات التضخم، وتجانس الأولويات بين الاقتصاديات الداخلة في المنطقة النقدية².

وهناك نوعان محتملان من المناطق النقدية المثلى:

- نظام تداول نقدي مضاعف يتم فيه تداول العملة المحلية واستعمال عملة مرجعية في التعاملات الداخلية بين دول المنطقة النقدية، والعملية المرجعية هي عملة مشتركة في التعاملات بين دول المنطقة ولكن ليست عملة موحدة للتعامل، وهذا النظام مرحلي وهو يسبب مشاكل في استقرار قيم العملات المحلية والمرجعية لأن أحد العملتين سيكون لها ميل على الأخرى.

- نظام عملة موحدة تكون مشتركة بين دول المنطقة في التعامل داخل المنطقة وخارجها.

ومن أكثر المناطق النقدية أهمية في الوقت الحالي نذكر:

- منطقة الأورو: عملتها موحدة هي الأورو تمثل منطقة الاتحاد الأوروبي؛

- منطقة الدولار: العملة المرجعية فيها هي الدولار وتشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية؛

- منطقة الفرنك: العملة المرجعية فيها هي الفرنك الفرنسي وتشرف عليها فرنسا.

وهناك مناطق نقدية أخرى مثل: منطقة الخليج العربي ممثلة في مجلس التعاون الخليجي والعملة

المرجعية فيها هي الدولار وتسعى لتصبح لها عملتها موحدة.

¹ - هيل عجمي جميل، نفس المرجع السابق، ص: 19.

² - عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، نوفمبر 2008، ص: 36.

ثانياً: مزايا وأهداف التكامل النقدي

من المعلوم أن لكل مشروع مزايا وأهداف معينة تدعوا إلى إنجازه، وكذلك هو الحال بالنسبة للتكامل النقدي والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، لما لهذا الموضوع من مزايا كثيرة وأهداف متعددة نوجزها فيما يلي:

1. مزايا التكامل النقدي:

يحمل التكامل النقدي العديد من المزايا للدول المنضمة في الإطار العام، ولعل من أهمها ما يلي¹:

ن إن الميزة الأولى لإقامة منطقة عملة موحدة تكمن في انخفاض تكاليف المعاملات في منطقة العملة الموحدة، وذلك نتيجة اختفاء الحاجة إلى عمليات الصرف بين عملات الدول الأعضاء في منطقة العملة الموحدة، ومن ثم اختفاء عملات المصارف*؛

ن المزيد من الوضوح في الأسعار: إن إقامة منطقة عملة موحدة على غرار الأورو يوفر الوضوح الكامل في الأسعار لدي المستهلكين، حيث يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح ودقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة لدول الوحدة النقدية. ويمكن لمشتري المواد سواء كان مستهلكاً أو تاجراً أن يختار ويتخذ قراره بسرعة، هذا في الوقت الذي يتمكن فيه البائع من حساب التكاليف وهامش الربح بسرعة؛

ن إن ميزة التكامل النقدي الكامل (الوحدة النقدية) يساعد المتعاملين في سلعة ما على شرائها من حيث تكون أسعارها أرخص، وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة طالما كان الاتجار في السلعة مشروعاً، ويمكن تناقلها بين الأسواق المختلفة، والفضل في هذه الحالة لن يكون للعملة الموحدة، بل أيضاً للسوق الداخلية الموحدة التي تتيح الفرصة لنقل السلع بحرية تامة عبر حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي؛

ن انخفاض حاجة الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي، ذلك لأنهم يتعاملون بعملة واحدة، حيث تكون نسبة كبيرة من تجارتهم الدولية تجارة محلية، وبذلك سوف تنخفض حاجتهم إلى احتياطي بالعملة الصعبة لمتطلبات التجارة الخارجية؛

ن يُمكن الاتحاد النقدي الدول الأعضاء من التحكم في النفقات العامة والتضخم وذلك على حساب مطالب الاتحادات النقابية والمعارضة السياسية؛

¹ - جون ويليام سون "التكامل النقدي العربي" مؤتمر التكامل النقدي العربي "المبررات والمشاكل والوسائل"، أبو ظبي 1983، ص: 80.

* - لاشك أن ما نعتبره مزايا هنا ينعكس سلباً على المصارف بمرماها من مصدر من مصادر الدخل وهي العملات التي تحصل عليها من عمليات التحويل بين العملات المختلفة لدول الاتحاد النقدي.

ن سهولة انتقال رؤوس الأموال: هذا الرأي مبني على حقيقة أن مستوى الادخارات يختلف من منطقة إلى أخرى، لأن هناك مناطق تدخر أكثر من غيرها، ومن ثم يمكن نقل الأموال من المناطق الأكثر ادخارا لتوفير التمويل اللازم للمشروعات في المناطق الأقل ادخارا دون التعرض لأي مخاطر بعد اختفاء عمليات الصرف بين العملات المختلفة، بالإضافة إلى تماثل معدلات الفائدة في منطقة التكامل النقدي.

2. أهداف التكامل النقدي:

يهدف التكامل النقدي وإطلاق عملة موحدة أساسا إلى تحقيق ما يلي¹:

- تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة الاتحاد النقدي ومن ثم زيادة مستويات النمو، وذلك من خلال التعامل بعملة واحدة بدلا من عدة عملات، الأمر الذي يقلل من آثار تقلبات معدل الصرف على التجارة بين الدول الأعضاء؛
- القضاء على تكلفة تحويل العملات بين دول الاتحاد النقدي، ليس فقط في مجال الصفقات التجارية، وإنما أيضا في مجال تدفقات رأس المال، أي تلك المرتبطة بتبادل الأدوات المالية؛
- إجبار الشركات على فرض سعر موحد للسلع في كل الأسواق المحلية لمنطقة الاتحاد، حيث إن وجود فوارق في أسعار السلعة نفسها داخل أسواق الاتحاد سيدفع إلى نقل السلعة من السوق الذي تباع فيه بسعر منخفض إلى السوق التي تباع فيها بسعر مرتفع، وبالتالي ستميل الأسعار إلى أن تتوحد في جميع أسواق الاتحاد النقدي. أكثر من ذلك ستميل الأسعار لأن تكون تنافسية داخل الاتحاد في ظل وجود عملة موحدة، حيث تصبح الشركات تحت ضغوط تنافسية أكبر، مما يشجع النمو السريع للإنتاجية والكفاءة في ظل المناخ التنافسي؛
- رفع مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد، حيث يؤدي غياب تقلبات العملات إلى إزالة العوائق نحو إعادة هيكلة الإنتاج والنمو، وكذلك تحسين الكفاءة في صناعات دول الاتحاد. فبعد إنشاء العملة الموحدة فإن الشركات يمكنها أن تنشئ هياكلها الإنتاجية على أساس هدف أقصى كفاءة ممكنة، وهو ما يسمح بتحقيق تحسن كبير في الإنتاجية؛
- رفع كفاءة أسواق المال في دول الاتحاد النقدي، وتطوير أسواق الأسهم والتأثير فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال، حيث يتمكن المستثمرون من الحصول على الائتمان اللازم من أسواق دول الاتحاد كافة؛
- زيادة قدرة الشركات في دول الاتحاد على الاندماج، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية نتيجة الاستفادة من الوفورات الناجمة عن اقتصاديات الحجم؛

¹ - هيل عجمي جميل "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 14.

- تخفيض تكاليف الإصدار النقدي وذلك من خلال تركيز عملية إصدار العملة الموحدة في يد بنك مركزي واحد وإدارة نقدية واحدة، بدلا من إصدار عدة عملات من خلال عدة بنوك مركزية؛ وأخيرا فإن إنشاء اتحاد نقدي يهدف إلى جعل مصالح الدول الأعضاء فيه مشتركة بصورة أعمق، وهو ما يؤدي إلى تشجيع مستويات التنسيق والتعاون السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، حرصا على سلامة الأوضاع الاقتصادية والنقدية في تلك الدول، مما يعظم العوائد الناجمة عن التكامل.

المطلب الثاني: أنواع وصيغ التكامل النقدي

إن عملية التكامل النقدي عملية طويلة المدى تستغرق سنوات، وتمر عبر عدة مراحل لتصل إلى درجة التكامل النقدي الكلي، وهي الوحدة النقدية. وبالتالي فهي بحاجة إلى أجهزة إدارية وسياسية لتنسيق الجهود وإزاحة العوائق الناتجة عن اختلاف الشعوب، معدلات النمو والسياسات الاقتصادية.

أولاً: أنواع التكامل النقدي

يندرج تحت مفهوم التكامل النقدي كلا من التكامل النقدي الكلي والتكامل النقدي الجزئي¹:

1. التكامل النقدي الكلي:

يعني التكامل النقدي الكلي عندما تصل مجموعة الدول المتكاملة إلى إنشاء (توحيد العملة) عملة واحدة مشتركة فيما بينها، لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود، لذلك فإن التكامل النقدي الكلي هو في جوهره إنشاء لاتحاد نقدي أو لوحدة نقدية بين البلاد الداخلة في التكامل.

2. التكامل النقدي الجزئي:

التكامل النقدي الجزئي يعني الوصول (البلاد الداخلة في التكامل) إلى صيغ عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة.

ويعرف التكامل النقدي كحد أدنى أن تمتلك المنطقة المتكاملة عملة واحدة، أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف ثابتة (مثبتة)، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد.

¹ - مركز دراسات الوحدة العربية "التكامل النقدي العربي" صندوق النقد العربي، 2001، ص: 207.

ثانياً: صيغ التكامل النقدي

لقد عيّنت دراسات عدة حول التكامل النقدي بالحديث عن خطواته وأشكاله، ويضم التكامل النقدي الأشكال التالية¹:

1. اتحاد المدفوعات:

وهو قيام دول الأعضاء بإنشاء نظام للمقاصة متعددة الأطراف، يتم بمقتضاها تسوية المدفوعات كلها أو بعضها، الناشئة على العمليات التجارية فيما بينها، إذ يضمن هذا الترتيب توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن الشريك التجاري، ومن الأمثلة عن اتحاد المدفوعات النقدية الناجحة، هو اتحاد المدفوعات الأوربي الذي قام في الفترة 1950-1958.

2. تجميع الاحتياطي:

تجميع الاحتياطي هو ترتيب يقوم دول الأعضاء بمقتضاه، بإيداع جزء من احتياطاتهم النقدية لدى جهة معينة، إذ بوسع هذه الأخيرة تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة المودعين، وتقديم تسهيلات لمن يعاني ميزان مدفوعاته من عجز في دول الأعضاء.

3. تنسيق أسعار الصرف:

يتضمن تنسيق أسعار الصرف الاتفاق بين الدول الأعضاء على إتباع سياسات موحدة، من شأنها تحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات هذه الدول، وتحديد المدى أو المجال الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة في التكامل.

4. التنسيق النقدي:

إن تحقيق التكامل النقدي الكامل يتطلب تنسيقاً نقدياً بين دول الأعضاء، وذلك عن طريق الاتفاق (توحيد السياسات النقدية) على السياسات النقدية التي تتبعها دول الأعضاء تحقيقاً للأهداف المنشودة.

5. تكامل السوق المالية:

يشير تكامل السوق المالية إلى مجموع التدابير التي تزيد من فعالية تدفق رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج الأخرى عبر الحدود، استجابة للحوافز المطروحة.

¹ - مركز دراسات الوحدة العربية، نفس المرجع السابق، ص: 212.

المطلب الثالث: شروط ومعايير التوافق للتكامل النقدي

بغية تحقيق تكامل نقدي، تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لتتوحد تكاملها الاقتصادي بالاتحاد النقدي، الأمر الذي يتطلب خطة إستراتيجية طويلة المدى.

أولاً: شروط التكامل النقدي

إن الوصول إلى تكامل نقدي، يتطلب تحقيق الشروط التالية¹:

- سياسة نقدية ومالية مشتركة، يتم تحقيقها من خلال شكل من أشكال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، أو مؤسسة نقدية مركزية على مستوى الاتحاد، وهذا ما حدث عند قيام النظام النقدي الأوروبي، إذ تم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية، والتي كانت بمثابة نوات أولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي، وتلخصت وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية، وذلك لضمان استقرار الأسعار وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية؛
- تقديم العون المالي من قبل دول الاتحاد إلى أعضائه ذات العجز، على أن يكون مؤقتاً حتى لا يتعارض وهدف التكامل النقدي، وهذا ما لمسناه عند قيام النظام النقدي الأوروبي من خلال أدوات السياسة النقدية في منطقة الأورو، وذلك عن طريق التسهيلات الدائمة التي تسمح بالاستقرار الذاتي للمنطقة، وتعمل هذه التسهيلات على سحب أو تقديم السيولة، وتدل على التوجهات العامة للسياسة النقدية؛
- إحداث تقارب في المتغيرات الكلية الأساسية بين الدول الأعضاء، بما فيها: سعر الفائدة، معدل التضخم، العجز في الموازنة العامة والدين العام. وهذا ما نصت عليه اتفاقية ماستريخت عند قيام الاتحاد الأوروبي، وهو ما عرف بمعايير التوافق (أنظر الفصل الأول)؛
- تثبيت غير قابل للإلغاء لعمولات الدول الأعضاء في الاتحاد بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة لعملة القطر الرئيسي أو بالنسبة لعملة حساب مشتركة.

ثانياً: معايير التوافق للتكامل النقدي

يقصد بمعايير التوافق (التقارب) مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، مثل نمو الناتج، الوضع المالي، معدلات التضخم والصرف والفائدة،

¹ - ر. أزانتي، بول روبرت ماسون "مزاياء وعيوب توسيع الاتحاد النقدي في غرب إفريقيا" مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2001، ص: 24.

وغيرها من المؤشرات التي يمكن على أساسها الحكم على مدى جاهزية مجموعة من الدول للدخول في اتحاد النقدي.

إن معايير التوافق التي يجب استيفائها من جانب الدول التي ترغب في الانضمام للوحدة النقدية (التكامل النقدي الكامل)، جاءت حرصاً على قوة العملة المتبناة وضماناً لاستقرار قيمتها، ولتحقيق التقارب بين الدول المشاركة بعيداً عن أي انحرافات تنافسية. ولعل أهم معايير التوافق مستوحاة من التجربة الأوروبية، والمتمثلة فيما يلي¹:

1. ألا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 2. ألا يتجاوز نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 3. ألا يتجاوز نسبة التضخم 1.5% فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد؛
 4. ألا يتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل أكثر من 2% عن مثيله في البلاد الثلاث السابق الإشارة إليها؛
 5. على الدول المشاركة في العملة الجديدة أن تكون قد انضمت إلى نظام سعر الصرف الدول الأعضاء قبل سنتين على الأقل، وظلت نسبة تقلب عملتها في إطار الهامش المنصوص عليه دون أية انحرافات. وتستند أهمية هذه المعايير إلى عناصر أربعة هي:
- (1) يضمن معيار استقرار المستوى العام للأسعار، عدم انحراف الدولة العضو عن اتجاه الدول الأعضاء، لأن المناخ التنافسي بين الدول يمكن أن يتعرض للمخاطر في حالة ظهور فروق كبيرة في نسب التضخم؛
 - (2) يعتبر تلبية معيار سعر الفائدة، نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار طويل الأجل وتنفيذ سياسات التوافق؛
 - (3) يحول الالتزام بمعيار سعر الصرف دون سوء استخدام الدول له كعامل تنافسي مصطنع*؛
 - (4) يحول معيار ضبط العجز السنوي للميزانية وحجم الدين العام المتراكم، دون زعزعة الاستقرار الذي تحققه دول أعضاء أخرى من خلال سياسات إنفاق غير صارمة.
- وعلى الرغم من صعوبة التطبيق المتشدد لمعايير التوافق، إلا أنه إذا لم يتمتع الاتحاد بالاستقرار، فستتفني مساندة الجماهير له وثقة الأسواق المالية به، الأمر الذي يمكن أن يساهم في اهتزاز وضعه.

¹ - فاروق محمود الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية والأورو: النشأة، التطور والآثار" مرجع سبق ذكره، ص: 39.

* - للتفصيل أكثر، أنظر: آثار التخفيض التنافسي وحرب العملات في الفصل الثالث.

المبحث الثاني: إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي بين العقبات والمتطلبات

رغم المواقف الكثيرة المتشائمة والمشككة في إمكانية قيام الدول العربية بإقامة تكامل نقدي عربي، إلا أننا نرى أن هذا المشروع يمكن أن يرى الضوء ولو على فترة زمنية طويلة، نظراً للمقومات الاقتصادية والجغرافية والثقافية والدينية المشتركة بين الدول العربية، ونظراً لأنه لا يوجد خيار أمام تزايد التكتلات الاقتصادية والنقدية في الفترة الحالية والقادمة. ورغم وجود معوقات وعقبات عديدة أمام مشروع العملة العربية الموحدة، إلا أن هناك آليات متدرجة تسمح لنا بنجاح هذا المشروع.

المطلب الأول: التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية وأهم التطورات الاقتصادية والنقدية

كانت الدول العربية تشكل منطقة نقدية واحدة بحكم خضوعها للسيطرة العثمانية، وذلك حتى سقوط الإمبراطورية التركية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. إلا أن تقسيم الدول العربية بين الاستعمارين الانكليزي والفرنسي، أدى إلى خضوع الدول العربية لعلاقات التبعية وتطبيق نظام نقدي تابع في كل منهما. واستمر هذا الحال حتى نالت الدول العربية استقلالها وإقامة نظم نقدية مستقلة في كل دولة وفي أوقات متفاوتة.

أولاً: التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية

لقد عرف التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية ثلاث مراحل هامة كانت نتاجاً حتمياً للظروف السياسية السائدة آنذاك وتتمثل هذه المراحل الثلاث¹:

1. مرحلة الاندماج النقدي والاقتصادي الكامل قبل الحرب العالمية الأولى:

خضعت معظم الدول العربية للحكم العثماني منذ أوائل القرن الخامس عشر واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً، وأدى هذا الخضوع إلى وحدة اقتصادية شبه تامة. وقد كان النظام النقدي العثماني الرسمي منذ عام 1534 قائماً على القاعدة المعدنية 15/1 من الذهب والفضة، وكانت وحدة النقد العثمانية "القرش" تساوي 40 بارة. وقد حاولت الحكومة العثمانية دوماً دعم عملتها وتمويل أنشطتها عن طريق اللجوء إلى البنوك، حيث تم إنشاء كل من بنك القسطنطينية سنة 1864 والذي أفلس بعد عشر سنوات بسبب حروب القرم، وبلغت خسائره حوالي 600.000 ألف ليرة، ومن ثم تم إنشاء البنك العثماني سنة 1864، فأصبح بنك الدولة. ومنذ ذلك الحين حصلت الحكومة على معظم

¹ - عبد المنعم السيد علي "التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 53-56.

قروضها إما مباشرة من البنك المذكور أو بواسطته بالإضافة إلى مساهمته في النشاطات الإنمائية وإصدار العملة ومساهمته في تمويل وإنشاء مشاريع اقتصادية مختلفة.

وقد تدهورت قيمة العملة بشكل كبير بين عامي 1774 و1839 خصوصاً في فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وكمثال على ذلك ارتفعت قيمة التايلر الإسباني من سبعة قروش عثمانية عام 1824 إلى 21 قرش عام 1836، وهكذا انخفضت قيمة العملة العثمانية خلال فترة اثني عشرة سنة فقط بمقدار الثلثين في إطار الصرف الأجنبي.

وفي عام 1839 أصدرت الحكومة العثمانية عملة قائمة على شكل أوراق سندات تحمل فائدة تراوحت بين 09 بالمائة و12 بالمائة دون موعد استحقاق، وكانت لهذه الأوراق وظيفة مشابهة لوظائف العملة الورقية، وفي عام 1844 ادخل نظام نقدي جديد استبدلت فيه العملة الفضية المنخفضة القيمة (الميجيدي) وبمسكوكات ذات فئات متدنية، ولكن القيمة بقيت في التداول وأدى إلى تدهور النظام النقدي كله.

كما أن العلاقة بين القرش والليرة العثمانية الذهبية لم تبقى مستقرة نظراً لتدهور قيمة القرش في إطار الفضة، وتدهور قيمة الفضة بالنسبة إلى الذهب وذلك في بدء القرن العشرين بحيث أصبحت قيمة الليرة الذهبية تساوي 180 إلى 200 قرش.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى ارتفع الإصدار النقدي من طرف الدولة العثمانية ليصل حجم الكتلة النقدية المتداولة 34 مليون ليرة عثمانية مقابل 18 مليون منها قبل ذلك الوقت، وانتقلت بعد ذلك إلى 160 مليون ليرة من الأوراق النقدية و40 مليون ليرة بشكل مسكوكات ذهبية وفضية، ولدى عقد معاهدة لوزان عام 1922 هبطت قيمة العملة التركية إلى عشرة ليرات بالنسبة إلى الباوند الإسترليني الواحد. لذلك، فقد كان النظام النقدي السائد في مجمل الأقطار العربية حتى بداية الحرب العالمية الأولى كان نظام النقدي العثماني.

2. مرحلة التبعية بين الحربين العالميتين 1918-1945:

انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918 فزالت بنهايتها الإمبراطورية العثمانية، ونشأت في أثرها تحولات سياسية مهمة، وشملت على مدن الوطن العربي كله، ففي جناحه الشرقي حل الانتدابان الإنجليزي والفرنسي محل الهيمنة العثمانية، فسيطر الانجليز والفرنسيون طبقاً لمعاهدة سايس بيكو عام 1916 على منطقة الهلال الخصيب وقسموها بينهم، حيث اختار الانجليز العراق وفلسطين والأردن بالإضافة إلى الحماية التي سلطوها من قبل - منذ أوائل القرن التاسع عشر- على منطقة الخليج والجنوب العربيين، ما عدا الحجاز ونجد اللذين ألقا المملكة العربية السعودية بعد زوال الحكم الهاشمي في الحجاز

عام 1916، واليمن الشمالية التي استمرت في حكم عائلة حميد الدين طوال القرن التاسع عشر وحتى أوائل الستينات من القرن العشرين، كما استمر النفوذ الانجليزي قويا في مصر طوال هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمر الانجليز عمليا في حكم السودان واسميا بالاشتراك مع مصر في حكم ثنائي لها¹.

أما فرنسا فقد سيطرت على سوريا ولبنان وحكمتها حكما مباشرا، كما شددت قبضتها على دول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب وأضافوا منطقة فزان الليبية بعد الحرب العالمية الثانية، كما استمر الايطاليون في السيطرة على ليبيا حتى قبيل الحرب العالمية الثانية وكذلك بالنسبة للصومال. وقد كان من نتائج ذلك تفكك العرب سياسيا واقتصاديا طول فترة الحربين العالميتين، بذلك صارت الدول العربية المختلفة وحدات جمركية مستقلة ولكل منها وحدة نقدية مختلفة مرتبطة بالنظم النقدية السائدة آنذاك في البلدان الاستعمارية أو في بلدان أخرى تابعة لها سياسيا. فقد أصبحت وحدة النقد في العراق الروبية الهندية وصارت وحدة النقد في فلسطين الجنيه المصري خلال الفترة من 1918 إلى عام 1928 قبل إصدار الجنيه الفلسطيني عام 1927، وكان مساويا للجنيه الإسترليني ومرتبطا به كما ظلت الأردن مرتبطة بفلسطين اقتصاديا طول فترة الانتداب الانجليزي، وتعددت العملات في اليمن والكويت، وشاع استعمال ريال ماريا تريزا فيهما كوسيلة للتداول، كما استخدمت الروبية الهندية وصار الريال الفضي العملة الرسمية في الحجاز ونجد منذ 1928، وأصبحت الليرة السورية منذ 1929 العملة الرسمية في سوريا وارتبطت بالفرنك الفرنسي. نفس الشيء حدث بالنسبة للبنان. كما استمر الشمال الإفريقي مرتبطين اقتصاديا ونقديا بالدول المستعمرة فارتبطت عملاتها إما بالفرنك الفرنسي أو الجنيه الإسترليني².

وبمثل ذلك تبعية نقدية كاملة للنظم النقدية التي كانت سائدة في البلدان الاستعمارية المهيمنة عليه فأدى ذلك إلى انفصام نقدي بين الدول العربية بسبب ارتباط عملة كل دولة بالجنيه أو الفرنك أو الروبية أو أية عملة أخرى. وهذا كان له آثار سيئة على العلاقات الاقتصادية البينية للدول العربية نتيجة تبعيتها للدول المستعمرة حتى بعد استقلالها سياسيا.

3. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الفترة الحالية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، كان العالم العربي يخضع كلية لسيطرة بريطانيا وفرنسا، ومع بداية ظهور موجة التحرر في بداية الخمسينيات واستقلال الكثير من الدول العربية، بدأت هذه

¹ - عبد المنعم السيد علي "الوحدة النقدية العربية" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أوت 1986، ص: 41.

² - عبد المنعم السيد علي "التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الدول بالعمل على تحقيق ذاتها جزئياً على الأقل في مجالات الاقتصاد والنقد والصرف.. وبشكل أو بآخر فإننا سنجد أن كل من سوريا ولبنان والعراق ومصر والأردن والسعودية قد انضمت إلى اتفاقية بريتون وودز المؤسسة لاتفاقية صندوق النقد الدولي عام 1944، كما شكلت هذه الدول النواة الرئيسية لجامعة الدول العربية عام 1945.

ومن ناحية الاستقلالية النقدية نجد أن العراق أنشأ مصرفاً مركزياً له عام 1947، وتبعته مصر بعد 4 سنوات عام 1951 وتلتها السعودية عام 1952 حين أنشأت مؤسسة النقد السعودية كبنك مركزي لها، ثم سوريا وليبيا عام 1953 فالسودان وتونس عام 1958 فالمغرب عام 1959 والجزائر عام 1962، والجدول التالي يبين العملات العربية وقيمة كل عملة عند إنشائها:

جدول رقم (5-1): العملات العربية بالقيم التي أنشئت بها

الدولة	العملة	السنة	القيمة - (الذهب)
العراق	الدينار العراقي	1947	3.58134 غ من الذهب
سوريا	الليرة السورية	1944	405.6 ملغ
المملكة العربية السعودية	الريال السعودي	1935	1 روبية فضية هندية
لبنان	الليرة اللبنانية	1949	405.5 ملغ
الأردن	الدينار الأردني	1950	1 جنيه إسترليني
الكويت	الدينار	1961	2.488 غ
البحرين	الدينار	1964	1 جنيه إسترليني
الإمارات العربية المتحدة	الدرهم	1966	0.1866 غ
عمان	الريال	1970	2.132 غ
اليمن	الريال	1974	0.869 غ
مصر	الجنيه	1944	3.676 غ
السودان	الجنيه	1960	2.552 غ
ليبيا	الدينار	1951	0.407 غ
موريتانيا	الأوقية	1973	0.02 فرنك فرنسي
تونس	الدينار	1958	2.115 غ
الجزائر	الدينار	1964	0.181 غ
المغرب	الدرهم	1959	1 فرنك فرنسي
الصومال	الشلن	1900	7.14 شلن = 1 جنيه

المصدر: عبد المنعم السيد علي "التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 56.

والجدير بالذكر أن هناك ثلاث أنواع من العملات العربية وهي¹:

- النوع الأول: عملات قوية تستند إلى فوائض مالية ناتجة عن الموارد البترولية، وتتمثل خاصة في عملات الدول الخليجية بصفة خاصة، بالإضافة إلى الدينار الليبي (أنظر الملحق رقم 05).

¹ - عبد المطلب عبد الحميد "السوق العربية المشتركة - الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" - مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص: 44.

- النوع الثاني: عملات متوسطة القوة تستند إلى اقتصاديات تعتمد على آليات السوق من عرض وطلب، خاصة منها التي تتميز بمكانتها السياحية العالمية ونخص بالذكر مصر، تونس، المغرب والأردن.
- النوع الثالث: عملات ضعيفة لأسباب متعددة إما لخضوع اقتصادياتها لبرامج الإصلاح أو لضعف البنية الاقتصادية، أو لوجود اضطرابات داخلية، وهنا فنحن أمام عملات ضعيفة بدرجات متفاوتة، ومنها: الجزائر، سوريا، لبنان، موريتانيا، اليمن، الصومال، العراق، جيبوتي وجزر القمر.

ثانياً: أهم التطورات الاقتصادية، المالية والنقدية في الدول العربية

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية عام 2013 بعدد من العوامل. فمن جهة، تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المصدرة للنفط انعكاساً لانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط؛ ومن جهة أخرى، استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

1. التطورات المالية:

تأثرت المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2013، نتيجة تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية. فقد تأثر الوضع المالي بتطورات أسواق النفط وسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي، وما يترتب عنها من تداعيات على عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، كان للظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال ذلك العام، انعكاس كبير على وضع الموازنات العامة.

وعلى ضوء هذه التطورات، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة 4.1% في عام 2013 ليصل إلى حوالي 1013.6 مليار دولار، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بحوالي 8.5% لتصل نحو 724.4 مليار دولار. ومن جهة ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 2.5% ليصل نحو 914.3 مليار دولار خلال نفس السنة. وكمحصلة لذلك، تراجع فائض الموازنة العامة المجمعة للدول العربية بحوالي 66 مليار دولار ليلعب حوالي 99.3 مليار دولار في عام 2013، وبحوالي 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي¹، مع الإشارة إلى أن بعض الدول العربية فرادى فاق 20% (أنظر الملحق رقم 09). ويوضح الجدول التالي؛ تطور عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية مجتمعة:

¹ - صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 126-130.

الجدول رقم (5-2): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
رصيد الموازنة العامة	259.215	46.896-	8.085	75.802	165.524	99.299
% من الناتج المحلي الإجمالي	12,6	2,6-	0,4	3,2	6,3	3,6

*بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" مرجع سبق ذكره، ص: 129. الملاحظ من الجدول أعلاه، تراجع الفائض في الموازنة العامة في الدول العربية في العام 2013، ويرجع السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى تراجع فائض الموازنة العامة لمجموعة الدول العربية النفطية، وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، وانخفاض إنتاج النفط في عدد من الدول العربية من جهة أخرى.

والجدير بالذكر هو أن نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد فاق المعدل المثالي والمقدر بـ: 3% وفق معيار التقارب لمعاهدة ماستريخت الأوروبية؛ الأمر الذي يشكل تحدي كبير من أجل تحسين هذا المعيار في جميع الدول العربية مجتمعة، بغية تحقيق التكامل النقدي العربي المنشود. أما بالنسبة لتطورات الدين العام، فقد ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفرة بيانات بشأنها بحوالي 14.2% ليصل إلى حوالي 590.6 مليار دولار في عام 2013. وبذلك، ارتفعت نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 52.5% عام 2013 مقابل 48% عام 2012. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): المديونية العامة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الإجمالي	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
الأردن	18.956	17.882	10.189	6.947	29.146	24.829
البحرين	8.483	6.097	8.483	6.097
تونس	9.232	8.183	24.865	24.470	34.097	32.653
الجزائر	3.396	3.694	3.396	3.694
جيبوتي	705	729	705	729
السودان	43.800	42.047	43.800	42.047
سورية
عمان	3.865	3.538	3.865	3.538
القمر	100	521	100	521
الكويت	5.384	6.271	5.384	6.271
لبنان	37.354	33.299	30.528	24.118	67.882	57.417
مصر	239.423	206.602	45.752	38.824	285.180	245.426
المغرب	54.752	46.822	28.801	25.222	83.553	72.044
موريتانيا	827	813	4.270	4.047	5.097	4.860
اليمن	12.625	9.726	7.246	7.240	19.871	16.966
المجموع	387.041	335.693	203.519	181.128	590.560	516.821

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" مرجع سبق ذكره، ص: 131.

ورغم أن الدول العربية مجتمعة تستوفي معيار نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للتكامل النقدي (بأن لا يتجاوز 60% كما نصت عليه اتفاقية ماستريخت) وذلك ببلوغه 52.5% في عام 2013، إلا أنه تجاوز النسبة المثالية بكثير في عدة دول عربية منفردة، وهي: مصر، موريتانيا، لبنان، الأردن، السودان وتونس. الأمر الذي يخلق إشكالاً وتحدي كبيرين لإقامة تكامل نقدي عربي.

2. موازين المدفوعات، الاحتياطات الخارجية وأسعار الصرف:

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2013 بتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الأداء في منطقة الأورو الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية النفطية واستمرار التحولات السياسية في بعض الدول. الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليصل إلى مستوى 108.1 مليار دولار خلال عام 2013، مقارنة مع مستوى 179 مليار دولار خلال عام 2012م¹. والجدول التالي يوضح ذلك:

1- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" نفس المرجع السابق، ص: 190-199.

الجدول رقم (4-5): موازين مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2009	2010	2011	2012	*2013
الميزان التجاري	189.391.7	320.403.3	516.460.4	620.113.5	557.351.1
ميزان الخدمات والدخل (صافي)	- 106.075.7	- 130.108.0	- 124.620.3	- 159.680.8	- 179.859.2
ميزان السلع والخدمات والدخل	83.316.0	190.295.3	391.840.1	460.432.7	377.491.9
الميزان الجاري	45.779.7	151.637.5	348.891.7	411.682.8	312.976.4
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	38.416.3	- 68.039.4	- 273.018.0	- 276.417.4	- 259.191.5
بنود السهو والخطأ	- 74.204.6	- 33.654.5	- 69.805.1	- 69.928.3	- 14.962.7
الميزان الكلي	52.404.2	89.779.0	95.940.7	178.968.6	108.140.2

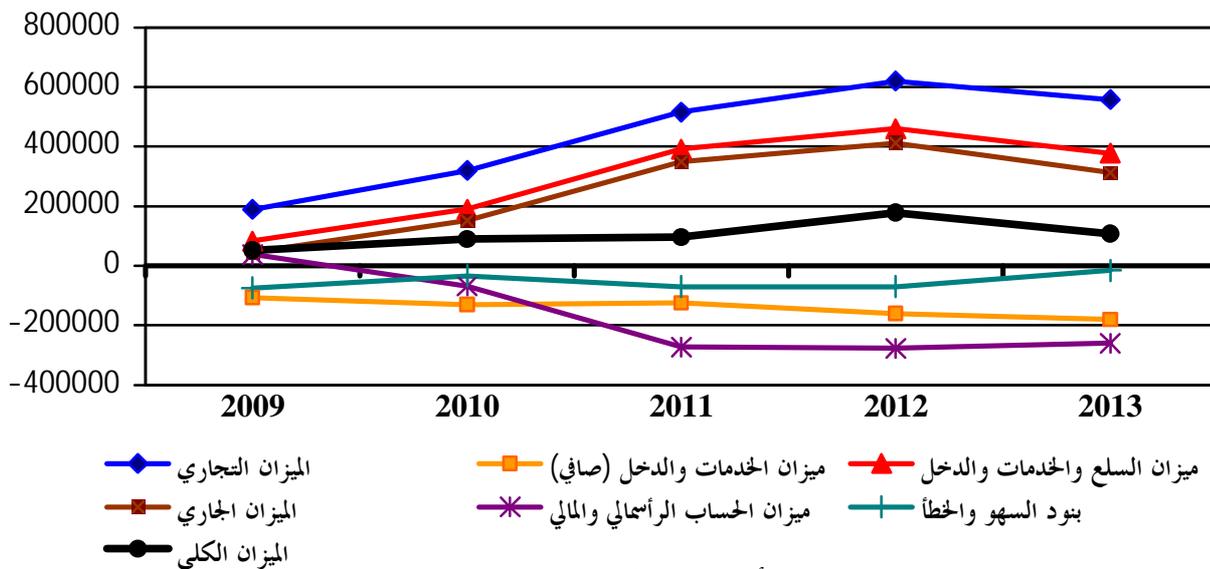
* بيانات أولية.

المصدر: مجموع حسابات صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" بتصرف.

ومع تجسيد الجدول أعلاه في منحني بياني، نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات الكلي كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2009-2012)، ليعرف بعدها تراجع طفيف من 179 مليار دولار سنة 2012 إلى حوالي 108 مليار دولار سنة 2013، نظرا للتطورات العالمية والعربية التي أشرنا إليها سابقاً.

الشكل رقم (1-5): تطور موازين مدفوعات الدول العربية مجتمعة (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (4-5)

أما فيما يتعلق بالاحتياطات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية، فقد سجلت في عام 2013 ارتفاعاً بنسبة 9% لتبلغ حوالي 1.375.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 1.261.5 مليار دولار في عام

2012 (أنظر الملحق رقم 10). ونتيجة لذلك، فقد زادت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة، لتحقق مستوى 20.3 شهراً خلال عام 2013 مقابل 19.9 شهراً خلال العام السابق (أنظر الملحق رقم 10).

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال عام 2013. فبالنسبة للعملات العربية المثبت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار (أنظر الملحق رقم 12)؛ في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل الأورو. بما يعكس الدعم الذي شهده الأورو في أسواق الصرف العالمية (أنظر الملحق رقم 13). أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد شهدت تراجعاً مقابل كل من الدولار والأورو لعوامل ترتبط بأداء الاقتصادات الكلية وتطورات أسواق الصرف في هذه البلدان.

3. التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية:

شهد عام 2013، انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة بلغت 0.2% لتصل إلى 1319.2 مليار دولار، مقارنة مع نحو 1322 مليار دولار في عام 2012. وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات إنتاجه في بعض الدول العربية. وذلك بالإضافة إلى تواصل ضعف الأداء في منطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية، والذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. كما انخفضت الواردات العربية عام 2013 إلى نحو 5.8% نتيجة لتراجع معدلات النمو في الدول العربية، والبدء في تشديد السياسة المالية بسبب تراجع أسعار النفط العالمية خلال عام 2013¹ (أنظر الملحق رقم 14).

¹ - صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" مرجع سبق ذكره، ص: 167.

الجدول رقم (5-5): التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية خلال الفترة (2009-2013)

معدل التغير السنوي (%) 2012-2009	القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2013	2012	2011	2010	2009	
3.6	1.319.2	1.321.9	1.197.7	911.8	735.7	الصادرات العربية
10.8	874.1	826.5	741.5	662.1	607.3	الواردات العربية
4.3	18.784.0	18.404.0	18.291.0	15.254.0	12.531.0	الصادرات العالمية
3.8	18.874.0	18.608.0	18.487.0	15.457.0	12.733.0	الواردات العالمية
	7.0	7.2	6.5	6.0	5.9	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %
	4.6	4.4	4.0	4.3	4.8	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %

*بيانات أولية.

المصدر: - بالنسبة لبيانات التجارة العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014؛

- بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2009-2013)؛ صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

وقد تأثرت التجارة العربية البينية بعدد من العوامل خلال عام 2013، فعلى صعيد التجارة البينية النفطية، فقد تأثرت بانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط. ومن جانب آخر، تأثرت التجارة العربية البينية غير النفطية بتأثر الأنشطة الإنتاجية في بعض الدول العربية التي شهدت ومازالت تشهد تحولات سياسية. تلك التطورات هي التي أثرت بشكل كبير على معدل التغير السنوي لحركة التجارة البينية العربية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2009-2013)

معدل التغير السنوي في الفترة (%) (2012-2009)	القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2013	2012	2011	2010	2009	
10.7	113.6	109.0	100.8	91.1	80.4	متوسط التجارة البينية ⁽¹⁾ العربية
8.2	112.9	110.4	103.1	98.5	87.2	الصادرات البينية العربية
13.5	114.3	107.6	98.6	83.8	73.6	الواردات البينية العربية

⁽¹⁾ تحسب على أساس: (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2 ، *بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" مرجع سبق ذكره، ص: 177.

وعلى صعيد حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية، فقد شهدت هذه النسبة تحسناً طفيفاً لتحقيق 8.6% مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4% خلال عام 2012. كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.1% مقارنة مع 13% مسجلة خلال عام 2012.

وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية¹.

المطلب الثاني: عوائق وعقبات إنشاء العملة العربية الموحدة

بدأت فكرة التكامل النقدي العربي قوية وطموحة في سبعينيات القرن 20م، حيث تم إقامة صندوق النقد العربي عام 1976 كمجمع متواضع للاحتياطات النقدية الدولية العربية، وكوسيلة لتوفير قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لأغراض موازين المدفوعات العربية، وكذلك للتنسيق بين بعض أوجه السياسات النقدية العربية والتنسيق بين أنظمة وأسعار صرف العملات العربية. وليس من شك في أن مثل هذه الإجراءات ستدفع بعملية التكامل الاقتصادي العربي قدماً ولو بصورة تدريجية وخلال فترة زمنية طويلة من الصعب اختزالها في ظل عوائق وموانع كثيرة، ولعل من بين أهمها ما يلي:

أولاً: عوائق اقتصادية ونقدية

إن الهدف من أي عمل اقتصادي مشترك هو التقريب بين الاقتصاديات العربية بقصد ربطها ببعضها تكاملياً، وذلك من خلال إزالة أو على الأقل التخفيف من أية قيود أو عقبات تقف حائلاً أمام حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق فيما بينها. وهنا يلعب التكامل النقدي دوراً أساسياً في دفع التكامل الاقتصادي، من خلال وسائل وترتيبات نقدية من شأنها تسهيل انتقال السلع والعوامل والنقود والحقوق بين الأقطار العربية. ويمكن تحديد العوامل الاقتصادية والنقدية المعيقة للتكامل الاقتصادي والنقدي في الدول العربية فيما يلي²:

1. تباين نظم التجارة الخارجية وسياساتها التجارية:

فبعض الدول العربية كما في دول الخليج العربية، ذات نظم تجارة حرة تصديراً واستيراداً، تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والعوامل إلى حد كبير جداً، وتقل فيها الرسوم الجمركية بشكل كبير. وبعضها الآخر تخضع نظم التجارة فيها إلى قيود كمية ونوعية ونقدية واسعة، وتلعب فيها الرسوم دوراً مهماً كمورد مالي كبير، وينعكس ذلك منطقياً على نظم الصرف فيها من حيث سياسته وقيوده، كما تتباين سياسات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ما يعني ذلك اختلافاً في المناحي الجغرافية والتركيبية السلعية والسعرية والمالية للتجارة المذكورة.

¹ - صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" مرجع سبق ذكره، ص: 178.

² - عبد المنعم السيد علي "الوحدة النقدية العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 96.

2. تباين نظم الصرف وسياساته:

تتباين نظم الصرف في الدول العربية بين نظم أسعار صرف حرة، وهو واقع الحال في الدول النفطية ذات الفائض، تتمتع فيها رؤوس الأموال والنقود والحقوق بحرية الحركة منها وإليها، وبلدان غير نفطية ذات العجز التي تفرض إما قيوداً شديدة على الصرف الأجنبي أو أنها لا توفر نظام صرف تام الحرية، وإنما يخضع لرقابة شديدة وقيود واسعة. ومن المؤكد أن تؤلف هذه الاختلافات الواسعة في نظم الصرف عائناً شديداً أمام التكامل النقدي والاقتصادي العربي (أنظر الملحق رقم 15).

هذا إضافة إلى تباين ارتباطات العملات العربية تبايناً واسعاً؛ فبعضها يرتبط بالدولار الأمريكي، وبعضها بحقوق السحب الخاصة وبعضها بسلة خاصة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أو بحقوق السحب الخاصة ولكن بهوامش تذبذب واسعة. كما أن هناك من الدول العربية من تقوم بتعويم عملاتها إما تعويماً مداراً أو تعويماً حراً. ويمثل كل ذلك عائناً أمام التكامل المذكور، نقدياً واقتصادياً.

3. تباين المراكز الخارجية للدول العربية:

تتباين الدول العربية في أوضاع مدفوعاتها الخارجية واحتياطاتها الدولية ومديونيتها الخارجية. فهناك بلدان فائض (نفطية) لها احتياطي أجنبي مريح، وبلدان عجز (غير نفطية) لها احتياطي أجنبي ضعيف، ما أوقعها في فخ المديونية الخارجية (أنظر الملحق رقم 10).

4. النظم والسياسات النقدية:

تتمتع بلدان النفط العربية عادة بفوائض في موازين مدفوعاتها، تسهل لحكوماتها تمويل الإنفاق العام الذي يرتبط بوضع الاحتياطيات النقدية الأجنبية. أما في بلدان العجز، فإن هناك دولاً ذات توجهات اقتصادية مركزية يحتل فيها القطاع العام مركزاً مهماً في اقتصاداتها الوطنية، وهي مضطرة في تمويل نشاطاتها التنموية على وجه الخصوص إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي على نطاق واسع، ما يجعل السياسة المالية فيها والاقتراض المصرفي الداخلي والخارجي* لنفقاتها عاملين مهمين في تحقيق التوسع النقدي فيها. أم بلدان العجز الأخرى التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً فعالاً، فإن مثل هذا القطاع يلجأ عادة إلى الجهاز المصرفي لتمويل نشاطاته، مما ينتج عنه توسع نقدي تضخمي واضح، وبالتالي يصبح الائتمان المصرفي في مثل هذه البلدان المصدر الأساسي للتوسع النقدي.

* - غير أن الأثر التضخمي للاقتراض الخارجي سيكون أقل بكثير للاقتراض الداخلي من المصارف المحلية.

5. ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكاملها:

لا تتوافر في الدول العربية أسواق نقدية ومالية واسعة ومتطورة ومتكاملة، فهي تتميز بضعف ناجم عن ضيقها - رغم تعاضم دور بعضها مؤخراً -، ما يقلل الدور الذي تلعبه هذه الأسواق في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة. ونظراً لضآلة حجم التبادل التجاري البيئي العربي وضعف الإجراءات التكاملية العربية، فإنه من الصعب تحقيق أو ترابط بين الأسواق المالية العربية، مما يشكل عائقاً أمام التكامل النقدي والاقتصادي على حد سواء.

ثانياً: عوائق سياسية وخارجية

لا شك أن طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية بين الدول العربية والمتقدمة، وما تحويه من تبعية ومصالح خفية ومعلنة، ستولد عائقاً كبيراً في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي العربي كما يلي¹:

1. عوائق سياسية:

إن من آليات تحقيق التكامل النقدي والاقتصادي العربي، ضرورة توافر الإرادة السياسية في هذه الدول. غير أن ضباية الرؤية السياسية، وتغليب النظرة الآنية لتكاليف التكامل على الرؤية الأبعد لمصالح الأمة العربية، وذريعة سيادة الوطنية وتفضيل العلاقات العربية الثنائية، بالإضافة إلى التحولات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية منذ عام 2011، تصب كلها في مجرى الإرادة السياسية المترددة عادة والمتخاذلة أحياناً، مما يشكل أهم عائق في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عموماً وتكامل نقدي خصوصاً.

2. عوائق خارجية:

إن السير نحو تحقيق تكامل اقتصادي ونقدي مشترك، وبخاصة الأخير، سيلاقي بدون شك، مقاومة خارجية قوية، نفسية وإعلامية وعملية على حد سواء، إذ أن مثل هذا التكامل في الجانب النقدي خاصة، يعني محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية والنقدية، ومحاولة لإنقاذ الاستثمارات المالية العربية في الخارج من هيمنة مؤسسات النقد والمال العالمية والمصارف المتعددة الجنسيات وتأثيرها، مما يعني الحد من التبعية النقدية والمالية، وحرمان المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الاستثمارات العربية الكبيرة فيها.

وستمثل هذه المقاومة التي تشنها الدول المتقدمة، في محاولة تشويه وزعزعة الثقة في المؤسسات المالية والاستثمارية العربية، مشككين بجدوى الاستعانة بها أو الاستثمار أو الإيداع فيها، مستخدمة بذلك

¹ - عبد المنعم السيد علي "الوحدة النقدية العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 96.

أدوات مثل شركات التصنيف الائتماني. وقد تستخدم أسلوب أعنف من ذلك، يتمثل في تجميد أو حتى مصادرة الاستثمارات العربية في مؤسسات المال الغربية.

وتمثل هذه كلها، عوائق سياسية وخارجية مهمة أمام استعادة المال العربي وإعادة استثماره عربياً، مما يهدد العمل النقدي العربي المشترك ويزيد من صعوباته. غير أنه من الممكن مواجهة هذه العوائق تدريجياً وإزالتها حتماً على المدى الطويل إذا خلصت النيات وتواصل السعي الدؤوب في سبيل ذلك.

المطلب الثالث: متطلبات وآلية إصدار العملة العربية الموحدة

تمثل الوحدة النقدية أعلى مراحل التكامل النقدي بين دولتين أو أكثر، وهو الأمر الذي نأمل تحقيقه لدى الدول العربية رغم المعوقات التي تم ذكرها آنفاً. ويتطلب ذلك توافر عدة مقومات وخطوات تدريجية جادة، ووضع آلية متدرجة تسمح بإنشاء العملة العربية الموحدة.

أولاً: عوامل نجاح العملة العربية الموحدة ومتطلباتها

يتطلب نجاح العملة العربية الموحدة توافر عدة عوامل وكفاءات من شأنها زيادة الثقة والإرادة لدى صانعي القرار في الدول العربية كمراحل متقدمة وجادة لتحقيق التكامل النقدي العربي، ولو كان ذلك على فترة زمنية طويلة الأجل.

1. عوامل نجاح مشروع مشترك:

لقد أكدت التجارب المختلفة على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، أن نجاح أي مشروع مشترك يستوجب مراعاة ما يلي:

- اقتناع المسؤولين ومسؤولياتهم المشتركة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة؛
- توفر القنوات والاستعداد النفسي بأهمية المشروع والعمل ضمن فريق العمل الواحد لتحمل المسؤولية بشكل منفرد في أجزاء وبشكل مشترك في أجزاء أخرى؛
- توفر المهارات والكفاءات الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع ومتابعة سيره لاحقاً؛
- تأهيل وتدريب المسؤولين عن التنفيذ والمتابعة فيما بعد، على القيام بالأدوار المناطة بهم، وإدراكهم لما هو متوقع منهم أثناء التنفيذ وبعد الانتهاء من المشروع؛
- اعتماد أدوات وأساليب قياس موحدة ومعروفة للمشاركين في التنفيذ بما يسمح بالتعرف على مدى نجاح المشروع؛
- وضع خطة زمنية تتناسب وحجم العمل والإمكانات المتاحة، أخذاً في الاعتبار المخاطر الداخلية والخارجية المحيطة؛

- توفر نظام معلومات جيد مصمم بشكل يكفل تدفقها بشكل انسيابي وفي الأوقات المحددة وعلى مختلف المستويات؛
- الانطلاق من افتراضات وأهداف واقعية التقدير وليس مبالغ فيها بما يجعل تحقيقها مستحيلاً، ولا تكون سهلة دون المستوى المطلوب بما يفوت على المسؤولين تحقيق مكاسب أكبر؛
- توافر خطط اضطرارية تعزيزية بديلة في حال فشل أي خطة تفصيلية أو اختلاف الظروف بما يحول دون استمرار تنفيذها بالمستوى المطلوب؛
- وجود نظام رقابي على أكبر درجة ممكنة من الحياد لتقويم سير العمل في المشروع.

2. متطلبات التكامل النقدي العربي ومراحله:

يتطلب تحقيق التكامل النقدي العربي ما يلي:

أ. توافر الإرادة السياسية:

قبل الحديث عن مراحل وآليات تحقيق التكامل النقدي العربي، لا بد من توافر إرادة سياسية ووعي مسؤولي الدول العربية* حول أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، ولو عبر مراحل متدرجة وخلال فترة زمنية طويلة المدى. فعالم اليوم عالم التكتلات الكبرى، ولا يمكن لأية دولة أن تنهض باقتصادها وتنافس هذه التكتلات منفردة، كما أن أزمات العملات الإرتكازية العالمية تلقي بسلباتها على الدول العربية نظراً لعدم امتلاكها عملة موحدة تضمن لها على الأقل التخلص من ظاهرة عدم اليقين في مبادلاتها التجارية والتقلبات في أسعار صرف عملات الاحتياطي الأجنبي.

ب. تكوين لجنة مشتركة لدراسة سبل تحقيق التكامل النقدي العربي:

هدف هذه اللجنة هو دراسة المقترحات والإمكانيات اللازمة لإيجاد الاتحاد النقدي، وذلك من خلال وضع نظام أساسي وأجهزة لازمة لإدارة الاتحاد والإشراف على تطبيقه، ويوكل لها مهام وضع خطة زمنية متدرجة وكذا وضع معايير التقارب المالي والنقدي بما يتناسب واقتصاديات الدول العربية مشتركة، وذلك حتى يتسنى تحقيق كفاءة السياسة المالية والنقدية الموحدة¹.

وفيما يلي تصور حول الأجهزة التي تؤدي إلى النقد العربي الموحد:

(1) المجلس النقدي العربي: والذي يتكون من محافظي البنوك المركزية العربية كتنظيم دائم؛

* - بعد قيام جامعة الدول العربية طُرح موضوع توحيد النقد العربي أكثر من مرة وللأسف ظل الإهمال مصير هذا الموضوع الهام جداً.

¹ - محمد ناجي النوني "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 20، الكويت، السنة العاشرة 2006، ص: 10.

2) المركز العربي للدراسات النقدية: وله دور هام في الدراسات النقدية كما يساهم في إعداد الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات النقدية، ويجب أن يضم أهل الاختصاص على غرار "المركز الأوروبي للدراسات النقدية"؛

3) صندوق النقد العربي: يعتبر حجر الأساس في التكامل النقدي العربي، خاصة وأن استخدام الدينار العربي الحسابي* قد أخذ به في تقويم رأس مال صندوق النقد العربي، بحيث يمكن أن يصبح قادراً على كسب ثقة المتعاملين العرب وغير العرب؛

4) اتحاد المدفوعات العربي: وهو جهاز مستقل عن الصندوق لكي يقوم بمهام التسويات المتعددة الأطراف ولهذا الإتحاد برأينا دور كبير في تحقيق التعاون النقدي.

ج. تطبيق مبدأ التدرج في تحقيق الهدف المشترك:

لتحقيق التكامل النقدي العربي، لا بد من المرور عبر عدة مراحل، نوجزها فيما يلي:

. المرحلة الأولى: وضع اتحاد جمركي وإنشاء وتنظيم سوق عربية مشتركة تركز - في خطوة أولى - على إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري بين جميع الدول العربية، وفي خطوة ثانية؛ إنشاء مناطق للتجارة الحرة تضمن حرية انتقال السلع والأشخاص، وتوحيد القوانين والأنظمة الجمركية كخطوة جريئة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي؛

. المرحلة الثانية: التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛

. المرحلة الثالثة: القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء وتحقيق استقرار أسعار الصرف، من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي؛

. المرحلة الرابعة: قيام بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطات النقدية الوطنية للدول الأعضاء، توكل إليه مهمة إصدار العملة العربية الموحدة (الدينار العربي مثلاً)، والإشراف على التعامل بها وتنسيق السياسة النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة. ويمكن تلخيص الوظائف التي سيقوم البنك المركزي المشترك بأدائها في¹:

- إصدار العملة الموحدة بالكميات التي تتوافق مع مستويات النشاط الاقتصادي في دول الاتحاد؛

- تحديد المعدلات المستهدفة للتضخم والعمل على الحفاظ على تلك المعدلات في دول الاتحاد؛

* وهو وحدة حسابية عربية مفترضة على أساس سلة من عملات الدول العربية تعمل على تسهيل التسوية المتعددة الأطراف.

¹ - محمد إبراهيم السقا "تساؤلات حول العملة الخليجية الموحدة" تاريخ الاطلاع: 2013/07/21، على موقع الاقتصادية:

http://www.aleqt.com/2010/01/08/article_329189.html

- رسم وتنفيذ السياسات النقدية المناسبة لدول الاتحاد؛
 - القيام بعمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي لضمان استقرار معدل صرف العملة الموحدة، وضمان استقرار النظام النقدي في دول الاتحاد؛
 - مراقبة أعمال النظام المصرفي في دول الاتحاد في ضوء الأهداف المعلنة للسياسة النقدية الموحدة.
- د. بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي:**

- تهدف هذه المنظومة الإحصائية الموحدة إلى تحقيق ما يلي:
- . تفعيل الرصد المنتظم للبيانات الإحصائية، مما يساهم في تسهيل إجراءات الدراسات التحليلية والمقارنات الإحصائية المنتظمة؛
 - . توافر إحصاءات متكاملة ومتجانسة بين الدول الأعضاء وهي ضرورة لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية؛
 - . تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد وجمع البيانات ذات العلاقة بالاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء.

ثانياً: التكامل النقدي التدريجي كآلية لتحقيق التكامل النقدي العربي

إن كون الدول العربية مؤلفة من مجموعات اقتصادية متعددة ومتباينة من حيث مستويات التطور الاقتصادي ومستويات الدخل الوطنية، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياجات الدولية لكل منها، بالإضافة إلى ضآلة حجم التبادل التجاري البيني العربي وعدم توافر الإرادة السياسية... وغيرها من العوائق التي تم التطرق إليها سابقاً، يجعل من الصعب عليها تبني سياسات متناسقة في مجال النقد والمال والصرف الأجنبي. ويصبح بالتالي من الصعب عليها، إن لم يكن من غير الممكن لها، تحقيق وحدة نقدية كاملة على الأمدين القصير والمتوسط. الأمر الذي يجعل التكامل النقدي التدريجي الجزئي ربما هو الحل الأقرب والأسهل من خلال إجراءات نقدية تكاملية متتابعة وعلى فترة زمنية قد تطول، ولكنها بالتأكيد ستقود في النهاية إلى وحدة نقدية كاملة. وهناك نوعان من التدرج المؤدي إلى تكامل نقدي محدود، هما:

1. تكامل نقدي على مدى جغرافي محدود:

يمكن وضع ترتيبات يتم من خلالها تحقيق تكامل نقدي كامل، من خلال تحقيق تكامل نقدي بين مجموعات من الأقطار العربية التي تتميز بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابهة، وتبني سياسات اقتصادية ونقدية ومالية متقاربة.

وربما كانت دول مجلس التعاون الخليجي أحسن نموذج مؤهل لتحقيق وحدة نقدية، والتي تتميز بكونها اقتصادات نفطية، ذات موازين مدفوعات إيجابية، وتؤلف وحدة جغرافية متكاملة. كما أنها في مراحل متقدمة من تحقيق التكامل النقدي كما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل، الأمر الذي يسهل عليها تحقيق تكامل اقتصادي ونقدي تام بصورة مؤكدة.

وبالتالي، نقترح هنا التدرّج في تحقيق الوحدة النقدية العربية انطلاقاً من الوحدة النقدية الخليجية التي ستترك الباب مفتوحاً لأية دولة عربية تتوافر فيها المقومات الاقتصادية والمعايير النقدية والمالية المتفق عليها، الأمر الذي يسمح بالتوسّع الجغرافي في دائرة الإتحاد النقدي العربي حتى تشمل معظم الدول العربية من مشرقها إلى مغربها، اقتداءً بالتجربة الأوروبية.

2. تكامل نقدي وتدرجي على مدى وطني أوسع:

ويمكن أن يتم ذلك من خلال خطوات متتالية في مجال النقد والعلاقات النقدية البينية المرتبطة بخطوات تكاملية أخرى تتخذ في المجال الاقتصادي. ولعل أهم هذه الخطوات النقدية التكاملية التدريجية تتمثل فيما يلي:

أ. إقامة إتحاد مدفوعات بين الدول العربية:

وذلك لتسوية المدفوعات التي تنشأ عن التبادل التجاري بين الدول العربية، ويمكن للاتحاد أن يوفر ائتماناً للدول الأعضاء لتغطية جزء من الاحتلال في موازين مدفوعاتها البينية. ويمكن لهذا الإتحاد أن يكون مفيداً حتى في حالة ضآلة حجم التبادل التجاري العربي البيني، ذلك لأن إقامته ستعمل تدريجياً على تشجيع مثل هذا التبادل وبالتالي إلى زيادة حجم المدفوعات البينية. هذا في حين يمكن لصندوق النقد العربي أن يكون عاملاً مساعداً قوياً في سبيل تحقيق ذلك، إذ يمكن إقامة مثل هذا الإتحاد من خلال الصندوق ذاته أو من خلال مؤسسة مرتبطة به.

ب. تكامل الأسواق المالية العربية:

ويعني ذلك إزالة العوائق التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال خصوصاً، والسلع والعوامل عموماً عبر الحدود الدولية للدول العربية الأعضاء، وجعل مثل هذه الحركة تمهيداً لإنشاء سوق عربية مشتركة. ولعل أهم هذه العوائق التي يجب إزالتها أو التخفيف منها ما يتعلق بقيود الصرف الأجنبي وحرية حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية - تصديراً واستيراداً - وتباين نظم الصرف وأساليبه في تلك الدول على اختلافها. مما يخلق اتجاهها واضحاً نحو توحيد الأسواق المالية العربية وعناصرها الأساسية المتمثلة في أسعار الفائدة وعوائد رأس المال في المنطقة المتكاملة.

ج. التنسيق بين أنظمة الصرف العربية:

ويعني ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

- . إقامة نوع من الأسعار المركزية بين عملات الدول الأعضاء، ومحاولة الحفاظ عليها ضمن مدى نسبي معين من خلال سياسات تدخل ظرفية لمنع التقلبات المتطرفة فيها¹؛
- . تحديد مدى التغيير المسموح به في أسعار الصرف لتقييد الانحرافات فيها؛
- . تحديد مثبت مشترك بين العملات العربية، كالدولار مثلاً أو حقوق السحب الخاصة أو سلة من عملات رئيسية. الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وزيادة درجة اليقين في المعاملات التجارية والمالية والتحويلات الرأسمالية بين الدول العربية.

د. التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء:

- ويتضمن ذلك التنسيق بين وسائل السياسة النقدية وأهدافها، بمعنى محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم السائدة في الدول العربية، ووضع سياسة مشتركة تجاه أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية، ومحاولة إيجاد آلية تضمن تقارب أسعار السلع والخدمات.
- فلو تحقق مثل هذا التنسيق النقدي على النطاق العربي الكلي، فإن ذلك سيشكل قفزة واسعة نحو تحقيق تكامل نقدي فعال ليس على أساس جزئي فقط، وإنما على أساس كلي كذلك.

المبحث الثالث: العملة الخليجية الموحدة كآلية لتحقيق التكامل النقدي العربي

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة، أهمية اقتصادية بالغة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، خاصة مع التشابه الكبير في سماها ومقوماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يمنحها ميزة نسبية تفتقر إليها تجمعات إقليمية أخرى، ومن ثم إقامة تكامل نقد عربي مع ترك المجال مفتوحاً للدول العربية الأخرى للانضمام. إلا أن هناك مجموعة من الخطوات التي لا بد من استكمالها لضمان تحقيق هدفها في إصدار العملة الموحدة.

المطلب الأول: مقومات التكامل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي

إن نجاح أي تكامل اقتصادي أو نقدي يتطلب توفر عدد من المقومات، تكون مدعومة بمستوى معقول من التقارب الثقافي والتمائل في الأنظمة السياسية وأن تحركها المصالح المشتركة، ودول الخليج لديها من المقومات ما يجعل جهودها نحو التكامل تكفل بالنجاح فهناك نوع من التجانس بين دول

¹ - مروان عطون "أسعار صرف العملات" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 54.

الخليج من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي، منها:

أولاً: نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي

يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد تم إنشاء المجلس كمنظمة سياسية ومن ثم اتحاد اقتصادي من خلال إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

1. الخلفية التاريخية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي:

إن الوحدة الخليجية ومحاولاتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج، ذلك أنه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظل هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في منطقة متكاملة تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية¹.

وعندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه الله، تكوين الدولة السعودية، كان من أهم أهدافه العودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية وإزالة ما اعترها من تجزئة وبذل محاولات تحقق معظمها، ولم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني كان قد أوجد تحديات أقوى من محاولات الملك عبد العزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله. ولما بدأ واضحاً أن الاستعمار البريطاني بدأ يرحل من المنطقة، جرت محاولات متعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا - إمارات الساحل - قطر - البحرين - الكويت - في إطار دولة واحدة لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً وكانت حصيلة الجهود الأولى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة.

إلا أن رغبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تناسب ومتطلباته المرحلية لم تضعف، فعملت دوله على تكوين نوع من الوحدة يتجاوز مع رغبات شعبه ويتماشى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها. وفي زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1975، حدد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح - وكان حينذاك ولياً للعهد - الحديث عن موضوع وحدة الخليج، وتمت مناقشة الموضوع مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة².

¹ - البحارنة حسين "مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية" الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، الرياض، 1994، ص: 05.

² - البحارنة حسين "مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية" نفس المرجع السابق، ص: 05، 06.

وصدر بيان مشترك يدعو إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية الدولتين ويجمع مرتين كل سنة على الأقل وعلى أثر ذلك نشطت جهود المسؤولين في دول الخليج العربية - وخاصة دولة الكويت - في الدعوة إلى تكوين تنظيم خليجي موحد تؤدي إلى تحقيق تعاون أقوى في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية. ظل الاتصال مستمراً بين المسؤولين في الدول المعنية من أجل التفاهم الوصول إلى الصيغة المقبولة، لتحقيق الفكرة وفي مواجهة تحديات خارجية متعددة وبحلول سبتمبر عام 1978، قام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله بزيارات لكل من المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان داعياً إلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحقيق تنظيم مشترك نحو وحدة دول الخليج العربية، التي تجمعها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متشابهة، وكان يعقب كل زيارة صدور بيان مشترك يدعو إلى تحقيق هذا التنظيم والوصول به إلى أرض الواقع.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي والعشرين في العاصمة الأردنية -عمان- في نوفمبر 1980، اجتمع سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد بزعماء دول الخليج العربية، وشرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون بين دول الخليج العربية. وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في جانفي 1981، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمة من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة. وفي الرابع من فبراير 1981 اجتمع وزراء خارجية الدول الست في الرياض، وتدارسوا الموضوع وصدر بيان مشترك، واتفقوا على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في مسقط، بتاريخ 8 مارس 1981 على أن يسبقه اجتماعان للخبراء، بتاريخ 24 فبراير 1981 وتاريخ 4 مارس 1981 في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفور صدور هذا البيان، قامت وزارات الخارجية، في الدول الست، الأعضاء في مجلس التعاون، بإبلاغ سفراء الدول العربية به، وإيضاح طبيعة التعاون، ودوره في التعاون الخليجي، وارتباطه بالتعاون العربي الشامل. وتنفيذاً لما اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاستكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، ثم اجتمع الوزراء في شهر مارس من نفس العام، في مدينة مسقط لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، والنظام

الداخلي، لكل من المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، وهيئة حسم المنازعات، وفي 23 ماي عقد اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة مسقط، لوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة الأساسية، ثم عقد اجتماع لهم في مدينة أبو ظبي بتاريخ 24 ماي للتمهيد لعقد اجتماع الرؤساء، ووضع جدول أعمالهم. في 25 ماي بدأ الاجتماع الأول، للرؤساء في مدينة أبو ظبي - القمة الأولى - وقد حضر الاجتماع أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم في هذا الاجتماع إنشاء مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، وإقرار تنظيمه الأساسي وإنشاء الأمانة العامة للمجلس، وأن يكون مقرها الرياض، وتسمية أول أمين عام له عبد الله يعقوب بشارة¹.

2. الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتكون مجلس التعاون الخليجي من²:

أ. المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وراثته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية. ويتكون نظامه الأساسي من:

(1) الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات. وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

(2) هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

ب. المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري،

¹ - البحارنة حسين "مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية" نفس المرجع السابق، ص: 07.

² - محمد ناجي التوني "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 06، 07.

من بين أمور أخرى، اقترح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتمثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

ج. الأمانة العامة: تتلخص اختصاصاتها في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي. يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

- (1) أمين عام: يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- (2) عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات، المالية والإدارية، الحوار الاستراتيجي والمفاوضات بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ورئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- (3) مدراء عاموا قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي: الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، الشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، وشؤون المعلومات، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات، ومكتب براءات الاختراع، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق. يضاف إلى ذلك ممثلي مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.

3. مجلس التعاون كمنظمة إقليمية:

إن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي¹:

- (1) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها؛

¹ - محمد ناجي التوني "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" نفس المرجع السابق، ص: 08.

- (2) تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
 (3) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك:

أ. الشؤون الاقتصادية والمالية؛

ب. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ووفقاً لهذه الأهداف الشاملة، جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، لتضع الخطوات العملية لتنفيذها فإن التنسيق والتكامل يتناول جوانب متعددة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي وجود قنوات متعددة على المستويين الفني والإداري لاستيعاب تلك الجوانب. وقد تصورت ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك المرفق في البيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس الأعلى أن يتم تنسيق هذه الأهداف من خلال خمس لجان وزارية، ولكن ما أن بدأت الخطوات العملية للتنسيق حتى ظهرت الحاجة إلى إيجاد لجان وزارية أخرى، كما أن هذه اللجان شكلت لها لجاناً فرعية وفنية من المسؤولين والخبراء لخصر الجوانب الفنية، والإجرائية، وإعطاء الرأي بشأنها للجنة الوزارية المعنية. هناك حالياً أربع عشرة لجان وزارية عاملة في إطار الشؤون الاقتصادية، وتعتبر هذه اللجان بمثابة قنوات تنسيق العمل التكاملية تعمل على إيجاد وسائل تنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية، كما تتولى هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من:

- الدول الأعضاء؛

- اللجان الوزارية الأخرى؛

- الأمانة العامة.

ترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي:

- ن اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات.
 ن تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

ثانياً: المقومات الاقتصادية للتكامل النقدي الخليجي

على صعيد التقارب الهيكلي فإن درجة التقارب الاقتصادي اللازمة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي ضمن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر متحققة بدرجة عالية، وهنالك احتمالية أن يبدأ تنويع مصادر الدخل خلال السنوات المقبلة بالتأثير على درجة التشابه الهيكلية بين الدول الخليجية، وخاصة في ضوء التباين الواضح بين الدول في حجم ثرواتها من النفط والغاز.

1. الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

إذا تتبعنا تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نجد أنه بلغ 341 مليار دولار في عام 2000، ثم ارتفع ليصل إلى 1.1 تريليون دولار في عام 2010، وارتفع إلى 1.4 تريليون دولار في عام 2011، أي أن الناتج المحلي الإجمالي زاد بنسبة 311% عن مستواه في عام 2000. والملاحظ من الجدول التالي أن الناتج المحلي الإجمالي عرف انخفاضاً سنة 2009 بقيمة 911 مليار دولار مقابل 1.14 تريليون دولار 2008، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه عاد واتخذ اتجاهها تصاعدياً بعد عام 2009م¹، ليتجاوز عام 2013 قيمة 1.61 تريليون دولار.

الجدول رقم (5-7): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات	314.451	259.734	283.916	338.690	372.314	402.340
البحرين	25.711	22.938	25.713	28.991	30.666	32.788
السعودية	476.305	376.692	455.922	597.086	733.956	748.450
عمان	60.732	48.268	59.228	72.680	77.497	79.656
قطر	115.270	97.798	127.332	173.519	189.945	202.450
الكويت	147.538	105.928	124.315	160.897	174.062	175.837
مجلس التعاون	1.140.006	911.358	1.076.426	1.371.863	1.581.440	1.641.521

المصدر: - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" مرجع سبق ذكره، ص: 63.

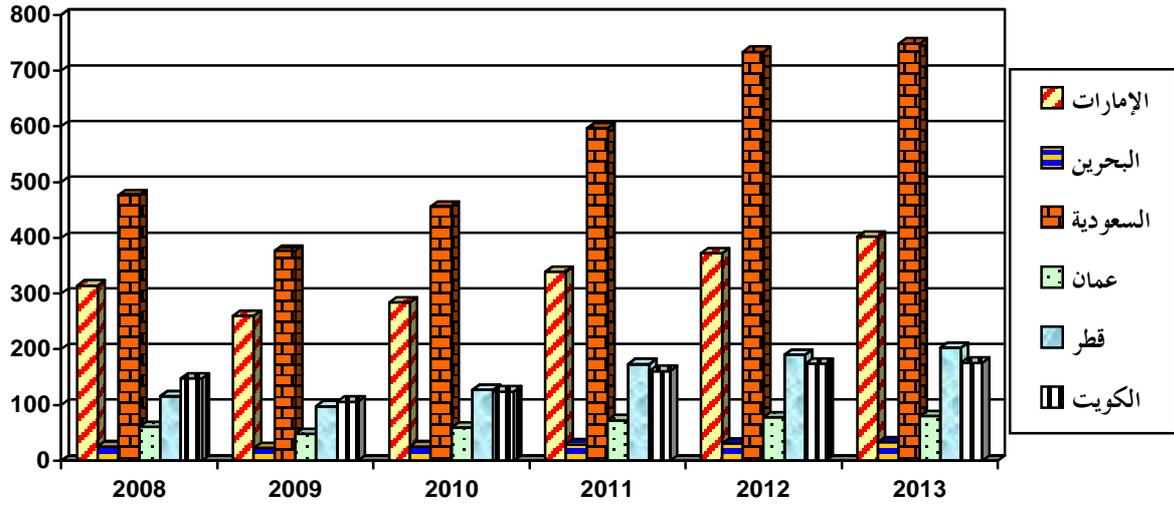
- (2012-2013) صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014"، ص: 338. بتصرف.

والملاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه، أن هناك تباين واضح بين دول مجلس التعاون الخليجي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين قيم مرتفعة والمثلة بالمملكة العربية السعودية والإمارات، وبين قيم منخفضة لباقي دول المجلس، خاصة عمان والبحرين، كما يوضحه الشكل التالي:

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد 03، ديسمبر 2012، ص: 11، من الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي: <http://www.gcc-sg.org>.

الشكل رقم (5-2): مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (5-7)

وعلى صعيد النمو الاقتصادي، يلاحظ خلال السنوات الماضية تراجعاً ملحوظاً في درجة التباين بين دول الخليج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبمعزل عن أي عوامل أخرى، فإن هذا التقارب في معدلات النمو سيسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ ويضمن قابلية استمراره¹. فكما هو معلوم، فإن تشابه معدلات النمو طويلة الأجل بين الدول الأعضاء يتطلب سياسات نقدية متماثلة بدرجة كبيرة على خلاف الدول التي تتباعد فيما بينها في معدلات النمو. فقد سجلت دول مجلس التعاون نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 قدره 27.4% مقارنة بالعام 2010، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية 1.4 تريليون دولار في العام 2011، وذلك بفضل الأداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وجاءت دول مجلس التعاون في المرتبة (13) عالمياً من حيث حجم الناتج الوطني.

¹ - محمد خيرى الشيخ "تحليل كفاءة التكامل الاقتصادي والاستثماري والتجاري لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة التعاون، فصلية محكمة تصدر عن قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 78، الرياض، جانفي 2013، ص: 28.

الجدول رقم (5-8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين دول مجلس التعاون والعالم

السنة	دول مجلس التعاون GCC	دول العالم World
2004	18.3%	12.5%
2005	28.8%	8.1%
2006	27.7%	8.3%
2007	13.6%	12.7%
2008	26.6%	9.7%
2009	-20.1%	-5.5%
2010	18.1%	9.1%
2011	27.4%	10.9%

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" مرجع سبق ذكره، ص: 15. والجدير بالذكر أن الدول ذات الثروات النفطية الكبيرة قد تتباين مع بقية الدول في سرعة ونطاق تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، وفي ضوء محدودية احتياطاتها النفطية، فإنه من الواضح أن حاجة كل من البحرين وعمان إلى تنويع اقتصادياتهما بعيدا عن النفط يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لهذه الدول.

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بخصوص مستويات الدخل، يلاحظ أن درجة التباين في الدخل بين دول الخليج (باستثناء قطر) يعتبر معتدلا نسبيا وفقاً لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي عرف نمو كبيراً رغم الزيادة الكبيرة في أعداد السكان في دول المجلس، حيث بلغ في عام 2011 حوالي: 29.9 ألف دولار مقارنة بـ 24.6 ألف دولار في عام 2010 وبنسبة نمو قدرها 22%. في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم 10.03 ألف دولار عام 2011¹.

الجدول رقم (5-9): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	38.948	31.675	34.355	40.983
البحرين	23.236	19.465	20.930	24.260
السعودية	18.471	14.129	16.801	21.042
عمان	21.183	15.208	21.359	22.056
قطر	79.580	59.682	74.926	100.143
الكويت	59.113	41.009	46.509	52.481
مجلس التعاون	27.287	20.982	24.590	29.869

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" مرجع سبق ذكره، ص: 64.

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" قطاع شؤون المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

ورغم أن هناك فجوات كبيرة في متوسط الدخل الفردي، إلا أنها لا تمثل بالضرورة مشكلة بالنسبة إلى اتحاد اقتصادي يعمل بطريقة جيدة. فعندما تم طرح الأورو عام 1999 كعملة قانونية قبل تداوله الفعلي، كان متوسط دخل الفرد، في كل من اليونان والبرتغال يعادل ربع ما كان عليه الدخل في لوكسمبورج، وفي الوقت الحاضر، فإن هذه الفجوة في الدخل بين دول الخليج ربما لا تقف عائقاً أمام مشروع الاتحاد النقدي، وذلك في ضوء تمتع كافة الدول الأعضاء بمستويات معيشة مرتفعة نسبياً. على أن المشاكل قد تبدأ بالظهور حتماً إذا ما استمرت فجوة الدخل بين الدول ذات الدخل الأعلى والدول ذات الدخل الأدنى بالاتساع بنفس وتيرتها الحالية. وبالمحصلة، يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم احتياطياتها من النفط والغاز وفي درجة تنوعها اقتصادياً خلال السنوات المقبلة قد يؤدي بسهولة إلى حدوث تغير في مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل بين دول الخليج. أما على صعيد القوى العاملة، فمن المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانباً كبيراً من عدد العاملين وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع ومنتصف سبعينات القرن 20، وهذا قد منح أسواق العمل في دول المنطقة درجة كبيرة غير مألوفة من المرونة.

3. حجم الصادرات:

احتلت دول مجلس التعاون مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع خلال العام 2012، حيث بلغ إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال العام 2012 حوالي تريليون دولار، محققة المرتبة الخامسة عالمياً بعد جمهورية الصين الشعبية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان.

الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم (5-10): صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013(*)
الإمارات	162.864	125.857	148.282	200.070	300.162	325.375
البحرين	18.229	11.882	15.323	22.417	19.768	20.927
السعودية	313.462	192.298	251.143	364.699	388.401	375.376
عمان	37.719	27.652	36.601	47.092	48.502	55.244
قطر	67.307	48.007	74.810	114.299	132.985	136.937
الكويت	87.362	51.907	62.654	102.144	119.125	116.400
المجموع	686.943	457.603	588.814	850.720	1.008.943	1.030.259

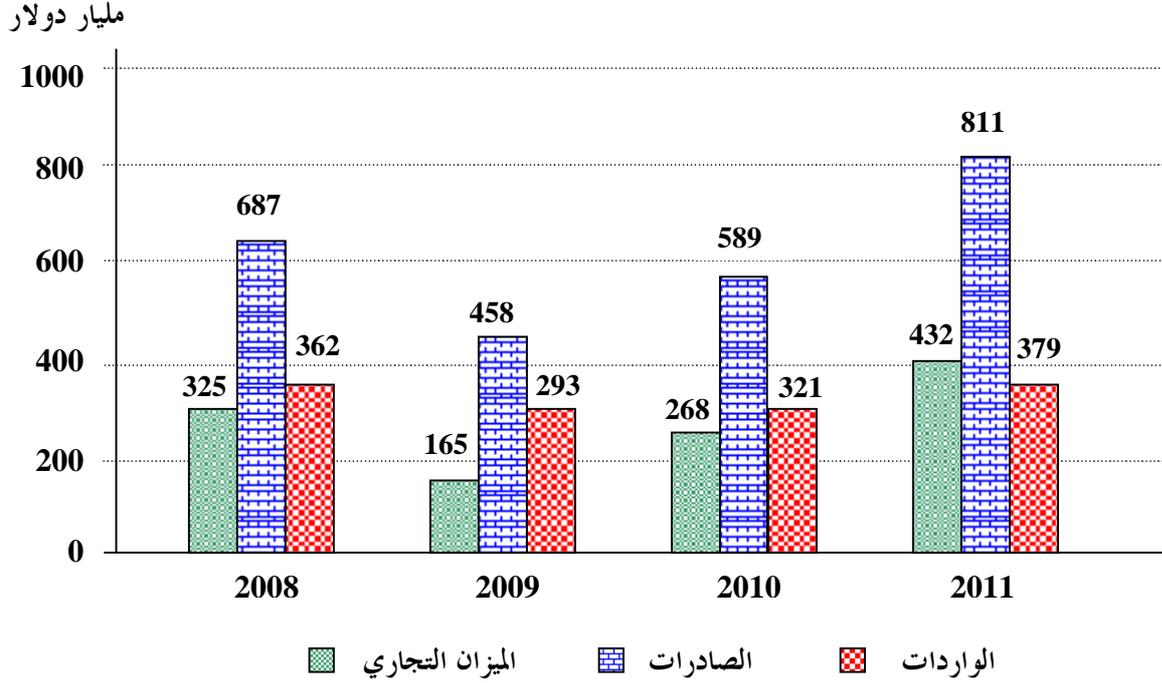
(*) إحصائيات أولية.

المصدر: - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" مرجع سبق ذكره، ص: 59.

- (2013-2012) صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014"، ص: 427. بتصرف.

بينما بلغت قيمة وارداتها حوالي 379.1 مليار دولار سنة 2011، مما وضعها في المرتبة الخامسة عشرة من حيث أكبر الدول المستوردة على مستوى دول العالم.

الشكل رقم (5-3): الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي



ورغم ضخامة حجم الصادرات الخليجية الكلية، وامتلاك دول المجلس سوقاً موحدة قوامها نحو 46 مليون نسمة، ومتوسط دخل الفرد فيها يبلغ نحو 29 ألف دولار، إلا أن الصادرات البينية والتجارة الخليجية تعد ضئيلة مقارنة بالتجارة مع الخارج¹؛ (أنظر الملحق رقم 16).

ثانياً: المقومات غير الاقتصادية للتكامل النقدي الخليجي

وهي التي تمس الجانب الاجتماعي والسياسي والعقائدي والجغرافي:

1. اللغة والدين:

يؤدي توفر هذا المقوم إلى سهولة قيام التكامل، نظراً للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، ويتوافر الخليج العربي على هذا الإتحاد الروحي الديني على أوسع نطاق، فأغلب سكان الدول الخليجية مسلمون متحدون في العقائد والأركان، وبالتالي فإن هذا الوازع الديني يدفع بهم إلى إقامة إتحاد بينهم، لأن الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين، ويعتبرهم أمة واحدة، قال تعالى: ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)) سورة آل عمران، الآية: 103.

¹ - فهد الفتيان "العملة الموحدة تنشيط التبادل التجاري بين الدول الخليجية" حريدة الرياض، 03 جانفي 2013، ص: 02، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/2013/01/03/article798378.html>

كما تجمع دول الخليج الستة لغة مشتركة هي العربية وهذا ربما لا نجده في أي تكتل آخر، فارتباطها ببعضها البعض من الجانب اللغوي من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي والنقدي في ما بينهم. وهذا ما تفتقده الدول الأوروبية، رغم ذلك نجحت في إصدار عملة موحدة.

2. التاريخ المشترك:

أيضا من مقومات التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي تاريخهم المشترك، فالدول الخليجية ترتبط ببعضها البعض تاريخيا منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة تحت راية الإسلام، لكن تلك الوحدة تعرضت ربما للانقسام والتفكك.

3. الإتحاد الجغرافي الإقليمي:

يعتبر التقارب الجغرافي ما بين الدول المراد تكتلها عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل، نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، ربما أهمها هو قصر المسافة ما بين أسواق البلدان المتكاملة، مما يخفض في تكاليف النقل وسرعته، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية، إلى جانب هذا فإن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدول الخليجية، موقع ممتاز له أهميته، خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث تحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات، هي: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهذا يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل.

4. التقارب السياسي:

يعد الاستقرار السياسي من العناصر المهمة في التطور والنمو الاقتصادي للبلدان وكذا هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي والنقدي، فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإرادة السياسية للتكامل، وتعتبر دول الخليج متجانسة سياسيا وهي في نفس الوقت تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي إذ أن نظام الحكم فيها ملكي، وهو ما يعتبر أحد أهم المقومات للتكامل فيما بينها.

5. المقومات البشرية والطبيعية:

يقدر إجمالي عدد السكان في دول الخليج وفقا لإحصائيات عام 2011 بـ 45.93 مليون نسمة يتربعون على مساحة تقدر بـ 2.4 مليون كلم²، بمعدل 19 نسمة لكل كلم²، وبلغت قيمة الناتج المحلي 1.37 تريليون دولار، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني 29.8 ألف دولار¹.

كما تمتلك الدول الخليجية ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز، فدول مجلس التعاون الخليجية تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الاحتياطي البترولي العالمي والذي يقدر بـ 496.6 مليار برميل، أي ما يعادل 33% من إجمالي الاحتياطي العالمي، أما الغاز فيقدر الاحتياطي بـ 41.8 مليار قدم مكعب حيث

¹ - فهد الثنيان "العملة الموحدة تنشيط التبادل التجاري بين الدول الخليجية" مرجع سبق ذكره، ص: 03.

تبلغ المرتبة الثانية عالمياً، تمثل نسبة احتياطي الغاز بالنسبة للعالم 21%، وتنتج ما مقداره 16.23 مليون برميل من الإنتاج العالمي للنفط¹.

يتبين لنا أن الدول الخليجية غنية بثروات طبيعية متنوعة، والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء كانت هذه الصناعات تحويلية أو إستخراجية.

المطلب الثاني: فكرة إنشاء العملة الخليجية الموحدة والاتفاقية النقدية

تعتبر الدول الأعضاء في دول المجلس مرشحةً لتحقيق الاتحاد النقدي، نظراً للمقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية..، فتجانس هياكلها الاقتصادية يجعل منها نسيجاً اقتصادياً قادراً على التعامل مع القرار الاقتصادي الواحد. غير أن هذه الدول مازال أمامها جهد كبير للوصول إلى هذا التكامل النقدي المنشود.

أولاً: فكرة إنشاء العملة الخليجية الموحدة والتسلسل الزمني في مسيرتها

إن إقامة أي عمل مشترك ضخم كإقامة اتحاد نقدي ومنه عملة موحدة، لا بد له من تخطيط إستراتيجي طويل المدى وأن يتم ذلك على عدة خطوات، أولها توافر الإرادة السياسية، وآخرها إحلال العملة الموحدة محل العملات الوطنية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي.

1. العملة الخليجية الموحدة؛ كيف بدأت الفكرة؟:

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة مجلس التعاون الخليجي. فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، إلى الخطوط العريضة والمعالمة الأساسية والعامّة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون. وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس، فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعريفات الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي، بما في ذلك ما نصت عليه المادة "22" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة²؛ بأن "تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها".

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" قطاع شؤون المعلومات - مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "المسيرة والانجاز: وصولاً إلى وحدتها" الطبعة السابعة، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، سنة 2013، ص: 99، 100، على الموقع الرسمي للأمانة: <http://www.gcc-sg.org>.

ومنذ ذلك الوقت، بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983 لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس، بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات. وفي عام 2002 أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

وخلال الفترة ما بين 1985-1987 أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل، كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك غير أنها لم تحصل على الإجماع.

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع الأورو، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه، أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000 تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

2. التسلسل الزمني لمسيرة العملة الخليجية الموحدة:

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، قامت الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد، بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية وفق المرحلتين التاليتين¹:

أ. مرحلة التمهيد والترتيب:

وهي المرحلة التي تمهد الأرضية لإطلاق مشروع العملة الموحدة، وفيها:

¹ - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "المسيرة والانجاز: وصولا إلى وحدتها" مرجع سبق ذكره، ص: 101-104.

- أقر المجلس الأعلى في الدورة الثانية والعشرين (مسقط - ديسمبر 2001) على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس* في المرحلة الحالية¹، وذلك قبل نهاية عام 2002.
- بنهاية عام 2002، أتمت الدول الأعضاء ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقاً للفقرة الأولى من قرار المجلس الأعلى المشار إليه.
- خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2005، عملت كل من لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين على استكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي، والاتفاق على ذلك في موعد أقصاه نهاية 2005، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من جانفي 2010.
- في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005)، اعتمد المجلس الأعلى معايير التقارب ومكوناتها. كما اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس (أكتوبر 2005) على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي، وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي.
- في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006)، أكد المجلس الأعلى على الاستمرار في استكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المقرر، وتوجيه اللجان المعنية بتكثيف الجهود للاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لذلك.
- في ماي 2007، ولاستكمال ما ورد في الفقرة الثانية من البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها الثالث والسبعين، النسب الخاصة بمعايير التقارب والمراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها، وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006)².
- في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2007)، وجه المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين "بوضع برنامج مفصل لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي ورفعته إلى الدورة

*- غير أن التجربة الحالية التي تمر بها دول المجلس تشير إلى أن ربط عملاتها المحلية بالدولار كان أمراً مكلفاً بالنسبة لتحمل هذه الدول معدلات مرتفعة من التضخم نتيجة الضعف المستمر للدولار الأمريكي.

¹ - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض: المهام وآليات العمل" التقرير الاقتصادي، العدد: 16، أكتوبر 2009، الرياض، ص: 39.

² - عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، نوفمبر 2008، ص: 162.

التاسعة والعشرين". وتنفيذاً لذلك، أوصت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بأن يحدد المجلس النقدي البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة و طرحها للتداول، وقد اعتمد المجلس الأعلى ذلك. - في دورته التاسعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2008)، اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن تمهيداً لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه في موعد أقصاه نهاية 2009. كما فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقرر الدائم للمجلس النقدي، آخذاً بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لاستضافة المقرر.

ب. مرحلة التطبيق والتنفيذ:

وهي مرحلة محاولة تجسيد ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة على أرض الواقع كما يلي: - في مارس 2009، وبناءً على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008) للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقرر الدائم للمجلس النقدي، آخذاً بعين الاعتبار الطلبات من الدول الأعضاء لاستضافة المقرر، ناقش المجلس الوزاري في دورته (110) موضوع اختيار المقرر الدائم للمجلس النقدي والتوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي، وقرر رفع موضوع المقرر إلى اللقاء التشاوري الحادي عشر للمجلس الأعلى لاتخاذ قرار بشأنه. - في القمة التشاورية الحادية عشرة للمجلس الأعلى (ماي 2009)، تم اختيار الرياض مقراً دائماً للمجلس النقدي.

- في جوان 2009، بناءً على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008) للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي: مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت، وذلك على هامش الدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس الوزاري (جوان 2009).

- في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009)، بارك المجلس الأعلى مصادقة الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي على الاتفاقية، ووجه بسرعة إقامة المجلس النقدي وفقاً لهذه الاتفاقية والنظام الأساسي للمجلس النقدي، كما كلف إدارة المجلس بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة، و طرحها للتداول في ضوء ذلك. - في جانفي 2010، استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على الاتفاقية. - في 28 فيفري 2010، دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ.

- في 27 مارس 2010، دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010 بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. لقد خطا مجلس التعاون خطوات عملاقة في العقد الماضي حيث تم إطلاق ثلاثة مشاريع رئيسية للتكامل هي: الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، وأخيراً الموافقة على الاتحاد النقدي وذلك في أقل من سبع سنوات، وهو ما يمثل اختصاراً هائلاً للمدى الزمني اللازم لإطلاق مثل هذه المشاريع الضخمة، على نحو قد يوحي للمراقب بأن المجلس يطلق مشاريع التكامل واحداً تلو الآخر في صورة أقرب إلى سد الخانات منها إلى إرساء قواعد متينة لمشاريع تكامل تتسم بالقوة الواقعية والاستدامة.

ثانياً: اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي

دعت اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إنشاء مجلس نقدي يعد لإنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة وإصدار عملة موحدة، إلى جانب إنشاء المجلس النقدي الهادف إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية لقيام الاتحاد النقدي.

1. مضمون الاتفاقية النقدية*:

تضمن نص الاتفاقية تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية وتحديد الإطار القانوني اللازم لقيام البنك المركزي الخليجي، وخولت الاتفاقية المجلس النقدي تحديد مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفتاتها ومواصفاتها على أن يتم تحديد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة. وأجازت الاتفاقية أن تبقى أوراق النقد والمسكوكات النقدية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لفترة تحدد من طرف البنك المركزي بغرض الاستبدال بالعملة الجديدة، وحددت الاتفاقية ذاتها مهام وأهداف البنك المركزي من حيث رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة وإدارة احتياطات النقد الأجنبي العائدة للعملة الموحدة، وكذلك وضع قواعد موحدة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية. وحظرت الاتفاقية على البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية إقراض الجهات الرسمية إلى جانب تصفية القروض الممنوحة لهذه الجهات، وكذلك حظرت على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية توجيه أي تعليمات إلى البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية.

أما تنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات المالية العامة فقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء تبني سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي في منطقة العملة الموحدة وفق معايير

*- تتكون اتفاقية الاتحاد النقدي من ثماني وعشرين مادة تتكون من ستة فصول، للاطلاع على محتوى هذه الفصول والنظام الأساسي للمجلس النقدي؛ أنظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "المسيرة والانجاز: وصولاً إلى وحدتها" مرجع سبق ذكره، ص: 108-111.

تقارب الأداء الاقتصادي المقررة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويضع البنك المركزي إجراءات وآليات مراقبة وتقييم هذه المعايير بصفة منتظمة، وتلتزم الجهات الإحصائية في الدول الأعضاء بتمكين البنك المركزي من الحصول على البيانات الإحصائية خلال الفترة الزمنية التي يراها لازمة لأداء مهامه.

2. معايير التقارب المالي والنقدي لدول المجلس:

أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:

- يجب أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين؛
 - يجب أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين¹؛
 - كفاية احتياطات السلطة النقدية لكل دولة من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر؛
 - يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛
 - يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60%، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي².
- عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على استكمال بحث هذه المعايير وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وأنشئت بالأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

¹ - حاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مرجع سبق ذكره، ص: 57.

² - صديقي أحمد "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011/09، الجزائر، ديسمبر 2011، ص: 248.

ثالثاً: مهام المجلس النقدي والبنك المركزي الخليجي

إن عملية إنشاء إتحاد نقدي لأقطار معينة، يتطلب مسبقاً توفير أجهزة إدارة تتمتع بالكفاءة العالية والاستقلالية التامة في أداء مهامها، دون أن تملي عليها أي دولة عضو في الاتحاد، مهما كانت مكانتها الاقتصادية والسياسية، طريقة عملها. وأهم هذه الأجهزة بنك مركزي خليجي يسبقه قبل ذلك مجلس نقدي خليجي، ولقد تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقراً لهما.

1. مهام مجلس النقد الخليجي وآلية عمله:

يعتبر المجلس النقدي الخليجي المعني باتخاذ خطوات إقامة الاتحاد النقدي، وهو وحده الذي يقرر موعد إطلاقه، حيث فوض من قبل المجلس الأعلى كجهة فنية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالوحدة النقدية، وبكل ما يتعلق بالإعداد لمسودة النظام الأساسي للبنك المركزي الخليجي وإصدار العملة الموحدة كتحديد تسميتها وتقسيماتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية، إلى جانب الترتيبات الزمنية لإصدارها.

أ. مهام المجلس النقدي الخليجي:

تمثل مهام المجلس النقدي الخليجي في الآتي¹:

- تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي، وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية؛
- تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي؛
- تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي؛
- متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية الجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك؛
- تحضير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية؛
- تطوير الأنظمة الإحصائية للبنك المركزي لتمكينه من القيام بمهامه؛
- الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل إصدارها وتداولها في الدول الأعضاء بالعملة الموحدة؛
- التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة؛
- الإعداد لدور البنك المركزي في مجال الرقابة على المؤسسات المالية؛

¹ - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض" مرجع سبق ذكره، ص: 40.

- متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، وتحديدًا فيما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي؛
 - التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة؛
 - التشاور مع الدول الأعضاء في ما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي.
- إن من شأن هذه المهام الموكله للمجلس النقدي ضمان تنظيم محكم ونجاح مشروع إطلاق العملة الخليجية الموحدة، غير أن الأهم هو مدى إمكانية تنفيذ وتطبيق هذه المهام على مستوى المجلس، ومدى تعاون البنوك المركزية للدول الأعضاء للرضوخ لتعليمات المجلس النقدي الموحد.
- ب. آلية عمل مجلس النقد الخليجي:**

من المتوقع أن يتركز دور مجلس النقد الخليجي في بداية عمله على التحضيرات الفنية وتحسين آلية التنسيق. وتشكل العضوية في المجلس النقدي من البنوك المركزية الوطنية، ويحظر على المجلس النقدي وعلى أي عضو من أعضاء مجلس إدارته وجهازه التنفيذي تلقي أي تعليمات أو توجيهات من أي من أجهزة مجلس التعاون أو حكومات الدول الأعضاء أو من الغير، من شأنها التأثير في أداء واجباتهم ومهامهم الموكله إليه، وذلك لضمان استقلاليته في اتخاذ القرارات ورسم السياسات النقدية¹.

وتتخذ قرارات المجلس بإجماع الحاضرين في المسائل الموضوعية، وبالأغلبية المطلقة للحاضرين في المسائل الإجرائية. ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة صوت واحد، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس. ويتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات الكاملة لتحقيق الأغراض التي أنشئ المجلس النقدي من أجلها، ويتألف هذا الأخير من مجلس إدارة وجهاز تنفيذي، ولكل جهاز من الجهازين المشار إليهما إنشاء ما يراه من لجان أو أجهزة فرعية تعمل على تسهيل قيامه بمهامه.

2. مهام البنك المركزي الخليجي وآليات عمله:

تحتاج عملية إصدار عملة موحدة في إطار إتحاد نقدي، إلى إنشاء بنك مركزي يتولى إصدارها وإدارة شؤون النقد وصناعة وتطبيق السياسة النقدية الملائمة. وهو ما عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيقه بإنشاء البنك المركزي الخليجي.

أ. مهام البنك المركزي الخليجي:

يمكن تلخيص المهام المنتظر أن يقوم بها البنك المركزي الخليجي بعد إنشائه في الآتي²:

¹ - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض" مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض" مرجع سبق ذكره، ص: 41.

- إصدار العملة الخليجية الموحدة بالكميات التي تتوافق مع مستويات النشاط الاقتصادي في دول المجلس المشاركة في الوحدة النقدية؛
- الحفاظ على المعدل المستهدف للتضخم في الدول الأعضاء بما يساعد على الاستقرار في الأسعار وسعر صرف العملة الموحدة؛
- رسم وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي؛
- القيام بعمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي لضمان استقرار معدل صرف العملة الموحدة؛
- ضمان استقرار النظام المالي ومراقبة أعمال البنوك التجارية في دول الاتحاد النقدي الخليجي؛
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها.

ولأن الدراسات أثبتت أن التدخل السياسي في شؤون البنوك المركزية يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة النقدية، فإن البنك المركزي الخليجي ينبغي أن يمنح له استقلالية تامة في عملية صناعة وتنفيذ السياسات النقدية، الأمر الذي سيوفر مصداقية عالية للسياسة النقدية في المستقبل.

ب. السياسة النقدية للبنك المركزي الخليجي:

تحدد اتفاقية الاتحاد النقدي الهدف الأساسي من السياسة النقدية التي سينفذها البنك المركزي الخليجي بالتعاون مع البنوك المركزية وسلطات النقد في الدول الأعضاء في تحقيق استقرار الأسعار في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

سيركز البنك المركزي الخليجي على خلق منطقة استقرار نقدي تتمتع باستقرار في أسعار الصرف، وذلك للحد من آثار تقلبات هذه الأسعار على كل من المستثمرين والمقترضين، وكذلك لتسهيل التنسيق بين الدول في مجال السياسات النقدية والمالية. ولتحقيق تلك الأهداف من المنتظر أن تقوم السياسة النقدية التي سيرسمها البنك المركزي الخليجي على ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: آلية سعر الصرف: وستكون هذه الآلية هي المحور الأساسي في النظام النقدي الخليجي، وتعمل هذه الآلية على ألا يزيد هامش التغيير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن نسبة معينة.

المحور الثاني: تسهيلات الائتمان: وهذه التسهيلات ستقدم بغرض مساعدة الدول الأعضاء في النظام النقدي الخليجي، التي تواجه مشاكل اقتصادية وخاصة المشاكل المتعلقة بموازين المدفوعات، ومشاكل تدهور الاحتياطات النقدية.

المحور الثالث: وحدة النقد الخليجية: حيث أن هذه الوحدة النقدية لن تكون في بدايتها في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية، إلا إنها من الناحية العملية ستمتع بخصائص النقود، حيث ستستخدم كوحدة للحساب والتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية الخليجية خلال الفترة الانتقالية، كما أنها ستستخدم منذ بدايتها في إصدار السندات ومنح القروض¹.

المطلب الثالث: مكاسب العملة الخليجية الموحدة وعقبات طرحها

يخطى مشروع الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس، تجسد هذا الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة والدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التي انعكست على مسيرة الاتحاد النقدي، غير أن ذلك لم يمنع ظهور بعض العقبات والمواقف غير المرغوب فيها.

أولاً: المكاسب المترتبة عن إصدار العملة الخليجية الموحدة

يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تنويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي، وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، حيث سترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية، والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة. ويمكن رصد مكاسب عديدة جراء إقرار العملة الخليجية الموحدة، منها:

1. المكاسب الاقتصادية:

يؤمل أن يحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي ومنها²:

- تنمية المشاريع المستقبلية للدول الأعضاء؛
- دعم استقرار التبادل التجاري بين دول المجلس وبين العالم الخارجي، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الخارجية في الأسواق الخارجية إلى جانب الاستقرار في أسعار صرف العملة الخليجية، مما يشجع على خفض تكاليف المعاملات الخارجية، ويفك من التبعية للعمولات الإرتكازية؛
- تحقيق نوع من الوحدة والتماثل في النظام النقدي الخليجي، وتنظيم عملية عرض النقود الورقية في السوق لضمان سلامة قيمتها، وتشجيع البنوك في منطقة الخليج على تطوير ورفع أدائها على أسس

¹ - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض" مرجع سبق ذكره، ص: 42، 43.

² - محمد ناجي التوني "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مرجع سبق ذكره، ص: 08.

مصرفية رفيعة المستوى، الأمر الذي يزيد من ثقة المواطن الخليجي بقوة البنوك الخليجية، ومن ثم يرفع حجم الودائع المحلية واستخدامها في تمويل المشاريع الضخمة في المنطقة؛

- ستلغي العملة الموحدة مسألة تبادل العملة عند الانتقال من بلد خليجي إلى آخر، مما يعطي حرية أكبر في انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء ويشجع التجارة البينية والسياحة؛

- يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات، ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيراً ملحوظاً من حيث الحجم والعمق والسيولة؛

- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية؛

- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابياً على عملاتها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها، ويؤدي إلى تنوع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم؛

- إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية، والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون؛

- ستجعل العملة الموحدة من الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة لها ثقلها في مواجهة تكتلات اقتصادية عالمية، مثل الاتحاد الأوروبي الذي سيحدد نفسه مضطراً إلى إعادة النظر في علاقته الاقتصادية مع دول الخليج، بعد أن أصبح لها عملة موحدة.

ومن هنا، يتعين على الخليجيين الاستفادة من التجربة الأوروبية في التوصل إلى عملة موحدة (الأورو) ومحاوله تجنب السلبيات التي واجهها الأورو خاصة بعد أزمة اليونان 2010، ذلك أنه من المتوقع أن تواجه العملة الخليجية الموحدة في حال إقرارها عقبات وسلبيات عديدة سوف تحدث، متمثلة في مخاطر العملة وعدم القدرة على المحافظة على قيمتها كما حدث بالفعل مع الأورو في الآونة الأخيرة.

2. المكاسب السياسية:

ستجد العملة الموحدة هوية اقتصادية واحدة للدول الأعضاء، وترجمة للإخاء السياسي والقيم المشتركة لمواطنيها، ناهيك عن أنها رمز للتكامل وخطوة عملية لتحقيق المواطنة الخليجية. كما أن الاتحاد النقدي سيزيد من الحضور والتأثير العالمي للدول الأعضاء في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي العالمي¹.

تتباين وجهات النظر بين المصرفيين والاقتصاديين الخليجيين بشأن الوحدة النقدية، فالمؤيدون يرون أن الوقت قد حان لتدشين الوحدة النقدية الخليجية في ضوء التحديات التي تواجه دول المجلس، في حين يرى المعارضون أو المتحفظون أن دول المجلس لا تزال عند منجزات بسيطة، لا تؤهلها للدخول في وحدة نقدية لها تبعاتها، وتستلزم قطع شوط طويل من إقرار خطوات عدة.

ثانياً: عوائق وعقبات طرح العملة الخليجية الموحدة

أثبتت العملة الخليجية الموحدة أنها تمثل هدفاً جوهرياً بالنسبة لدول الخليج وركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، بيد أنه بالرغم من المكاسب المتوقعة للاتحاد النقدي فإن ثمة عقبات كثيرة تقف في طريق تحقيق هذا الهدف منها:

1. العقبات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي:

ترتبط جدوى قيام عملة خليجية موحدة بشكل مباشر بمدى توفر معايير منطقة العملة المثلى، إلا أن الواقع يظهر أن دول المجلس تعاني من عدة عوائق وعقبات أهمها²:

- هناك عوائق متعلقة بتنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلا من جوازات السفر وغيرها كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقاً أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم على أنهم أجنبي، والأمر أيضا ينطبق على تملك العقارات؛

- إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة، وربما جاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة ليصب في هذا الاتجاه، حيث ترغب عمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار أن العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد*؛

¹ - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "المسيرة والانجاز: وصولا إلى وحدتها" مرجع سبق ذكره، ص: 100.

² - عبد الرحمن بن محمد السلطان "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" مرجع سبق ذكره، ص: 13-16.

* - غير أن هناك عوامل مشتركة تربط بين دول الخليج مثل العادات واللغة والدين تجعل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سهل المنال ويمكن - حفاظا على هوية كل دولة - استخدام صور للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة.

- لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس، فليس من المعقول أن يتم الحديث عن اتحاد نقدي دون التوصل إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ودون تقارب المعايير التي تتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنات والدين العام وغيرها من المعايير المعروفة عالمياً؛

- هناك جدلاً كبيراً يدور حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فإنه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور آنفاً نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

2. المواقف المشككة لبعض دول المجلس في نجاح العملة الموحدة:

- عندما تم ربط أسعار صرف الدول الأعضاء عملاتها الوطنية بالمشترك (الدولار الأمريكي) بنهاية عام 2002، عدلت دولة الكويت في ماي 2007، عن هذا الربط واستبدلته بالارتباط بسلة عملات. وذلك في محاولة لرفع قيمة الدينار أمام الدولار، وتجنب الانخفاض الذي يشهده الدولار في هذه الأعوام والذي أثر سلباً على القوة الشرائية للدينار، ومن ثم ارتفاع أسعار الواردات، وعدم الاستقرار على صعيد التجارة الخارجية.

- في الدورة السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006)، أبدت سلطنة عمان موقفها تجاه البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة والمتضمن عدم تمكن السلطنة من الانضمام بحجة عدم تمكنها من الالتزام بالمعايير المحددة للعضوية في الاتحاد، وأنها لا تمانع في الوقت ذاته من استمرار بقية الدول الأعضاء في المشروع¹.

ويعتقد أن قرار سلطنة عمان بعدم الانضمام إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي يعكس خيارات اقتصادية أخرى غير معلنة، وليس لعدم استيفاء المعايير، حسب الدراسة المستفيضة التي قام بها مركز دبي المالي العالمي للسلطنة. لأن عدم انضمام عمان إلى هذا المشروع يشبه موقف بريطانيا من تحاشي الانضمام لمنطقة الأورو رغم استيفائها كافة المعايير. فربما لا ترغب عمان في ارتفاع قيمة عملتها بين دول الخليج لغرض الحفاظ على الميزة التنافسية فيما يخص التصدير.

- في سنة 2009 انسحبت الإمارات العربية المتحدة من المشروع احتجاجاً على قرار اتخاذ الرياض مقراً دائماً للمجلس النقدي بحجة أنها أول من قدم طلباً رسمياً لاستضافة المقر. وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام

¹ - عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص: 163.

صانعي السياسات لإنجاح المشروع النقدي الخليجي، خاصة وأن الإمارات العربية المتحدة تمثل المركز التجاري الرئيسي وهي ثاني أكبر اقتصاد بالمنطقة بعد المملكة العربية السعودية¹.

3. أهم التحديات المستقبلية التي ستواجه العملة الخليجية بعد ميلادها:

في ضوء الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية، من المتوقع أن تواجه العملة الخليجية بعض التحديات في بداياتها يتطلب التعامل معها من قبل البنك المركزي الخليجي، أهمها ما يلي²:

- ضمان استمرار معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في الاتحاد، حتى يمكن التغلب على معدلات البطالة المرتفعة؛

- ضمان فاعلية التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء والوصول إلى موقف موحد في الوقت المناسب بشأن السياسة الموحدة التي سيرسمها البنك المركزي الخليجي؛

- التغلب على مشكلة توافر البيانات الحديثة عن كافة دول المجلس الأعضاء بالعملة الموحدة بدرجة الدقة والتفاصيل المطلوبة؛

- التغلب على مشكلة ضغوط المطالبة بتقارب الأجرور في دول العملة الخليجية الموحدة قبل تقارب مستويات الإنتاجية في هذه الدول؛

- التغلب على مشكلة التضخم التي تعاني منها الدول الأعضاء ولو بمعدلات متباينة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل أهمها التدفق الواسع لرؤوس الأموال والإيرادات النفطية المتزايدة، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يعتبر عملة الربط الأساسية³.

وأخيراً ربما يكون التساؤل حول متى سيتم إصدار العملة الخليجية الموحدة؟ هو أكثر التساؤلات إلحاحاً في هذه المرحلة. إن اتفاق الدول الأربع في المجلس على الوحدة النقدية، هو اتفاق على الإطار العام للاتفاقية، وليس معنى ذلك أننا سنرى العملة الخليجية الموحدة في العام المقبل، أو في الأعوام القليلة المقبلة. ولا نعتقد أننا سنرى العملة الخليجية في التداول قبل عشر سنوات من الآن، على أفضل تقدير. فما زال هناك مشواراً طويلاً أمام الدول الأعضاء عليهم السير فيه لإعداد الترتيبات المناسبة* لإطلاق هذه

¹ - صديقي أحمد "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي" مرجع سبق ذكره، ص: 243.

² - مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض" مرجع سبق ذكره، ص: 44.

³ - عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص: 172.

* - تتمثل هذه الترتيبات خاصة في: تحديد اسم هذه العملة، وتصميم هذه العملة، وفعالها، وأسس تحديد معدل صرفها، وأسس تحديد الكميات المصدرة منها، وأين سيتم الإصدار، وكيفية توزيع هذا الإصدار بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، والأدوار الأساسية التي سيلعبها البنك المركزي الخليجي في إدارة هذه العملة، ودور البنوك المركزية المحلية للدول الأعضاء، وتحديد حجم احتياطات النقد الأجنبي اللازمة لضمان استقرار هذه العملة، وكيفية توزيع هذا الاحتياطي على الدول الأعضاء، وتحديد طول الفترة الانتقالية قبل إصدار العملة وتاريخ بدئها وانتهائها، وتحديد

العملة قبل أن نراها على أرض الواقع. خاصة بعد تأزم الوضع في دول منطقة الأورو بسبب أزمة الديون السيادية التي هددت بقاء العملة الأوروبية الموحدة في الساحة العالمية.

خلاصة الفصل:

رغم أن الدول العربية مجتمعة تملك المقومات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق التكامل النقدي، إلى أن المشكل الذي تواجهه هو غياب الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تفاوت المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية على مستوى الدول العربية فرادى.

وكانت مسيرة الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من نصف قرن، أنجح نموذج للتكامل الإقليمي في العالم. لذلك، كان متوقعاً أن يقوم مجلس التعاون الخليجي بالاستفادة من التجربة الأوروبية ودرس مستلزمات كل مرحلة منها. ومنذ أن اتخذ المجلس قراراً بإصدار عملة خليجية موحدة وهو يستعين بكثافة بالتجربة الأوروبية في إصدار الأورو، واقتبس بعض فقرات «معاهدة ماسترخت» التي أسست لإنشاء الوحدة النقدية الأوروبية.

وربما كان تأسيس المجلس النقدي الخليجي عام 2008، بمثابة بداية أخذ العملة الموحدة للطابع المؤسسي، ورغم ذلك لا تزال هذه الخطوة التي جاءت متأخرة تعاني العديد من جوانب القصور، حيث يجب أن يلعب المجلس نفس الدور الذي كانت تلعبه المؤسسة النقدية الأوروبية قبل أن يحل محلها البنك المركزي الأوروبي.

وقد أثبتت العملة الخليجية الموحدة أنها تمثل هدفاً جوهرياً بالنسبة لدول الخليج، وركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، بيد أنه بالرغم من المكاسب المتوقعة للاتحاد النقدي، فإن ثمة عقبات كثيرة تقف في طريق تحقيق هذا الهدف، أهمها مدى استيفاء الدول الأعضاء لمعايير الاتحاد. وإذا ما أرادت الدول العربية فرض وجودها في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، فما عليها إلا أن تقوم بلم شملها وحشد مواردها لتكوين كيان اقتصادي ونقدي موحد. فالأمة العربية لها من مقومات التجانس المشتركة كاللغة والدين والعرق والإمكانات البشرية والطبيعية... ما يؤمن فرص نجاح العملة العربية الموحدة إذا تحققت الإرادة السياسية الجادة لتحقيق هذا الهدف.

معدلات التحويل الثابتة لل عملات المحلية والعملة الموحدة خلال هذه الفترة الانتقالية... إلى آخر هذه القائمة الطويلة جدا من الترتيبات، وهي موضوعات لا شك أنها تحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها، قبل أن نرى العملة الموحدة واقعا حيا بين أيدينا.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر النظام الاقتصادي الرأسمالي نظام المتغيرات والتناقضات والأزمات، والسبب في ذلك أنه نتاج عقل بشري قاصر، فمنذ نشأ هذا النظام في دول الغرب والأزمات الاقتصادية، وما يتولد عنها من كوارث وخسائر رهيبه تتابع واحدة تلوى الأخرى، في أوروبا وأمريكا وكثير من دول العالم.

وعلى الرغم من ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصاً أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية الأولى في العالم، وذلك كونه أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما يعتبر عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخّل للمحافظة على أسعار صرف العملات الأخرى.

ومع ظهور عملة الأورو الأوروبي باعتباره ثاني أهم عملة دولياً في العالم بعد الدولار الأمريكي، أصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل الأورو محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري.

وقد كثر الحديث عن فقدان الدولار الأمريكي وضعه الدولي كعملة التبادل الأساسية للعالم، وعملة الاحتياط الرئيسية التي تحتفظ بها البنوك المركزية لأغراض مختلفة، ومنها الدعوة الصينية والروسية في التحول التدريجي عن الدولار إلى أي بديل يقترّب بالنظام النقدي الدولي إلى المنطق، كما أخذت الترشيحات للعملات البديلة في التزايد، بصفة خاصة بالنسبة للأورو أو اليوان الصيني أو حقوق السحب الخاصة. الأمر الذي أفرغ الإدارة الأمريكية، لأنها تعلم أن إيجاد عملة دولية واحتياطي بديل يعني حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من أرباح الإصدارات الدولارية الهائلة، ويعني تجريدتها من واحدة من أخطر أدوات الهيمنة الاقتصادية التي أتاحتها النظام النقدي العالمي منذ أربعينات القرن الماضي حتى اليوم.

غير أن اعتماد عملة دولية موحدة، أو أي عملة دولية أخرى كبديل عن الدولار الأمريكي أمر صعب جداً إن لم نقل غير ممكن حالياً، على الأقل في الآجال القصيرة والمتوسطة، لأن ذلك سيكبّد العالم خسائر كبيرة، خاصة وأن معظم الدولارات الأمريكية موجودة خارج الولايات المتحدة في شكل احتياطات رسمية وغير رسمية. إلا أن هذا التوجه إلى إيجاد عملة دولية موحدة بديلة عن الدولار، لا بدّ من دراسته وتحقيقه، حتى ولو كلف ذلك فترة طويلة من الزمن.

نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

• أما الفرضية الأولى، والتي مفادها هو أن مستقبل الدولار الأمريكي مهدد بالتراجع لصالح عملات عالمية أخرى، وأما النظام النقد الدولي فهو غير قابل للاستقرار. فقد أثبتت الدراسة صحتها لأن تراجع مكانة الدولار الأمريكي في المستقبل أمر حتمي، نظراً للأزمات التي يتعرض لها النظام النقدي الدولي بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، والإحصائيات التي قدمتها الدراسة حول تطور مساهمات العملات الإرتكازية في مختلف المعاملات المالية الدولية للدليل واضح على تراجع مكانة الدولار لصالح عملات أخرى، خاصة الأورو. وما دام النظام النقدي الدولي مرتبط بعملة الدولار والاقتصاد الأمريكي، فهو غير قابل للاستقرار؛ لأنه كأى نظام يخضع لقوانين في كل زمان ومكان، فالنظام الذي يصلح في بيئة ما، يمكن أن لا يصلح إذا نقل إلى بيئة أخرى، والنظام الذي سار سيراً حسناً في الماضي، ربما لم يعد صالحاً في الزمن الراهن.

• وأما الفرضية الثانية والتي مفادها أن لحرب العملات تأثير إيجابي على الدول المتقدمة وتأثير سلبي على الدول النامية، وأن هذه الحرب يمكن تجنبها والتصدي لها. فقد أكدت هذه الدراسة خطأها، لأن حرب العملات ليس فيها منتصر ولا خاسر في الأجل الطويل، وذلك لأن الاقتصاد العالمي كل متكامل، فالدول التي تبني نموها على الصادرات للدول الأخرى، لن يكون لديها القدرة على مواصلة التصدير عندما ينخفض النمو في الدول الأخرى وتقل قدرتها على الاستيراد. كما أن هذه الحرب لا يمكن تجنبها والتصدي لها إلا إذا ما تم التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتحقيق الانضباط المالي والنقدي في النظام الاقتصادي العالمي، ووضع سياسات اقتصادية مشتركة تحقق مصالح الجميع، والابتعاد عن السياسات المنفردة التي لا تراعي مصالح الجميع، غير أننا نشك في إقدام الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن سلطاتها الهائلة. ومن هذه المعطيات الاقتصادية والسياسية، نقول بأن هذه الحرب سوف تستمر، وستلحق دول العالم خسائر كبيرة، وخاصة الدول الفقيرة والنامية منها، وذلك بزيادة سعر الغذاء بصورة متصاعدة، وتراجع القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وربما أدت إلى صراعات تجارية دولية أخرى؛

• وأما الفرضية الثالثة، والتي مضمونها أنه لا يوجد نماذج مقترحة لإصلاح النظام النقدي الدولي سوى بعض الوصفات المقترحة من بعض المفكرين الاقتصاديين وبعض الدول، والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار. كما يمكن إيجاد عملة دولية موحدة أو بديل آخر عن الدولار الأمريكي الذي يسيطر على النظام النقدي الدولي، فقد أثبتت الدراسة صحتها، فمعظم الحلول والاقتراحات التي تناولت مسألة إصلاح النظام النقدي الدولي وإيجاد عملة دولية موحدة كبديل عن الدولار الأمريكي، لم تُجسّد على أرض الواقع، وذلك منذ مؤتمر جامايكا عام 1976، حين تم الاعتراف رسمياً بنظام التعويم الحر. ورغم أن

الدولار الأمريكي لا يزال العملة المسيطرة على النظام النقدي الدولي، إلا أننا نتوقع إعطاء دور أكبر لحقوق السحب الخاصة أو أي عملة عالمية أخرى إلى جانب الدولار، أمام تفاقم الأزمات النقدية والمالية الدولية وتعاضم إصرار الدول على إيجاد بديل أنسب عن الدولار الأمريكي؛

- وأما الفرضية الرابعة والأخيرة والتي مفادها أنه من الممكن أن يتحقق التكامل النقدي العربي رغم بعض الصعوبات والتكاليف، كما أن اعتماد العملة العربية الموحدة سيقصص من تأثير التنافس الحاد بين العملات الإرتكازية والاضطرابات النقدية والمالية التي يعرفها النظام النقدي الدولي على هذه الدول. فقد أثبتت الدراسة إمكانية تحقيق هذا التكامل النقدي العربي نظراً لوجود عدة مقومات اقتصادية وجغرافية وسياسية ودينية مشتركة، وذلك إذا ما توافرت الإرادة السياسية لحكومات الدول العربية، مع وضع خطة عملية متدرجة لإنشاء العملة العربية الموحدة، والتي يمكن أن تبدأ من العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ليفتح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام. وما من شك بأن هذه العملة العربية الموحدة والتي ستستخدم على الأقل في التجارة البينية للدول العربية، ستحد من الأزمات النقدية التي تتعرض لها هذه الدول بفعل اضطرابات النظام النقدي الدولي وتقلبات أسعار صرف العملات.

نتائج الدراسة:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تتمثل فيما يلي:

- يعتمد النظام النقدي الدولي على عملتين بشكل أكبر، هما الدولار والأورو اللذين يمثلان معاً اليوم ما يقرب من 90% من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية والحكومات، وما يقرب من 80% من قيمة "حقوق السحب الخاصة"، وهي العملة المستخدمة في التعاملات بين صندوق النقد الدولي وأعضائه. علاوة على ذلك، ما يزيد على 80% من سندات الدين مقومة بالدولار والأورو. والعملتان معاً يشكلان حوالي ثلثا المعاملات في البورصات وأسواق النقد العالمية، كما أنهما وقود التمويل والتجارة الدولية.

- إن تحكم أمريكا في النقد الدولي هو سبب الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتوالى في العالم، وهذا واضح منذ عقد اتفاقية بريتون وودز 1944 وإدخال الدولار شريكاً للذهب في المعيار، ثم إقصاء الذهب نهائياً بقرار نيكسون 1971، وإلى يومنا هذا؛

- الدولار الذي يملكه العالم يشكل التزاماً على أمريكا، وعندما يذوب الدولار تذوب معه ثروات العالم وادخاراته، وتنخفض التزامات واشنطن تجاه العالم، أي أن العملية تمثل نقل الثروة من دول العالم إلى الولايات المتحدة؛
- على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بالعملة الأمريكية، تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياط بنسبة أكبر، يسانده في ذلك، أسواق متسعة وعميقة لأدوات دين واستثمار بالدولار الأمريكي؛
- مع إصدار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" بدأ التنافس بين هذا الأخير والدولار على المعاملات المالية الدولية، بحكم أنه يتمتع بميزات عملة دولية ويحتل المرتبة الثانية في تحقيق وظائف العملة الدولية بعد الدولار؛
- رغم أنه من الصعب التنبؤ بالصراع الذي سيقوم بين الأورو والعملات القوية الأخرى وخاصة الدولار مستقبلاً، إلا أنه يمكن القول بأن الأورو سيكون له دوراً هاماً في النظام المالي العالمي والمبادلات التجارية الدولية، حيث لم يواجه الدولار في تاريخه منافساً قوياً مثل الأورو؛
- لعل أهم تداعيات حرب العملات، في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية، هو زيادة الاضطرابات في النظام النقدي الدولي، مما سيحمل مخاطر على التجارة العالمية وعلى الاحتياطيات السيادية لدول العالم، وزيادة الطلب على الذهب وارتفاع أسعاره. وقد يزيد هذا الأمر تفاقمًا لو امتدت حرب العملات إلى دول أخرى مثل البرازيل والهند وأستراليا وكندا، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع في صادرات الاتحاد النقدي الأوروبي وانهيار الأورو، وهو ما قد يشكل صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي؛
- في حرب العملات قد تحقق بعض الدول مكاسب قصيرة الأجل، ولكن هي حرب ليس فيها منتصر في الأجل الطويل، وذلك لأن الدول التي تبني نموها على الصادرات للدول الأخرى، لن يكون لديها القدرة على مواصلة التصدير عندما ينخفض النمو في الدول الأخرى وتقل قدرتها على الاستيراد؛
- رغم أن الدولار الأمريكي مرّ بأزمات متكررة نتيجة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واشتداد حدة المضاربة، إلا أنه ما يزال وسيبقى العملة العالمية العظمى في النظام النقدي الدولي، على الأقل في المدى المتوسط، رغم وجود عملات عالمية قوية لها مستقبل قوي كبديل عن الدولار؛

- توزيع حقوق السحب الخاصة على الدول على أساس حجم حصة كل منها في صندوق النقد الدولي قد أدى إلى حصول الدول المتقدمة على ثلثي هذه الحقوق كلها، ولم يترك للدول النامية سوى الثلث فحسب، وبالتالي فهي لم تلبى احتياجات الدول النامية من السيولة الدولية؛
- إن حقوق السحب الخاصة جاءت لاحقة في اتفاق جديد، بعد مضي أكثر من عشرين عاما على تأسيس الصندوق، وهي عنصر جديد أضيف إلى عناصر السيولة الدولية السابقة. ورغم أنها تمثل نسبة ضئيلة من السيولة العالمية، إلا أنه يمكن توسيع استخدامها كعملة دولية لتحل محل الدولار الأمريكي على المدى الطويل؛
- يقضي التعامل بعملة عربية موحدة على التكاليف والمخاطر المتعلقة بصرف العملات العربية والعالمية، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية العربية خاصة سوق السندات، ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة؛
- يحظى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي، تجسد هذا الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة والدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التي انعكست على مسيرة الاتحاد النقدي، غير أن ذلك لم يمنع ظهور بعض العقبات والمواقف غير المرغوب فيها؛
- في ظل وجود تقلبات كبيرة في أسعار النفط وتراجع أكبر في قيمة الدولار الأمريكي، يمكن أن تكون العملة العربية الموحدة الملاذ الآمن لكثير من الدول العربية والمستثمرين؛
- إن العملة العربية الموحدة من شأنها أن تجنب عددا من الأقطار العربية انعكاسات تقلب أسعار الصرف المكلفة، ويؤسس القرارات الاستثمارية على مقاييس أكثر موضوعية واستقراراً، ويقلل من سلبات تحديد التعاملات التجارية والمالية بعملات عديدة.

التوصيات والاقتراحات:

من الضروري إصلاح مشاكل النظام النقدي الدولي التي تفاقمت في خضم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بما في ذلك تعزيز المسؤولية الدولية للدول الكبرى في النظام النقدي الدولي، وتشجيع التعاون المالي الإقليمي، وإصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتعزيز المراقبة المالية الدولية، ورفع استقرار النظام النقدي الدولي.

لا نشك في أن العالم يخون مصالحه حين يستكين لهذا الواقع، ويضيق فرصة مراجعة النظام النقدي وإصلاحه أو على الأقل تلطيف آثاره، خاصة وهو يتلمس آثار تلك الإدارة الأناوية والأناوية التي دفعت العالم إلى جرف الانهيار الاقتصادي، لذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

. بناء نظام احتياطي نقدي متعدد العملات يتناسب وعالم يضم تكتلات تجارية إقليمية؛ كأوروبا وآسيا والأمريكيتين، إلى جانب الدولار الذي مازال يقف في مقدمة العملات الأخرى؛

. مساندة التوجه نحو استخدام حقوق السحب الخاصة بشكل أوسع، واتخاذها عملة تتخطى الحدود الوطنية، إلى جانب عملات الاحتياط الدولي التي تصدرها دول ذات سيادة؛ وذلك من خلال:

ü زيادة حجم المعروض من حقوق السحب الخاصة بشكل منتظم، يمكن التنبؤ به بطريقة مستقلة من الناحية السياسية بغية زيادة المخزون الحالي، وبما ينسجم - على الأقل - والنتائج المحلي الإجمالي العالمي؛ ليتسنى - من ثم - تقليص تكديس الدولارات؛

ü تأسيس حساب استبدال خاضع لصندوق النقد الدولي، يمكن الدول الأعضاء أن تودع فيه موجوداتها من العملات الإرتكازية، والحصول على ما يعادلها من حقوق السحب الخاصة استناداً إلى سعر الصرف السائد آنذاك. وينبغي أول الأمر، تحديد سقف لقيمة حساب الاستبدال هذا، ورفعها من ثم تدريجياً، مع تزايد خبرة هذه الدول بوسائل استخدام الحساب وبأنماط الودائع والمستحقات؛

ü اتخاذ الخطوات الكفيلة بتوسيع استخدام حقوق السحب الخاصة، وزيادة الطلب عليها خارج الحدود الرسمية، في الميدان التجاري والمالي على المستوى الدولي، وذلك بالسماح للقطاع الخاص بفتح حسابات بحقوق السحب الخاصة.

. تعضيد الدعوة إلى الحوار والتعاون لإدارة عملية الانتقال من نظام يركز على الدولار الأمريكي، إلى آخر متعدد العملات؛

. تعزيز الحوار والتعاون لتأمين الاستقرار والثقة والتعديلات المتوازنة للنظام النقدي، وذلك من خلال:

ü العمل على تكثيف الجهود المبذولة، في مجالي الرصد والتقويم الدقيقين، لمجمل السياسات الاقتصادية التي تؤثر سلباً في موازين مدفوعات الدول، وأسعار الصرف السائدة فيها؛

ü الحث على عقد جولات حوار دولية، بين الدول التي تصدر عملات "مرجعية"، وبين الدولة (أو مجموعة الدول) التي تستخدم مثل هذه العملات؛ وقد يسهم مثل هذه المشاورات في تحديد طبيعة

التدابير الواقعية التي يمكن أن تتخذ سلفاً، حال تزايد ظواهر انعدام التوازن، وإحداث التغيير اللازم في العملات المرجعية.

• العمل على إعادة التوازن لحجم الإسهامات في صندوق النقد الدولي، وحقوق التصويت داخله بشكل أسرع وأعمق مما هو جارٍ في الوقت الحاضر؛ فهذه التغييرات باتت مطلوبة لتحسين سبل ممارسة السلطات المؤسسية داخل الصندوق، وتعميق الثقة به على المستوى الدولي، فضلاً عن أهميتها في تمهيد الطريق، لتوسيع دائرة استخدام حقوق السحب الخاصة؛

• تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي في مجال إعداد تقارير رصد الأداء، من خلال إتاحة الفرصة له لإصدار تقاريره ربع الفصلية حول السياسات الخاصة بأسعار الصرف وغيرها..؛

• تفويض صندوق النقد الدولي بمعالجة حالات عدم توازن العملات وانحراف مسارها، والارتقاء بالجهود التنسيقية في المجال النقدي، كما يجب عليه أن يمارس رقابة صارمة، ويتبنى مبادئ محددة بخصوص إدارة العملات الأجنبية، وعليه أن يفرض رقابته وعقوبات صارمة على الدول التي تتلاعب بقيم عملاتها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية؛

• على دول العالم أن تقوم بتكوين مزيج أمثل لاحتياطات الصرف من عملات إرتكازية حسب التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات. فبالنسبة للجزائر مثلاً، فإن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من الإتحاد الأوروبي، لذا ينبغي أن تشكل العملة الأوروبية النسبة الأكبر من تشكيلة احتياطاتها؛

• إصلاح النظام النقدي الدولي من خلال اعتماد عملة نقدية دولية موحدة على المدى البعيد، بدلا من الدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية بتوحد مختلف الأسواق الحقيقية والمالية بعيدا عن حرب العملات، مما قد يؤدي إلى المزيد من فرص الاستثمار الحقيقي في مختلف الدول سواء الغنية أو الفقيرة؛

• على الدول العربية بذل المزيد من الجهود وتسريع إنشاء وتنظيم سوق عربية مشتركة، تركز - في خطوة أولى - على إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري بين جميع الدول العربية، وفي خطوة ثانية، إنشاء مناطق للتجارة الحرة ثنائية؛

• ينبغي على الدول العربية تنسيق سياساتها النقدية والمالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التكتل والتكامل النقدي وتوحيد العملة العربية، تكتل قائم على الإتحاد والوحدة وقائم على العمل المشترك.

آفاق الدراسة:

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع، يلاحظ أن دراستنا لموضوع المنافسة بين العملات الإرتكازية دراسة واسعة يمكن تجزئتها إلى عدة مواضيع، وعليه يمكننا اقتراح البعض منها والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل، ومنها:

- ü تداعيات المنافسة بين العملات الإرتكازية على أسعار النفط والسلع الإستراتيجية؛
- ü دور حقوق السحب الخاصة كعملة دولية في تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي؛
- ü خارطة الطريق لإصلاح النظام النقدي الدولي والحاجة إلى اعتماد عملة دولية موحدة؛
- ü مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل التوجه نحو عملات عالمية بديلة عن الدولار؛
- ü تحديات الدولار الأمريكي في ظل تفاقم أزمات النظام النقدي الدولي وتنامي عملات عالمية أخرى؛
- ü مستقبل الدولار الأمريكي كعملة رئيسية وآلية الانتقال إلى عملة دولية موحدة.

وفي الأخير، رجأؤنا أن يكون التوفيق قد حالفنا في اختيار الموضوع ومعالجته، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وحسبنا أننا لم نؤت من العلم إلا قليلاً، والله وحده المستعان، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

قائمة المراجع

📖 قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

I- باللغة العربية:

- 1- أحمد هني "العملة والنقود" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 2- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الإسكندرية، طبعة 1998، مصر.
- 3- حمدي عبد العظيم "التعامل في أسواق العملات الدولية" ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996.
- 4- رمزي زكي "الاحتياطات الدولية" ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
- 5- رمزي زكي "الديون والتنمية" دار المستقبل العربي، مصر، 1985.
- 6- زينب حسن عوض الله "الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا" دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
- 7- سامي عفيفي حاتم "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- 8- شعبان عبده أبو العز المحلاوي "حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري" دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- 9- صالح تومي "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
- 10- صبحي تادرس قريصة "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 11- صبحي تادرس قريصة "النقود والبنوك" دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992.
- 12- ضياء مجيد "اقتصاديات النقود والبنوك" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 13- عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 14- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب "أساسيات الاقتصاد الكلي" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 15- عبد الحميد قدي "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد "السوق العربية المشتركة - الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" - مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

- 17- عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، نوفمبر 2008.
- 18- عبد المنعم السيد علي "الوحدة النقدية العربية" ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أوت 1986.
- 19- عجام هيثم "نظرية التمويل" دار زهران، الأردن، 2001.
- 20- عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" ط1، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 21- عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.
- 22- علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي" ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 23- عماد يونس "وحدة النقد تاريخ-أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي" المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
- 24- فليح حسن خلف "التمويل الدولي" الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2004.
- 25- كامل بكري "الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية والتمويل-" الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 26- مازن عبد السلام أدهم "العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية" ط1، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ليبيا، 2007.
- 27- مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية" دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- 28- محسن أحمد الخضيرى "الأورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة" ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
- 29- محمد بن علي العقلا "مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 30- محمد راتول "مطبوعة الاقتصاد الدولي" جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004.
- 31- محمد شهاب "اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات المالية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 32- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 33- محمود يونس "اقتصاديات دولية" الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 2007.
- 34- محمود يونس "اقتصاديات دولية" ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

- 35- محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 36- محمود يونس، عبد النعيم مبارك "مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 37- مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة، الأردن، 1999.
- 38- مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للنشر، القاهرة، 1977.
- 39- مروان عطون "أسعار صرف العملات" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 40- مروان عطون "الأسواق النقدية والمالية؛ البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال" ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 41- موردخاي كارياتين "الاقتصاد الدولي" تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007.
- 42- موسى سعيد مطر وآخرون "التمويل الدولي" ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 43- ميثم عجم "التمويل الدولي" دار زهران للنشر، الأردن، 2006.
- 44- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

II - باللغة الأجنبية:

- 1- Anneo krueg "la détermination des taux de change" economica, Paris, 1985.
- 2- Barry Eichengreen "The Decline of the Dollar and the Future of the International Monetary System" Oxford University Press, New York, 2011.
- 3- Cardinineau.G et Portier.G "comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes" DUNOD, Paris, 1987.
- 4- Dominique philon "les taux de change" edition la découverte, Paris, 1991.
- 5- Kenneth.G.jone.p "Les systèmes d'information de gestion, organisation de réseaux et Stratégique", 6ème édition, paris, 2001.
- 6- Mark Galant and Brian Dolan "Currency Trading For Dummies" Getting Started Edition, Published by Wiley Publishing, Inc. U.S.A, 2007.
- 7- Maurice Obstfeld "The SDR as an International Reserve Asset : What Future?" IGC – International Growth centre, London, march 2011.
- 8- MICHEL Dupuy "Le Dollar" Dunod, Paris, 1999.
- 9- Michel Henry, Georges, Patrick "Gestion et finance internationales" Pearson Education, France, 2004.
- 10- Y.Bernard et J.C.Colli "Dictionnaire économique et Financier" 3ème ed, Edition du Seuil, Paris, 1984.

ثانياً: التقارير والمجلات

I- باللغة العربية:

- 1- إسوارس براساد "الخطوات القادمة أمام الصين" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005، المجلد 42، العدد 03.
- 2- أكسل بيرتوش، سامويلس وبار ميشوار راملوجان "اليورو: الأكثر عالمية دائماً" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 01.
- 3- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لمحّة إحصائية" قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد 03، ديسمبر 2012.
- 4- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "المسيرة والانجاز: وصولاً إلى وحدتها" قطاع شؤون المعلومات، طبعة 7، الرياض، سنة 2013.
- 5- بارى ايشنجرين "اختبار إجهاد لليورو" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009.
- 6- باولا سوباتشي، جون دريفل "ما بعد الدولار؛ إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي" مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، أبو ضبي، مارس 2010.
- 7- البحارنة حسين "مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية" الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، الرياض، 1994.
- 8- بلقاسم العباس "إدارة الديون الخارجية" سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 30، الكويت، 2004.
- 9- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 27، أبريل 2005.
- 10- التقرير الاقتصادي الشهري الصادر عن الراجحي المالية "قضية الدين في منطقة اليورو" المملكة العربية السعودية، أوت 2011.
- 11- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية "الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلس الغرف السعودية، العدد 19، المملكة العربية السعودية، جويلية 2010.
- 12- تقرير صندوق النقد الدولي "مكونات الاحتياطات الدولية للعالم" الربع الأول من سنة 2011.
- 13- جاسم حسين علي "مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2010.
- 14- جورج تافلاس "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو" مجلة التمويل والتنمية، العدد: 02، جوان 1998.

- 15- روبرت مندل "حركة رأس المال وسياسة التثبيت في ظل أسعار صرف ثابتة ومرنة" المجلة الكندية للاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد [29]، جانفي 1963.
- 16- روبرت مندل "حركة وحجم رأس المال" المجلة الكندية للاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد [30]، أوت 1964.
- 17- ر. أزان، بول روبرت ماسون "مزايا وعيوب توسيع الاتحاد النقدي في غرب إفريقيا" مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2001.
- 18- صالح فلاحي "نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة" مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 1999.
- 19- صديقي أحمد "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011/09، الجزائر، ديسمبر 2011.
- 20- صلاح الدين حامد "الأورو هل يتحدى الدولار الأمريكي" مجلة أوروبا والعرب، لندن، العدد 166، سنة 1999.
- 21- صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن" التقرير الصادر في أكتوبر 2010.
- 22- صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: العولة وعدم المساواة" دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2007.
- 23- صندوق النقد الدولي "تركيبة احتياطات النقد الأجنبي" التقرير الاقتصادي الصادر في الربع الأول من عام 2013.
- 24- صندوق النقد الدولي "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" تقرير نشر بتاريخ: 24 جانفي 2012.
- 25- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2015.
- 26- صندوق النقد العربي "التكامل النقدي العربي" مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.
- 27- عادل خليفة "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها" صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 1628، 06 فيفري 2012.
- 28- عبد اللطيف درويش "الأزمة المالية اليونانية؛ جذورها وتداعياتها" تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 جويلية 2012.
- 29- عيسى إسماعيل "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي" مجلة الدبلوماسية، العدد 19، حريف 1997.

- 30- القويز عبد الله "التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة" مجلة التعاون، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 14، الرياض، 1989.
- 31- لويس أ.ف. كاتاو "لماذا أسعار الصرف حقيقية" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، المجلد 44، العدد 03.
- 32- ماري أميتي وكارولين فرويند "ازدهار صادرات الصين" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 03، سبتمبر 2007.
- 33- مجلس الغرف السعودية "البنك المركزي الخليجي في الرياض: المهام وآليات العمل" التقرير الاقتصادي، العدد: 16، أكتوبر 2009.
- 34- مجلس الغرف السعودية "حرب العملات وتأثيرها الاقتصادي" التقرير الاقتصادي العدد: 21، جانفي 2011.
- 35- محمد إبراهيم السقا "هل ستشرب حرب العملات؟" مجلة العرب الأسبوعي، الصادرة بتاريخ: 23-10-2010.
- 36- محمد بن علي العقلا "محددات الاحتياطيات الدولية في الدول العربية" مجلة آفاق جديدة، السنة العاشرة، العدد 03، جويلية 1998.
- 37- محمد خيرى الشيخ "تحليل كفاءة التكامل الاقتصادي والاستثماري والتجاري لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة التعاون، فصلية محكمة تصدر عن قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 78، الرياض، جانفي 2013.
- 38- محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.
- 39- محمد ناجي التوني "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 20، الكويت، السنة العاشرة 2006.
- 40- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "أوضاع الأمن الغذائي العربي" المجلد 33، السودان، 2013.
- 41- هيل عجمي جميل "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- 42- يورى دادوشي، ديباك داستجوبتا، ديليب راتا "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000.

- 1- Amol Agrawal "Saying No To Currency Wars" STCI Primary Dealer Ltd, Swiss National Bank, 20 Sep 2011.
- 2- Benjamin J. Cohen and Tabitha M. Benney "What does the International Currency System really Look Like?" Bank for International Settlements, California, August 22, 2012.
- 3- Chip Berlet, Joel Bellman "Lyndon LaRouche: Fascism Wrapped in an American Flag" The Public Eye, Political Research Associates, 12 May 2003.
- 4- Craig Isherwood "Australia's Role in LaRouche's New Bretton Woods" A Report to the Citizens of Australia, Vol: 06, No: 09, Nov/Dec 2008.
- 5- Dadush ,u.paradigm lost "the Euro in Crisis, carnegie Endowment for International peace" Washington, 2010.
- 6- Doris KOLASSA "Quantitative Easing and Currency Wars" Policy Department Economic and Scientific Policies, European Parliament, 17 November 2010.
- 7- Elias Papaioannou and Gregorios Siourounis, "Optimal Currency Shares in International Reserves" Working Paper Series, No: 694, NBER, European Central Bank, November 2006.
- 8- European Central Bank "The International Role of the Euro" Frankfurt Germany, JULY 2014.
- 9- François Gianviti, and others, "A European Mechanism for Sovereign Debt Crisis Resolution: A proposal "Bruegel, Working paper, 09 November 2010.
- 10- Li Wenhao "Currency Competition Between Euro and US Dollar" Working Papers of the Business, Institute Berlin at the Berlin School of Economics (FHW-Berlin), Paper No. 18, June 2004.
- 11- Livia Chitu, Barry Eichengreen, Arnaud J. Mehl "When did the Dollar overtake Sterling as the Leading International Currency?" W.P Series: 18097, NBER, Cambridge , May 2012.
- 12- Maurice Obstfeld "The Yen and Japan's Economy, 1985-2008" the ESRI/Chicago GSB/Columbia Business School Conference on "Japan's Bubble, Deflation, and Long-Term Stagnation ",Federal Reserve Bank of San Francisco, December 11-12, 2008.
- 13- Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" The Official Monetary and Financial Institutions Forum (OMFIF), London, January 2013.
- 14- Patricia S. Pollard "The Creation of the Euro and the Role of the Dollar in International Markets" Federal Reserve Bank Of ST. Louis, october 2001.
- 15- Ramkishen S. Rajan and Sasidaran Gopalan "international currency competition; Are There Alternatives to the US Dollar?" Policy Brief Series, Issue 3, USA, Nov 2011.
- 16- Robert A. Mundell "Five Observations on the International Monetary System" Gate Journal, Vol: 03, No: 01, (Spring 1983).
- 17- Robert A. Mundell "The International Monetary System and the Case for a World Currency" Leon Koźmiński Academy of Entrepreneurship and Management and TIGER Distinguished Lectures Series n: 12, Warsaw, 23 October 2003.
- 18- Robert A. Mundell "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback ?" Lecture delivered at St. Vincent College, Letrobe, Pennsylvania, March 12, 1997.
- 19- Robert A. Mundell "Currency Areas, Exchange Rate systems and International Monetary Reform" Journal of Applied Economics, Vol: 03, No: 02, Nov 2000.
- 20- Sebastian Edwards, I. Igal Magendzo "Hard Currency Pegs and Economic Performance" Conference in honor of Guillermo Calvo, the International Monetary Fund, April 15-16, 2004.

- 21- Thomas Williams "Hard Currency Versus Local Currency Exposure" Aviva Investors Global Services Limited, No. 1 Poultry, London, May 2013.
- 22- Peterson Institute for International Economics -some of the world's key experts "ten years from now, what will be the next great global currency?" Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C. 2006, SPRING 2008.
- 23- William R. Cline and John Williamson "Currency Wars?" Peterson Institute for International Economics, Number PB 10-26n, November 2010.
- 24- Williamson, John "Understanding Special Drawing Rights (SDRs)" Peterson Institute for international Economics Policy Brief, N0: PB09-11, June 2009.

ثالثاً: الرسائل والأطروحات

- 1- عباس كاظم حاسم الدعيمي "أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)" أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008.
- 2- فاروق محمود الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية والأورو: النشأة، التطور والآثار" سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000.
- 3- قحاييرة آمال "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

رابعاً: ملتقيات ومؤتمرات

- 1- جون ويليام سون "التكامل النقدي العربي" مؤتمر التكامل النقدي العربي "المبررات والمشاكل والوسائل"، أبو ظبي 1983.
- 2- سالم محمد عبد العزيز سالم "انعكاسات أزمة اليونان على دول الاتحاد" الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات - زمن الأزمات-، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27/02/2011.
- 3- عبد الرحمان بن محمد السلطان "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول" خلال الفترة 26-28 ماي 2009، المملكة العربية السعودية.
- 4- عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة "مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية" الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات - زمن الأزمات-، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27/02/2011.
- 5- عبد المنعم السيد علي "التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية" مؤتمر التكامل النقدي العربي "المبررات، المشاكل والوسائل" أبو ظبي 1983.

- 6- عيه عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية" المؤتمر العلمي العاشر حول: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان.
- 7- فؤاد حمدي بسيسو "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي" المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان.
- 8- محمود سيقالي "التكامل النقدي العربي" مؤتمر التكامل النقدي العربي "المبررات والمشاكل والوسائل"، أبو ضبي 1983.

خامساً: مواقع إلكترونية

- 1- <http://arab.dailyforex.com>
- 2- <http://blog-montada.imf.org/?p=747>
- 3- <http://economyofkuwait.blogspot.com/2007/12/blog-post.html>
- 4- http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/10/2_15.html
- 5- <http://www.alarabiya.net/views/2010/11/17/126385.html>
- 6- http://www.aleqt.com/2009/07/11/article_250745.html
- 7- http://www.aleqt.com/2010/01/08/article_329189.html
- 8- http://www.aleqt.com/2010/10/27/article_461460.html
- 9- http://www.aleqt.com/2013/08/09/article_777082.html
- 10- <http://www.al-jazirah.com.sa/2007jazz/jul/17/rj3.htm>
- 11- <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=491967>
- 12- <http://www.alriyadh.com/2013/01/03/article798378.html>
- 13- <http://www.bbc.co.uk/news/business>
- 14- <http://www.belkhatate.ma/graphics/pdf/fr/lettre16fr.pdf>
- 15- <http://www.efd.admin.ch/e/dok/medien/medienmitteilungen/2000/04/wzg.htm>
- 16- <http://www.gcc-sg.org>
- 17- <http://www.iie.com/publications/papers/hibrand0505.pdf>
- 18- <http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp>
- 19- <http://www.measuringworth.com/ukcompare/index.php>
- 20- <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue-textes/105/fp1-105.pdf>
- 21- <http://www.pal-tahrir.info/articles1/8>
- 22- [http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/239.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/239.htm)
- 23- <http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?1091-quot->
- 24- www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/index.htm
- 25- <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

توزيع العملات الإرتكازية ضمن احتياطات الصرف الدولية

Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves

الوحدة: مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الفترة
5,252,979	4,319,973	3,748,095	3,024,666	2,407,575	2,049,240	1,935,859	1,781,733	إجمالي الاحتياطات الدولية
3,315,478	2,843,545	2,655,006	2,222,993	1,795,826	1,569,552	1,518,244	1,379,705	الاحتياطات المخصصة (1)
2,157,572	1,891,393	1,739,222	1,454,944	1,194,246	1,122,431	1,079,916	979,783	مطالبات بالدولار الأمريكي
149,994	106,558	92,735	63,607	52,466	42,401	41,798	39,827	مطالبات بالجنيه الإسترليني
114,951	112,606	113,741	98,338	88,734	79,190	92,078	87,939	مطالبات بالين الياباني
5,685	4,143	4,419	5,016	7,314	3,850	4,087	3,172	مطالبات بالفرنك السويسري
827,228	679,299	655,230	556,479	424,715	301,089	277,693	246,950	مطالبات بالأورو
60,049	49,546	49,660	44,608	28,350	20,591	22,672	22,034	مطالبات بعملات أخرى
1,937,501	1,476,429	3,748,095	3,024,666	611,749	479,688	417,615	402,028	الاحتياطات غير المخصصة (2)

2013 (Q1)	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الفترة
11,087,449	10,936,323	10,201,832	9,264,672	8,164,436	7,345,778	6,704,267	إجمالي الاحتياطات الدولية
6,050,112	6,083,999	5,647,969	5,161,778	4,589,954	4,210,200	4,119,318	الاحتياطات المخصصة (1)
3,764,149	3,725,490	3,521,797	3,191,959	2,847,924	2,684,859	2,631,280	مطالبات بالدولار الأمريكي
234,747	243,620	216,625	203,015	194,904	177,546	198,881	مطالبات بالجنيه الإسترليني
236,234	244,994	203,876	188,770	132,994	145,966	131,018	مطالبات بالين الياباني
16,115	17,241	4,369	6,629	5,300	5,799	6,395	مطالبات بالفرنك السويسري
1,432,674	1,471,483	1,393,581	1,342,492	1,269,590	1,103,520	1,076,164	مطالبات بالأورو
172,603	201,374	307,721	228,913	139,242	92,510	75,580	مطالبات بعملات أخرى
5,037,337	4,867,661	4,556,210	4,102,906	3,574,482	3,135,578	2,584,949	الاحتياطات غير المخصصة (2)

Source: IMF "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves" Statistics Department COFER database and International Financial Statistics. Annual Report 2013.

(1) This line shows reserves data, whose currency composition has been identified.

(2) This line is the difference between total foreign exchange reserves and the allocated reserves.

الملحق رقم (02):

استخدام الأورو في فوترة التجارة الخارجية لدول منطقة الأورو إلى الدول خارج منطقة الأورو

Table A11 The euro's share as a invoicing/settlement currency in extra-euro area transactions of euro area countries

1. Exports and imports of goods (as a percentage of the total)										
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Exports										
Euro area	-	-	59.5	59.6	63.6	64.1	63.4	69.9	66.7	67.2
<i>of which</i>										
Belgium	57.7	54.8	58.5	52.8	56.2	57.4	52.3	55.3	56.6	-
France	49.2	49.8	50.8	51.5	49.3	52.3	51.8	51.9	48.4	52.8
Italy	59.0	58.3	59.4	64.3	68.7	69.2	67.4	-	-	-
Greece	41.8	35.1	34.1	35.5	32.6	36.3	33.7	35.5	32.3	31.3
Spain	62.4	62.1	61.6	65.2	60.6	62.8	59.6	52.5	56.2	59.3
Cyprus	-	-	-	2.8	21.2	24.3	25.9	49.1	-	-
Latvia	-	-	-	-	-	-	82.5	79.7	78.6	81.2
Luxembourg	61.8	61.4	57.7	59.2	51.9	50.3	63.2	55.3	-	-
Portugal	55.5	56.5	55.8	61.4	63.1	64.2	63.4	62.1	59.3	55.2
Slovenia	-	-	74.2	79.0	79.4	84.7	82.7	83.5	81.6	80.8
Slovakia	-	-	-	-	96.5	94.8	94.4	96.0	96.5	96.2
Estonia	-	-	-	-	-	52.4	48.2	69.7	71.5	79.6
Imports										
Euro area	-	-	48.8	47.9	47.5	45.2	49.4	52.2	51.3	51.7
<i>of which</i>										
Belgium	55.7	51.2	58.3	56.1	56.4	57.7	53.0	55.7	57.3	-
France	45.7	46.3	44.7	44.8	44.2	44.3	44.4	47.4	43.6	53.7
Italy	41.2	39.4	43.0	44.3	47.8	49.7	46.9	-	-	-
Greece	39.6	32.6	32.3	33.7	37.3	37.9	30.8	32.9	23.6	23.4
Spain	61.3	56.0	54.8	56.7	58.8	61.7	59.5	51.7	52.0	47.9
Cyprus	-	-	-	1.7	9.8	12.7	11.6	41.1	-	-
Latvia	-	-	-	-	-	-	78.8	79.3	83.6	80.5
Luxembourg	50.0	43.8	38.8	37.9	38.8	55.3	55.0	48.8	-	-
Portugal	58.0	54.4	52.6	51.8	53.7	56.6	51.4	45.9	39.8	36.3
Slovenia	-	-	64.0	73.1	75.0	69.9	61.9	64.2	54.1	59.0
Slovakia	-	-	-	-	82.1	77.8	76.5	69.2	67.6	67.3
Estonia	-	-	-	-	-	47.1	45.1	60.9	66.0	72.2
2. Exports and imports of services (as a percentage of the total)										
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Exports										
Euro area	-	-	51.0	54.5	55.5	53.4	52.7	55.0	49.6	56.3
<i>of which</i>										
Belgium	72.2	73.0	73.7	74.2	73.9	75.9	74.8	75.1	72.8	78.7
Italy	48.9	56.5	53.9	59.3	80.4	75.7	77.1	74.0	74.7	73.5
Greece	13.0	14.1	12.8	13.3	15.5	19.0	19.2	25.2	27.8	29.4
Spain	64.3	67.5	67.2	71.8	71.2	70.0	72.3	73.9	62.0	51.4
Cyprus	-	-	-	40.0	39.9	37.7	38.9	45.0	54.2	50.2
Latvia	-	-	-	-	-	-	58.3	59.0	61.3	63.0
Luxembourg	41.9	42.4	47.7	48.4	46.6	47.3	45.7	48.3	-	-
Portugal	56.2	58.2	60.8	59.9	65.8	68.1	62.1	62.1	60.1	63.0
Slovenia	-	-	80.1	80.8	83.2	82.7	80.1	85.4	85.8	90.7
Estonia	-	-	-	-	-	43.5	44.4	57.1	61.4	65.9
Imports										
Euro area	-	-	53.8	55.7	57.7	56.1	56.9	60.5	55.9	61.5
<i>of which</i>										
Belgium	68.3	71.2	73.9	72.4	74.0	71.1	72.2	70.2	67.9	72.4
Italy	52.3	55.5	56.0	59.1	65.6	62.7	64.4	64.3	61.8	62.7
Greece	21.3	22.5	24.5	27.5	28.9	34.5	28.5	31.7	33.7	39.6
Spain	57.0	60.2	60.3	60.7	61.5	61.8	61.8	62.6	63.3	64.7
Cyprus	-	-	-	27.9	13.3	50.9	51.2	45.7	58.2	59.7
Latvia	-	-	-	-	-	-	42.5	42.1	38.6	45.0
Luxembourg	30.2	31.2	29.8	34.0	38.4	41.2	48.0	45.8	-	-
Portugal	70.8	72.5	74.5	72.6	73.3	72.7	71.3	66.7	62.1	65.2
Slovenia	-	-	53.1	57.2	58.1	64.8	67.1	69.2	66.4	67.9
Estonia	-	-	-	-	-	43.0	43.9	53.3	57.8	60.7

Sources: National central banks and ECB calculations.

1) Data for Estonia (services), Greece, Cyprus, Slovenia, Spain, Italy (goods until 2010), Portugal and Luxembourg refer to the currency of settlement.

2) Services data for Greece, Cyprus, Spain, Italy (after 2008) exclude travel item.

الملحق رقم (03):

توزيع العملات الإرتكازية ضمن سندات الدين الدولية بالنسبة المئوية (%)

Table A4 Outstanding international debt securities by currency

	Narrow measure					Broad measure					Memo item: BIS broad measure	
	Total	EUR	USD	JPY	Other	Total	EUR	USD	JPY	Other	Total	EUR
Outstanding amounts (in USD billions, at current exchange rates, end of period)												
2000	3,370	721	1,691	471	488	4,994	1,184	2,517	505	787	5,434	1,624
2001	3,542	817	1,788	425	512	5,766	1,430	3,044	456	836	6,337	2,001
2002	4,039	1,100	1,887	410	641	6,840	1,983	3,353	453	1,052	7,669	2,811
2003	4,928	1,551	2,116	438	823	8,465	2,926	3,671	500	1,368	9,670	4,131
2004	5,810	1,957	2,373	454	1,026	9,980	3,748	3,965	538	1,730	11,470	5,238
2005	6,131	1,913	2,695	397	1,126	10,487	3,851	4,253	474	1,910	11,902	5,265
2006	7,794	2,441	3,438	410	1,503	13,177	5,192	4,960	492	2,533	15,036	7,051
2007	9,619	3,105	4,161	506	1,848	16,009	6,648	5,665	602	3,094	18,402	9,041
2008	9,561	3,098	4,258	646	1,559	16,413	6,891	5,740	768	3,015	18,887	9,364
2009	10,302	3,262	4,703	591	1,746	18,324	7,859	6,212	699	3,554	20,909	10,444
2010	10,531	2,920	5,112	656	1,842	18,515	7,484	6,596	770	3,665	20,918	9,887
2011	10,882	2,803	5,525	664	1,890	18,573	7,334	6,901	762	3,675	21,019	9,681
2012	11,758	3,021	6,143	578	2,016	19,506	7,489	7,531	660	3,826	21,943	9,926
2013 Q1	11,669	2,850	6,328	505	1,986	19,171	7,132	7,720	579	3,742	21,511	9,471
Q2	11,848	2,896	6,517	461	1,975	19,408	7,260	7,908	531	3,708	21,780	9,633
Q3	12,175	3,020	6,653	456	2,045	19,887	7,492	8,012	528	3,854	22,351	9,957
Q4	12,421	3,137	6,809	432	2,044	20,205	7,636	8,175	499	3,895	22,794	10,225
Percentages of outstanding amounts (at constant exchange rates, end of period)												
2000	100.0	27.4	43.3	13.2	16.1	100.0	30.4	43.6	9.6	16.5	100.0	37.4
2001	100.0	30.0	41.9	12.4	15.6	100.0	32.5	44.3	8.3	14.9	100.0	40.3
2002	100.0	31.9	41.6	10.2	16.4	100.0	34.1	43.9	6.7	15.2	100.0	42.4
2003	100.0	33.0	41.3	8.7	17.0	100.0	36.5	41.9	5.8	15.8	100.0	44.8
2004	100.0	34.1	40.8	7.6	17.5	100.0	38.2	40.0	5.3	16.5	100.0	46.4
2005	100.0	31.0	40.9	6.8	18.1	100.0	40.0	37.8	4.7	17.5	100.0	47.7
2006	100.0	32.2	43.3	5.9	18.7	100.0	40.8	37.2	4.2	17.9	100.0	48.3
2007	100.0	31.0	44.3	5.8	18.9	100.0	40.5	36.8	4.2	18.5	100.0	48.0
2008	100.0	32.0	41.3	5.8	17.9	100.0	41.3	34.7	4.0	20.1	100.0	48.8
2009	100.0	31.7	46.5	5.1	17.9	100.0	41.8	34.5	5.4	20.3	100.0	48.8
2010	100.0	28.6	48.5	4.8	18.1	100.0	41.2	35.2	3.2	20.4	100.0	48.1
2011	100.0	27.2	50.4	4.5	17.9	100.0	40.9	36.1	2.9	20.1	100.0	47.7
2012	100.0	26.7	52.0	4.0	17.3	100.0	39.6	38.1	2.7	19.6	100.0	46.5
2013 Q1	100.0	25.7	53.0	3.8	17.4	100.0	38.6	38.8	2.6	19.9	100.0	45.5
Q2	100.0	25.3	54.0	3.6	17.1	100.0	38.3	39.6	2.5	19.5	100.0	45.2
Q3	100.0	25.2	54.4	3.5	16.9	100.0	38.1	39.9	2.4	19.5	100.0	45.0
Q4	100.0	25.3	54.8	3.5	16.5	100.0	37.8	40.5	2.5	19.3	100.0	44.9
Percentages of outstanding amounts (at current exchange rates, end of period)												
2000	100.0	21.4	50.2	14.0	14.5	100.0	23.7	50.4	10.1	15.8	100.0	29.9
2001	100.0	23.1	50.5	12.0	14.5	100.0	24.8	52.8	7.9	14.5	100.0	31.6
2002	100.0	27.2	46.7	10.2	15.9	100.0	29.0	49.0	6.6	15.4	100.0	36.7
2003	100.0	31.5	42.9	8.9	16.7	100.0	34.6	43.4	5.9	16.2	100.0	42.7
2004	100.0	33.7	40.8	7.8	17.7	100.0	37.6	39.7	5.4	17.3	100.0	45.7
2005	100.0	31.2	43.9	6.5	18.4	100.0	36.7	40.6	4.5	18.2	100.0	44.2
2006	100.0	31.3	41.1	5.3	19.3	100.0	39.1	37.6	3.7	19.2	100.0	46.9
2007	100.0	32.3	43.3	5.3	19.2	100.0	41.5	35.4	3.8	19.3	100.0	49.1
2008	100.0	32.4	44.5	6.8	16.3	100.0	42.0	35.0	4.7	18.4	100.0	49.6
2009	100.0	31.7	45.7	5.7	17.0	100.0	43.9	33.9	3.8	19.4	100.0	50.0
2010	100.0	27.7	48.5	6.2	17.5	100.0	40.4	35.6	4.2	19.8	100.0	47.3
2011	100.0	25.8	50.8	6.1	17.4	100.0	39.3	37.0	4.1	19.7	100.0	46.1
2012	100.0	25.7	52.2	4.9	17.1	100.0	38.4	38.6	3.4	19.6	100.0	45.2
2013 Q1	100.0	24.4	54.2	4.3	17.0	100.0	37.2	40.3	3.0	19.5	100.0	44.0
Q2	100.0	24.1	55.0	3.9	16.7	100.0	37.1	40.7	2.7	19.1	100.0	43.2
Q3	100.0	24.8	54.6	3.7	16.8	100.0	37.7	40.3	2.7	19.4	100.0	44.5
Q4	100.0	25.3	54.8	3.5	16.5	100.0	37.8	40.5	2.5	19.3	100.0	44.9

Sources: BIS and ECB calculations.

الملحق رقم (04):

أهم المبادلات الشائبة لأسعار الصرف في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة المئوية

Global foreign exchange market turnover by currency pair
Daily averages in April, in billions of US dollars and percentages

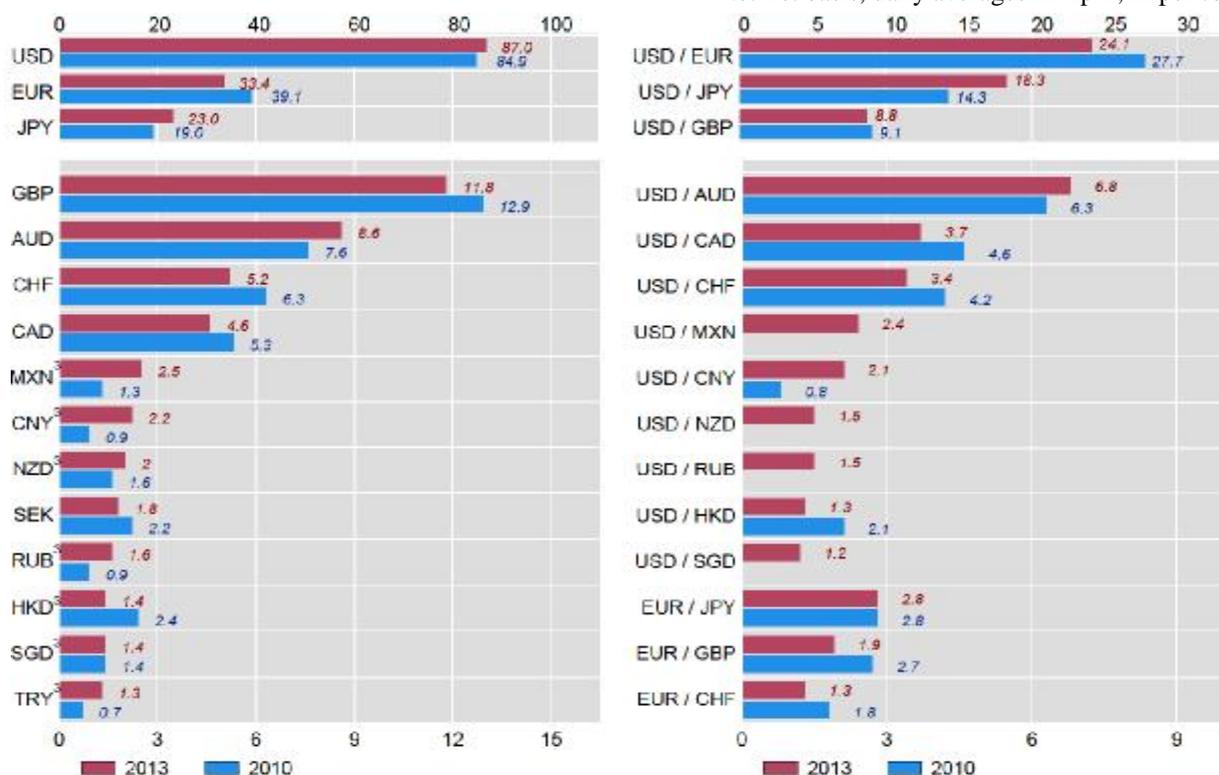
Currency pair	2001		2004		2007		2010		2013	
	Amount	%								
USD/EUR	372	30	541	28	892	27	1098	28	1289	24
USD/JPY	250	20	328	17	438	13	567	14	978	18
USD/GBP	129	10	259	13	384	12	360	9	472	9
USD/AUD	51	4	107	6	185	6	248	6	364	7
USD/CAD	54	4	77	4	126	4	182	5	200	4
USD/CHF	59	5	83	4	151	5	166	4	184	3
EUR/JPY	36	3	61	3	86	3	111	3	147	3
EUR/GBP	27	2	47	2	69	2	109	3	102	2
EUR/CHF	13	1	30	2	62	2	71	2	71	1
JPY/AUD							24	1	45	1

<http://www.bis.org/publ/rpfx13.htm>

Source: BIS Triennial Central Bank Survey.

Foreign exchange market turnover by currency and currency pairs

Net-net basis, daily averages in April, in per cent



Sources: IMF and ECB calculations.

الملحق رقم (05):

توزيع العملات في إجمالي تداولات سوق الصرف الأجنبي وترتيبها (200%)

Currency distribution of global foreign exchange market turnover

Net-net basis, percentage shares of average daily turnover in April

Currency	1998		2001		2004		2007		2010		2013	
	Share	Rank										
USD	86.8	1	89.9	1	88.0	1	85.6	1	84.9	1	87.0	1
EUR	...	32	37.9	2	37.4	2	37.0	2	39.1	2	33.4	2
JPY	21.7	2	23.5	3	20.8	3	17.2	3	19.0	3	23.0	3
GBP	11.0	3	13.0	4	16.5	4	14.9	4	12.9	4	11.8	4
AUD	3.0	6	4.3	7	6.0	6	6.6	6	7.6	5	8.6	5
CHF	7.1	4	6.0	5	6.0	5	6.8	5	6.3	6	5.2	6
CAD	3.5	5	4.5	6	4.2	7	4.3	7	5.3	7	4.6	7
MXN ³	0.5	9	0.8	14	1.1	12	1.3	12	1.3	14	2.5	8
CNY ³	0.0	30	0.0	35	0.1	29	0.5	20	0.9	17	2.2	9
NZD ³	0.2	17	0.6	16	1.1	13	1.9	11	1.6	10	2.0	10
SEK	0.3	11	2.5	8	2.2	8	2.7	9	2.2	9	1.8	11
RUB ³	0.3	12	0.3	19	0.6	17	0.7	18	0.9	16	1.6	12
HKD ³	1.0	8	2.2	9	1.8	9	2.7	8	2.4	8	1.4	13
NOK ³	0.2	15	1.5	10	1.4	10	2.1	10	1.3	13	1.4	14
SGD ³	1.1	7	1.1	12	0.9	14	1.2	13	1.4	12	1.4	15
TRY ⁴	...	33	0.0	30	0.1	28	0.2	26	0.7	19	1.3	16
KRW ³	0.2	18	0.8	15	1.1	11	1.2	14	1.5	11	1.2	17
ZAR ³	0.4	10	0.9	13	0.7	16	0.9	15	0.7	20	1.1	18
BRL ³	0.2	16	0.5	17	0.3	21	0.4	21	0.7	21	1.1	19
INR ³	0.1	22	0.2	21	0.3	20	0.7	19	1.0	15	1.0	20
DKK ³	0.3	14	1.2	11	0.9	15	0.8	16	0.6	22	0.8	21
PLN ³	0.1	26	0.5	18	0.4	19	0.8	17	0.8	18	0.7	22
TWD ³	0.1	21	0.3	20	0.4	18	0.4	22	0.5	23	0.5	23
HUF ³	0.0	28	0.0	33	0.2	23	0.3	23	0.4	24	0.4	24
MYR ⁴	0.0	27	0.1	26	0.1	30	0.1	28	0.3	25	0.4	25
CZK ⁴	0.3	13	0.2	22	0.2	24	0.2	24	0.2	27	0.4	26
THB ⁴	0.1	19	0.2	24	0.2	22	0.2	25	0.2	26	0.3	27
CLP ⁴	0.1	24	0.2	23	0.1	25	0.1	30	0.2	29	0.3	28
ILS ⁴	...	34	0.1	25	0.1	26	0.2	27	0.2	31	0.2	29
IDR ⁴	0.1	25	0.0	28	0.1	27	0.1	29	0.2	30	0.2	30
PHP ⁴	0.0	29	0.0	29	0.0	31	0.1	31	0.2	28	0.1	31
RON ⁴	...	35	...	37	...	40	0.0	34	0.1	33	0.1	32
COP ⁴	...	36	0.0	31	0.0	33	0.1	33	0.1	32	0.1	33
SAR ⁴	0.1	23	0.1	27	0.0	32	0.1	32	0.1	34	0.1	34
PEN ⁴	...	37	0.0	32	0.0	35	0.0	36	0.0	36	0.1	35
OTH	...		6.6		6.6		7.7		4.7		1.6	
Total	200.0											

Source: Bank for International Settlements- BIS, Triennial Central Bank Survey. For additional data by currency and currency pairs, 2013.

الملحق رقم: (06)

توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي الودائع الدولية في العالم

Table A10 Outstanding international deposits, by currency

	All cross-border deposits ¹⁾					Deposits by depositors outside the euro area in banks outside the euro area ²⁾				
	Total	EUR	USD	JPY	Other	Total	EUR	USD	JPY	Other
Outstanding amounts (in USD billions, at current exchange rates, end of period)										
2001	2,404	409	1,440	83	472	776	103	546	37	91
2002	2,770	523	1,542	93	611	810	135	486	39	150
2003	3,475	720	1,914	84	757	970	192	558	42	178
2004	4,094	921	2,219	112	842	993	240	565	35	153
2005	4,254	879	2,418	117	840	1,108	249	696	55	109
2006	5,393	1,054	3,149	134	1,056	1,365	302	901	46	116
2007	6,738	1,350	3,951	146	1,291	1,748	441	1,137	48	121
2008	6,354	1,282	3,819	127	1,126	1,648	408	1,031	58	151
2009	5,952	1,216	3,476	94	1,165	1,689	415	986	41	247
2010	6,388	1,215	3,860	81	1,232	1,844	391	1,067	36	350
2011	6,365	1,195	3,799	118	1,253	1,890	377	1,157	48	309
2012	6,567	1,260	3,890	106	1,311	1,729	350	1,137	46	198
2013	6,760	1,324	3,984	121	1,331	1,684	356	1,143	48	139
2013 Q2	6,876	1,306	4,144	130	1,296	1,906	385	1,233	56	233
Q3	6,780	1,315	4,038	133	1,296	1,814	380	1,138	58	238
Q4	6,760	1,324	3,984	121	1,331	1,684	356	1,143	48	139
Percentages of outstanding amounts (at constant exchange rates, end of period)										
2001	100.0	23.5	52.9	3.8	19.8	100.0	18.9	64.0	5.4	11.8
2002	100.0	23.1	51.7	3.5	21.7	100.0	20.6	56.4	5.1	17.9
2003	100.0	22.1	54.0	2.4	21.5	100.0	21.2	56.5	4.3	18.0
2004	100.0	22.9	54.4	2.7	20.0	100.0	24.6	57.1	3.4	15.0
2005	100.0	23.2	54.5	3.0	19.4	100.0	25.1	60.0	5.3	9.6
2006	100.0	20.4	58.1	2.8	18.8	100.0	22.9	65.3	3.8	8.0
2007	100.0	19.2	59.9	2.4	18.5	100.0	24.2	66.4	3.0	6.4
2008	100.0	19.9	59.7	1.7	18.7	100.0	24.5	62.6	3.1	9.8
2009	100.0	19.7	58.8	1.4	20.1	100.0	23.8	59.0	2.2	15.0
2010	100.0	19.5	60.0	1.0	19.6	100.0	21.8	57.6	1.5	19.1
2011	100.0	19.8	59.0	1.4	19.9	100.0	21.1	60.7	1.8	16.4
2012	100.0	19.9	58.8	1.3	20.0	100.0	21.0	65.4	2.1	11.5
2013	100.0	19.6	58.9	1.8	19.7	100.0	21.1	67.8	2.8	8.2
2013 Q2	100.0	19.7	59.4	1.8	19.2	100.0	21.0	63.9	2.7	12.4
Q3	100.0	19.7	59.3	1.8	19.2	100.0	21.3	62.5	3.0	13.2
Q4	100.0	19.6	58.9	1.8	19.7	100.0	21.1	67.8	2.8	8.2
Percentages of outstanding amounts (at current exchange rates, end of period)										
2001	100.0	17.0	59.9	3.5	19.6	100.0	13.2	70.3	4.7	11.7
2002	100.0	18.9	55.7	3.4	22.1	100.0	16.7	60.0	4.8	18.5
2003	100.0	20.7	55.1	2.4	21.8	100.0	19.8	57.5	4.3	18.4
2004	100.0	22.5	54.2	2.7	20.6	100.0	24.2	56.9	3.5	15.4
2005	100.0	20.7	56.8	2.7	19.8	100.0	22.5	62.8	5.0	9.8
2006	100.0	19.6	58.4	2.5	19.6	100.0	22.1	66.0	3.4	8.5
2007	100.0	20.0	58.6	2.2	19.2	100.0	25.2	65.0	2.8	6.9
2008	100.0	20.2	60.1	2.0	17.7	100.0	24.7	62.6	3.5	9.2
2009	100.0	20.4	58.4	1.6	19.6	100.0	24.6	58.4	2.4	14.6
2010	100.0	19.0	60.4	1.3	19.3	100.0	21.2	57.9	1.9	19.0
2011	100.0	18.8	59.7	1.9	19.7	100.0	19.9	61.2	2.5	16.3
2012	100.0	19.2	59.2	1.6	20.0	100.0	20.2	65.7	2.6	11.4
2013	100.0	19.6	58.9	1.8	19.7	100.0	21.1	67.8	2.8	8.2
2013 Q2	100.0	19.0	60.3	1.9	18.8	100.0	20.2	64.7	2.9	12.2
Q3	100.0	19.4	59.5	2.0	19.1	100.0	21.0	62.7	3.2	13.1
Q4	100.0	19.6	58.9	1.8	19.7	100.0	21.1	67.8	2.8	8.2

Sources: BIS and ECB calculations.

Note: Excluding interbank loans.

1) Including loans to/from Japan, Switzerland, the United Kingdom and the United States in their domestic currency.

2) Excluding loans to/from Japan, Switzerland, the United Kingdom and the United States in their domestic currency.

الملحق رقم (07):

توزيع العملات الإرتكازية في إجمالي القروض الدولية المستحقة

Table A9 Outstanding international loans, by currency

	All cross-border loans ¹⁾					Loans by banks outside the euro area to borrowers outside the euro area ²⁾				
	Total	EUR	USD	JPY	Other	Total	EUR	USD	JPY	Other
Outstanding amounts (in USD billions, at current exchange rates, end of period)										
2001	2,029	296	1,266	83	385	392	51	201	46	95
2002	2,226	376	1,343	106	402	379	80	189	50	61
2003	2,685	514	1,551	117	504	422	111	237	44	30
2004	3,092	657	1,702	152	581	455	159	236	42	18
2005	3,433	632	2,010	118	672	552	145	296	58	54
2006	4,528	809	2,672	119	928	735	176	412	51	96
2007	5,677	1,170	3,131	182	1,193	1,114	306	697	73	39
2008	5,437	1,101	3,064	168	1,105	1,153	238	784	78	54
2009	5,155	972	2,964	110	1,109	1,185	221	810	49	105
2010	5,583	1,029	3,218	125	1,212	1,242	214	863	52	114
2011	5,881	1,110	3,336	195	1,239	1,443	244	935	65	198
2012	6,090	1,193	3,436	165	1,297	1,535	221	983	54	278
2013	6,048	1,106	3,441	191	1,310	1,542	219	1,068	62	193
2013 Q2	6,081	1,143	3,461	193	1,284	1,571	215	998	60	298
Q3	6,063	1,134	3,431	198	1,301	1,543	218	1,025	68	233
Q4	6,048	1,106	3,441	191	1,310	1,542	219	1,068	62	193
Percentages of outstanding amounts (at constant exchange rates, end of period)										
2001	100.0	20.4	55.8	4.5	19.3	100.0	18.2	46.3	13.1	22.3
2002	100.0	20.7	56.2	5.0	18.1	100.0	25.4	45.8	13.7	15.2
2003	100.0	20.1	56.5	4.3	18.8	100.0	27.9	51.5	10.3	7.3
2004	100.0	21.6	55.1	4.8	18.5	100.0	35.3	51.7	9.0	4.0
2005	100.0	20.7	56.2	5.7	19.3	100.0	38.8	50.5	11.1	9.6
2006	100.0	18.6	58.5	3.0	19.9	100.0	24.5	54.9	7.7	12.9
2007	100.0	19.7	56.2	3.5	20.7	100.0	26.0	63.4	7.1	3.5
2008	100.0	20.0	56.1	2.7	21.3	100.0	20.6	68.5	5.9	5.0
2009	100.0	18.2	57.9	1.9	22.0	100.0	18.1	69.1	3.7	9.1
2010	100.0	18.9	57.3	1.7	22.0	100.0	17.8	69.7	3.2	9.3
2011	100.0	20.0	56.3	2.4	21.4	100.0	18.0	64.8	3.3	13.8
2012	100.0	20.4	56.1	2.2	21.4	100.0	15.0	64.0	2.9	18.1
2013	100.0	18.3	56.9	3.2	21.7	100.0	14.2	69.2	4.0	12.5
2013 Q2	100.0	19.5	56.1	3.0	21.4	100.0	14.3	63.1	3.6	19.0
Q3	100.0	19.0	56.4	3.0	21.5	100.0	14.4	66.4	4.1	15.1
Q4	100.0	18.3	56.9	3.2	21.7	100.0	14.2	69.2	4.0	12.5
Percentages of outstanding amounts (at current exchange rates, end of period)										
2001	100.0	14.6	62.4	4.1	19.0	100.0	12.9	51.3	11.7	24.1
2002	100.0	16.9	60.3	4.7	18.0	100.0	21.0	49.8	13.1	16.0
2003	100.0	19.1	57.7	4.3	18.8	100.0	26.3	56.1	10.4	7.2
2004	100.0	21.3	55.0	4.9	18.8	100.0	35.0	51.9	9.2	3.9
2005	100.0	18.4	58.6	3.4	19.6	100.0	26.2	53.6	10.5	9.7
2006	100.0	17.9	59.0	2.6	20.5	100.0	23.9	56.0	6.9	13.1
2007	100.0	20.6	55.2	3.2	21.0	100.0	27.4	62.6	6.6	3.5
2008	100.0	20.2	56.3	3.1	20.3	100.0	20.6	68.0	6.7	4.6
2009	100.0	18.9	57.5	2.1	21.5	100.0	18.7	68.3	4.1	8.9
2010	100.0	18.4	57.6	2.2	21.7	100.0	17.2	69.5	4.2	9.1
2011	100.0	18.9	56.7	3.3	21.1	100.0	16.9	64.8	4.5	13.8
2012	100.0	19.6	56.4	2.7	21.3	100.0	14.1	64.0	3.5	18.1
2013	100.0	18.3	56.9	3.2	21.7	100.0	14.2	69.2	4.0	12.5
2013 Q2	100.0	18.8	56.9	3.2	21.1	100.0	13.7	63.5	3.8	19.0
Q3	100.0	18.7	56.6	3.3	21.5	100.0	14.1	66.4	4.4	15.1
Q4	100.0	18.3	56.9	3.2	21.7	100.0	14.2	69.2	4.0	12.5

Sources: BIS and ECB calculations.

Note: Excluding interbank loans.

1) Including loans to/from Japan, Switzerland, the United Kingdom and the United States in their domestic currency.

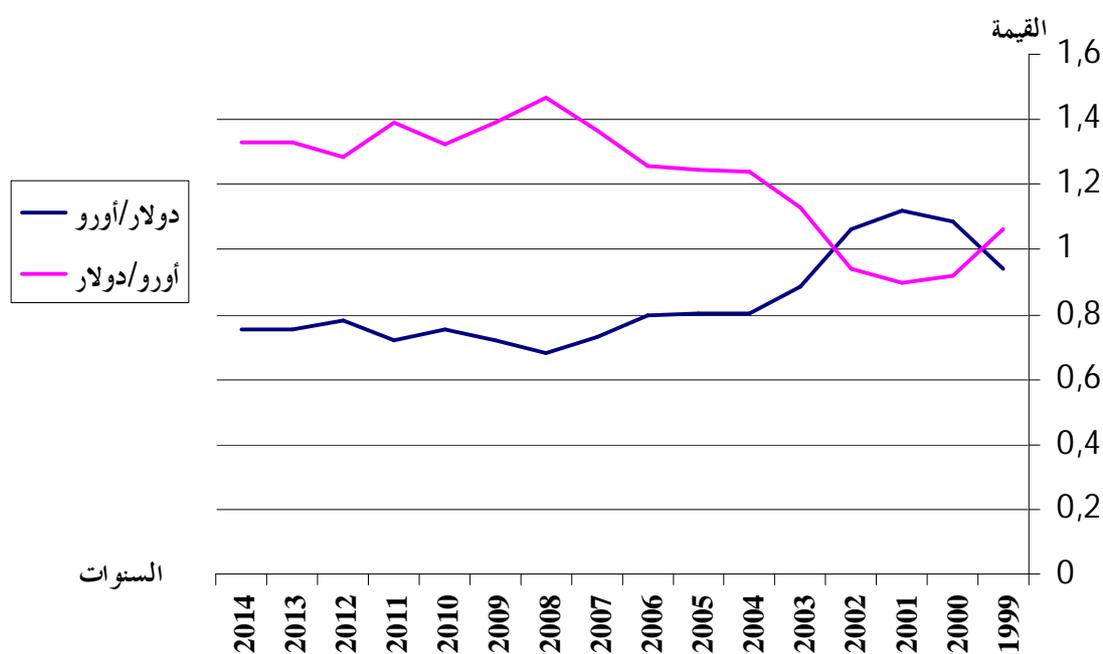
2) Excluding loans to/from Japan, Switzerland, the United Kingdom and the United States in their domestic currency.

الملحق رقم (08):

متوسط سعر صرف المتبادل ما بين الأورو والدولار (1999-2014)

أورو/دولار	دولار/أورو	السنة
1,0653	0,9386	1999
0,9213	1,0854	2000
0,8948	1,1175	2001
0,9411	1,0625	2002
1,1286	0,886	2003
1,2416	0,8053	2004
1,2435	0,8041	2005
1,2544	0,7971	2006
1,3686	0,7306	2007
1,4648	0,6826	2008
1,3891	0,7198	2009
1,3245	0,755	2010
1,392	0,7183	2011
1,2848	0,7783	2012
1,3281	0,7529	2013
1,3285	0,7527	2014

Source: United Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2014.



الملحق رقم (09):

العجز والفائض الكلي للموازنات العامة في الدول العربية

	النسبة التي الناتج المحلي الاجمالي (%)					العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)				
	(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	2009	(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	2009
مجموع الدول العربية	3.6	6.3	3.2	0.4	2.6-	99,299	165,524	75,802	8,085	46,896-
الأردن	5.6-	8.3-	6.8-	5.6-	8.9-	1,868-	2,560-	1,974-	1,485-	2,129-
الإمارات	2.3	1.4	1.2	4.6-	6.9-	9,291	5,228	4,319	13,221-	17,420-
البحرين	3.3-	2.0-	0.3-	4.7-	5.1-	1,085-	599-	76-	1,198-	1,168-
تونس	5.2-	2.5-	2.9-	1.0-	2.7-	2,450-	1,125-	1,311-	462-	1,171-
الجزائر	1.4	5.0-	1.3-	1.8-	7.1-	3,155-	10,129-	2,645-	2,861-	9,757-
جيبوتي	1.2	5.3-	0.4	1.8-	6.8	18	72-	5-	21-	71
السعودية	7.9	13.6	11.6	4.4	5.5-	58,782	99,514	77,550	23,167	23,522-
السودان	2.9-	3.8-	5.1-	3.8-	4.0-	1,819-	2,619-	3,523-	2,738-	2,406-
سورية	4.4-	4.5-	2,642-	2,406-
الصومال
العراق	3.0	6.8	16.3	0.0	2.4	5,913	12,583	25,682	38	2,251
عمان	1.3	0.3-	0.4-	0.2-	4.0-	1,043	209-	294-	127-	1,934-
قطر	20.5	19.9	1.9-	6.7	20.0	41,549	37,771	3,237-	8,411	19,541
البحرين	20.5	2.7	1.9-	4.9	0.9	120	15	11-	26	4
الكويت	25.5	27.2	12.4	19.5	9.0	45,196	47,965	18,564	22,388	10,052
لبنان	9.3-	9.3-	5.9-	8.7-	10.2-	4,207-	3,998-	2,379-	3,323-	3,586-
ليبيا	1.9-	24.2	14.6-	7.5	7.9	1,224	20,133	5,371-	5,559	4,886
مصر	13.7-	10.6-	9.8-	8.1-	6.9-	37,114	27,745-	23,091-	17,745-	12,991-
المغرب	6.3-	7.3-	4.5-	3.9-	2.8-	6,649-	7,009-	4,443-	3,563-	2,551-
موريتانيا	1.2-	2.8	0.5	1.9-	3.6-	48-	111	21	70-	110-
اليمن	8.3-	5.4	6.3-	6.6-	9.0-	2,994	1,731-	1,972-	2,050-	2,552-

(¹) بيانات قبلية أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصدر وطنية ودولية أخرى.

الملحق رقم (10):

الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية

(مليون دولار)	**2013	2012	2011	2010	2009	
1,375,146.4	1,261,504.5	1,104,430.2	1,009,827.2	924,965.1		مجموع الدول العربية
12,219.8	6,853.5	10,755.6	12,466.4	11,108.6		الأردن
68,562.6	57,080.4	47,299.8	42,812.3	36,124.8		الإمارات
5,110.3	4,853.0	4,544.5	5,083.2	3,801.0		البحرين
7,558.8	8,642.0	7,545.3	9,461.8	10,639.4		تونس
194,712.0	191,297.0	182,822.0	162,615.0	149,040.0		الجزائر
419.1	248.6	244.1	249.0	241.8		جيبوتي
725,292.0	656,141.0	543,582.0	444,703.0	409,675.0		السعودية
1,931.0	2,093.4	1,322.1	2,920.2	3,012.3		السودان
...	...	11,722.2	18,488.6	15,917.0		سورية
...		الصومال
76,112.2	68,733.5	60,738.1	50,357.0	44,127.5		العراق
15,950.2	14,338.0	14,365.2	13,024.5	12,202.9		قطر
41,065.5	32,001.2	15,678.7	30,153.6	17,915.6		قطر
164.6	194.1	155.2	145.3	150.3		الكويت
32,132.7	28,866.9	25,902.6	21,248.1	20,255.0		الكويت
36,748.0	37,185.6	33,740.6	31,514.1	29,102.9		لبنان
118,678.0	117,890.5	104,030.6	101,612.4	99,007.2		لبنان
13,612.4	11,733.9	15,398.0	33,858.0	32,281.0		مصر
18,404.0	16,355.6	19,526.1	22,613.1	22,796.2		المغرب
981.8	942.5	483.5	272.6	225.3		موريتانيا
5,491.4	6,053.9	4,573.8	6,229.1	7,341.3		اليمن

* باستثناء المغرب.

** بيانات أولية.

المصدر: - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2014

الملحق رقم (11):

تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية للواردات السلعية بالأشهر

	*2013	2012	2011	2010	2009	
مجموع الدول العربية	20.3	19.9	18.4	21.6	21.7	
الأردن	7.6	4.5	7.7	10.8	10.5	
الإمارات	3.4	3.1	2.5	3.1	2.9	
البحرين	4.5	4.4	4.5	5.5	4.7	
تونس	3.9	4.5	4.0	5.4	7.0	
الجزائر	42.4	44.5	46.8	50.2	47.8	
جيبوتي	8.5	5.2	5.3	8.0	6.4	
السعودية	56.8	55.5	54.4	54.8	56.5	
السودان	2.7	3.1	2.0	4.0	4.2	
سورية	7.7	13.9	13.7	
الصومال	
العراق	16.1	16.4	17.9	16.2	...	
عمان	6.0	6.7	8.0	8.7	9.1	
قطر	15.7	12.5	7.0	17.3	9.6	
الكويت	9.2	10.7	9.4	9.9	10.7	
الكويت	14.9	14.3	13.8	13.0	13.1	
لبنان	21.7	21.9	20.9	21.9	22.0	
ليبيا	56.2	53.6	111.5	49.7	54.0	
مصر	3.4	2.7	3.7	8.8	9.7	
المغرب	5.2	4.7	5.7	8.3	9.0	
موريتانيا	3.9	3.7	2.4	1.7	1.8	
اليمن	6.0	6.4	6.4	8.8	11.2	

* بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014" أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة.

الملحق رقم (12):

أسعار صرف وحدات عملات الدول العربية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)

الدولة	العملة الوطنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير في قيمة العملة خلال 2013 (%)	متوسط التغير السنوي (1) في قيمة العملة للفترة 2007-2013 (%)
الأردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	1.2799	1.2309	1.3494	1.4314	1.4078	1.5619	1.6253	4.06	4.06
الجزائر	دينار	69.2920	64.5828	72.6470	74.3908	72.9379	77.5360	78.6568	1.45	2.14
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
عمان	دينار	2.0156	2.0900	2.3300	2.3200	2.6600	3.5730	4.7540	33.05	15.37
سورية (1)	ليرة	49.9900	46.5000	46.7100	46.5000	48.3364
الصومال	شلن
العراق	دينار	1254.5700	1193.1000	1170.0000	1170.0000	1170.0000	1166.1700	1166.0000	0.01-	1.21-
عُمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
الكويت	دينار	359.4500	335.8540	354.1400	371.4580	353.8998	382.8960	400.0000	4.47	1.80
لبنان	ليرة	0.2844	0.2685	0.2872	0.2868	0.2760	0.2799	0.2836	1.29	0.05-
ليبيا	دينار	1.2589	1.2236	1.2500	1.2668	1.2241	1.2600	1.2770	1.35	0.24
مصر	جنيه	5.6430	5.4430	5.5530	5.6330	5.9460	6.0561	6.4590	6.65	2.28
المغرب	درهم	8.1920	7.7500	8.0570	8.4172	8.0899	8.6284	8.3900	2.76-	0.40
موريتانيا	أوقية	258.5870	252.8308	261.9686	275.3000	281.1183	296.6200	300.0031	1.14	2.51
اليمن	ريال	198.9530	199.7640	202.8470	219.5900	213.8000	214.3510	214.8900	0.25	1.29

(1) يمثل سعر صرف الدولار للطننة والمطعم والميد، وسنة علم 2000 في سوق الدول المتطورة، واعتباراً من عام 2007، تم تحديد سعر الصرف المتعدد إلى سعر صرف يربطه سعر صرف العملات الأجنبية.
 (2) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وتزعم العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تخمس) في قيمة العملة الوطنية المحلية.
 المصدر: استبيان التغير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، وصندوق النقد الدولي.

الملحق رقم (14):
صادرات وواردات الدول العربية

البلد (دولار)	معدل التغير		الواردات الاجمالية (مليار)					الصادرات الاجمالية (مليار)					معدل التغير	معدل التغير السنوي %
	معدل التغير %	السنوي %	*2013	2012	2011	2010	2009	معدل التغير %	السنوي %	*2013	2012	2011		
مجموع الدول العربية	5.8	10.8	874,138	826,543	741,508	662,071	607,278	-0.2	21.6	1,319,192	1,321,892	1,197,665	911,797	735,678
الأردن	5.4	13.4	21,895	20,781	18,957	15,586	14,256	1.1	9.9	6,777	6,700	6,778	5,948	5,048
الإمارات	4.7	11.2	245,000	234,101	227,411	183,424	170,121	8.4	16.1	325,376	300,162	281,640	212,291	191,802
البحرين	3.1	10.0	15,363	14,894	13,619	12,589	11,190	5.9	17.9	20,927	19,768	19,650	13,647	12,052
تونس	0.6	8.4	24,309	24,445	23,933	22,209	19,177	0.3	5.6	17,044	16,998	17,822	16,417	14,428
الجزائر	16.4	6.7	52,040	44,694	46,459	37,806	36,756	-9.2	16.7	65,020	71,622	72,874	57,219	45,080
جيبوتي	6.2	8.1	560	597	863	714	768	2.6	1.2	120	117	126	103	113
السعودية	8.1	17.7	168,155	155,593	131,586	106,863	95,544	-3.2	26.4	375,873	388,401	364,699	251,143	192,296
السودان	7.5	1.6	9,918	9,230	9,236	10,045	9,691	74.3	21.0	7,086	4,066	9,599	11,404	8,257
موريتانيا	17,467	15,290	12,238	10,455
الصومال	8.6	22.8	1,720	1,881	1,550	1,050	1,016	-11.5	15.6	605	684	596	457	443
العراق	10.6	10.1	61,000	55,169	47,803	43,915	41,377	-4.9	33.8	89,550	94,172	79,681	51,764	39,303
عُمان	12.7	20.7	35,400	31,416	23,620	19,775	17,853	13.9	20.6	55,244	48,502	43,868	35,158	27,651
قطر	15.7	2.0	30,618	26,463	22,333	23,240	24,922	3.0	40.4	136,937	132,985	114,299	74,965	48,007
البحرين	9.9	12.6	285	299	228	197	182	51.0	11.4	58	38	38	22	28
الكويت	9.7	10.8	29,783	27,144	24,966	23,139	19,956	-2.3	29.7	116,400	119,125	102,144	60,506	54,619
لبنان	0.2	9.4	21,243	21,294	20,172	17,976	16,252	-12.2	8.8	3,939	4,486	4,268	3,923	3,487
ليبيا	3.9	2.1	25,343	26,383	11,200	24,559	24,753	-31.7	11.3	34,858	51,053	14,962	48,935	37,055
مصر	3.6	17.6	70,885	73,552	63,789	54,364	45,210	-1.5	8.5	30,611	31,084	32,346	28,027	24,342
المغرب	0.4	11.3	45,132	44,946	41,712	35,655	32,636	2.2	15.4	21,939	21,475	20,402	17,899	13,973
موريتانيا	3.4	29.1	3,068	3,176	2,460	1,967	1,475	1.8	24.8	2,693	2,644	2,756	2,083	1,359
اليمن	18.0	5.9	12,420	10,524	9,610	9,532	8,851	4.2	9.9	8,136	7,808	9,117	7,648	5,881

* بيانات أولية
المصدر: - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصدر وطنية الخريف
- صندوق النقد العربي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

الملحق رقم (15):

نظم الصرف في الدول العربية خلال عام 2013

الدولة	نعم	لا																				
اليمن																						
موريتانيا																						
المغرب																						
مصر																						
ليبيا																						
لبنان																						
الكويت																						
قطر																						
عمان																						
العراق																						
سورية																						
السودان																						
السعودية																						
جيبوتي																						
الجزائر																						
تونس																						
البحرين																						
الإمارات																						
الأردن																						
<p>1- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف</p> <p>1- تثبيت سعر الصرف</p> <p>- بالتحويلات الأجنبي أو التورنو</p> <p>- سلطة حقوق السحب الخاصة</p> <p>- سلطة خاصة من العملات (غير معلقة)</p> <p>2- تعويم سعر الصرف</p> <p>- تعويم مطلق - موجه</p> <p>- تعويم جزئ - مرن</p> <p>3- هيكلة سعر الصرف</p> <p>- موحد بالنسبة للواردات والصادرات</p> <p>- موحد بالنسبة للعمليات غير المتطورة والراسمالية</p> <p>ب- سوق صرف النقد الأجنبي</p> <p>ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تحارفي)</p> <p>د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي</p> <p>- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على العملات والتحويلات الجزئية (1)</p> <p>- المادة الرابعة عشر (2)</p>																						

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - من اتفاقية صندوق النقد الدولي - على أن تقرر الدولة المصنفة بموجب شروط القبول على المدفوعات الخاصة بالعملات الأجنبية عن العملات الجارية.

تحرير أو اتباع سياسات تعدد أسعار الصرف كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن العملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكانية استمرار الدولة المصنفة خلال فترة الانتقالية بوقف تطبيق القواعد التي كانت مؤرخة على المدفوعات الجزئية والتحويلات جزئية المصنفة للتصدير وأن تعطيها كل تسخير مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التحرير الاقتصادي العربي المرحل لعام 2014 وصندوق النقد الدولي، كتاب نظم الصرف والقبول على الصرف عام 2014

الملحق رقم (16):

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

التجارة البينية : الصادرات
GCC INTRA - TRADE: EXPORTS

(Million Dollar)					(مليون دولار)
COUNTRY	2011	2010	2009	2008	الدولة
U.A.E	9,626	8,812	9,069	8,731	الامارات
BAHRAIN	3,918	2,559	1,958	2,341	البحرين
K.S.A	24,676	20,521	19,078	22,065	السعودية
OMAN	4,987	5,200	4,405	5,009	عمان
QATAR	7,448	6,910	3,704	1,173	قطر
KUWAIT	⁽¹⁾ 1,410	1,410	1,383	1,552	الكويت
TOTAL	52,066	45,411	39,597	40,870	المجموع

2010 (1)

التجارة البينية : الواردات
GCC INTRA - TRADE: IMPORTS

(Million Dollar)					(مليون دولار)
COUNTRY	2011	2010	2009	2008	الدولة
U.A.E	7,576	6,081	5,864	6,996	الامارات
BAHRAIN	1,414	1,041	1,326	1,607	البحرين
K.S.A	8,569	5,956	4,679	4,974	السعودية
OMAN	8,580	6,797	5,339	7,175	عمان
QATAR	4,354	4,273	4,446	3,996	قطر
KUWAIT	⁽¹⁾ 2,526	2,526	2,281	2,667	الكويت
TOTAL	33,019	26,675	23,934	27,415	المجموع

2010 (1)

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون "دول مجلس التعاون لحة إحصائية" قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد 03، ديسمبر 2012، ص: 58.